

دكتور
يحيى السيد اسماعيل

المحامى

بالنقض والمحكمة الادارية العليا
أستاذ القانون الادارى والادارة العامة

موسوعة

القضاء التأديبى وطرق الطعن فى
الأحكام أمام المحكمة الادارية العليا
والحديث فى الفتاوى والأحكام التأديبية
وصيغ الدعاوى الادارية والتأديبية

وتشتمل الموسوعة على ثلاثة كتب منفصلة :

الكتاب الثانى

الحديث فى الفتاوى والأحكام التأديبية «المنشورة وغير المنشورة»

ويشتمل على :

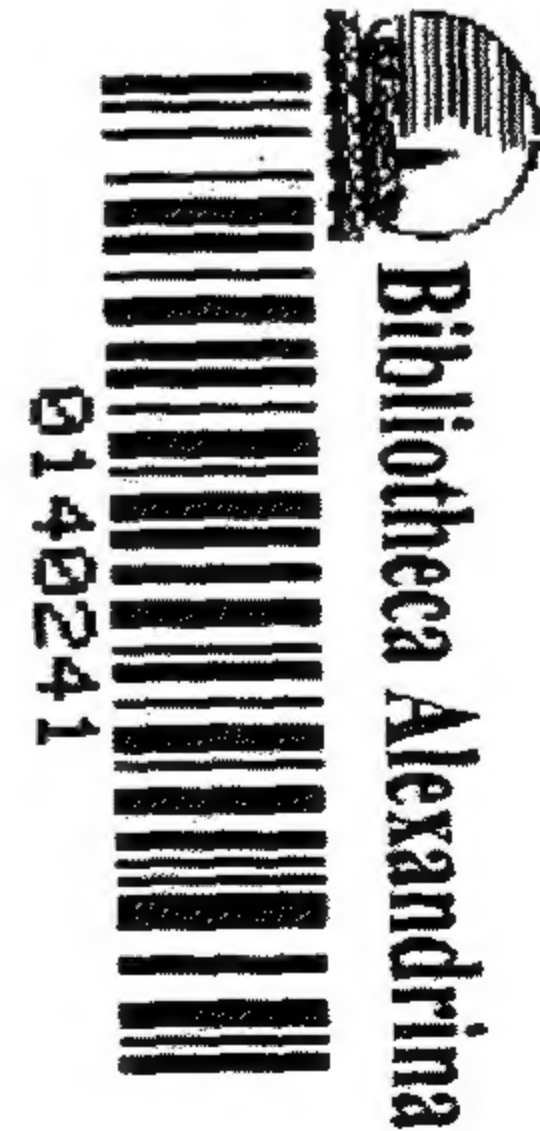
★ الحديث فى الفتاوى والأحكام التأديبية بشأن توزيع الاختصاصات التأديبية
واختصاص النيابة الادارية فى التحقيق - التمييز بين الخطأ الشخصى
والمرفق - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة - ووقف العاملين وطلب صرف
كز العامل أثناء المحاكمة - العقوبات التكميلية - تنفيذ الأحكام -
بن للخدمة - ومحو الجزاءات .

حقوق الطبع والنشر

محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى المنقحة

١٩٩٣ - ١٩٩٤



دكتور
خميس السيد اسماعيل

المحامى

بالنقض والمحكمة الادارية العليا
أستاذ القانون الادارى والادارة العامة

موسوعة

القضاء التأديبى وطرق الطعن فى
الأحكام أمام المحكمة الادارية العليا
والحديث فى الفتاوى والأحكام التأديبية
وصيغ الدعاوى الادارية والتأديبية

وتشتمل الموسوعة على ثلاثة كتب منفصلة :

الكتاب الثانى

الحديث فى الفتاوى والأحكام التأديبية المنشورة وغير المنشورة،

ويشتمل على :

★ الحديث فى الفتاوى والأحكام التأديبية بشأن توزيع الاختصاصات التأديبية
واختصاص النيابة الادارية فى التحقيق - التمييز بين الخطأ الشخصى
والمرفقى - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة - ووقف العاملين وطلب صرف
مرتباتهم - مركز العامل أثناء المحاكمة - العقوبات التكميلية - تنفيذ الأحكام -
اعادة المفصولين للخدمة - ومحو الجزاءات .

حقوق الطبع والنشر

محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى المنقحة
Library (GOAL)

١٩٩٣ - ١٩٩٤

رقم الايداع ٢٥٩٧ / ٨٨

دار الطباعة الحديثة
٧ كنيسة الأرمن - أول شارع الجيش
تليفون ٩٠٨٣١٨

عنوان المؤلف

منزل : المعادى شارع ٦ فيلا ٢٩ ت ٣٥٠٥٣٢٠
مكتب : حدائق المعادى رقم ٤ ش ١٦٣ ت ٣٥١٩١١٧

فهرس الكتاب الثانى

الموضوع	الصفحة
الباب الأول : الحديث فى الفتاوى التأديبية	١
الفصل الأول : فتاوى بشأن توزيع الاختصاصات التأديبية بين الاجهزة الادارية	٥
الفصل الثانى : فتاوى بشأن الخطأ الشخصى والمرفقى ومسئولية المتبوع عن أعمال تابعه	١٩
الفصل الثالث : فتاوى بشأن وقف العاملين ، وأحكام صرف مرتباتهم	٣٥
الفصل الرابع : فتاوى بشأن بعض المخالفات والجرائم التأديبية ، والمركز القانونى للعامل فى الترقية أثناء المحاكمة	٤٣
الفصل الخامس : فتاوى بشأن العقوبات التكميلية ، وتنفيذ الأحكام ، واعادة المفسولين ، ومحو الجزاءات ، ومدة سقوط الدعوى التأديبية	٥٧
الباب الثانى : الحديث فى الأحكام التأديبية	٧١
مقدمة :	
الفصل الأول : الاحكام المتعلقة بعدم صلاحية تعيين العامل المفتقد لشرط حسن السمعة الا بعد رد الاعتبار القضائى أو القانونى	٧٥
الفصل الثانى : الاحكام المتعلقة بالجرائم المخلة بالشرف ، والمخلة بواجبات الوظيفة	٨٣
الفصل الثالث : الاحكام المخلة ببطلان أسباب القرارات الادارية وانعدامها	٩٣
الفصل الرابع : الاحكام المتعلقة باختصاص النيابة الادارية ، بالتحقيق ، وتفتيش المنازل ، وحالات الاكتفاء بالتحقيق الجنائى ، والسلطة التعقيبية للجهاز المركزى للمحاسبات فى قضايا المخالفات المالية .	١٠٥
الفصل الخامس : الاحكام المتعلقة بحالات الغلو فى تقدير الجزاء بحالات التشديد أو التخفيف،	١١٢

١١٩	الفصل السادس : الاحكام المتعلقة بالجزاءات التأديبية الصريحة والمقتعة ، وطلبات محو الجزاءات
١٣٥	الفصل السابع : الاحكام المتعلقة بالفصل من الخدمة وانهاؤها
١٥٥	الفصل الثامن : الاحكام المتعلقة بالطلب المستعجل المتعلق باستمرار صرف الراتب
١٦١	الفصل التاسع : الاحكام المتعلقة ببعض النواحي الاجرائية أمام المحاكم التأديبية ، والمتعلقة بالمواعيد ، واتصال الدعوى بالمحكمة ، وعلان العامل ، وسلطة المحكمة فى تعديل الوصف الوارد بقرار الاحالة ، وفى تقدير مدى مشروعية الجزاء
١٧٩	الفصل العاشر : الاحكام المتعلقة باختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية ، والدعاوى التعقيبية على الجزاءات الادارية
٢٠٥	الفصل الحادى عشر : أحكام متعلقة ببعض الاجراءات أمام المحكمة الادارية العليا
٢١٥	الفصل الثانى عشر : الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا بشأن عدم شرعية بعض القرارات التأديبية
٢٢٣	الفصل الثالث عشر : حجية أحكام القضاء الادارى ، وأثر حجية الاحكام الجنائية أمام المحاكم العادية وفى المنازعات التأديبية
٢٤٥	الفصل الرابع عشر : دعوى رد القضاء وتطبيقها فى نطاق مناعات المحاكمات التأديبية (وتراعى التعديلات الجديدة)
٢٥٥	الفصل الخامس عشر : الاحكام المتعلقة باعتراض الخارج عن الخصومة ، والمتعلقة بالتماس اعادة النظر .

الكتاب الثاني

الحديث في الفناوى والأحكام التأديبية

الباب الأول

الحديث في الفتاوى النادرية

الباب الأول

الحديث في الفتاوى التأديبية

« المقدمة »

ينقسم هذا الباب الى خمسة فصول موجزة ، ويرجع مسبب الإيجاز الى أننا سوف نتناول بلباب الثانى الكثير من التطبيقات القضائية المتعلقة بهذه الفتاوى .

ونبوب هذه الفصول على النحو التالى :

الفصل الاول

فتاوى بشأن توزيع الاختصاصات التأديبية بين الاجهزة الادارية

الفصل الثانى

فتاوى بشأن الخطأ الشخصى والمرفقى ، ومسئولية المتبوع عن اعمال تابعه

الفصل الثالث

فتاوى بشأن وقف العاملين ، واحكام صرف مرتباتهم

الفصل الرابع

فتاوى بشأن بعض المخالفات ، والجرائم التأديبية ، والمركز القانونى للعامل اثناء المحاكمة

الفصل الخامس

فتاوى بشأن العقوبات التكميلية ، وتنفيذ الاحكام ، واعادة المصولين ومحسوس الجزاءات

الفصل الأول

فتاوى بشأن توزيع الاختصاصات التأديبية بين الأجهزة الإدارية

القاعدة الاولى : —

مدى اختصاص رؤساء المراكز والمدن بتأديب العاملين التابعين للمحافظات
في النطاق الاقليمي للمركز او المدينة .

وتقول الفتوى :

من حيث أن قانون الحكم المحلي خول المحافظ جميع السلطات التنفيذية
المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح . كما خوله بالاضافة الى ذلك سلطة
توقيع الجزاءات على العاملين بالمحافظة سواء من كان منهم بفروع الوزارات
التي نقلت اختصاصاتها الى وحدات الحكم المحلي ، او من كان منهم بفروع
الوزارات او الجهات التي تعمل في نطاق المحافظة ولم ينقل اختصاصها الى
الوحدات المحلية ، أما ما عدا المحافظ من رؤساء وحدات الحكم المحلي ، فلن
المشرع في قانون نظام الحكم المحلي عهد الى اللائحة التنفيذية تحديد اختصاصات
الوحدات المحلية بالنسبة للادارات التابعة للمديريات داخل نطاق المحافظة ،
والتي كانت تمارسها أصلا الوزارات المركزية ، ولقد خولت اللائحة التنفيذية
الوحدات المحلية فيما يتعلق بشئون الاوقاف التي تقوم عليها مديرية الاوقاف
بالمحافظة ، اختصاصا بنشر الدعوى الاسلامية وبتنمية اعمال البر والاشراف
على المساجد وصيانتها وبالاشراف على انتظام الشعائر الدينية بها ، وبصيانة
أموال الاوقاف ، وذلك كله بالتنسيق مع وزارة الاوقاف ، ومن ثم فإن ممارسة
المحليات تلك الاختصاصات تتقيد بالقواعد والانظمة العامة التي تضعها وزارة
الاوقاف ، وتقف عند حد الاشراف على سير المرفق ، فلا تمتد الى التدخل
في جهازه الادارى .

وتبعاً لذلك ، فانه بالنسبة للحالة المعروضة يحق لرئيس مركز كفر الزيت
أن يطلع على الاوراق المتعلقة بادارة تفتيش المساجد بالمراكز الادارية منها
والفنية ، ليبدى بشأنها ما يعم له ، بيد أنه لا يملك اصدار قرارات نهائية في هذا
الصدد يكون من شأنها تجريد السلطة الرئاسية بمديرية الاوقاف بالمحافظة من
اختصاصاتها المقررة بالنسبة للادارات التابعة لها كما لا يملك توقيع الجزاء .

واذ قضى قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بقانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بمنح رئيس المركز سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة
في المسائل المالية والادارية بالنسبة لاجهزة المركز على النحو الذي تبينه اللائحة
التنفيذية ، ولما كانت هذه اللائحة قد خلت من نص يخوله سلطة توقيع الجزاءات
على موظفي المديريات العاملين في النطاق الاقليمي للمركز ، وكان قانون نظام

الحكم المحلى قد خول للمحافظ سلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمحافظة ، واعتبره رئيسا لهم وفقا لحكم المادة ٢٧ مكرر من هذا القانون ، وكان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد قصر سلطات التأديب على الوزراء وشاغلي الوظائف العليا ، كل في نطاق اختصاصه فان تأديب العاملين بإدارة تفتيش المساجد بمركز كفر الزيت انما يكون للمحافظ وشاغلي الوظائف العليا بمديرية الاوقاف بالمحافظة دون رئيس المركز .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان اختصاص رئيس مركز كفر الزيت بالاشراف على المساجد ليس من شأنه حجب اختصاص مديرية الاوقاف بالمحافظة ولا يخوله تأديب العاملين التابعين للمديرية في النطاق الاقليمى للمركز (١) .

القاعدة الثانية :

خروج المرافق القومية والمرافق ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار رئيس الجمهورية من اشراف ورقابة وحدات الحكم المحلى .

وتقول الفتوى :

ان مفاد أحكام قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ، ان وحدات الحكم المحلى وأشخاصه لا تملك ثمة اختصاص بالنسبة للمرافق القومية والمرافق ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية ، وان حقها في الاشراف والرقابة يقتصر على المرافق ذات الطابع المحلى ، وبمبدأ يتعلق بأماكن الدولة الخاصة منها والعلامة فانها تلتزم بالمحافظة عليها وحمايتها من التعديلات ، واذا كانت اللائحة التنفيذية قد حولتها ادارة وتنظيم استغلالها فان هذا الحق يجب نطاقه في الاملاك غير المخصصة للمرافق القومية التي تخرج برمتها وبها تحوزة ، وما هو مخصص لها من مجال اشراف الوحدات المحلية .

ولما كان قانون تنظيم الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ قد سارا على ذات المنوال وكانت هيئة سلطة جديدة مصرأ تخصصت للمرافق القومية فانه ليس ملائما وحيد من وظائف الحكم المحلى ان يتعدى الى حق على الاراضى المخصصة لها ومن ثم فان الاعتماد على وحدات الهيئة ولائحته لا يوجب في دائرة المحافظة تشاؤما مع مقتضى طلب ما يرضى عنه من شئنة عمه فاصلا عنه .

والله اعلم بالصواب .

المحلية يعد تعديا على املاك مخصصة للغير لا يكسبها حقا عليها ومن ثم يتعين الزامها برد الارض المذكورة الى الهيئة وتعويضها عن قيمة المنشآت التي ازيلت (٢) .

القاعدة الثالثة :

مدى جواز منح مديري الفروع ومديري الادارات من غير شاغلي الوظائف العليا بشركات القطاع العام سلطة توقيع عقوبة الخصم من الراتب بالنص على ذلك في لائحة الجزاءات او بتفويض يصدر من رئيس مجلس الادارة وشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه .

وتقول الفتوى :

حدد المشرع السلطات التأديبية التي تملك توقيع الجزاءات على العاملين بالقطاع العام على سبيل الحصر وخول مجلس الادارة سلطة وضع لائحة تتناول انواع المخالفات والجزاءات المقررة لكل منها . وببما كان يجيز لرئيس مجلس الادارة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التفويض في وضع الجزاءات فانه سكت عن ذلك في القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وفي ذات الوقت منح شاغلي الوظائف العليا سلطة اصلية في توقيع الجزاءات وبناء على ذلك يكون من غير الجئز النص في لائحة الجزاءات على منح رؤساء الفروع والادارات من غير شاغلي الوظائف العليا سلطة توقيع جزاء الخصم من الراتب لان ذلك سيؤدي الى تخويلهم سلطة اصيلة في توقيع الجزاء لم ينص عليها القانون ، ولما يترتب عليه من اضافة سلطة الى سلطات لم ينص عليها القانون ، وتوقيع جزاءات وردت في القانون على سبيل الحصر . كما لا يسوغ اصدار قرار بجواز التفويض (٣) .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز النص في لائحة الجزاءات على سلطة اخرى لتوقيع الجزاءات خلافا المنصوص عليها في القانون وعدم جواز التفويض في اختصاص توقيعها (٤) .

-
- (٢) جلسة ١٩٨٠/٣/٥ - ملك رقم ٧٢٦/٢/٢٢ .
(٣) ومن الامور المسئلة انه اذا انطالق القانون بسلطة معينة اختصاصا
بلا يجوز لها ان تنزل عنه او تفوض فيه الا اذا اجاز لها القانون ذلك .
(٤) جلسة ١٩٧٩/١١/٤ - ملك رقم ٢٤٢/٦/٨٦ .

القاعدة الرابعة :

مدى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها .

وتقول الفتوى :

من حيث أن المادة الاولى من القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحكمة التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص على أنه (مع عدم الاخلال بحق الجهة التى يتبعها الموظف فى الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من (٣) الى (١١) ، و (١٤) ، و (١٧) من القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

(٣) موظفى الشركات التى تساهم فيها الحكومة او المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها او تضمن لها حد أدنى من الأرباح . ومفاد ذلك أن المشرع قد نطق باختصاصات النيابة الادارية بالتحقيق والرقابة والفحص والاحالة الى المحكمة التأديبية والاحالة الى النيابة العامة اذا أسفر التحقيق عن وجود الجريمة الجنائية المنصوص عليها بالمواد من ٣ الى ١٣ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الى طائفتين من العاملين اولاهما طائفة العاملين بشركات القطاع العام الذين تثبت لهم هذه الصفة وفقا لاحكام قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والمعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وثانيهما طائفة العاملين بالشركات التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها ، ومن ثم فإن ممارسة النيابة الادارية باختصاصاتها سلفة الذكر بالنسبة للطائفة الثانية لا يشترط لها أن تكون الشركة من شركات القطاع العام ، وتبعاً لذلك يكون للنسبة الادارية أن تمارس تلك الاختصاصات بالنسبة لاية شركة لا تقل مساهمة الحكومة او الهيئات الادارية فى رأس مالها عن ٢٥٪ .

وبناء على ما تقدم تختص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بينك التعمير والاسكان الذى تساهم فيه هيئة تنمية المدن الجديدة وهيئة الاوقاف المصرية بنسبة تزيد على ٢٥٪ من رأسمالها رغم أن انشاء البنك قد تم طبقاً لاحكام قانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذى قضى فى مادته التاسعة باعتبار الشركات المنتفعة بأحكامه من شركات القطاع الخاص ايا كانت الطبيعة القانونية للاموال الوطنية المساهمة فيها . ولم يستثن الشركات الخاضعة لأحكامه من

الخضوع لاحكام القسطنطين رقمى ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ١٩ لسنة ١٩٥٩
المشار اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص
النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار المنشأة وفقا لاهكام
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات المسماة
بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها (٥) .

تعليق : —

ان الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة اعترضت على ذلك
بدعوى ان الفتوى المشار اليها بجلسة ١٩٨٢/٥/٥ قد استندت الى نصوص
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، وكان هذا القانون — على حد تعبير الهيئة
المذكورة — قد صدر على اثر قوانين التمصيل وبداية قوانين التاميم الجزئى في
فترة كانت تقف مصر فيها على اول الطريق فى الخط الاشتراكى فانه منذ مايو
سنة ١٩٧١ صدرت مجموعة قوانين باعادة تنظيم الدولة من بينها القسطنطين
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الذى
اكد الصفة الخاصة للشركات المنفعة باحكامه . وبالإضافة الى ما تقدم ذكرت
الهيئة المذكورة ان تطبيق الفتوى السابقة سيؤدى الى اضرار بالغة للجهات
الحكومية تتمثل فى انها لن تجد المستثمر الذى يرحب بمشاركتها فى مشروع
استثمارى مشترك حتى لا يكون عرضة لتدخل الحكومة فى تسير أمور مشروعه
وادارته . لذلك طلبت الهيئة المذكورة اعادة عرض الموضوع على الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها
المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/٤/٦ فاستبان لها ان القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١
المعدل للقانون المشار اليه (رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩) والصادر فى ظل انتهاز
الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، اكد على اختصاص النيابة الادارية
بالتحقيق مع العاملين فى الشركات التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة
بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها بغض النظر عن الطبيعة القانونية لهذه
الشركات وسواء كانت منشأة وفقا لقانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى ،
او وفقا لغيره من القوانين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها
الصادرة فى هذا الشأن بجلسة ٥ من مايو سنة ١٩٨٢ م .

(٥) جلسة ١٩٨٣/٥/٥ — ملف رقم ١٧٣/٢/٧٦ .

القاعدة الخامسة :

عدم ولاية النيابة الادارية في التحقيق مع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية .

وقبول الفتوى :

من حيث المادة ٤٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة تنص على انه « فضلا عن الاختصاصات المقررة للمجلس الاعلى للصحافة في هذا القانون ومع عدم الإخلال بحق لقلية الدعوى المدنية او الجنائية او السياسية يكون للمجلس في حالة مخالفة الصحفي للواجبات المنصوص عليها في هذا القانون او قانون نقابة الصحفيين او ميثاق الشرف الصحفي ، أن يشكل لجنة للتحقيق تتكون من ثلاثة من أعضائه من بينهم أحد الصحفيين والعضوين القانونيين وتكون رئاسة اللجنة لأقدم العضوين القانونيين . ويتعين على لجنة التحقيق أن تخطر مجلس النقابة ، او مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في التحقيق مع الصحفي بوقت مناسب ولهما أن ينيبا أحد أعضائهما لحضور التحقيق . وفي حالة توافر الدلائل الكافية على ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفي يكون لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأديبية أمام الهيئة المنصوص عليها في المادة ٨١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ في شأن نقابة الصحفيين ، ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية لرئيس تلك اللجنة ، وللصحفي الحق في الطعن في قرار هيئة التأديب أمام الهيئة الاستئنافية المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون سالف الذكر . وتنص المادة ٥٢ على أن « الصحفيون الذين يعملون بصحيفة او وكالة صحفية او إحدى وسائل الاعلام غير الصحفية عليهم أن يتقدموا بطلب للمجلس الاعلى للصحافة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للاذن لهم بالعمل . فإذا لم يتقدموا بطلب الاذن خلال الفترة المذكورة تتخذ معهم الاجراءات التأديبية وفقا لهذا القانون » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ينص في المادة الاولى منه على أن : « يستبدل بنص المادتين ٢٠٦ ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٥٩ النصوص الآتية : مادة ١ - مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها العامل في الرقابة وبعض الشكاوى والتحقيق هرق أحكام المواد من ٣ الى ١٢ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

- ١ — العاملين بالهيئات العلمية .
- ٢ — العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية .
- ٣ — العاملين في شركات القطاع العام أو الشركات التي تشارك فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح .

٤ —

٥ —

ومن حيث أن مفاد ما تقدم جميعه ، انحصار اختصاص النيابة الإدارية عن الصحف القومية والمؤسسات الصحفية القومية الوليدة في قانون سلطة الصحافة لاحكام قانون النيابة الإدارية المشار اليها ، واذ نص المشرع على خضوع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال لمقاسد العمل الفردي فان مؤدى ذلك هو مخاطبتهم بنظام التأديب والتحقيق والجزاءات الوليدة بقانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن بعده القانون الجديد رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ الذي حل محله ، واستبعاد قانون النيابة الإدارية في هذا الشأن ، فضلا عن تحويل المجلس الاعلى للصحافة اختصاصات معينة في التحقيق مع الصحفيين وتحريك الدعوى التأديبية ضدهم وفقا لقانون رقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر مما يعنى عدم امتداد ولاية النيابة الادارية اليهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية (٦) .

القاعدة السادسة :

مدى قانونية الاجراء الذي اتخذته ادارة قضايا الحكومة برفض الطعن المقدم من النيابة الادارية في حكم صادر من المحكمة التأديبية ؟ وانتهى الفتح الى التزام « هيئة قضايا الدولة » بناء على طلب مدير النيابة بالطعن .

(٦) جلسة ١٩٨٢/١٢/١ — مله رقم ١٧٩/٤/٨٦

وتنص القوانين :

من حيث أن المادة (٦) من القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم

إدارة قضايا الحكومة تنص على أن « تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا » ... « وتنص المادة (٧) من ذات القانون على أنه « إذا أبدت إدارة القضايا رأيا بعدم رفع الدعوى أو الطعن فلا يجوز للجهة الإدارية صاحبة الشأن مخالفة الرأي إلا بقرار مسبب من الوزير المختص » . كما أن المادة (٣٢) من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية تنص على أن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الإدارية العليا ... ويعتبر من ذوى الشأن فى حكم المادة المذكورة رئيس هيوان المحاسبة ومدير النيابة الإدارية والموظف الصادر ضده الحكم » ولكن القانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٤ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية يعتبر النيابة الإدارية إحدى هذه الهيئات القضائية ، وأن مديرها عضو بالمجلس الأعلى لهذه الهيئات كما أن المادة (٢٢) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ويعتبر من ذوى الشأن فى الطعن ، الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للحسابات ومدير النيابة الإدارية ، وتنص المادة (٤٤) على أن « ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع عليه من محام من القبولين أممها .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم — بالنسبة للواقعة المعروضة — أن النيابة الإدارية ليست جهة إدارية حتى تحتاج بالمادة (٧) من قانون تنظيم إدارة قضايا الحكومة سلفة الذكر ، بل هى هيئة قضائية وفقا للقانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ، ومن ثم فانه بحسبانها كذلك ، وباعتبار مديرها من ذوى الشأن وفقا لكل من المادة (٣٢) من قانون النيابة الإدارية ، والمادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة ، فمن ثم فلتزم إدارة قضايا الحكومة ، بناء على طلب مدير النيابة الإدارية ، بالاطعن وجوبا فى الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة دون أن يتوقف هذا الطلب على قسرا من مسبب من الوزير المختص (وزير العدل) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، الى التزام ادارة قضايا الحكومة ببناء على طلب مدير النيابة الادارية بالطعن وجسوبا في الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بمجلس الدولة ، امام المحكمة الادارية العليا (٧) .

القاعدة السابعة :

تحديد الجهة المختصة بتأديب العامل المتقول :
وتقول الفتوى :

لما كانت المادة ٨٦ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة والمادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية قد قررت اختصاص المحكمة التأديبية الخاصة بالجهة التى وقعت فيها المخالفة بتأديب العامل ، كما أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ومن بعدها المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والمادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد خولت الجهة المعار أو المنتدب اليها العامل أو المكلف بها سلطة تأديبية عن المخالفات التى يرتكبها خلال فترة الاعارة أو الندب أو التكليف ، فان مفاد ذلك أن المناط في تحديد الجهة المختصة بتأديب العامل هو بمحل وقوع المخالفة التأديبية وليس بتبعيته وقت اتخاذ اجراءات التأديب ضده ، ولما كان هذا المبدأ قد استقر في التشريع وتواتر النص عليه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين التالية له ، وكان مقرا لقاعدة يقتضيها المنطق وطبائع الاشياء والمصلحة العامة باعتبار أن الجهة التى وقعت فيها المخالفة هى المتصلة بموضوعها والا قدر على اصدار قرار مناسب في شأنها ، وكما وأنها أقدر من غيرها على الالم بمناصر المخالفة واعداد بياناتها وتقديم المستندات الدالة عليها عند الاحالة الى المحكمة التأديبية وبالتالي يكون من غير المقبول اسناد الاختصاص باتخاذ اجراءات التأديب الى جهة أخرى غير تلك التى وقعت فيها المخالفة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى اختصاص الجهة التى وقعت فيها المخالفة باتخاذ اجراءات تأديب العامل (٨) .

(٧) جلسة ١٩٨٣/٦/١٥ - ملف رقم ١٧٦/٢/٨٦ .

* ويلاحظ أن المسمى الجديد لقضايا الحكومة هو : « هيئة قضايا الدولة » .

(٨) جلسة ١٩٨٢/٦/٢ - ملف رقم ١٧٤/٢/٨٦ .

القاعدة الثامنة :

اختلاف نظام التأديب في الجهة المنقول اليها الموظف عنها في الجهة المنقول منها - الجهة المختصة بتوقيع الجزاء هي التي يتبعها العامل وقت توقيعه وذلك طبقا لنظام التأديب الذي تخاطب به هذه الجهة .

وتقول الفتوى :

العامل المنقول تنتهي علاقته الوظيفية في الجهة المنقول منها وتنقطع بذلك تبعيته لها وتنتقل تبعيته الى الجهة المنقول اليها ويتولد له فيها مركز قانوني جديد .

ولما كان قرار المجازاة هو قرار منشيء ، لذا يخضع للاحكام السارية وقت اصداره ، فتختص به الجهة التابع لها العامل وقت توقيع هذا الجزاء طبقا لنظام التأديب الذي تخاطب به هذه الجهة الجديدة ، لان العقوبات التأديبية انما تصيب العامل في مركزه الوظيفي الجديد فلا ينعقد الاختصاص بتوقيعها الا للجهة صاحبة السلطان على هذا المركز الجديد وهي التي تقدر ايضا الاعتبارات الكثيرة التي تراعى في توقيع الجزاء .

وهذا الذي سبق بيانه ، بادىء الوضوح في حالة اختلاف نظام التأديب في كل من الجهتين ، اذ ان النظام التأديبي الذي يخضع له العاملون بأحكام القانون رقم ١٩٦٤/٤٦ متميز ومغاير للنظام التأديبي الوارد في لائحة العاملين بالقطاع العام فبينما على سبيل المثال يختص بتوقيع جزاء الفصل على السيد المذكور « رئيس مجلس الادارة » وفقا للائحة ، لا يمكن فصله طبقا للمادة ٦٣ من قانون العاملين المدنيين الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ومن ثم فانه ليس يستلغ ولا مقبول أن فصل عامل خاضع لاحكام هذا القانون طبقا للائحة العاملين بالقطاع العام الذي لم يعد مخاطبا بها بعد نقله من المؤسسة الى الوزارة .

وعلى هذا وعن طريق القياس يمكن استصحاب ما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستى ١٧ من مايو و ٢٨ من يونية سنة ١٩٦٧ من انه اذا اختلف نظام التأديب في الجهة المنقول اليها العامل عن الجهة التي كان يعمل بها قبل نقله فانه قد تولد له فيها مركز قانوني جديد مغاير لمركزه السابق نهائيا وينعقد الاختصاص بتوقيع العقوبات التأديبية للجهة صاحبة السلطان على هذا المركز الجديد طبقا للنظام التأديبي السارى على هذه الجهة الجديدة .

ويدعم هذا الاتجاه ان احكام المحكمة الادارية العليا التي تخالف هذا الاتجاه كانت مقصورة على حالة نقل العامل من جهة الى أخرى ، اتحد نظام

التأديب في كليهما حيث كانتا مخاطبتين بأحكام قانون الوظائف العامة . وبهذا أيضا يمكن قصر تطبيق حكم المادة ٢٤ من قانون النيابة الادارية آنفة البيان على حالة اتحاد نظام التأديب في كلتا الجهتين .

وبالإضافة الى ما تقدم وتأييدا له فان العامل المثلثة حالته وان كان قد نقل من المؤسسة الى الوزارة ، فانه يعتبر وان لم تنته خدمته بمعنى انتهاء الخدمة طبقا للمادة ٧٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام المقابلة للمادة ٧٧ من قانون العاملين المدنيين ، انه قد ترك العمل بالمؤسسة وقد خلت لائحة العاملين بالقطاع العام من حكم تلاحق بمقتضاه من ترك الخدمة لديها بالتحقيق والمجازاة كما هو الحال في المادة ٦٧ من قانون العاملين المدنيين . ومن ثم فانه أيضا — وقياسا — يمكن استصحاب فتوى الجمعية العمومية بجلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٥ وفتوى رقم ١٨٥ ملف رقم ١٠٠/٢/٨٦ . من أن توقيع الجهة جزاء تأديبيا على المخالف بعد تركه العمل بها فعلا يجعل قرارها معدوما غير انه لا يمنع الجهة الاخرى من اصدار قرار بالمجازاة .

ولا مقتنع بالمادة ٦٣ من قانون العاملين الخاصة ببيان الحكم عند اعارة العامل او نديه ، لان تطبيقها قاصر على فترة الاعارة او مدة التنب فقط بدليل ما جاء في عجزها من النص على اخطار الجهة المعار او المنتدب منها بقرارها لان ذلك لا يتأتى الا بالاعارة او الانتداب ، فضلا عن انه حكم خاص بهما لا يجوز التوسع في تفسيره او القياس عليه في مسألة كالتأديب .

واستصحابا لما سلف انتهى راي اللجنة الاولى الى ان السلطة التأديبية المختصة في الحالة المعروضة هي تلك التي تختص بمحاكمة العاملين في الجهة المنقول اليها وذلك اخذا بما ارتأته الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها في ٢٨ من يونيه سنة ١٩٦٧ .
لذلك نرى أن وزارة الري هي المختصة وحدها بتوقيع الجزاء على العامل المذكور ان رأت وجها لذلك طبقا لاحكام نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ م (٩) .

(٩) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع — السنتان الحادية والعشرون والثانية والعشرون — من أول أكتوبر سنة ١٩٦٦ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٨ — قاعدة ١٦٧ — جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ — فتوى رقم ٢١٧٥ — ملف رقم ٢٢٦/٤/٩ .

(م — ٢ الحديث في الفتاوى)

الفصل الثاني

فتاوى بشأن الخطأ الشخصى والمرفقى ، ومسئولية المتبوع عن أعمال تابعه
وامتناع الرجوع على العامل بالتعويض عن عمله غير المشروع
بعد انقضاء ثلاث سنوات على صدور الحكم بادانته جنائيا

القاعدة الاولى :

معيار المسئولية في الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى : -

انتهاء الخطأ الشخصي : - اعتبار الخطأ في هذه الحالة خطأ مصلحي يمكن ان يقع من أى عامل معرض للخطأ والصواب فلا يجوز الرجوع على الموظف بقيمة الخسارة التى لحقت الجهة التى يتبعها من جراء المخالفة متى لم تصل الى حد الخطأ العمدى .

وتقول الفتوى :

تبين من الاطلاع على مذكرة النيابة الادارية فى القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥ (ثقافة) ان النيابة الادارية انتهت فى مذكرتها الى قيد الواقعة مخالفة مالية وادارية بالمواد ٢٦ ، ٧٣ ، ٨٣ ، ٨٢/٥ من القانون رقم « ٢١٠ » لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له وبالمادتين ٦١ ، ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وبقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٣١ ضد المذكور لانه فى يوم ١٩٦٤/٦/٣ خرج على مقتضى الواجب فى اداء أعمال وظيفته ولم يؤد العمل المنوط به بدقة ، بأن لم يتم بعمل « المونتاج » اللازم لفيلم البرنامج الاعلانى الخاص بشركة المقاولين العرب ويعرضه فى الموعد المحدد على شاشة التلفزيون من القناة رقم (٥) الامر الذى ترتب عليه تحلل الشركة من تعاقدتها مع هيئة الاذاعة فى شأن هذا الاعلان وضياع مبلغ ١١٠٠ جنيه على التلفزيون علاوة على ثمن الفيلم الخام ومصاريف البعثة التى نفذت الاعلان صوتا وصورة بموقع السيد العالى وعدم صرف عمولة السيدين ،

كما ثبت من ذات التحقيق انه كان قد تحددت الساعة ٢.٥٦ ر.م من مساء يوم ١٩٦٤/٦/٣ لعرض الفيلم الاعلانى المذكور على شاشة التلفزيون وأخطرت الشركة بهذا الموعد - كما كلف السيد بعمل « المونتاج » اللازم له ويعرضه فى الموعد السالف ولكنه لم يعرضه فى ذلك الموعد وقد أقر السيد المذكور بعلمه بورود الفيلم لمكتبه فى الموعد المحدد لعرضه فيه وعلل عدم عرضه فى ذلك الموعد بالسهو . كما جاء بمذكرة النيابة الادارية السابقة الاشارة اليها .

وانه لتلافى ما حدث اتخذت مراقبة الإعلانات الاجراءات لتحديد موعد آخر لعرض الفيلم وتحدد لذلك يوم ١٩٦٤/٦/١١ ثم أخطرت الشركة بهذا الموعد غير انها أرسلت برقية فى ١٩٦٤/٦/٦ طلبت بها إيقاف عرض الندوة بالتلفزيون لاخلال الهيئة بشروط التعاقد بعدم عرضه فى الموعد الاول .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا قضت في حكمها الصادر ٤٦ لسنة ١٩٦٤ « بأن لا يسأل العامل مدنيا الا عن الخطأ الشخصي » .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا قد فرقته في حكمها الصادر في الدعوى رقم ٩٢٨ لسنة ٤ القضائية بجلسة ١٩٥٩/٥/٦ بين الخطأ الشخصي الذي يسأل عنه الموظف وبين الخطأ المصلحي الذي تسأل عنه الادارة .

وقد جاء في هذا الحكم :

« ان القاعدة التقليدية في مجال قيام مسئولية الادارة على أساس ركن الخطأ قد حرصت على التمييز بين الخطأ المصلحي أو المرفقي الذي ينسب فيه الإهمال أو التقصير الى المرفق العام ذاته ، وبين الخطأ الشخصي الذي ينسب الى الموظف .

ففي الحالة الثانية تقع المسئولية على عاتق الموظف شخصيا فيسأل عن خطئه الشخصي وينفذ الحكم في أمواله الخاصة ، ويعتبر الخطأ شخصيا اذا كان الفعل الضار مصطبغا بطابع شخصي يكشف عن الانسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره . اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي وينم عن موظف معرض للخطأ والصواب فان الخطأ في هذه الحالة يكون مصلحيا »
ومن حيث أن الثابت من مذكرة النيابة الادارية أن السيد /
قد أقر بأن عدم عرض الفيلم الاعلاني في موعده المحدد له يوم ١٩٦٦/٦/٣ انها يرجع الى السهو .

ومن حيث أنه لم يتضح من التحقيق الذي أجرى مسع السيد المذكور ، والاوراق الاخرى ما يفيد أن المخالفة التي ارتكبها قد وقعت منه بقصد النكالية أو الاضرار أو ابتغاء المصلحة الذاتية مما يكشف عن نزواته وضعفه وعدم تبصره .

كما انها لم تصل الى حد يرقى الى مستوى الخطأ العمدي ، ومن ثم ينتفى من جانب الخطأ الشخصي الذي يعتبر ركنا من اركان المسئولية المدنية ويعتبر ما ارتكبه مجرد خطأ مصلحي ويمكن أن يقع من أي عامل معرض للخطأ والصواب .

لذلك فقد انتهى رأي اللجنة الى عدم جواز الرجوع على السيد / بقيمة الخسارة التي لحقت هيئة التلفزيون في الموضوع المعروض (١) .

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع - السنتين الحادية والعشرون والثانية والعشرون - من أول أكتوبر ١٩٦٦ الى آخر سبتمبر ١٩٦٨ - قاعدة ١٧٩ - جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٨ - فتوى رقم ٢٤٣١ - .

القاعدة الثانية :

مبادئ في مسئولية الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى :

- ١ — فيصل التفرقة بينهما يكون بالبحث وراء نية العامل واستهدافه الصالح العام .
- ٢ — ثبوت خطأ العامل بمقتضى حكم جنائى لا يستتبع بالضرورة مساءلته مدنيا عن هذا الخطأ أمام الجهة التى يعمل بها — وجوب النظر فى طبيعة الخطأ ومدى توافر وصف الخطأ الشخصى له .
- ٣ — المساءلة الجنائية لا تتوقف على جسامه الخطأ أو يسره وبيان جسامه الخطأ فى الحكم الجنائى لا يقيد القاضى المدنى ما لم تكن هذه الجسامه ضرورية لقيام الحكم الجنائى .
- ٤ — الخطأ الجسيم من الناحية الجنائية ليس هو حتما الخطأ الجسيم من الناحية المدنية .
- ولاهية هذه الفتوى فى الادعاء المدنى بالتعويض نشر اليها كاملة .

وتقول الفتوى :

ان المادة (٤٥٦) من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن يكون الحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسببتها الى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الادلة . ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون . وتنص المادة (١٠٢) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية على أن « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » — ويبين من هذه النصوص أن القاعدة هى أن الحكم الجنائى يقيد القاضى المدنى فيما يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانونى ونسببتها الى فاعلها ، على أن هذه الحجية مقصورة على ما فصل فيه الحكم وكان فصله فيه ضروريا .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، واذ تقوم المسئولية المدنية للعاملين بالدولة على أساس التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى ، وتقتصر مسئولية العامل مدنيا — فى العلاقة بينه وبين الجهة التى يعمل بها — على الخطأ الشخصى دون الخطأ المرفقى ، وهذا ما أخذ به المشرع فى قانون هيئة الشرطة

الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ اذ نص في المادة (٥٧) على انه « لا يسأل الضابط مدنيا الا عن الخطأ الشخصي ونصت المادة (١١٢) على سريان هذا الحكم على ضباط الصف وعساكر الدرجة الاولى ومن ثم فان ثبوت خطأ العامل بمقتضى حكم جنائي لا يستتبع بالضرورة مساءلته مدنيا عن هذا الخطأ ائلم الجهة التي يعمل بها ، وانما يتعين النظر في طبيعة هذا الخطأ ومدى توافر وصف الخطأ الشخصي له ، ولا يخل ذلك بحجية الحكم الجنائي ما دام الامر لا يتعلق بقيام الخطأ الذي فصل فيه الحكم بالضرورة .

ومن حيث انه من المسلم ان خطأ العامل يعتبر خطأ شخصيا اذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصي يكشف عن الانسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره ، اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي وينم عن عامل معرض للخطأ الشخصي والصواب فان الخطأ في هذه الحالة يكون مرفقيا ، وفيصل التفرقة بين الخطأ المرفقي يكون بالبحث وراء نية العامل ، فاذا كان يستهدف المصلحة العامة ، او كان قد تصرف ليحقق أحد الاهداف المنوط بالادارة تحقيقها والتي تدخل في وظيفته الادارية ، فان خطاه يندمج في أعمال الوظيفة بحيث لا يمكن فصله عنها ويعتبر من الاخطاء المنسوبة الى المرفق العام ، اما اذا تبين ان العامل لم يعمل للصالح العام ، او كان يعمل مدفوعا بعوامل شخصية بقصد النكالية او الاضرار او لتحقيق منفعة ذاتية ، او كان خطؤه جسيما فانه يعتبر خطأ شخصيا ، يسأل عنه في ماله الخاص .

ومن حيث انه بالتطبيق لما تقدم ، واذا يبين من وقائع الحالة المعروضة ان الحكم الجنائي الصادر من محكمة عابدين قد ادان العريف سائق واقامت المحكمة قضاءها على ان « التهمة ثابتة قبل المتهم وثابت ذلك مما جاء بالمعينة ومن شهادة ... الذي شهد بأن المتهم كان مسرعا وصعد أفريز الطريق وصدم المجنى عليها وما ظهر من المعينة من ان المتهم صعد أفريز الطريق وصدم المجنى عليها التي كانت واقفة على الأفريز والتي شهدت ان المتهم كان مسرعا كما يؤيد ثبوت الخطأ قبل المتهم انه ثابت من تقرير المهندس ان المتهم كان مسرعا كما يؤيد ثبوت الخطأ قبل المتهم انه ثابت من تقرير المهندس ان المتهم كان يعرف ان فرامله كانت تالفة فأولا : فرملة اليد تالفة ، كما ان فرملة القدم كذلك ، ولما كان ذلك وكان قد توافر ركن الخطأ قبل المتهم اذ انه لو لم يكن مسرعا لكان قد تحكم في السيارة وأوقفها ، ومن ثم يتوافر ركن الخطأ » .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان الخطأ المنسوب للسائق المذكور لا يتوافر له وصف الخطأ الشخصي بالمفهوم الذي تقدم بيانه . (أولا) لانه لم يرتكب هذا الخطأ مدفوعا بدافع شخصي او بقصد الاضرار بالمجنى عليها والا ثبت ذلك في الحكم الجنائي لان وصف الخطأ الجنائي بانه عمد او

غير عمد يؤثر في وصف الجريمة (ثانيا) لانه ليس خطأ جسيما فالثابت من الحكم ان الخطأ المنسوب للسائق هو انه قاد السيارة مسرعا والقيادة المسرعة لا تعتبر خطأ جسيما الا اذا كانت مجاوزة السرعة التي تفوق الحدود المألوفة بما يكشف من طيش السائق ونزقه وعدم تبصره ، وهذا ما لا يتوافر في الحالة المعروضة ذلك انه ولئن كان الحكم لم يبين مقدار تجاوز السرعة ، الا ان ظروف الحادث وآثاره تكشف عن انه لم يجاوز الحدود المألوفة ، فالتلفيات المحدودة بالسيارة ، وعدم اصابة سائقها او مستقليها ، وعدم احداثها تلفيات بالعمود الذي اصطدمت به ، كل ذلك يكشف عن انها لم تكن تسير بسرعة غير مألوفة والا لحدثت صدمة عنيفة ولكانت آثار الحادث اكثر شدة ، هذا فضلا عن أن القيادة المسرعة في حد ذاتها لم تكن منتجة في احداث الاضرار التي وقعت ، لانه أيا كانت السرعة التي تسير بها السيارة فإنه كان يتعذر ايقافها بغير استعمال الاداة المعدة لذلك ، وهي الفرامل .

أما فيما يتعلق بما ورد في الحكم من أن السائق كان يعلم أن فرامله تالفة فالواضح أن الحكم قد أشار اليه على سبيل الاستطراد تأكيدا لثبوت الخطأ قبل السائق الذي يتمثل في قيادته بسرعة ، فبعد أن بين أن خطأ السائق هو انه قاد السيارة مسرعا اضاف انه : « كما يؤيد ثبوت خطأ المتهم انه ثابت من تقرير المهندس أن المتهم كان يعرف أن فرامله تالفة فأولا : فرملة اليد تالفة ، كما ان فرملة القدم كذلك ... » « ولما كان ذلك . وكان قد توافر ركن الخطأ قبل المتهم اذ انه لو لم يكن مسرعا لكان قد تحكم في السيارة وأوقفها ... » .

ومن ثم فان المحكمة لم تقطع بثبوت علم السائق بتلف فرامل القدم ، وتعرضها له من قبيل التزيد الذي لا يحوز حجية أمام القضاء المدني ، هذا فضلا عن أن القول بعلم السائق بتلف فرامل القدم يتناقض مع ما جاء في التقرير الفني من أن « فرملة القدم تالفة بسبب قطع خرطوم الباكم للعجلة اليمنى الامامية فجأة ، أما فرملة اليد فتالفة من الاصل ... » وهو ما يتفق مع تصوير الحادث ، لانه ليس متصورا أن تقطع السيارة المسافة من كلية الشرطة حتى شارع الساحة بفرامل تالفة دون أن تقع حادثة ، وانما المتصور أن الفرامل تلفت فجأة قرب مكان الحادث .

ومن حيث انه يخلص من ذلك أن الخطأ المنسوب للسائق المذكور ليس خطأ جسيما ، ولا يغير من ذلك انه ادين عنه جنائيا ، ذلك ان المسألة الجنائية لا تتوقف على جسامه الخطأ او يسره ، بل أن المستقر فقها وقضاء

ان بيان جسامة الخطا في الحكم الجنائي لا يقيد القاضي المدني ما لم تكن هذه الجسامة ضرورية لقيام الحكم الجنائي فاذا وصف الحكم الجنائي الخطا بأنه جسيم او يسير ، فان هذا ليس من شأنه ان يؤثر في الحكم الجنائي ، وان اثر في تقدير العقوبة ، فلا يتقيد به القاضي المدني ، لان الخطا الجسيم من الناحية الجنائية ليس هو حتما الخطا الجسيم من الناحية المدنية ..

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان السائق / ... لا يتحمل بالتعويض المحكوم به للسيدة / (٢) .

القاعدة الثالثة :

المسئولية المدنية عن الخطا الشخصي : معياره — هو الخطا الذي يرتكب بسوء نية وبقصد الاضرار بالغير او الخطا الذي يبلغ حدا جسيما كما لو وصل الى حد ارتكاب جريمة جنائية عمدية وهذا المعيار ليس جامعا مانعا ، فينبغي الرجوع الى كل حالة على حدة ، وان صدور امر جنائي بتفريم الموظف لا يؤدي الى اعتبار الخطا شخصا اذ يجب ان يصل الى حد ارتكاب جريمة عمدية ، واثر ذلك هو عدم مسئوليته عن التعويض المدني .

وتقول الفتوى :

« ... وبالرجوع الى طبيعة الخطا الذي ارتكبه قائد سيارة الرئاسة في الحالة المعروضة يبين انه خطا مشترك بينه وبين قائد سيارة الاجرة كما انه ليس من الجسامة بالقدر الذي يصل به الى حد الخطا الشخصي ، ولا يطعن في ذلك بصدور الامر الجنائي ضد السائق ، مما يستشف منه ان الخطا بلغ من الجسامة الى حد ارتكاب جريمة جنائية . ذلك انه من المقرر ان معيار الجريمة الجنائية لا ينطبق الا بالنسبة للجرائم العمدية ، فهي وحدها التي تشكل خطا شخصا . والمخالفة المنسوبة للسائق لا تشكل جريمة عمدية ولا ترقى بالتالي الى مرتبة الخطا الشخصي الذي يستوجب المسئولية المدنية لارتكبه .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع — السنة السادسة والعشرون — من اول أكتوبر سنة ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ — القاعدة رقم ١٢٧ — جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٢ — فتوى رقم ٥٦١ — ملف رقم ٣٢/٢/٣٠٩ .

وبالنسبة لمسئولية سائق الاجرة فانه نظرا لقيام الخطأ المشترك بينه وبين سائق سيارة الرئاسة فانه من المتعين قبل النظر في مطالبته ، مقابلة قيمة التلفيات في كل من السيارتين في ضوء الخطأ المشترك الذى وقع من كل السائقين .

وانتهت اللجنة الى عدم مساءلة سائق سيارة الرئاسة عن تعويض لاضرار التى لحقت بتلك السيارة ، اما عن مطالبة المسئول مدنيا عن سيارة الاجرة بقيمة التلفيات المشار اليها فانه من المتعين قبل النظر في مطالبته مقابلة قيمة التلفيات في كل من السيارتين على النحو السابق الاشارة اليه (٣) .

القاعدة الرابعة :

مسئولية العامل مدنيا عن الخطأ الشخصى وهو الخطأ الذى يصل الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات يعتبر خطأ شخصيا وان صدور حكم جنائى بادانة العامل في جريمة قيادة السيارة بسرعة يعتبر حجة فيما فصل فيه بحيث لا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ، وتقيد القضاء المدنى بمعناه الواسع بالحكم الجنائى يقتضى الرجوع على السائق بقيمة التعويض الذى تدفعه جهة الادارة الى المضرور .

وتقول الفتوى :

بتاريخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ صدمت السيارة رقم ١١٢٥ شرطة التابعة لوزارة الداخلية السيدة / فأحدثت بها بعض الاصابات فقدمت النيابة العامة سائق السيارة العريف للمحاكمة الجنائية . كما ادعت المجنى عليها مدنيا قبل السائق ووزارة الداخلية بالتعويض عما أصابها من اضرار .

وبجلستها المنعقدة في ٩ من مايو سنة ١٩٦٨ حكمت محكمة عابدين بتغريم المتهم عشرين جنيها مع الزامه والمسئول عن الحقوق المدنية (السيد وزير الداخلية بصفته) بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصروفات المدنية المناسبة وجنيهين أتعاب محاماة . وأيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم .

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع — السنتان الحادية والعشرون والثانية والعشرون من اول اكتوبر ١٩٦٦ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٨ — قاعدة ١٧٨ — جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٨ — فتوى رقم ٤٤ — ملف رقم ٢٧/١/٣٤ .

وقد رأت اللجنة الاولى لقسم الفتوى أن تتحمل جهة الادارة — دون السائق المذكور — بقيمة التعويض المحكوم به ، ومن ثم طلبت وزارة الداخلية من وزارة الخزائنة حساب مبلغ ٣٠٣١ جنيها (قيمة التعويض والمصروفات) على جانب الحكومة فطلب السيد سكرتير عام اللجنة المالية ابداء الراى فى هذا الموضوع .

ومن حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة ينص فى المادة ٥٧ منه على أنه « لا يسأل الضابط مدنيا الا عن الخطأ الشخصى » كما ينص فى المادة ١١٢ على أن يسرى هذا الحكم على ضباط الصف وعساكر الدرجة الاولى ومن بينهم العريف المذكور . ومن ثم فان من يتحمل نهائيا بقيمة التعويض المحكوم به للسيدة يرتبط بتحديد وصف الخطأ الذى ادى الى وقوع الحادث ، وما اذا كان خطأ شخصيا ينسب الى السائق المذكور ، أم أنه خطأ مرفقى يسند الى وزارة الداخلية فى مجموعها .

ومن حيث أن خطأ العامل يعتبر خطأ شخصيا بصفة عامة اذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصى يكشف عن الانسان بضعفه وفزواته وعدم تبصره . أما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى وينم عن عامل معرض للخطأ والصواب فان الخطأ فى هذه الحالة يكون مرفقيا . فاذا تبين أن العامل لم يعمل للصالح العام أو كان يعمل مدفوعا بعوامل شخصية أو كان خطؤه جسيما بحيث وصل الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات ، فان الخطأ فى هذه الحالات يعتبر خطأ شخصيا ويسأل عنه العامل الذى وقع منه هذا الخطأ فى ماله الخاص .

ومن حيث أن حكم محكمة عابدين سالف الذكر — والمؤيد استثنائيا لاسبابه — أقام قضاءه بادانة السائق المذكور وبالتعويض ، بناء على ما اثبتته المحكمة من أنه كان مسرعا وصعد الى افريز الطريق وصدم المجنى عليها ، وان فرامل السيارة كانت تالفة ، وأنه لو لم يكن مسرعا لكان قد تحكم فى السيارة وأوقفها . . ولما كان قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ينص فى المادة ١٠٢ منه على أنه « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » . وكان حكم محكمة عابدين المشار اليه قد حسم فى الوقائع التى تشكل خطأ السائق المتهم وكان فصله فى ذلك ضروريا ، اذ هو أساس الحكم بالادانة والتعويض . فمن ثم يكون هذا الحكم النهائى الحائز قوة الامر المقضى حجة بما فصل فيه بحيث لا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة . وبالتالى فإنه يقيد القضاء المدنى بمعناه الواسع الذى يشمل القضاء المدنى والقضاء التجارى والقضاء الادارى .

ومن حيث أنه وقد ثبت أن السائق المذكور ارتكب أخطاء جسيمة بلغت حد الجريمة التي تقع تحت طائلة قانون العقوبات وأدين عن هذه الأخطاء جنائياً ، فإنه يتعين القول بأن ما وقع منه يعتبر خطأً شخصياً يتحمل هو وحده نتائجه ، ويسأل مدنياً عن تعويض الأضرار التي نشأت عنه ، مما يثبت الحق لوزارة الداخلية في أن ترجع عليه بما دفعته تنفيذاً للحكم سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السائق هو الذى يتحمل مبلغ التعويض المحكوم به للسيدة / ولوزارة الداخلية أن ترجع عليه بما دفعته الى السيدة المذكورة . (٤)

القاعدة الخامسة :

مسئولية المتبوع عن افعال تابعة تنتفى بانتفاء مسئولية التابع .

وتقول الفتوى :

من حيث أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن المتبوع يلتزم بتعويض الضرر الذى يترتب مباشرة على خطأ تابعه أن وقع منه هذا الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن المتبوع يلتزم بتعويض من التابع بل يتعين أن يكون هذا الخطأ هو السبب المنتج فى أحداث الضرر فان تعددت الاسباب التى أدت الى الضرر وجب طرح خط التابع جانباً أن لم يكن هو السبب المباشر فى وقوع الضرر لانعدام علاقة السببية فى هذه الحالة بين خطئه والضرر الذى لحق بالغير . ولما كان اهمال الحارسين الذى ثبت فى الحالة الماثلة من التحقيق الادارى الذى أجرى معها ليس هو السبب المباشر فى فقد جزء من شحنة الدخان وفى ما أصاب هيئة السكك الحديدية من ضرر . ومن ثم فإنه يعبد سبباً عارضاً غير مباشر فى تلك الحالة لا يجوز أن يترتب عليه التزام وزارة الداخلية التى يتبعانها بالتعويض ، ذلك لان السبب المباشر والذى يرتبط بالضرر الواقع فى هذه الحالة بعلاقة السببية انما هو فعل السارق أو فعل من تولى تحميل الشحنة بالعربات أو من يتولى اغلاقها .

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع — السنة السادسة والعشرون — من أول أكتوبر ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ — قاعدة ٤ جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧١ — فتوى رقم ٩٨٩ — ملف رقم ٣٠٩/٢/٣٢ .

ولما كانت مسئولية الحارسين تجد حدها عند الحراسة الخارجية للقطار فان البضائع المحملة لا تعد عهداً لهما وبالتالي لا يجوز افتراض مسئوليتهم في حالة الفقد ، كما لا يجوز النظر الى الخطأ غير المباشر الذي وقع منهما والمتمثل في الإهمال في الحراسة على أنه خطأ شخصي الا اذا ثبت تواطؤهما أو اشتراكهما في سرقة الشحنة أو الانسداد من فقهدها على وجه من الوجوه وهو ما لم يثبتته التحقيق الذي أجرى معها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة الهيئة القومية للسكك الحديدية الزام وزارة الداخلية بأن تؤدي مبلغ ٥٠٠ر٥٤٠٠ جنيهاً . (٥)

القاعدة السادسة :

مسئولية المتبوع المدنية من افعال تابعه الضارة .

وتقول الفتوى :

من حيث أن المادة ١٧٤ من القانون المدني اقامت مسئولية المتبوع عن افعال تابعه ، ووضحت ان قيام علاقة التبعية مناطه ان يكون للمتبوع سلطة فعلية في رقابة وتوجيه التابع ، وانه يلزم لقيام مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ان يقع خطأ التابع اثناء وبسبب تأدية أعماله وانه يلزم ان يقيم المضرور الدليل على خطأ التابع فيما عدا الحالات التي تتحقق فيها مسئولية التابع تأسيساً على الخطأ المفترض . ومن بين هذه الحالات حالة مسئولية حارس الاشياء التي تتطلب عناية خاصة ففى هذه الحالة تتحقق مسئولية التابع عن أساس الخطأ المفترض بحيث لا تنتفى مسئوليته الا باثبات السبب الاجنبى أو القسوة القاهرة .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فانه لما كان الثابت من الاوراق ان قائد السيارة قد تسبب بخطئه الثابت بالامر الجنائى الصادر ضده في وقوع الحادث باهماله وعدم اتباعه تعليمات المرور الذى نتج عنه احداث

(٥) موسوعة افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة من ٥٨١ - ٥٨٢ (للاستاذ سعيد أحمد والاستاذة فاطمة محمد عبد الله) .

التلفيات بسيارة الشرطة ، وكان هذا الخطأ هو السبب المباشر في احداث هذا الضرر وبذلك تكون اركان المسؤولية التقصيرية قد تكاملت وثبتت في جانب قائد السيارة .

ولما كان الجندي قائد السيارة المذكورة قد ارتكب هذا الخطأ اثناء وبسبب تأدية واجبات وظيفته ، فمن ثم تكون القوات المسلحة مسئولة مسؤولية المتبوع عن افعال التابع .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام القوات المسلحة بان تدفع لوزارة الداخلية قيمة التلفيات التي اصابته سيارة الشرطة ... في حادث التصادم المحرر عنه المحضر رقم الاسكندرية . (٦)

القاعدة السابعة :

مسئولية حارس الاشياء المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من القانون المدني :
حارس الاشياء الذي يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى نص هذه المادة هو ذلك الشخص الطبيعي او المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالاً ، والحراسة لا تنتقل منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء .

وتقول الفتوى :

بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٥ حدث اثناء مرور الجرار رقم ٧ التابع للجيش برصيف ٤٦ الجمارك عند مزلقان الفحم التابع للهيئة العامة للسكك الحديدية قاطرا خلفه عربتين ان اصطدمت العربة الاخرى بشادوف المزلقان من الجهة الغربية وحدثت به تلفيات بلغت تكاليف اصلاحها ١٨٨٥٠ ، وقد تم تحقيق الواقعة بمعرفة شرطة ميناء الاسكندرية وقيدت برقم ٢٣٤٠ لسنة ١٩٦٥ ادارى الميناء ، وصدر قرار النيابة العامة بحفظها اداريا في ١٨/١٢/١٩٦٥ وتبين من اقوال السائق مجند بالوحدة رقم ٤٣٢٠ ج٧ والعريف متطوع انها اعترفا بأنه اثناء مرورهما بالجرار المذكور والعربتين المقطورتين به على مزلقان الفحم احتكت العربة الاخرى التي

(٦) جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨ - ملف رقم ٦٣٢/٢/٣٢ .
مشار الى هذه الفتوى بالموسوعة السابقة ص ٥٨٠ - ٥٨١ .

يقطرها الجرار بشادوف المزلقان فنجم عن ذلك شرخه ، كما ثبت من معاينة الشرطة أن شسادوف مزلقان الفحم من الجهة الغربية عبارة عن « عرق خشب » طوله حوالى خمسة أمتار ومثبت من أحد الاطراف فى « بكرة » وله قاعدة فى نهاية الطرف الثانى ووجد به شرخ دائرى عمقه حوالى ١١ سم تقريبا ، وقد طالبت هيئة السكة الحديد القوات المسلحة وديا بسداد قيمة اصلاح هذا التلف فلم تستجب لها ، ولما طلبت الهيئة المذكورة من ادارة الفتوى لوزارة النقل عرض هذا النزاع على الجمعية العمومية أعدت الادارة المشار اليها فتوى فى الموضوع انتهت فيها الى مسئولية القوات المسلحة عن تعويض الهيئة عن الاضرار التى أصابتهما ، وبإبلاغ هذا الرأى الى القوات المسلحة رفضت أداء التعويض وأفادت بأنها عرضت الموضوع على ادارة الفتوى لوزارة الحربية والقوات المسلحة التى انتهت الى عدم مسئولية القوات المسلحة عن تعويض هذه الاضرار .

ومن حيث ان الثابت من محضر الشرطة ومعاينتها ومن أقوال سائقى الجرار عسكرى مجند بالوحدة رقم ٤٣٢٠ ج ٧ وزميله العريف سائق متطوع أنها اعترفا فى هذا المحضر أنه أثناء مرور الجرار رقم ٧ على مزلقان الفحم قاطرا عربتين حدث ان اصطدمت عربة منهما بشادوف المزلقان مما أدى الى شرخه .

ومن حيث أن الجرار والعربتين الملحقين من الآلات الميكانيكية وتنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن كل « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه مع عدم الاخلال بما يرد فى ذلك من أحكام خاصة » .

ومن حيث أن حارس الاشياء الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشئ قصدا واستغلالا ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشئ لانه وان كان للتابع السيطرة المادية على الشئ وقت استعماله الا أنه يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره فيتلقى تعليماته منه فانه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشئ كما لو كان هو الذى يستعمله ، ذلك أن العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخط المفترض هو بسيطرة الشخص على الشئ سيطرة فعلية لحساب نفسه .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم فإن القوات المسلحة باعتبارها حارسة على الجرار والعريتين المقطورتين به التي احتكت احداهما بشادوف البوابة وأحدثت به التلفيات المشار اليها تكون مسئولة عن تعويض الضرر الذي أصاب الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ، ولا يغير من ذلك أن القوات المسلحة لا تفر مسئوليتها عن هذا الحادث لان ثبوت المسئولية أو نفيها لا يتوقف على اقرارها أو عدم اقرارها طالما أن الثابت من الاوراق أن سبب الضرر الذي أصاب الهيئة هو الجرار التابع للقوات المسلحة والعريتين الملحقين به وهي جميعا من الالات الميكانيكية التي يكون الحارس عليهم مسئولا مسئولية شخصية مفترضة عما تحدثه للغير من ضرر ، كما لا يرفع هذه المسئولية أن تكون النيابة العامة قد حفظت التحقيق اداريا ذلك ان قرار الحفظ لا يحول دون بحث المسئولية المدنية المترتبة على الحادث .

هذا مع ملاحظة أن التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني لا يسرى في هذه الحالة حيث استقر افتاء الجمعية العمومية على عدم سريان التقادم بين الجهات الحكومية والهيئات العامة التي لا تكون المطالبة بينها عن طريق الدعاوى امام الجهات القضائية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام القوات المسلحة بتعويض الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية عن الاضرار التي اصابتها نتيجة تصادم الجرار رقم ٧ جيش بشادوف بوابة مزلقان الفحم في ١٧/٤/١٩٦٥ (٧) .

القاعدة الثامنة :

امتناع الرجوع على العامل بالتعويض عن عمله غير المشروع بعد انقضاء ثلاث سنوات على صدور الحكم بادانته جنائيا .

وتقول الفتوى :

استبان للجنة أنه قد مضى أكثر من ثلاث سنوات على صدور الحكم الجنائي بادانة السائق المذكور حيث أن الحكم قد صدر من محكمة بور سعيد في

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع - السنة السادسة والعشرون - من أول أكتوبر ١٩٧١ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٢ - قاعدة رقم ٩٠ - جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٧٢ - فتوى رقم ٣٤٧ - ملف رقم ٣٢٨/٢/٣٢ .

(م - ٣ الحديث في الفتاوى)

١٨/١٠/١٩٦٤ بما يجعل دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع الذى ارتكبه والحكوم فيها ضده قد سقطت بالتقادم وذلك . وفقا لنص المادة ١٧٢ مدنى والتي تنص على أنه « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى فى كل حال ، بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع » .

وانتهى رأى اللجنة الى أنه طالما أن الجهة الادارية لم تتخذ أى اجراء يقطع مدة التقادم فانه لا محل للمطالبة بالتعويض بعد اذ تبين أن دعوى التعويض عن الحادث المذكور قد سقطت بانقضاء ثلاث سنوات وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٧٢ مدنى « (٨) » .

(٨) مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع - السنتان الحادية والعشرون والثانية والعشرون - من أول أكتوبر ١٩٦٦ حتى آخر سبتمبر ١٩٦٨ - القاعدة ٢١١ - جلسة ١٨ من يونيه سنة ١٩٦٨ - فتوى رقم ٤٦٩ - ملف رقم ١٢٨/٤٨/٣ .

الفصل الثالث

فتاوى بشأن وقف العاملين ، واحكام صرف مرتباتهم

القاعدة الاولى :

صرف نصف المرتب وترخص المحكمة التأديبية في الحكم بصرف او عدم صرف النصف الثانى طبقا لحكم المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — صدور حكم من المحكمة التأديبية بوقف صرف المرتب كله — فيه تحريف لقصد الشارع — استمرار صرف النصف الذى قصده المشرع حيث لا ولاية للمحكمة بالنسبة اليه .

وتقول الفتوى :

في ٢ من أغسطس سنة ١٩٦٤ أصدرت المحكمة التأديبية المختصة قرارا بعدم صرف شيء من مرتب السيد / عن مدة وقفه عن العمل بصفة مؤقتة .

واذ تقدم العامل المذكور بطلب يلتمس فيه صرف مرتبه المستحق له اعمالا لحكم المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

وقد عرض الموضوع على اللجنة الاولى للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٥ . فانتهت الى ان حكم المحكمة التأديبية المذكور ينفذ بما يتفق وحكم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اى بالنسبة الى نصف المرتب فقط ، واستندت في ذلك الى انه انزالا لحكم المادة ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أصبح لا يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذى أوقف فيه ، ذلك ان القانون قد أوجب احالة العامل الى المحكمة التأديبية المختصة كشرط لوقف صرف نصف مرتبه فحسب ، كما أوجب عرض أمر وقف نصف المرتب عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف ، فاذا لم يتم ذلك صرف المرتب بالكامل للعامل الى ان تقرر المحكمة ما يتبع في شأن نصف مرتبه . وأوضح من ذلك ان القانون أجاز للمحكمة التأديبية أن تقرر صرف نصف مرتب العامل الموقوف كله أو بعضه بصفة مؤقتة وبذلك تتلاقى سلطة المحكمة في هذا الخصوص مع تحريم الشارع على جهة الادارة وقف مرتب العامل بالكامل للمحكمة التشريعية التى تغيها من هذا التحريم ، ومن عرض أمر الوقف على المحكمة وهى حفظ حق اولاد الموظف ومن يعولهم بمراعاة أن المرتب هو مصدر رزقه — والقول بغير ذلك اى بأن المحكمة التأديبية لها أن تصدر قرارا بوقف صرف المرتب كله — فيه تحريف لقصد الشارع على وجه ينتكس بنظام وقف صرف مرتب العامل كما رسمه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في المادة ٦٤ منه .

وعلى هذا فانه ما دام مقتضى هذه المادة هو وقف صرف نصف مرتب العامل الموقوف فقط ابتداء من يوم احواله للمحكمة التأديبية فانه من ثم يظل يصرف النصف الاخر وجوباً بحكم القانون ولا يكون معروضاً على المحكمة — والحالة هذه — الا أمر النصف الموقوف صرفه كى تقرر استمرار وقف صرفه من عدمه . ونتيجة لذلك فانها اذا ما قررت استمرار عدم الصرف انصرف قرارها فى هذا الخصوص بطبيعة الامور وبحكم الحدود التى تجرى فيها ولايتها الى النصف الموقوف صرفه دون النصف الاخر الذى ما زال العامل يصرفه . وأمره لم يكن معروضاً عليها (١) .

* تعليق : —

لنلاحظ لنا ان المشرع اشار الى هذا الموضوع بالمادة « ٨٣ » بالقانون رقم « ٤٧ » لسنة ١٩٧٨ وقد استبدل النص الوارد بصدر المادة ٦٤ من القانون رقم « ٤٦ » لسنة ١٩٦٤ والذى كان يقول « للوزير او وكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه ان يوقف العامل ... » بالنص الوارد بصدر المادة « ٨٣ » بالقانون « ٤٧ » حيث اصبحت صياغتها تقول : « للسلطة المختصة ان توقف العامل عن عمله ... » .

ولاهمية النص الجديد فى حالات وقف العامل عن عمله احتياطياً نشير اليه كاملاً فيما يلى : (مادة « ٨٣ ») .

« للسلطة المختصة ان توقف العامل من عمله احتياطياً اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التى تحددها ، ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الامر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف ، او عدم صرف الباقي من أجره ، فاذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع فى شأنه ، وعلى المحكمة التأديبية ان تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الامر اليها ، فاذا لم تصدر المحكمة قرارها فى خلال هذه المدة يصرف الاجر

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع — السنتان التاسعة عشرة والعشرون — من اول اكتوبر سنة ١٩٦٤ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٦ — اللجنة الاولى — فتوى رقم ١٠٤٤ — جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٥ م .

كاملا ، فاذا برىء العامل أو حفظ التحقيق معه أو جوزى بجزاء الإنذار أو الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز خمسة ايام . صرف اليه ما يكون قد اوقف صرفه من اجره ، فان جوزى بجزاء اشد تقرر السلطة التى وقعت الجزاء ما يتبع فى شأن الاجر الموقوف صرفه ، فان جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز أن يسترد منه فى هذه الحالة ما سبق أن صرف له من اجر » .

* وجدير بالاحاطة أن القانون (٤٧) « أكثر شفقة على الموظف حيث نص على « أن عقاب الموظف بالخصم من الاجر لمدة لا تجاوز خمسة ايام صرف اليه ما يكون قد اوقف صرفه من اجره . . . » بينما نصت المادة (٦٤) من القانون (٤٦) لسنة ١٩٦٤ على أن صرف ما يكون قد اوقف صرفه من المرتب لا يكون الا اذا برىء العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار فلم ينص على صرف المرتب فى حالة جزاء الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز خمسة ايام .

القاعدة الثانية :

وقف عن العمل — اعتبار مدة خدمة العامل منتهية من تاريخ وقفه عن العمل فى حالة الحكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الامانة — اعتبار تاريخ وقفه عن العمل (تاريخ وقف صرف نصف مرتبه) — عدم جواز استرداد ما سبق صرفه من مرتب عن مدة الوقف فى حالة الحكم بالفصل .

وتقول الفتوى :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد تضمن فى المادة (٦٥) الحكم بأن كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائى يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف مرتبه فى الحالة الاولى ويحرم من راتبه فى الحالة الثانية .

كما تضمنت المادة ٧٧ من القانون المذكور أن خدمة العامل تنتهى بأحد الأسباب الآتية : —

١ — بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .

٢ —

٣ —

٤ —

٥ —

٦ —

٧ — الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ويكون الفصل جوازيًا للوزير المختص إذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة .

كما تضمن قانون العقوبات العزل كعقوبة تبعية لكل حكم بعقوبة جنائية في الفقرة الأولى من المادة « ٢٥ » منه وكعقوبة تكميلية وجوبية أو جـوازية يتعين لتنفيذها أن ينص عليها في الحكم وذلك في حالة الحكم بالحبس في بعض الجنايات والجـنح المحددة بالقانون .

وحيث أن المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ « الملغى » تنص على أنه : « إذا حكم على عامل بالفصل أو الإحالة إلى المعاش انتهت مدة خدمته من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن موقوفًا عن عمله ، فتعتبر مدة خدمته منتهية من تاريخ وقفه » .

ويستحق العامل المحكوم عليه تعويضًا يعادل مرتبه ، إلى يوم إبلاغه الحكم إذا لم يكن موقوفًا عن العمل — كما تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٨٣ المشار إليها على أنه :

« ولا يجوز أن يسترد من العامل الذي أوقف عن عمله ما سبق أن صرف له من المرتب إذا حكم عليه بالفصل أو بالإحالة إلى المعاش » .

لذلك انتهى رأي اللجنة الأولى إلى أن خدمة السيد / تعتبر منتهية من تاريخ وقفه عن العمل . « القبض عليه » وذلك طبقًا للمادة ٨٣ من قانون العاملين « رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ » ويكون هذا هو تاريخ وقف صرف نصف مرتبه أيضًا مع مراعاة ما أشارت إليه الفقرة الأخيرة من هذه المادة من عدم استرداد ما سبق أن صرف له من مرتب إذا حكم عليه بالفصل أي أنه لا يجوز استرداد ما صرف له من تاريخ وقفه (١) .

تعليق : —

يلاحظ لنا أن المادة « ١٠٠ » من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — جاءت بنفس النص الوارد بالمادة « ٨٣ » من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، اللهم

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى القسم الاستشاري للفتوى والتشريع — السنة الحادية والعشرون والثانية والعشرون — من أول أكتوبر سنة ١٩٦٦ إلى آخر سبتمبر ١٩٦٨ — جلسة ٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ — ملف رقم ٢٠٦/٤/٩ .

الا فيما يتعلق باستبدال كلمة « مرتب » الواردة بالقانون « ٤٦ » بكلمة « الاجر » الواردة بالقانون « ٤٧ » .

ولذلك نرى ان حكم هذه الفتوى ما زال قائما ، ويعمل بها في ظل القانون
٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

القاعدة الثالثة :

وقف العامل عن العمل — عدم استحقاقه للمرتب عن مدة الوقف لانه لم
يقم بعمل خلال هذه المدة . وكان حبسه وبالتالي ايقافه خلال تلك الفترة بناء
على حكم جنائي صادر ضده — عدم استحقاقه أيضا للمرتب عن مدة ابعاده
عن عمله بعد الافراج عنه نتيجة تنفيذ جهة الادارة لفتوى صادرة لها من جهة
الافتاء المختصة .

وتقول الفتوى :

ان العامل اوقف عن العمل في الفترة من ١٩٥٩/٦/٢٤ الى ١٩٥٩/٧/١٤
وذلك تنفيذا لحكم جنائي صادر ضده ومن ثم فهو لا يستحق أجره عن هذه
الفترة لانه لم يكن يقوم خلالها بالعمل وان حبسه وبالتالي ايقافه خلال تلك
الفترة انما تم بناء على حكم جنائي صادر ضده . كما أن استمرار ابعاد العامل
عن عمله بعد الافراج عنه كان نتيجة تنفيذ جهة الادارة لفتوى صادرة لها من
الجهة المختصة بالافتاء .

لذلك — فقد انتهى رأي اللجنة الى عدم احقية السيد
لاجره عن مدة وقفه عن العمل كاملة (٣) .

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنها فتاوى لجان القسم
الاستشاري للفتوى والتشريع — السنتان الحادية والعشرون والثانية
والعشرون — من أول أكتوبر ١٩٦٦ حتى آخر سبتمبر ١٩٦٨ — القاعدة ١٦ —
فتوى رقم ١٠٢٣٦ — ملف رقم ١٣٢٨/١/٦ .

القاعدة الرابعة :

نصت المادة ١٧ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على استبعاد مدد الوقف عن العمل التى يتقرر الحرمان من المرتب أو الاجر المستحق عنها من مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش — عدم حسابها ضمن مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش — دخول مدد الانقطاع عن العمل بدون اجر ضمن مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش .

وتقول الفتوى :

تنص المادة ١٧ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أن « مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش فى المدة التى قضيت فى احدى الوظائف المنصوص عليها فى المادة ١ بعد استبعاد مدد الوقف عن العمل التى يتقرر الحرمان من المرتب أو الاجر المستحق عنها ... وتدخل ضمن مدة خدمة المنتفع المحسوبة فى المعاش المدد التى يتقرر ضمها طبقا لاحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أنه يقصر الاستبعاد من المدة المحسوبة فى المعاش على مدد الوقف عن العمل مع الحرمان من المرتب ، ومن ثم فلا يجوز أن يتعداه الى نوع آخر والا كان معنى ذلك أن المدد التى نص المشرع على استبعادها جاءت على سبيل المثال لا الحصر وهو ما ليس من عمل المشرع ... »

نذلك انتهى الراى الى أن مدد الانقطاع عن العمل بغير اجر ، لا تستبعد من المدة المحسوبة فى المعاش (٤) .

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع — السنتان الحادية والعشرون والثانية والعشرون — من أول أكتوبر ١٩٦٦ حتى آخر سبتمبر ١٩٦٨ — قاعدة ١٢٠ — جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ — فتوى رقم ٢١٦٤ — ملف رقم ٥٨/٦/١٧١ .

الفصل الرابع

فتاوى بشأن بعض المخالفات ، والجرائم التأديبية ، والمركز القانونى للعامل
فى الترقية اثناء المحاكمة

القاعدة الاولى :

سلطة جهة الادارة في انتهاء خدمة العامل لالتحاقه بخدمة جهة اجنبية ،
ومدى سلطتها في منحه اجازة بدون مرتب في هذه الحالة .

وتقول الفتوى :

من حيث أن الالتحاق بخدمة أى جهة أجنبية يتعين أن يكون مسبوقا بترخيص
من حكومة جمهورية مصر العربية ، إلا أنه طبقا للقاعدة الاصولية المقررة
من أن الاجازة اللاحقة كالاذن السابق ، فانه اذا ما رأت جهة العمل الموافقة
للعامل على عمله بالجهة الاجنبية الذى التحق بها فان هذه الموافقة اللاحقة
تأخذ حكم الاذن السابق .

وبالتطبيق على الحالة المعروضة ، فان انتهاء خدمة العامل لا تتم بقوة
القانون وانما تترخص جهة الادارة في ذلك ، فلها ان تنهى خدمته بقرار منها
اعتبارا من تاريخ انقطاعه عن العمل ولها ان تجيز هذا التعاقد وتوافق على
منحه اجازة خاصة بدون مرتب لما لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى أن انتهاء خدمة العامل لالتحاقه بخدمة
الجهات الاجنبية دون ترخيص سابق من جهة الادارة لا يتم بقوة القانون وللادارة
سلطة تقديرية في منحه اجازة خاصة بدون مرتب ، ولها انتهاء خدمته اعتبارا من
تاريخ انقطاعه عن العمل وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة (١) .

القاعدة الثانية :

عدم عودة الموظف الى عمله بعد قضائه لاجازة دراسية بالخارج وحصوله
على اجازة اعتيادية وتقديمه لاستقالته بشكل مخالفة تأديبية في حقه وخاصة
انه ملتزم بالعمل بالجهة الموفدة في حدود احكام لائحة البعثات والاجازات
الدراسية - اعتبار انقطاعه على الوجه المتقدم مخالفة ادارية لا يجوز اقامة
الدعوى التأديبية في شأنها طالما ان التحقيق لم يبدأ فيها قبل ترك الخدمة .

وتقول الفتوى :

أن المادة ٥٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى وقع الانتقطاع في ظل
احكامه تنص على أنه :

(١) جلسة ١٩٧٨/١٠/٤ - ملف رقم ١٦٦/٢/٨٦ .

« لا يجوز لاي موظف أن ينقطع عن عمله الا لمدة معينة في الحدود المسموح بها لمنح الاجازات » ، وتنص المادة ٦٢ من ذات القانون على أنه :

« كل موظف لا يعود الى عمله بغير مبرر بعد انتهاء مدة اجازته مباشرة يحرم من مرتبه من مدة غيبه ابتداء من اليوم التالي لليوم الذي انتهت فيه الاجازة مع عدم الاخلال بالمحكمة التأديبية » .

وتنص المادة ١١٠ من القانون المشار اليه بأنه :

« للموظف أن يستقيل من الوظيفة ولا تنتهي خدمة الموظف الا بقرار الصادر بقبول استقالته ويجب الفصل في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة ، ويجوز خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضد الموظف » .

كما تنص المادة ١١١ على أنه :

« يجب على الموظف أن يستمر في عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول استقالته أو الى أن ينقضي الميعاد المبين في الفقرة الاولى من المادة السابقة » .

(وهذه الاحكام ردها الشارع في المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٧٩ ، ٨٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) .

ويخلص من هذه النصوص أنه لا يجوز لاي موظف أن ينقطع عمله الا في الحدود المسموح بها لمنح الاجازات . وأن عدم عودة الموظف بعد انتهاء اجازته مباشرة بغير مبرر تعتبر مخالفة تجيز محاكمة الموظف تأديبيا . وأن تقديم الموظف لاستقالته لا يبرر انقطاعه عن العمل وانما يتعين عليه أن يستمر في عمله الى أن يبلغ بقرار قبول الاستقالة أو تمضي مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها .

وانه ويتطبيق ذلك على حالة فقد منح السيد المذكور اجازة اعتيادية خارج البلاد لمدة ثلاثة اشهر اعتبارا من ١٩٦٣/٥/٢٠ ومن ثم فقد كان يتعين عليه العودة الى عمله في اليوم التالي لانتهاء اجازته ، أي في ١٩٦٣/٨/٢١ . ولا يغير من ذلك أنه تقدم باستقالته في هذا التاريخ لانه كان يلتزم بالاستمرار في الخدمة حتى يبلغ بقرار قبول استقالته أو تمضي مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها ، ومن ثم فإن انقطاع سيادته عن العمل اعتبارا من التاريخ المشار اليه يشكل في حد ذاته مخالفة لاحكام المواد ٥٧ ، ٦٢ ، ١١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ السالفة الذكر .

ومن حيث أنه يلاحظ — من ناحية أخرى — أن السيد المذكور كان قد منح

أجازة دراسية بمرتب لمدة أربع سنوات اعتبارا من ١٩٥٨/٣/٣ ، أى فى ظل أحكام لائحة البعثات والجازات الدراسية الصادرة بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من اللائحة المشار إليها التى أضيفت بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ على أنه :

« يلزم الموفد فى أجازة دراسية بخدمة الجهة الموفد منها لمدة تحتسب على أساس سنتين عن كل سنة قضاها فى الإجازة الدراسية وبحد أقصى فترة خمس سنوات إلا اذا تضمنت شروط الإجازة مدة أطول ، فإن خالف ذلك يلزم بررد ما يعادل مرتباته عن مدة الإجازة الدراسية التى منحت له » كذلك فإن المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن البعثات والجازات الدراسية الذى عمل به اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ ، أى خلال مدة الدراسة التى منحت للسيد المذكور — تنص على أنه :

« يلزم الموفد فى أجازة دراسية بخدمة الجهة الموفد منها ، أو أية جهة حكومية أخرى ترى الحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على أساس سنتين عن كل سنة قضاها فى البعثة أو الإجازة الدراسية وبحد أقصى سبع سنوات لعضو البعثة وخمس سنوات لعضو الإجازة الدراسية إلا اذا تضمنت شروط البعثة أو الإجازة الدراسية أحكاما أخرى » وتضمنت المادة ٣٣ من القانون المذكور أن اللجنة التنفيذية للبعثات قررت مطالبة العضو بنفقات البعثة أو المرتبات التى صرفت فى الإجازة أو المنحة ، اذا خالف أحكام المادة ٣١ السالفة الذكر ، كذلك نصت المادة ٣٥ من القانون على أن :

يقدم عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المتمتع بمنحة أجنبية أو دولية كفيلا تقبله إدارة البعثات يتعهد كتابة بمسئوليته التضامنية عن رد النفقات والمرتبات المشار إليها فى المادة ٣٣ وما من ريب فى أن هذه النصوص تنطبق بأثر مباشر من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه على الإجازة الدراسية التى منحت للسيد المذكور .

وأنه تطبيقا للنصوص المتقدمة فإنه يترتب فى جانب السيد المذكور — كآثر قانونى من آثار منحة إجازة دراسية بمرتب — التزام أصلى وهو التزام بعمل محله خدمة الجهة التى أوفدته أو أية جهة أخرى ترى الحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات مدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الإجازة الدراسية فى ١٩٦٢/٢/٣ » ولما كان سياسته قد انقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٦٢/٨/٢١ ، فإنه يكون قد اخل بالتزامه الأصلى ، ويترتب فى نتمه —

بالتضامن مع كفيله اذا وجد ، والتزام آخر محله رد المرتبات التى حصل عليها خلال الاجازة الدراسية بنسبة تعادل الفترة الباقية من مدة خمس سنوات التى كان يلتزم بخدمة الوزارة خلالها — ويكون للجنة التنفيذية للبعثات أن تطالبه بالتضامن مع كفيله برد هذه المرتبات .

وانه يتضح مما تقدم أن انقطاع السيد المذكور عن العمل قد تضمن مخالفة لنوعين من الاحكام الاولى : — احكام المواد ٥٧ ، ٦٢ ، ١١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى كانت تحتم على السيد المذكور العودة الى عمله اعتبارا من اليوم الثانى لانتهاج الاجازة الاعتيادية والاستمرار فيه الى أن يبلغ بقرار قبول استقالته او تمضى مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه — والثانى : — هو حكم المادة ٣١ من قانون البعثات التى تلزمه بخدمة الجهة التى اوفدته فى الاجازة الدراسية لمدة خمس سنوات .

وان المخالفات التأديبية التى تنسب الى العاملين المدنيين بالدولة تنقسم قسمين : مخالفات ادارية واخرى مالية ، وقد تناولت المادة ٨٧ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى وقع فى ظله انقطاع السيد المذكور عن العمل (تحديد المخالفات المالية فى البنود من اولا الى سابعها منها .

وانه يتعين التفرقة بين انقطاع السيد المذكور عن العمل بالمخالفة لاحكام المواد ٥٧ ، ٦٢ ، ١١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبين عدم الوفاء بالتزامه بخدمة الوزارة مدة خمس سنوات .

وانه بالنسبة الى مخالفة احكام المواد المشار اليها ، فما من شك فى أن هذه المخالفة تعتبر فى حد ذاتها مخالفة ادارية اذ انها لا تندرج تحت حكم اى بند من بنود المادة ٨٢ مكرر من القانون المذكور . اما بالنسبة الى ما تضمنه انقطاعه عن العمل من عدم الوفاء بالتزام بخدمة الوزارة المدة المحدودة ، فان ما يترتب على ذلك هو التزامه برد المرتبات التى صرفت اليه بنسبة المدة التى تخلفها ، اذا ما قررت اللجنة التنفيذية للبعثات ذلك ، فاذا ما تمكنت الوزارة من اقتضاء تلك المرتبات انقضى التزام السيد المذكور ولا تكون ثمة مخالفة ، اما اذا استحال عليها اقتضاؤها ، فان ذلك يكون بمثابة استحالة تحصيل حق مسدنى للوزارة لا يشكل فى حد ذاته مخالفة لمقتضيات الوظيفة او واجباتها .

وانه بناء على ذلك ، فان المخالفة التى يمكن نسبتها الى السيد المذكور تتحصل فى المخالفة الادارية لاحكام المواد ٥٧ ، ٦٢ ، ١١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولا يجوز اقامة الدعوى التأديبية عن هذه المخالفة نظرا لانه لم يبدأ التحقيق فيها قبل ترك السيد المذكور للخدمة وذلك بالتطبيق للمادة ٦٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ م .

لذلك انتهت اللجنة الى أن عدم عودة السيد المذكور الى العمل عقب انتهاء الاجازة الاعتيادية وعدم استمراره فيه حتى يبلغ بقرار قبول الاستقالة أو تمضى مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها يعتبر مخالفة ادارية لا يجوز اقامة الدعوى التأديبية في شأنها طالما أن التحقيق لم يبدأ فيها قبل ترك الخدمة . (٢)

تعليق :

نرى أن هذه الفتوى، وإن كانت صادرة في ظل أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إلا أن المبادئ التي أتت بها صالحة للتطبيق في ظل قوانين العاملين اللاحقة ، فعلى سبيل المثال نصت المادة (٨٠) من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه : « يجب على العامل أن يستمر في عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة ... » ونصت المادة (٨١) من ذات القانون على أن : « يعتبر العامل مقبلاً لاستقالته في الحالتين الآتيتين : (١) اذا انقطع بغير إذن خمسة عشر يوما متتالية ، ولو كان الانقطاع عقب اجازة مرخص له بها (٢) » .

وكذلك الوضع في ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فعلى سبيل المثال نصت المادة (٩٧) من هذا القانون على أنه « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة — ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة » .

وجاء بعجز هذه المادة انه « يجب على العامل أن يستمر في عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة أو الى أن ينقضى الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة » .

وتجدر الاحاطة بأن الفقرة الثالثة من نفس المادة تنص على أنه « يجوز خلال هذه المدة أرجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك ، على الا تزيد مدة الارجاء على أسبوعين بالاضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة » .

أما ما جاء بالفتوى بشأن عدم اقامة الدعوى التأديبية طالما أن التحقيق لم يبدأ قبل ترك الخدمة ، فإن ذلك يتفق تماماً مع ما جاء بالفقرة الرابعة من المادة (٩٧) سلفه الذكر حيث تقول :

« فإذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى بغير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاش .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع السنتين التاسعة عشرة والعشرون — اللجنة الثانية — ملف رقم ٣٨/٣٣/١٨ جلسة ١٢ من يولية سنة ١٩٦٥ م .
(م — ٤ الحديث في الفتاوى)

القاعدة الثالثة :

جريمة الغياب والهروب من تحت التحفظ القانوني لا يعتبران من الجرائم
المخلّة بالشرف أو الأمانة .

وتقول الفتوى :

« ان جريمة الغياب والهروب من تحت التحفظ القانوني لا يعتبران من
الجرائم المخلّة بالشرف أو الأمانة ... ذلك ان المشرع لا ينظر الى مرتكب
اي من هاتين الجريمتين بعين الازدراء والاحتقار ولا يعتبره ضعيف الخلق منحرف
الطبع ساقط المروءة كما هو الشأن بالنسبة لنظرة المجتمع الى مرتكب
جريمة الهروب من الخدمة العسكرية وهي جريمة اعتبرت مخلّة بالشرف . ويؤيد
ذلك ويؤكدده ان المشرع بينما نص في قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة
١٩٦٦ على عقوبة الاعدام كحد اقصى لارتكاب جريمة الهروب من الخدمة
العسكرية فقد نص في هذا القانون على الحبس كحد اقصى لارتكاب جريمة
الغياب وجريمة الهروب من تحت التحفظ القانوني » . (٣)

القاعدة الرابعة :

رأت اللجنة الثالثة بقسم الفتوى بمجلس الدولة ان خدمة العامل لا تنتهى
بقوة القانون لمجرد الحكم عليه بجريمة مخلّة بالشرف بل يجب صدور قرار
ادارى بذلك .

وتقول الفتوى :

« ان خدمة العامل لا تنتهى بقوة القانون بمجرد الحكم عليه في جريمة
مخلّة بالشرف بل يجب ان تتدخل جهة الادارة وتصدر قرارا بذلك اذ ان
المركز القانوني لمثل هذا العامل لا يتغير تلقائيا بمجرد صدور حكم من هذا
القبيل وانما لابد من تدخل الادارة بقرار ادارى بمعناه الصريح بقصد
انشاء مركز قانوني جديد وفق ما تراه في شأن تكييف طبيعة الجريمة
الصادر فيها الحكم ومدى العقوبة المقضى بها واثرها » . (٤)

(٣) اللجنة الثانية بقسم الفتوى بمجلس الدولة برأيها بفتواها
رقم ٤ بتاريخ ١/١/١٩٧٣ - بجلطة ٤/١٢/١٩٧٢ .
(٤) اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بمجلس الدولة برأيها بفتواها رقم ٢١٩
بتاريخ ٢٢/٢/١٩٧٥ .

القاعدة الخامسة :

أثر انتهاء الخدمة للادانة في إحدى الجرائم المخلة بالشرف .

وتقول الفتوى :

أنه يتبين من تقصى مراحل التطورات التشريعية لقوانين المعاشات مدنية وعسكرية أن الأصل فيها أن من يحكم عليه في بعض جرائم منصوص عليها ومحددة على سبيل الحصر ، يسقط حقه في المعاش أو المكافأة ، ومن يحكم عليه في جرائم أخرى غير هذه الجرائم يوقف معاشه مدة سجنه تنفيذا للعقوبة فإذا وجد أثباتها من يستحق معاشا في حالة وفاته يمنح ما كان يستحق له فيما لو توفي عائلته .

وعلى ذلك فإن الأصل العام أن من يحكم عليه في الجرائم المخلة بالشرف يسقط حقه في معاشه أو مكافأته ولكن المشرع خرج على هذا الأصل العام باستثناء مقتضاه صرف ثلاثة أرباع المعاش أو المكافأة الى المستحقين عن المحكوم عليه وقد أبرز المشرع الحكمة من هذا الاستثناء وهي رعاية أسر المحكوم عليهم ولما كان هذا الاستثناء قد ورد على خلاف الأصل العام الذي يقضى بسقوط الحق في المعاش أو المكافأة فوجب أن يقتصر على موضع النص فيه ولا يتوسع في تفسيره وإنما يكون مجال أعماله في نطاق الحكمة التي تفيهاها المشرع من إirاده .

واذ تقضى المادة ٩٧ (من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة) بسقوط حق من تنتهي خدمته في إحدى الجرائم المخلة بالشرف في ربع معاشه أو مكافأته ويوزع باقى المعاش أو المكافأة على المستحقين عنه فإن مفاد هذا أن توزيع الثلاثة الأرباع الباقية من المعاش أو المكافأة منوط بوجود مستحقين عنه فإذا لم يوجد مستحقين فلا يوزع شيء ولا يستحق هو شيئا .

ويؤيد هذا النظر ما يأتي :

أولا : أن نص المادة ٩٧ قد ورد بعبارة صريحة في سقوط الحق في ربع المعاش أو المكافأة وأن يوزع الباقي على المستحقين أى أنه علق الباقي على وجود مستحقين وأن مفهوم المخالفة لعبارة « ... ويوزع باقى المعاش أو المكافأة على المستحقين طبقا للجدول رقم (١) المرافق وبشرط ألا تزيد أنصبتهم على النسب الواردة بالجدول المذكور ... » تؤدي الى أنه إذا لم يوجد مستحقين فلا يوزع شيء وهذا التفسير للنص يؤكد

ما جاء بالذاكرة الايضاحية من أن المقصود به رعاية أسر العاملين بالقوات المسلحة في هذه الحالة وعدم الاضرار بهم .

ثانيا : أن المشرع لو أراد استحقاق من تنتهى خدمته لادانته في احدى الجرائم المخلة بالشرف لثلاثة أرباع المعاش أو المكافأة لقصر النص على سقوط الحق في الربع فقط ولما ذكر عبارة ويوزع باقى المعاش أو المكافأة على المستحقين عنه وعندئذ كان تطبيق مفهوم المخالفة للنص يؤدي الى قيام حقه في الثلاثة أرباع الباقية أما وقد ذكر النص بعد سقوط الحق في ربع المعاش أو المكافأة — عبارة ويوزع الباقي على المستحقين عنه فان ذلك يفيد قصر توزيع الثلاثة أرباع على المستحقين فقط دون غيرهم .

ثالثا : أنه في النصوص المتعلقة بمسائل مالية ينبغى عدم التوسع في تفسيرها وقوفنا عند ظاهر النصوص حتى لا يتسع الامر للقياس والتخريج فتضطرب الاحكام (في هذا الصدد حكم المحكمة العليا في القضية رقم ٤٠٤ لسنة ٤ القضائية) .

رابعا : اذا كانت المذكرة الايضاحية لنص المادة ٩٧ سالفه الذكر قد أشارت الى عبارات تفيد سقوط الحق في ربع المعاش أو المكافأة فقط دون الباقي فانها لم تذكره أو تشر الى استحقاق الشخص في الثلاثة أرباع الباقية كما أنها علقت توزيع الثلاثة أرباع الباقية على وجود مستحقين عندما أبرزت الحكمة من ذلك حيث تقول « ... وحتى لا يضار العاملين بالقوات المسلحة في حالة ادانة أحد الافراد في احدى الجرائم المخلة بالشرف » واذا كانت هذه المذكرة قد تضمنت عبارة أسوة بما أتبع في قواعد المعاشات المدنية ، فان ذلك لا يعنى ضرورة وبحكم اللزوم تطبيق هذه القواعد دون نص يقضى بذلك والا فتعين القول بوجوب صدور حكم تأديبي لامكان حرمان المنتفع من ربع المعاش وهو ما لا يمكن اعماله في مجال المعاشات العسكرية دون نص ، وحتى على فرض أن المذكرة الايضاحية تهدف الى استحقاق المحكوم عليه في جريمة مخلة بالشرف لثلاثة أرباع معاشه أو مكافأته فان النص قد جاء قاصرا عن بلوغ هذا الهدف ، ومن المعلوم أنه في حالة وقوع اختلاف بين المذكرة الايضاحية والنص اعمال هذا دون تلك .

لذلك انتهت اللجنة الى أن من تنتهى خدمته لادانته في احدى الجرائم المخلة بالشرف المشار اليها بالمادة ٩٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ يسقط حقه في ربع المعاش أو المكافأة ويوزع الباقي على المستحقين حال

حياته فاذا لم يوجد مستحقون عنه فلا يستحق شيئاً من المعاش او
المكافأة . (٥)

القاعدة السادسة :

أسست الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان صدور
حكم جنائي مع وقف التنفيذ يؤدي الى حرمان العامل من الترقية خلال مدة
الاحالة الى المحاكمة الجنائية .

وتقول الفتوى :

ان صدور حكم جنائي مع وقف التنفيذ ضد العامل يؤدي الى حرمانه
من الترقية خلال فترة الاحالة الى المحاكمة الجنائية . . . ذلك ان المشرع منع
ترقية العامل خلال فترة احالته الى المحاكمة الجنائية او التأديبية وخلال
فترة وقفه عن العمل ، ورعاية منه للعامل قضى بحجز الدرجة التي يستحق الترقية
اليها بعد احالته او وقفه لمدة سنة واحدة وعلق المشرع استحقاقه للترقية على
النتيجة التي تسفر عنها محاكمته بحيث اذا ثبتت براءته جنائياً او تأديبياً
او وقع عليه جزاء تأديبي بسيط بانذاره او الخصم من مرتبه او وقف عن
العمل لمدة خمسة ايام فاعل استحق الترقية والآثار المالية المترتبة
عليها باثر رجعي يرتد الى التاريخ الذي كانت تتم فيه لولا احالته الى المحاكمة
في حين ان صدور الحكم بالعقوبة مع وقف تنفيذها لا يعنى براءة ساحة
العامل بل يعنى انه قد ادين وثبتت عليه التهمة المنسوبة اليه وحكم عليه الا ان
المحكمة رأت وقف تنفيذ هذا الحكم فقط ومن ثم فانه لا يستحق الترقية خلال
فترة الاحالة . (٦)

(٥) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى القسم الاستشاري
للفتوى والتشريع - السنتان الحادية والعشرون والثانية والعشرون - من
اول أكتوبر ١٩٦٦ الى آخر سبتمبر ١٩٦٨ - القاعدة ٦٣ - جلسة
٤ من يوليو سنة ١٩٦٧ - فتوى رقم ٤٩٧ - ملف رقم ١٥٨/١٩/٣ .
(٦) الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها
المنعقدة في ١٩٨٠/١١/٢٦ .

القاعدة السابعة :

انقطاع العامل عن العمل رغم عدم قبول الاستقالة المقدمة منه —
تقديمه الى المحكمة التأديبية ومجازاته عن ذلك ولكن اذا طلب عودته الى
العمل فلا يسوغ لجهة الادارة الامتناع عن اجابته الى طلبه بمقولة انه كان
يعمل في احدى الشركات .

وتقول الفتوى :

ان الثابت ان السيد الجيولوجى قدم استقالته من الخدمة بتاريخ
١٩٦٣/٧/٢٧ فلم تقبل استقالته ، وقدم الى المحكمة التأديبية فأدانته
بجلستها المنعقدة في ١٩٦٣/١٢/٨ بمجازاته بالخصم من مرتبه لمدة شهر ،
فتقدم بطلب مؤرخ ١٩٦٣/١٢/٢٣ يلتمس فيه عودته للعمل أى بعد خمسة
عشر يوما من صدور حكم المحكمة التأديبية . وكان على الوزارة والمصلحة
أن تصرح له بالعودة فورا الى العمل واقلمته به بدون اتخاذ أية
اجراءات في هذا الصدد مادام قد تقدم بطلب تسليمه العمل ، اذ انه
مازال موظفا بها ، ولم تنقطع صلته الوظيفية بها ، وآية ذلك انها لم
تكن لتستطيع تقديمه الى المحكمة ما لم يكن موظفا ، وهو لم يحاكم تأديبيا
الا بهذه الصفة ، وقد كان وقت صدور الحكم موظفا بمصلحة المناجم
والوقود ، فلم تكن هناك ضرورة لاستلزام اتخاذ أية اجراءات لاعادته
للعمل ، ومن ثم فانه يتعين اعادته الى عمله وتمكينه من القيام بأعبائه .

وانه عن المدة التى اشتغل فيها المهندس المذكور في « شركة كيما » بعد
انقطاعه عن عمله في المصلحة ، فانه عن الفترة اللاحقة لتقديمه الاستقالة
حتى صدور الحكم التأديبي فانه قد جوزى عنها الجزاء المناسب الذى
قدرته المحكمة التأديبية اما عن الفترة التالية فانه تقدم بطلبه المؤرخ
١٩٦٣/١٢/٢٣ لتمكينه من العودة الى العمل ولكن جهة الادارة هى التى وقفت
في سبيله ولم تمكنه من ذلك ومن ثم فان عدم تسلمه العمل في هذه الحالة
يعتبر خارجا عن ارادته ، وكان عليها أن تقبله فور تقديمه بالطلب للرجوع
الى العمل ، ومادام أن الامر كذلك فانه لا يعتبر منقطعاً عن العمل
بارادته ، فان هذه المدة تعتبر ضمن مدة وظيفته رغم أنه كان بوظيفة في
« شركة كيما » ، انما كل ما هنالك أنه لا يتقاضى مرتبا عن هذه الفترة
لان الاجر مقابل العمل ، ولا تجوز المحاجة في هذا الصدد بأنه كان يعمل في
الشركة المذكورة فكيف يمكن احتساب مدة خدمته فيها ، هذا القول مردود
بأن تعيينه في هذه الشركة كان في وقت لم تقبل استقالته فيه وتسقط المدة

التي قضاها بهذه الصورة ولا تجوز أيضا معاقبته عن هذا الفعل مرة أخرى حيث أنه حوكم ضمن من حوكم من أجله — عن واقعة جمعه بين وظيفتين ، وفي هذه الحالة تعتبر الفترة التي انقطعها كلها عن العمل أجازة بدون مرتب .

لذلك انتهى الراى الى اعادة المهندس المذكور فوراً واعتبار المدة التي انقطع فيها عن العمل أجازة بدون مرتب وتضم له هذه المدة في خدمته ويعتبر كأنه لم ينقطع عن العمل اطلاقاً من حيث مدة خدمته الوظيفية . (٧)

القاعدة الثامنة :

كيفية تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الخصم من المرتب ضد العامل الذي أحيل الى المعاش اثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده .

وتقول الفتوى :

من حيث ان المشرع فرق في نطاق الجزاءات التأديبية بين الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين اثناء وجودهم في الخدمة ، والجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم بعد تركهم لها وانقطاع علاقاتهم الوظيفية بالدولة فحدد جزاءات معينة على سبيل الحصر يجوز توقيعها على العاملين اثناء خدمتهم ، كما اورد جزاءات تأديبية أخرى معينة على سبيل الحصر ايضا توقع على العاملين بعد تركهم الخدمة وذلك جزاء لهم على ما يرتكبونه من مخالفات تأديبية اثناء خدمتهم ، ومن ثم لا يجوز توقيع اى من تلك الجزاءات في غير النطاق المحدد لها والا استحالة تنفيذها .

ولما كان العامل في الحالة الماثلة قد أحيل الى المعاش بتاريخ ١٩٧٥/٤/٤ اثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده وانقطعت تبعاً لذلك — اعتباراً من هذا التاريخ علاقته الوظيفية بالدولة ، الامر الذي كان يتعين معه — عند الحكم عليه — مجازاته بأحد الجزاءات التي حددها المشرع للعاملين

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشارى لفتوى والتشريع — السنتان التاسعة عشرة والعشرون — من أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ حتى آخر سبتمبر ١٩٦٦ — فتوى رقم ١٧٠ — جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٥ م .

بعد تركهم الخدمة ، لا بأحد الجزاءات التي أجاز توقيعها عليهم أثناء الخدمة ،
وإذا أصدرت المحكمة التأديبية حكماً في ١٩٧٦/٢/٥ بمجازاته بخصم شهر
من راتبه بعد أن أصبح غير مستحق لرتب يمكن الخصم منه تنفيذ
للحكم فإنه يستحيل مادياً إجراء التنفيذ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استحالة
تنفيذ الحكم الصادر بخصم شهر من مرتب المعروضة حالته الذي أحيل
إلى المعاش أثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده . (٨)

(٨) جلسة ١٩٨١/٣/٤ — ملف رقم ١٧٢/٦/٨٦ .

الفصل الخامس

فتاوى بشأن العقوبات التكميلية ، وتنفيذ الاحكام ، واعادة
المفصولين ومحو الجزاءات ومدة سقوط الدعوى التأديبية

القاعدة الاولى :

انتهاء الخدمة — قانون العقوبات نظم العزل المؤقت من الوظيفة كمقوبة تكميلية توقع على من يحكم عليه بالحبس في بعض الجرائم — قوانين العاملين بالدولة تعتبر الحكم على عامل بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة سببا من أسباب انتهاء الخدمة لا يعود العامل بعدها الى الخدمة الا اذا توافرت فيه شروط التعيين ومنها رد الاعتبار لكل من هذين التنظيمين مجاله المنفصل عن الآخر — مثال : الحكم على العامل في جريمة اختلاس وتزوير بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وعزله من وظيفته لمدة سنتين — اعتباره مفصولا من الخدمة من تاريخ الحكم عليه وعدم جواز اعادته اليها الا اذا توافرت فيه شروط التعيين ومنها ان يكون قد رد اليه اعتباره .

تقول الفتوى :

بتاريخ ١٦ من مارس سنة ١٩٦٨ أصدرت محكمة جنابات طنطا حكما في الجنائية رقم ٥٤/٤٤٩ ك لسنة ١٩٦٧ قسم أول طنطا « اختلاس وتزوير » متضمنا معاقبة السيد / العامل من الدرجة السادسة الكتابية بآدارة قضايا الحكومة بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وعزله من وظيفته لمدة سنتين وجاء في حيثيات هذا الحكم ان المحكمة ترى معاملة المتهم بالرافة عملا بالمادة ١٧ عقوبات كما يتعين تطبيق « المادة ٢٧ عقوبات » في شأن عزله ، وفي ٦ من ابريل سنة ١٩٦٨ صدر قرار رئيس ادارة قضايا الحكومة بانهاء خدمة العامل المذكور اعتبارا من ١٦ من مارس سنة ١٩٨٦ تاريخ الحكم عليه وفي ٢ من يونيو سنة ١٩٧١ تقدم العامل المذكور بطلب الى ادارة قضايا الحكومة يلتمس فيه اعادته الى العمل بعد أن أنهى مدة العقوبة المحكوم عليه بها ، فاستطلعت الادارة رأى ادارة الفتوى للجهازين المركزي للتنظيم والادارة والمحاسبات في هذا الموضوع فראت ان العامل المعروضة حالته تنتهى خدمته بقوة القانون من وقت صدور الحكم عليه بالحبس مع العزل لمدة سنتين ، وانه يشترط لعودته الى الخدمة أن يكون قد رد اليه اعتباره ، وان تتوافر فيه الشروط التي يستلزمها القانون لاجراء هذا التعيين .

وتبدى ادارة قضايا الحكومة ان الحكم الصادر ضد السيد / قد وقت العزل من الوظيفة بمدة سنتين ، ومؤدى ذلك ان يعود العامل الى وظيفته بعد انتهاء مدة العزل ، والا كان في ذلك اهدار لحجية الحكم وفقا لما قرره المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٥ ، من انه لا محل للفصل بين المجالين الجنائي والاداري .

ومن حيث أن المادة (٢٧) من قانون العقوبات تنص على أن « كل موظف ارتكب جنائية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس ، يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم عليه بها » وتنص المادة (٧٧) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - وهو القانون الذي كان معمولا به وقت فصل العامل المعروضة حالته - على أن : « تنتهى خدمة العامل لاحد الاسباب الآتية : (٧) الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ويكون الفصل جوازيًا للوزير المختص اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة » - وتنص المادة (٧) من ذات القانون على أنه « يشترط فيمن يعين في احدى الوظائف : (٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره في الحالتين ... » كما تنص المادة (١٢) منه على أن « يجوز اعادة تعيين العاملين في الوظائف السابقة التي كانوا يشغلونها اذا توافرت فيهم الشروط المطلوبة في شاغل الوظيفة الشاغرة » - وقد ردد قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أحكاما متشابهة ، فقضت المادة (٧) بأنه « يشترط فيمن يعين في احدى الوظائف : ... (٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره في الحالتين ... » كما نصت المادة (٩) من هذا القانون على أنه « استثناء من حكم المادة (٥) يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو وحدة أخرى وبذات أجره الاصلى الذي كان يتقاضاه اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن قانون العقوبات نظم العزل المؤقت من الوظيفة كعقوبة تكميلية توقع على من يحكم عليه بالحبس في بعض الجرائم ، بينما تعتبر قوانين العاملين بالدولة الحكم على عامل بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة سببا من اسباب انتهاء الخدمة لا يعود العامل بعدها الى الخدمة الا اذا توافرت فيه شروط التعيين ، منها رد الاعتبار . ولكل من التنظيمين مجاله المنفصل عن الآخر ، فمقتضى الحكم الذي يصدر بالتطبيق للمادة (٢٧) من قانون العقوبات هو حرمان العامل من تولى الوظائف العامة خلال مدة العزل المحكوم بها .

بينما مقتضى أحكام قوانين العاملين إنهاء الرابطة الوظيفية بين العامل وبين الجهة التي يعمل بها ، ومن ثم فلا يعود الى عمله الا اذا توافرت فيه شروط التعيين ومن بينها أن يكون قد رد اليه اعتباره ، وليس في استلزام هذه الشروط تعارض مع أحكام قانون العقوبات ، أو اهدار لحجية الحكم الصادر بالعزل المؤقت ، لان حجية هذا الحكم تقف عند حد منع العامل من تولى الوظائف العامة خلال المدة المحكوم بها دون أن تمتد الى وجوب عودته الى الخدمة بعد انقضائها ، فاذا انقضت هذه المدة ارتفع المانع — من ناحية قانون العقوبات من عودته الى الخدمة ، فتجوز اعادته اليها ما لم تكن ثمة موانع أخرى تحول دون ذلك .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، ولما كان السيد / ... قد حكم عليه بالحبس في جريمة مخلة بالشرف والامانة وقضى بعزله مدة سنتين ، فان انقضاء هذه المدة لا يرتب له حقا في العودة للخدمة بعد أن فصل منها وفقا لقانون العاملين بالدولة ، وانما يتعين أن تتوافر فيه الشروط التي استلزمها هذا القانون للعودة الى الخدمة ومن بينها أن يكون قد رد اليه اعتباره .

ومن حيث أنه لا وجه للاحتجاج في هذا الخصوص بحكم المحكمة الادارية العليا التي سبقت الاشارة اليه ، ذلك أن هذا الحكم صدر في حالة تختلف عن الحالة المعروضة ، ففي الحالة الاولى كانت العقوبة بالحبس في جريمة مخلة بالشرف والامانة وقضى بعزله مدة سنتين محكوما بوقف تنفيذها وفقا شاملا لجميع الآثار المترتبة على الحكم ، فاتجه قضاء المحكمة الادارية العليا الى أن وقف جميع آثار الحكم تشمل وقف انتهاء الخدمة باعتباره أثرا من هذه الآثار ، وهو ما لا يتوافر في الحالة المعروضة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن السيد / يعتبر مفصولا من الخدمة من تاريخ الحكم عليه ، ولا يجوز اعادته الى الخدمة الا اذا توافرت فيه شروط التعيين ومنها أن يكون قد رد اليه اعتباره . (١)

تعليق :

بمطالعة الفتوى السابقة يتضح أن المبادئ الاساسية الواردة بها يمكن

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع — السنة السادسة والعشرون — من أول أكتوبر ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ — القاعدة رقم ٨٩ — جلسة — ٢٢ من مارس ١٩٧٢ — فتوى رقم ٣٢٩ — ملف رقم ١٤٧/٣/٨٦ .

تطبيقها في ظل أحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مع تعديلات طفيفة نتولى ايضاحها على النحو التالي :

نصت المادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة ،
الاسبق على أن : « تنتهى خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة ، لاحد
الاسباب الآتية : (٨) الحكم عليه في جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف »
ونصت المادة ١٣٠ من هذا القانون — قبل الغائها بالقانون رقم ١١١
لسنة ١٩٦٠ على أن : « تنتهى خدمة المستخدم الخارج عن الهيئة ، لاحد
الاسباب الآتية : (٧) صدور حكم في جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف .

ونصت المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، الصادر بالقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — والذي حل محل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف
الذكر — على أن : « تنتهى خدمة العامل لاحد الاسباب الآتية : (٧)
الحكم عليه بعقوبة جنائية ، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ويكون
الفصل جوازيًا للوزير المختص ، اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة » .
ثم صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بالنظام السابق لهؤلاء العاملين — والذي
حل محل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — ونص في مادته السبعين على ان :
« تنتهى خدمة العامل لاحد الاسباب الآتية : (٧) الحكم عليه
بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات
أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة ، أو بعقوبة
مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة .

ويكون الفصل جوازيًا للوزير المختص ، اذا كان الحكم مع وقف
تنفيذ العقوبة » .

الموضع في ظل قانون العاملين المدنيين باندونة رقم (٧) لسنة ١٩٧٨) :

صدر النظام الحالي للعاملين المدنيين بالدولة . الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ — والذي حل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — ونص في المادة
٩٤ على أن : « تنتهى خدمة العامل لاحد الاسباب الآتية : (٧) الحكم
عليه بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات
أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة ، أو بعقوبة
مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ، ما لم يكن الحكم مع وقف
التنفيذ . ومع ذلك ، فاذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة ، فلا يؤدي
الى انتهاء الخدمة الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من
واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاء العامل يتعارض مع مقتضيات
الوظيفة أو طبيعة العمل » .

القاعدة الثانية :

كيفية تنفيذ الحكم الصادر بتوقيع جزاء خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة ، وذلك في ظل العمل بالقانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

وتقول الفتوى :

من حيث أن المادة ٨٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « عند توقيع جزاء خفض الى وظيفة أدنى . وشغل العامل الوظيفة الأدنى من تلك التي كان يشغلها عند إحالته الى المحاكمة مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الأدنى بمراعاة شروط استحقاقها وتحدد أقدميته في الوظيفة الأدنى بمراعاة أقدميته السابقة فيها بالإضافة الى المدة التي قضاها في الوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذي كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر في ترقيته الا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء... » .

ومفاد ذلك أن العبرة في تنفيذ جزاء خفض الوظيفة إنما تكون بحالة العامل عند إحالته الى المحاكمة التأديبية . ولما كان العاملان في الحالة الماثلة يشغلان عند الإحالة الى المحاكمة التأديبية الفئة الخامسة طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، فإن تنفيذ الحكم الصادر ضد كل منهما بخفض الوظيفة يتم على أساس اعتبارهما شاغلين الفئة السادسة وفقا للجدول سالف الذكر ، ومن ثم ينقلان الى الدرجة الثالثة المعادلة لتلك الفئة بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالتطبيق لحكم المادة ١٠٢ منه ، مع استحقاقهما العلاوة المقررة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون ، والتي تحدد على أساس الراتب الذي يتقاضاه كل منهما والذي لا يتأثر بالحكمين الصادرين ضدهما طالما أنهما لم يتضمنا خفض الراتب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان تنفيذ الحكمين الماثلين يتم بالخفض الى الفئة السابقة على تلك التي كان العاملان المذكوران يشغلانها عند الإحالة الى المحاكمة التأديبية مع مراعاة التعادل المنصوص عليه بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر . (٢)

تعليق :

جدير بالاحاطة ان المادة (١٠٢) من القانون ٧ لسنة ٧٨ تنص على :
« ينقل العاملون الخاضعون لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظم العاملين المدنيين بالدولة والقوانين المعدلة والمكملة الى الدرجات المالية الجديدة المعادلة لدرجاتهم وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق مع احتفاظهم بصفة شخصية بالاجور التي كانوا يتقاضونها ولو تجاوزت نهاية الاجر المقرر لدرجات الوظائف المنقولين اليها .

وبالنسبة لمن كانوا يشغلون فئاتهم الوظيفية بصفة شخصية تسرى في شأنهم الاوضاع المقررة بالموازنة العامة للدولة وفقا للتأشير الوارد بشأن فئاتهم ، ويستحقون علاواتهم الدورية بالفئات المقررة للدرجة الشخصية التي أصبحوا يشغلونها .

ويكون ترتيب الاقدمية بين المنقولين الى درجة واحدة بحسب اوضاعهم السابقة » .

القاعدة الثالثة :

تحديد تاريخ فصل فرد الشرطة المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف بعد وقفه عن العمل .

وتقول الفتوى :

من حيث ان المشرع في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ (المواد ٧١ ، ٧٧ ، ٧٤) قد اوجب انتهاء خدمة فرد الشرطة في حالة الحكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ، وانه قصد الى اعمال اثر الفصل المترتب على الحكم الجنائي من تاريخ صدوره ، في حين انه عندما تناول آثار الحكم التأديبي الصادر بالفصل او الاحالة الى المعاش قضى بانتهاء خدمة العامل من تاريخ الحكم الا اذا كان موقوفا عن العمل فتنتهى خدمته من تاريخ الوقف ، ما لم يقرر مجلس القضاة غير ذلك ، وهو ما مفاده انه ولئن كان المشرع قد اجاز بالنسبة للحكم التأديبي بانتهاء الخدمة ، الارتداد بتاريخ الفصل الى تاريخ سابق على تاريخ الحكم في حالة الوقف عن العمل ، فان ذلك يعد حكما خاصا يرتد فيه تاريخ الفصل بالنص الصريح ، ولا وجه لاعتباره فيما يتعلق باثر الفصل المترتب عليه الحكم

الجنائي طالما أن المشرع لم يقض به صراحة ، اذ لا مجال لأعمال القياس في هذا الصدد لأن تلك الوسيلة من وسائل التفسير لا يجوز اللجوء إليها في نطاق الآثار المترتبة على الأحكام الجنائية . وعليه لا يجوز أعمال أثر الفصل المترتب على الحكم اعتبارا من تاريخ سابق على تاريخ صدوره إلا بنص ، ذلك أن الحكم لا يكون قائما إلا من هذا التاريخ الأخير وحده ، ومن ثم لا يصح الارتداد بآثاره بغير نص في القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المعروضة حالته يعتبر مفصولا من تاريخ الحكم الجنائي الصادر بادانته وليس من تاريخ وقفه عن العمل . (٣)

القاعدة الرابعة :

صدور حكم من المحكمة التأديبية في ظل قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بتخفيض ثلاثة جنيهاً من مرتب الموظف المحكوم عليه - استمرار تنفيذ الحكم حتى بعد صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - مادام الموظف باقيا في الدرجة المعادلة للدرجة التي كان عليها عند صدور الحكم التأديبي .

وتقول الفتوى :

إذا كان السيد . . . قد قدم للمحاكمة التأديبية على اعتبار أنه في الدرجة الثامنة بالكادر الكتابي من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وأنه قد صدر ضده حكم تأديبي بتخفيض مرتبه ثلاثة جنيهاً في وقت كان قد وضع فيه على الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي مما ثار معه التساؤل عما إذا كان من الجائز تنفيذ الحكم التأديبي بعد أن تغيرت الحالة الوظيفية للصادر ضده الحكم .

ولما كان الحكم التأديبي المشار اليه قد أصبح واجب النفاذ متعينا انزاله على الموظف الصادر ضده هذا الحكم بالحالة الوظيفية التي هو عليها وقت صدوره حتى لا يتعطل الحكم أو يفلت الموظف من العقاب ، فمن ثم يتعين تنفيذ الحكم بتخفيض راتب الموظف المذكور في الدرجة السادسة التي كان عليها وقت صدور الحكم . على أن يستمر هذا التنفيذ طول بقائه

(٣) جلسة ١٩٨١/١/٢١ - ملف رقم ١٧١/٢/٨٦ .

(م - هـ الحديث في الفتوى)

في تلك الدرجة والدرجة المعادلة لها التي نقل اليها من درجات قانون العاملين الجديد رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ويؤيد وجهة النظر هذه أن القانون يسمح باقامة الدعوى التأديبية ضد الموظف الذي ترك الخدمة لاي سبب كان طبقا للمادة ١٠٢ مكررا ثانيًا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي صدر الحكم التأديبي المشار اليه في ظله على أن توقع عليه احدى العقوبات المبينة في المادة المذكورة ، فمن باب أولى تجوز اقامة الدعوى ضد الموظف الذي استمر في الخدمة وتغيرت حالته الوظيفية ، خصوصا وأن المادة ١٠٢ مكررا من ذات القانون تنص على أن « لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول وجودهم في الخدمة »

وبقاء حق اقامة الدعوى طوال تواجد الموظف في الخدمة أمر يحتمل معه أن تكون حالة الموظف قد تغيرت عن تلك التي كان عليها وقت ارتكاب المخالفات التي اقيمت الدعوى من اجلها .

لذلك انتهى الرأي الى ان يستمر خصم الثلاثة جنيهاً من مرتب المذكور طول وجوده في الدرجة السادسة من درجات قانون التوظيف التي كان عليها وقت صدور الحكم والدرجة السابعة المعادلة لها من درجات قانون العاملين . (٤)

تعليق :

نرى أن المبدأ القانوني الوارد بهذه الفتوى يمكن تطبيقه في ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ لنفس العلة والاسباب التي انتهت اليها الفتوى المذكورة .

القاعدة الخامسة :

كيفية تطبيق القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ باعادة المصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم .

ونقول الفتوى :

نظم المشرع بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ اعادة العاملين الخاضعين

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى لجان القسم الاستشاري للفتوى والتشريع - السنتان التاسعة عشرة والعشرون - اللجنة الاولى - فتوى رقم ٦١٧٢ - جلسة ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٥ م .

للكادر العام الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ من الخدمة واشترط لذلك عدم بلوغ سن التقاعد وعدم صحة قرار انتهاء الخدمة ، فان تحقق هذان الشرطان ، أعيد العامل الى الخدمة في وظيفته السابقة او في وظيفة معادلة لها فان لم توجد اعتبر شاغلا لها بصفة شخصية حتى تخلص مع حساب مدة الفصل في الاقدمية واستحقاق العلاوات والترقيات التي تتم بالاقدمية ، وحسابها كذلك في المعاش بدون مقابل . فاذا كان العامل قد اقسام دعوى قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ولم يصدر فيها حكم نهائى سرت هذه الاحكام عليه . (٥)

القاعدة السادسة :

يتعين ان يكون سلوك الضابط مرضيا حتى يمكن محو العقوبات التأديبية الموقعة عليه والاعتداد في ذلك بتقريره السريّة — يكفي ان يحصل الضابط على تقرير متوسط لاعتبار سلوكه مرضيا .

وتقول الفتوى :

انه للحكم على سلوك او عمل العامل واعتباره مرضيا يجب الاعتداد في ذلك بالتقرير السريّة السنوية باعتبار ان هذه التقارير تتضمن عناصر معينة ثابتة مستخلصة استخلاصا سائغا من ملف خدمته ومتعلقة بعمل الموظف خلال السنة التي يقدم عنها التقرير . وان الرئيس المباشر المنوط به وضع هذه التقارير بحكم اتصاله المباشر بمؤوسيه واشرافه عليهم ورقابته لهم أقدر من غيره على الحكم على مبلغ كفاية عملهم وتحري سلوكهم ومن خلال هذه التقارير يمكن الحكم على تقدير سلوك وعمل العامل . وحصول العامل في تقريره السرى على درجة متوسط يكفي للحكم عليه بأن سلوكه وعمله مرضيا استنادا الى أن مثل هذا التقرير لم يرتب عليه القانون أثرا ما ، الامر الذي يعتبر معه هذا التقرير كافيا للقول بأن عمل العامل وسلوك العامل مرضيا في نطاق أحكام محو العقوبات التأديبية وفقا لما جاء بالمادة ٦٦ من قانون هيئة الشرطة .

وانتهى الراى الى أن حصول الضابط في تقريره السرى على درجة

(٥) جلسة ١٢/١٢/١٩٧٦ — ملف رقم ٨٠٣/٤/٨٦ .

متوسط يكفى لاعتبار أن سلوكه وعمله مرضيا عند النظر في محو العقوبات التأديبية الموقعة عليه . (٦)

تعليق :

جدير بالاحاطة أنه جاء بالفقرة الأخيرة في المادة ٦٦ من قانون الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ما يلي :

يتم المحو بقرار من المجلس الأعلى للشرطة اذا تبين له أن سلوك الضابط وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيان وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته وما يبدية الرؤساء عنه .

ويترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل ، ولا يؤثر على الحقوق والتعويضات التي ترتبت نتيجة له وترفع أوراق العقوبة وكل اشارة اليها وما يتعلق بها من ملف خدمة الضابط .

القاعدة السابعة :

مدة سقوط الدعوى التأديبية :

وتقول الفتوى :

من حيث أن المادة ٩١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدتين أقرب .

وتنقطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء .

واذ تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم يكن قد اتخذت اجراءات قاطعة للمدة . ومع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية .

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع — السنتان التاسعة عشرة والعشرون — من أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٦ — اللجنة الاولى — فتوى رقم ٢١٧٨ جلسة ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٥ .

ولما كانت المحكمة الادارية العليا قد قضت في حكمها الصادر بجللسة ١٩٨١/١/١٧ في الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٢ عليا بأنه اذا انقطعت مدة سقوط الدعوى التأديبية بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة فإنها لا تسقط بعد ذلك الا بمضي ثلاث سنوات من تاريخ آخر إجراء قاطع للمدة وذلك على أساس أن الرئيس المباشر في مفهوم القانون هو المخاطب دون سواء بحكم السقوط السنوي طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية بيده ، أما اذا خرج الامر عن سلطاته بأحالة المخالفة الى التحقيق ، أو الاتهام ، أو المحاكمة واصبح التصرف فيها بذلك من اختصاص غيره انتفى تبعاً لذلك موجب سريان السقوط السنوي ، والعلة في ذلك تكمن في أن سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالفة مدة سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية يعد قرينة على اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها ، أما اذا نشط الى اتخاذ إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وخرج الامر عن سلطاته ارتفعت قرينة التنازل هذه وخضع بالتالي امر السقوط للاصل وهو ثلاث سنوات .

ولما كان الامر كذلك وكان زمام قبول الدعوى التأديبية منوطاً بالمبادئ التي تضعها المحكمة الادارية العليا ، فان المبدأ الذي اخذت به يكون اولى بالاتباع .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حساب مدة التقادم في الحالة الماثلة وفقاً للمبدأ الذي اخذت به المحكمة الادارية العليا . (٧)

(٧) جدير بالذكر أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وأن انتهت بجلستها في ١٩٨١/١/٢١ الى سقوط الدعوى التأديبية بمضي سنة من آخر إجراء قاطع لها ، الا أنها عدلت عن هذا الاتجاه وفقاً للمبدأ الذي اخذت به المحكمة الادارية العليا المشار اليها .
(جلسة ١٩٨٢/١١/٣ - ملف رقم ٧٤٩/٢/٣٢) .

البَابُ الثَّانِي

الْحَدِيثُ فِي الْأَحْكَامِ التَّأْدِيبِيَّةِ

الباب الثانى

الحديث فى الاحكام التأديبية

المقدمة

ينقسم هذا الباب الى خمسة عشر فصلا ونبين فى هذه الفصول اهم الاحكام التأديبية ذات الفائدة العملية فى اغلب المنازعات التأديبية مع التعليق على بعضها وهى :

الفصل الاول

الاحكام المتعلقة بعدم صلاحية تعيين العامل المقتد لشرط حسن السمعة
الا بعد رد الاعتبار القضائى او القانونى .

الفصل الثانى

الجرائم المخلة بالشرف — والمخلة بواجبات الوظيفة

الفصل الثالث

الاحكام المتعلقة بىطلان اسباب القرارات الادارية ، وبانعدامها

الفصل الرابع

الاحكام المتعلقة باختصاص النيابة الادارية بالتحقيق وتفتيش المنازل
وحالات الاكتفاء بالتحقيق الجنائى والسلطة التعقيبية
للجهاز المركزى للمحاسبات فى قضايا المخالفات المالية

الفصل الخامس

الاحكام المتعلقة بحالات الفلو فى تقدير الجزاء « حالات التشديد والتخفيف

الفصل السادس

الاحكام المتعلقة بالجزاءات التأديبية الصريحة ، والمقنعة
« وطلبات محو الجزاءات »

الفصل السابع

الاحكام المتعلقة بالفصل من الخدمة وانهاؤها

الفصل الثامن

الاحكام المتعلقة بالطلب المستعجل المتعلق باستمرار صرف الراتب

الفصل التاسع

الاحكام المتعلقة ببعض النواحي الاجرائية امام المحاكم التأديبية

الفصل العاشر

الاحكام المتعلقة باختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية
والدعاوى التعقيبية على الجزاءات التأديبية

الفصل الحادى عشر

احكام متعلقة ببعض الاجراءات امام المحكمة الادارية العليا

الفصل الثانى عشر

الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا بشأن بعض المبادئ
بعدم شرعية بعض القرارات التأديبية

الفصل الثالث عشر

حجية احكام القضاء الادارى واثر حجية الاحكام الجنائية
امام المحاكم العادية ، وفي المنازعات التأديبية

الفصل الرابع عشر

دعوى رد القضاة ، وتطبيقها في نطاق المحاكمات التأديبية

الفصل الخامس عشر

الاحكام المتعلقة باعتراض الخارج عن الخصومة ، والمتعلقة
بالتماس اعادة النظر

الفصل الاول

الاحكام المتعلقة بعدم صلاحية تعيين العامل المفتقد لشرط
حسن السمعة الا بعد رد الاعتبار القضائى او القانونى

القاعدة الاولى :

المعايير التى ارسنها احكام المحكمة الادارية العليا اعمالا لواجب المحافظة
على كرامة الوظيفة وحسن السمعة .

وفى ذلك استقرت الاحام على ما يلى :

« أولا : بأن الاصل فى تقدير سوء السلوك — وان كان مبدأ عاما
متعارفا على تحديده أو مفهومه أو تعريفه الا أن تقدير قيامه متروك لجهة
الادارة بشرط أن يستمد من وقائع ثابتة بالاوراق لها دلالتها فى تقدير
سوء سلوك الموظف واقتناعها بعدم صلاحيته للاستمرار فى الخدمة . (١)

ثانيا : ان الموظف مطالب على الدوام بالحرص على اعتبار الوظيفة
التى ينتمى اليها حتى ولو كان بعيدا عن نطاق أعمالها . وأنه لا يجوز أن
يصدر منه ما يمكن أن يعتبر مناقضا للثقة الواجبة فيه والاحترام المطلوب
له والذي هو عدته فى التمكين لسلطة الادارة وبث هيبتها فى النفوس . (٢)

ثالثا : أن بعض الوظائف تحتاج فى شروط شاغليها أو فى سلوكهم
الوظيفى بحكم حساسية عملهم — التشدد فى تطبيق « معيار حسن السلوك
وسوئه » وفى هذه الحالة يجب عليهم أن يأنأوا بأنفسهم أو بسلوكهم على
الدنيا التى تحوم حولها الشبهات أو تلوكها اللسن عند رصد بعض
التصرفات .

وتطبيقا لذلك أدانت المحكمة الادارية العليا احدى الممرضات — التى
تعمل فى خدمة جمهور رواد المستشفى لانها يجب أن تتحلى بالبعد عن الشبهات
التى تلوكها اللسن . (٣)

-
- (١) المحكمة الادارية العليا : السنة الثالثة — قاعدة ٨٨ .
 - (٢) المحكمة الادارية العليا : السنة السادسة — قاعدة ١٤٧ .
 - (٣) المحكمة الادارية العليا : السنة السابعة — قاعدة ١٤٧ .

القاعدة الثانية :

شرط الصلاحية اللازمة للتعين :

المبدأ الأول : النص على أنه يشترط فيمن يعين عاملاً بشركة قطاع عام ألا يكون سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أياً ما كانت هذه العقوبة المحكوم بها ، يترتب بطريق اللزوم اعتبار المحكوم سىء السيرة والسمعة ، فاقد شرط الصلاحية للتعين .

المبدأ الثانى : لا يجوز تعيين هذا العامل باحدى شركات القطاع العام إلا بعد رد اعتباره اليه .

المبدأ الثالث : ان رد الاعتبار سواء كان قضائياً او قانونياً لا يزيل حكم الادانة الا بالنسبة الى المستقبل ، فيصبح المحكوم عليه ابتداء من تاريخ رد الاعتبار فى مركز ما لم تسبق ادانته .

المبدأ الرابع : مؤدى ان المحكوم عليه بعقوبة الجنائية — وقد افتقد شرط الصلاحية اللازمة قانوناً للتعين — يكون قرار تعيينه باطلاً بطلاناً مطلقاً لا تلحقه اجازة لان شروط التعيين مقررة للمصلحة العامة ، وهى قواعد أمره مازمة للعامل والشركة ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها .

وتقول المحكمة :

وحيث ان مما تنعاه الشركة الطاعنة بأسباب طعنها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، وبياناً لذلك نقول ان المطعون ضده أدخل الغش عليها عند صدور قرار تعيينه لديها اذ قدم اليها صحيفة الحالة الجنائية خالية من السوابق وشهادتى خبرة بعمله السابق لاثبات صلاحيته ، الا أنه تبين لها تزوير هاتين الشهادتين اذ سبق الحكم عليه فى الجنائية « رقم ٤٣٧٥ لسنة ١٩٥٩ السويس » بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه عن جريمة رشوة ولم يكن قد حكم برد اعتباره اليه حين صدور قرار تعيينه لديها فأصدرت قراراً بسحب القرار السابق بالتعيين لمخالفته للقانون ، ولكن الحكم المطعون فيه قضى له بالتعويض تأسيساً على أن الحكم برد اعتبار المطعون ضده وان كان لاحقاً على قرار التعيين يصح ما لحق هذا القرار من بطلان مما يجعل انتهاء العقد فى تاريخ لا حق بغير سبب مشروع يوجب التعويض . حال أن الطاعنة سحبت قرار التعيين لما تبينت بطلانه لمخالفته أحكام اللائحة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ولان رد الاعتبار ينصرف أثره الى المستقبل ، ويكون خطأ فى تطبيق القانون وتأويله .

وحيث أن هذا النعى شديد ذلك لأنه لما كانت المادة الرابعة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — الذى يحكم واقعة الدعوى — تنص على أن « يشترط فيمن يعين عاملا ما يأتى : (أ) (ب) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة (ج) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره . . . » مما مفاده أنه يشترط فيمن يعين عاملا ألا يكون سبق عليه الحكم بعقوبة جنائية أيا ما كانت هذه للعقوبة المحكوم بها إذ يترتب عليه بطريق اللزوم اعتبار المحكوم عليه سىء السيرة والسمعة فاقد شرط الصلاحية للتعين ولا يجوز تعيينه باحدى شركات القطاع العام الا بعد رد اعتباره اليه ، لان رد الاعتبار سواء أكان قضائيا أو قانونيا لا يزيل حكم الادانة بالنسبة الى المستقبل فيصبح المحكوم عليه ابتداء من تاريخ رد اعتباره في مركز من لم تسبق ادانته ، ولأزم ذلك أن المحكوم عليه بعقوبة جنائية وقد أفتقد شروط الصلاحية اللازمة قانونا للتعين يكون قرار تعيينه باطلا بطلانا مطلقا لا تلحقه اجازة لان شروط التعين التى أفصحت عنها المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها مقرررة للمصلحة العامة وهى قواعد أمره ملزمة للعامل والشركة ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، ولما كان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه وكشفت عنه الصورة الرسمية للمستندات المقدمة من الطاعنة الى هذه المحكمة أنه حكم على المطعون ضده بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٠ بعقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه عن جريمة رشوة فى « الجنائية رقم ٤٣٧٥ سنة ١٩٥٩ جنايات السويس » المقيدة برقم ١٤ سنة ١٩٦٠ « أمن دولة عليا » وأنه تقدم بطلب الى الطاعنة للتعين لديها أرفق به صحيفة حالته الجنائية ثابت بها خلوها من السوابق ، وشهادتى خبرة ، فأصدرت قرارا بتعيينه لديها فى ٢١/١٢/١٩٦٦ باعتباره مستوفيا شروط التعين ، ولما تبينت أنه سبق الحكم عليه بعقوبة الجنائية المذكورة ، وأنه لم يحكم برد اعتباره فيها الا بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٠ من محكمة جنابات الجيزة ، وأن مسوغات التعيين المقدمة منه اليها مزورة ، ومن بينها صحيفة الحالة الجنائية وشهادتى الخبرة عن عمله المدعى به فى شركة أخرى ، وأنهما عن ذات مدة قضائه عقوبة السجن ، أصدرت الطاعنة فى ٣١/١/١٩٧٣ قرارا بسحب تعيينه لديها ، فيكون هذا القرار الآخر بمنأى عن التعسف ، ولا يترتب تعويضا للمطعون ضده سيما ان الغش يفسد التصرفات اذا لم تكن الطاعنة لتبرم عقد العمل مع المطعون ضده لو لم يدخل عليها الغش

بتقديم تلك المستندات غير الصحيحة ليثبت بها استيفائه شروط التعيين على خلاف الحقيقة ، ولا يغير من ذلك قرار رئيس مجلس ادارة الطاعنة الصادر في ١٩٧١/٨/٨ بحفظ الموضوع مادام أن قرار تعيين المطعون ضده باطل بطلانا مطلقا غير قابل للتصحيح لصدوره بالمخالفة لاحكام المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى للمطعون ضده بالتعويض تأسيسا على أن « الثابت من مذكرة النيابة الادارية لوزارة التموين المؤرخة ١٩٧١/٧/٣ بشأن التحقيقات التى اجرتها فى القضية ٨٠ سنة ١٩٧١ تموين أن التحقيق تناول واقعيتين ... الثانية ما تكشف عنه التحقيق من أن المستأنف - المطعون ضده - سبق الحكم عليه بالسجن ثم صدر حكم برد اعتباره ومدى سلامة القرار الصادر بتعيينه بالشركة » وبعرض هذه المذكرة على رئيس مجلس ادارة الشركة المستأنف عليها - الطاعنة - اصدر قراره على ذات المذكرة في ١٩٧١/٨/٨ ... بحفظ الموضوع الخاص بصدور حكم جنائى ضد المستأنف - المطعون ضده - نظرا لحصوله على حكم برد اعتباره ، وذلك لاعتبارات انسانية (السلوك الطيب فترة عمله) ، ومفاد هذا القرار أن رئيس مجلس الادارة قد اجاز ما قد يكون شاب عقد العمل من غش بسبب اخفاء المستأنف - المطعون ضده - لهذه الواقعة وتقديمه صحيفة جنائية خالية للواقع ، والقول بأن قواعد التعيين الواردة فى المادة ٤ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ هى قواعد آمره ، لا يملك رئيس مجلس الادارة الاتفاق على مخالفتها ولا يناقض هذا النص ذلك بأن المادة المذكورة قد اشترطت فيمن يعين عاملا ... الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره والثابت أن المستأنف المطعون ضده - وقد صدر قرار رئيس مجلس الادارة المشار اليه فى ١٩٧١/٨/٨ كان قد سبق الحكم برد اعتباره فى ١٩٧٠/١١/٢٤ ومن المقرر أن الحكم برد الاعتبار طبقا للمادة « ٥٢٢ » اجراءات جنائية يترتب عليه ازالة الحكم القاضى بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق ومن ثم فان قرار رئيس مجلس الادارة الصادر بتاريخ ١٩٧١/٨/٨ أن لم يكن قد تضمن اجازة عقد العمل من وقت نشوئه فان على الاقل قد اجازته من تاريخ الحكم برد اعتبار المستأنف - المطعون ضده - وهو فى هذا يكون قد صدر ممن يملك اصداره وليس فى ذلك مخالفة لاحكام اللائحة المشار اليها ... والثابت أن المستأنف المطعون ضده - كان فى عمله حتى اصدر رئيس مجلس الادارة قراره الاخير بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٢ والذى تضمن سحب قرار تعيين المستأنف - المطعون ضده - رقم ٢١ سنة ١٩٦٦ مستندا فى ذلك الى ذات السبب وهو الحكم على المستأنف - المطعون ضده - بعقوبة جنائية ومتنوعا بالمادة الرابعة من اللائحة

٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ ، فان هذا القرار يكون في حقيقته انتهاء لعلاقة العمل على غير مقتضى ودون سبب مشروع من جانب رب العمل ، ذلك لان رب العمل وقد قبل بتاريخ ١٩٧١/٨/٨ استمرار المستأنف - المطعون ضده - في عمله وعلى النحو السالف بيانه فان تذرعه بذات السبب لانتهاء العلاقة يكون فسخا للعقد بغير سند ومشوبا بالتعسف وهو ما مؤداه ان الحكم المطعون فيه اعتبر حصول المطعون ضده على حكم برد اعتباره اليه في تاريخ لاحق على القرار الصادر بتعيينه بالمخالفة للشروط المبينة بالمادة الرابعة من نظام العاملين الصادر بالقرار التجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ السالفة البيان يصح ما شاب ذلك القرار من بطلان وغش ادخله المطعون ضده على الطاعة ، كما اعتبر ان قرار مجلس ادارة الطاعة الصادر في ١٩٧١/٨/٨ بحفظ ما تبين من صدور حكم بعقوبة جنائية على المطعون ضده تفل يدها على سحب قرار تعيين المطعون ضده لما شابته من بطلان مطلق ، واعتبر هذا القرار الاخير فسخا بغير سند ومشوبا بالتعسف يوجب التعويض ، ومن ثم يكون الحكم اخطا في تطبيق القانون وتاويله ، بما يوجب نقضه بغير ما حازه لبحث باقى وجوه الطعن . (٤)

تعليق :

ان صدور الحكم في هذه القضية صدر في الطعن أمام محكمة النقض لان المنازعة متعلقة بعمال بشركات القطاع العام في منازعة يختص بها القضاء العادى ، الا اننا قد اوردنا هذا الحكم لما يشتمل عليه من مبادئ قانونية هامة ، يمكن الاهتداء بها أمام القضاء الادارى اذا ما تعلقت المنازعة بعمال من عمال الحكومة ، او الهيئات ، او المؤسسات العامة ، او أجهزة الادارة المحلية ، وهى تلك المنازعات التى يختص مجلس الدولة بنظرها بهيئة قضاء ادارى ، او بهيئة قضاء تأديبى ، وذلك مع ضرورة اجراء الملاءمة اللازمة بين الاجراءات المتبعة أمام كل من القضاء العادى والقضاء الادارى ، مع الاخطاة بأن المنازعات التأديبية المتعلقة بالعاملين بشركات القطاع العام تنظر أمام المحاكم التأديبية بمجلس الدولة حسبما سبق بيانه .

القاعدة الثالثة :

الحكم الغيابى لا يصلح للاستدلال على سوء السمعة - سقوط الحكم الغيابى بمضى المدة عليه ، دون ان يصدر من المحكوم عليه ما يشيئه او

(٤) الطعن بالنقض رقم ٣٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٨ .

يؤخذ عليه — أثره — عدم إمكان القول بتخلف شرط حسن السمعة اللازم للصلاحيحة اللازمة لتولى الوظيفة .

وتقول المحكمة :

نجتزئ ما قالته المحكمة الادارية العليا في الموضوع حيث تقول :

.
.

ومن حيث أن الطاعن قد أقام دعواه أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالغاء القرار الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ بسحب قرار تعيينه وبإلزام الوزارة بأن تدفع له تعويضا مؤقتا قدره قرش صاغ واحد .

ومن حيث أنه عن طلب الالغاء فان الوزارة قد أصدرت قرار السحب المنوه عنه استنادا الى أن قرار تعيين الطاعن الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ صدر معيبا لفقدان الطاعن شرط حسن السمعة بسبب الحكم عليه غيابيا في ١٣ من ابريل سنة ١٩٥٤ بحبسه ستة أشهر مع الشغل في جريمة من جرائم هتك العرض .

وليس من العدل في شيء أن يحتج علي انسان بحكم صدر بنسائه على أقوال خصمه ودون أن يمكن هو من ابداء أوجه دفاعه . ذلك فضلا عن أن الحكم الصادر في الغيبة يتميز عن الحكم الحضورى بأنه جائز الطعن فيه بالمعارضة أمام القاضى الذى أصدره ، ومعلوم أنه حكم قابل للطعن ، حكم غير بات ، ويتوقف مصيره على الفصل في المعارضة المقدمة بشأنه . فالحكم الغيابى ، والحالة هذه ، لا يصلح البتة للاستدلال على سوء السمعة أو على حسنهما . وفي وقائع هذا الطعن فان الحكم الغيابى المشار اليه قد سقط بهضى المدة عليه ، ولم يصدر من الطاعن بعد ذلك ما يشينه أو يؤخذ عليه .

ومن حيث أنه على فرض أن قرار تعيين الطاعن قد صدر معيبا لتخلف شرط حسن السمعة فيه وقت التعيين وهو شرط من شروط الصحة فان أقصى ما يترتب على فقدان قرار التعيين لهذا الشرط هو قابليته للسحب أو الالغاء خلال الستين يوما التالية لتاريخ صدوره بحيث يمتنع على جهة الادارة سحبه بعد فوات هذا الميعاد وصرورته حصينا من الرجوع فيه .

ومن حيث أن قرار السحب المطعون فيه قد صدر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ بعد مضي أكثر من أربع سنوات على قرار التعيين أى في وقت كان فيه

هذا القرار الاخير قد أصبح حصينا من الرجوع فيه وبذلك يكون قرار السحب قد صدر مخالفا للقانون ويتعين لذلك القضاء بابطاله مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الحكومة بمصروفات هذا الطلب وغنى عن البيان أنه يتعين على الموظف أن يلتزم السلوك الحميد سواء في حياته السابقة لتوظيفه أو اللاحقة عليه فإذا ما تبين للجهة الادارية أن الطاعن لم يلتزم السلوك الحميد في أى وقت كان لها أن تصدر قرارا بفصله لتخلف شرط حسن السمعة بالنسبة اليه .

ومن حيث أنه عن التعويض الذى يطلب الطاعن الحكم له به فإنه وقد أجابته المحكمة الى طلب الالغاء فلا محل للحكم بتعويض اذ فى الحكم له بالالغاء ما يجبر كل ضرر ويتعين لذلك القضاء برفض هذا الطلب مع الزام الطاعن بمصروفاته .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يتعين الحكم بابطال الحكم المطعون فيه والقضاء برفض الدفع بعدم قبول طلب الالغاء ، وبقبوله وبابطال القرار الصادر فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ بسحب قرار تعيين الطاعن والزام الحكومة بالمصروفات المناسبة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

فلهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفى موضوعه بابطال الحكم المطعون فيه ، وبرفض الدفع بعدم قبول طلب الالغاء ، وبقبوله ، وبابطال القرار الصادر فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ بسحب قرار التعيين ، والزمته الحكومة بالمصروفات المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات (٥) .

(٥) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا — السنة الحادية عشرة من أول أكتوبر سنة ١٩٦٥ الى آخر يونيه سنة ١٩٦٦ — فى القضية رقم ١٣٠١ لسنة ٧ القضائية — جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٦ — ص ٤٩٦ — ٥٠٤ .

(م — ٦ الحديث فى الفتاوى)

الفصل الثانى

الاحكام المتعلقة بالجرائم المخلة بالشرف والمخلة بواجبات الوظيفة

(اولا) الجرائم المخلة بالشرف

القاعدة الاولى :

تعريف الجرائم المخلة بالشرف :

*** وفى ذلك قضت المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٤٩٢ لسنة
هـ اق عليا بجلسة ١٩٧٢/١/٢٢ بان :

« الجرائم المخلة بالشرف لم تحدد فى قانون العقوبات او فى أى قانون
سواه تحديدا جامعاً مانعاً كما أنه من المتعذر وضع معيار مانع فى هذا الشأن ،
الا أنه يمكن تعريف هذه الجرائم بأنها هى تلك التى ترجع الى ضعف فى الخلق
والانحراف فى الطبع مع الاخذ فى الاعتبار طبيعة الوظيفة ونوع العمل الذى
يؤديه العامل المحكوم عليه ونوع الجريمة والظروف التى ارتكبت فيها والانفعال
المكونة لها ومدى كشفها عن التأثير بالشهوات والنزوات وسوء السيرة والحد
الذى ينعكس اليه أثرها على العمل وغير ذلك من الاعتبارات .

ومن حيث أن جنحة تبديد منقولات الزوجية تكون دائما نتيجة المصادمات
والمنازعات التى تقع بين الزوجين وهى تقع دائما فى محيط الاسرة وجوها العائلى
ومن ثم فانها وان وصفها القانون بأنها جريمة تبديد الا ان ذلك لا يعتبر كافيا
بذاته لاعتبارها جريمة مخلة بالشرف واهمها ان تكون نوبا اداريا يسوغ مؤاخذه
العامل عليه تاديبيا ولو ان المجال الذى ارتكب فيه هذا الذنب خارج نطاق عمله
الوظيفى لان هذا العمل يكون فى حد ذاته سلوكا معيبا ينعكس اثره على كرامة
الوظيفة ويمس اعتبار شاغلها ويزعزع الاطمئنان الى استقامة القائم باعبائها
ويتنافى مع ما يتحلى به من طيب الخصال » .

القاعدة الثانية :

لا يوجد تحديد قانونى للجرائم المخلة بالشرف :

ان القانون لم يحدد ما يعتبر من الجرائم مخرلا بالشرف والامانة

قاصدا من ذلك ان يكون هناك مجال للتقدير وان تكون النظرة اليها من المرونة بحيث تسير تطورات المجتمع وتقول المحكمة .

« ان الجريمة المخلة بالشرف أو الالهانة هي تلك التي ينظر اليها المجتمع على انها كذلك وينظر لفاعلها بعين الازدراء والاحتقار ويعتبره ضعيف الخلق منحرف الطبع دنىء النفس ساقط المروءة فالشرف والامانة ليس لهما مقياس ثابت محدد بل هما صفتان متلازمتان لمجموعة المبادئ السلمية والمثل العليا التي تواضع الناس على اجلالها واعزازها في ضوء ما تفرضه قواعد الدين ومبادئ الاخلاق والقانون السائدة في المجتمع ، فهذه القواعد والمبادئ تتداخل جميعا وتتآلف كلها لينشأ من مجموعها المفهوم العام لمعنى الشرف والامانة في المجتمع ويتكون على أساس ميزان اجتماعي يزن الحسن والقبيح ويميز بين الخير والشر ويفرق بين الفضيلة والرذيلة وهذا المفهوم لا يخضع لمعيار ذاتي يرجع فيه الى كل شخص على حدة وتتغير بتقديره الذاتي بل هو مفهوم اجتماعي لما تواضع عليه الناس في مجتمع معين وهو لذلك يتبع المجتمع في تطوره ويختلف مدلوله باختلاف الزمان والمكان وتبعاً لاختلاف العادات والتقاليد والمعتقدات والمبادئ المستمدة من قواعد الدين والقانون ، فما قد يعتبر ماساً بالشرف والامانة في مجتمع معين قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر او في زمان مختلف ، كل ذلك تبعاً لتطور الافكار الاجتماعية ومدى التزام السلوك الاجتماعي بقواعد الدين والاخلاق السائدة في العصر وكلما اقترب الدين من الحضارة كلما ارتفع المعيار الخلقي وارتقى السلوك في المجتمع ، وعلى كل فانه ينبغي ملاحظة مدى التقارب أو التباعد بين الدين والقانون في هذا المجال وبمراعاة أن القانون هو المصدر الاساسي والملزم لقواعد السلوك في المجتمع الامر الذي يتعين معه أن تكون مبادئه وقواعده محل اعتبار كبير عند تحديد المفهوم الاجتماعي لامر من الامور فالخير والميسر والربا كلها أمور تحرمها أحكام الدين وتحظرها قواعد الشرع الحنيف بينما قد تكون في القانون جائزة بقيود وشروط محظورة عند الاخلال بهذه القيود والشروط حظراً يبلغ القمع الجنائي في بعض الاحوال فقد اجاز القانون الاتجار في الخمر وتعاطيها بشروط وابعاح تقاضى الفوائد على القروض في حدود معينة واجاز الرهان والسباق وأوراق النصيب بشروط مع أن هذه الامور تشترك مع الميسر في الطبيعة ان لم تكن بعض مظاهره وأنواعه ، ومن ثم فانه وان كان لعب القمار يعتبر من كبائر الاثم التي نهت الشريعة عن اقترافها ويشكل ايضاً جريمة وضعية فرض فيها الشارع عقوبة جنائية ، الا انها مع ذلك لا تعتبر في نظر الشارع الوضعي بصفة عامة ومطلقة من الجرائم المخلة بالشرف أو الالهانة بالمعنى المقصود في قانون التوظيف وآية ذلك ان هذا القانون قد حظر على العامل لعب القمار في الانية او المحال العامة واعتبر هذا المحظور

ثبنا تأديبيا يسوغ مؤاخذة العامل من الناحية الادارية ، فلو ان هذا الفعل يشكل جريمة ماسة بالشرف والامانة وهى التى يترتب على اقتراها وادانة فاعلها فصله من الخدمة بقوة القانون اعمالا لنص الفقرة ٧ من المادة ٧٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الملغى الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والتى تقابل المادة « ٧٠ » من قانون نظام العاملين المدنيين الجديد الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — لو كان الامر كذلك لما كان بالمشروع حاجة الى النص على لعب القمار ضمن الذنوب التأديبية التى حظر على العامل اقتراها واكتفى بالحكم المقرر فى شأن الجريمة المخلة بالشرف والامانة شأنها فى ذلك شأن باقى الجرائم الاخرى الماسة بالشرف والامانة كالسرقة والنصب وخيانة الامانة والجرائم الخلقية والتى لم ينص عليها قانون نظام العاملين اكتفاء بالاثار المترتب على ادانة فاعلها بحكم جنائى والذى يؤدى الى انتهاء خدمة العامل بقوة القانون (١) .

تعليق :

جدير بالاحاطة ان القاعدة الواردة بالحكم سلف الذكر ما زالت صالحة للتطبيق فى ظل قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مع اجراء الملاءمات التى يتطلبها هذا القانون فعلى سبيل المثال جاء بالفقرة السابعة بالمادة (٧٧) من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الواردة بالفصل الحادى عشر المتعلقة بانتهاء الخدمة ان انتهاء الخدمة يكون بسبب « الحكم على العامل بعقوبة جنائية او فى جريمة مخلة بالشرف والامانة ويكون الفصل جوازيا للوزير المختص اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة » .

ويتضح من النص السابق ان القانون لم يضع معيارا محددا للجرائم المخلة بالشرف وجعل الفصل جوازيا للوزير .

كما ان هذا القانون لم يرتب عقوبة الفصل الوجوبى على لعب القمار فى الاندية او المحال العامة فقد نصت الفقرة السادسة من المادة (٥٧) من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى وردت بالفصل الثامن المتعلق بواجبات العاملين والاعمال المحظورة عليهم ما يلى :

« ان يلعب القمار فى الاندية والمحال العامة » ومن هنا يتضح ان المشرع لم يرتب عقوبة الفصل الوجوبى على لعب القمار والا لما ادخل هذا الذنب

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى — السنة الثالثة — من اول اكتوبر سنة ١٩٧١ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٢ — الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٢ القضائية — جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧١ قاعدة ٢٣ — ص ١٨٠ — ١٨٢ .

ضمن الاعمال المحظورة دون الاعمال التي توجب الفصل والتي جاءت بنص صريح بالفصل الحادى عشر .

وبالرجوع الى القانون الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يلاحظ ان الفقرة السابعة من المادة (٩٤) الواردة بالفصل الثانى عشر والمتعلق بانتهاء الخدمة لم تنص صراحة على تحديد الجرائم المخلة بالشرف او الامانة وانما اشترط المشرع ثبوت هذه الجرائم بالحكم على مقررهما بعقوبة الجنائية او بعقوبة مقيدة للحرية حيث نصت هذه الفقرة على ما يلى :

« الحكم عليه بعقوبة جنائية فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها فى القوانين الخاصة او بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ » كذلك نصت الفقرة (١٣) من المادة (٧٧) من الفصل العاشر فى واجبات العاملين بالدولة والاعمال المحظورة عليهم بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على انه يحظر على العامل « ان يشرب الخمر او ان يلعب القمار فى الاندية او المحال العامة » .

ومن هنا يتضح ان نية المشرع فى القانون الجديد لم تتجه ايضا الى فصل العامل فصلا وجوبيا فى هذه الجرائم والا لما اوردتها فى الاعمال المحظورة وليس ضمن الجرائم التى ترتب انتهاء الخدمة غير انه اذا ترتب على هذه الجرائم المخلة بالشرف الحكم على العامل بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ فانه يترتب على ذلك انتهاء خدمة العامل .

القاعدة الثالثة :

نصت المادة ٧/٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على انتهاء خدمة العامل اذا حكم عليه بعقوبة جنائية او فى جريمة مخلة بالشرف او الامانة — يشترط لذلك ان يكون الحكم نهائيا — الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات بادانة المتهم فى جنائية لا يعدو ان يكون حكما تهديديا مؤقتا — لا يصح الاستناد الى هذا الحكم فى تطبيق حكم المادة ٧/٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

نكتفى بضمون هذه القاعدة لوضوحها (٢) .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى فى القضية رقم ٤١٤ لسنة ٢ قضائية — جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٧٢ — ص ٨٩ — بند ٧١ .

القاعدة الرابعة :

جريمة التبييد التي تقع من الحارس على امواله المحجوز عليها — جريمة مخلة بالشرف — اثر ذلك — انتهاء العامل بالحكم عليه في هذه الجريمة .
نكتفى بمضمون هذه القاعدة لوضوحها (٣) .

القاعدة الخامسة :

جريمة احراز المخدرات بغير قصد الاتجار وبغير قصد التعاطي او الاستعمال تعتبر جريمة مخلة بالشرف اذا كانت الظروف التي ارتكبت فيها تؤدي الى اعتبارها كذلك .
نكتفى بمضمون هذه القاعدة لوضوحها (٤) .

(ثانيا) الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة

القاعدة السادسة :

التطاول على الرؤساء بما لا يليق او تحديهم او التشهير بهم يشكل مخالفة تأديبية قوامها الاخلال بواجبات الوظيفة .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث انه يستفاد من هذا السرد المفصل لعناصر الشكوى ولما اسفر عنه تحقيقها ان الشاكي انما استهدف من شكواه التشهير برئيس مجلس ادارة الشركة وبغيره من المسؤولين فيها والتطاول عليهم واتهامهم بما يشينهم ويهدر سمعتهم وكرامتهم ، وقد لجأ في سبيل ذلك تارة الى اختلاق وقائع لا اساس لها من الاصل ، وتارة اخرى بالباس واقعة لا مأخذ عليها ثوب المخالفة ، وتارة ثالثة باتخاذ ما قد يكون مخالفة من احد العاملين او بعضهم ذريعة لاتهام رئيس مجلس الادارة بأمور لا يد له فيها ولا تجوز مساعلة عنها .
وقد افصح الشاكي في صدر شكواه وفي عريضة دعواه رقم ١٢٠ لسنة « ٦ » القضائية عن أن باعته على تقديم الشكوى هو الرد على قرار رئيس مجلس

(٣) نفس المرجع السابق — الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢ قضائية — جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧١ — ص ١٣٠ بند ١٧
(٤) نفس المرجع السابق — الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢ قضائية — جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٢ — ص ٥٥٨ بند ٦٧ .

الادارة لوقفه احتياطيا عن العمل في فبراير سنة ١٩٧٢ للمخالفات التي نسبت اليه آنذاك وأحيل بسببها للتحقيق أمام النيابة الادارية ، وفي ذلك ما يؤكد أن الغاية من الشكوى هي مجرد الكيد والتشهير وليس ابتغاء المصلحة العامة ، ولا سيما وأنه لم يتعرض فيها لدفع أية مخالفة من المخالفات التي أوقف بسببها ، ولم يشر الى أى دليل أو قرينة على صحة ما ورد بها ، ولم يبد أى دفاع عن نفسه في التحقيق متذعرا بالامتناع بدون وجه حق عن ابداء أقواله فيه ، مع أنه سبق أن أبداها باعترافه أمام جهات أخرى ، ولم يقدم أثناء مراحل نظر دعوى الغاء قرار الجزاء ما ينفي به اتهامه بتقديم شكوى كيدية .

ومن حيث أنه من المبادئ المقررة أنه وإن كان حق الشكوى مكفولا دستوريا وأن للعامل أن يبلغ عن المخالفات التي تصل الى علمه توخيا للمصلحة العامة ، إلا أنه يتعين عليه عند قيامه بهذا الإبلاغ ألا يخرج عما تقتضيه الوظيفة من توقيف الرؤساء واحترامهم وأن يكون قصده من هذا الإبلاغ الكشف عن المخالفات توصلا الى ضبطها لا أن يلجا اليه مدفوعا بشهوة الاضرار بالرؤساء والكيد لهم والظعن في نزاهتهم على غير أساس من الواقع كما لا يسوغ أن يتخذ من الشكوى فريسة للتطاول على رؤسائه بما لا يليق ، أو تحديدهم والتشهير بهم ، وعلى ذلك فإذا ما خرج العامل في شكواه على هذه الحدود فإنه يكون قد اخل بواجبات وظيفته وارتكب نكبا يستوجب المؤاخذة والعقاب التأديبي .

ومن حيث أن الثابت فيما تقدم أن المطعون ضده قد ارتكب المخالفة التي بنى عليها قرار الجزاء المطعون فيه الذي قضى بخفض وظيفته ومرتبته وأن صدور هذه المخالفة من في مثل وظيفة المدعى وثقافته القانونية أمر من شأنه أن يسبغ عليها طابع الجسامة ومن ثم يقتضى تشديد العقاب وعلى ذلك يكون القرار المذكور قد صدر مستوفيا أركانه القانونية ومتفقا مع حكم القانون فيما قام عليه من سبب وما انتهى اليه من جزاء وإذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فإنه يتعين الحكم بالفائه فيما قضى به من الغاء هذا القرار وبرفض الدعوى بالنسبة له « (٥) » .

المساعدة السابعة :

صدور عبارات شائنة من الموظف بقصد النيل من رؤسائه يعد مخالفة تأديبية ولا محل للقول بان هذه العبارات صدرت في اجتماع سياسى بالشركة ولم يكن خلاله قائما بأعمال وظيفته .

(٥) المحكمة الادارية العليا — (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ح/٢ — من ١٦٨٨

ونقول المحكمة :

« ان العبارات التى صدرت من المطعون ضده شائعة بذاتها وتحمل معنى الاهانة ، بحيث لا تترك مجالا لافتراض حسن النية بل تقطع بأنه قصد بها النيل من اثنين من رؤسائه والتشهير بهما والخط من قدرهما أثناء مناقشة موضوعات تدخل فى صميم اختصاصهما باعتبارهما من مديرى الشركة وذلك فى اجتماع ضم كثيرا من العاملين فيها — وهى عبارات لم يكن المقام يقتضيها ولا يبررها قول المطعون ضده أنها كانت وليدة لحظة انفعال بعد مهاجمة السيد / لقسم الصيانة اذ ان ما ادلى به هذا الاخير أثناء الاجتماع قد خلا من أى استفزاز او تعد — ومسلك المطعون ضده على الوجه السابق بيانه ينطوى على خروج عما تقتضيه وظيفته من احترام لرؤسائه وتوقيرهم .

ولا حجة فى قوله ان الاجتماع كان سياسيا وأنه لم يكن خلاله قائما بأعمال وظيفته بل كان يباشر حقوقه السياسية متحررا من السلطة الرئاسية وعلاقة العمل — ولا حجة فى ذلك اذ فضلا عن أن واجب كل من يشترك فى اجتماع ان يتجنب الالفاظ الجارحة وان يصون لسانه عما فيه تشهير بغيره واهانة له دون مقتض — فان الاجتماع سالف الذكر قد انعقد بدعوة من رئيس مجلس الادارة والتقى فيه أعضاء مجلس الادارة وكثير من مديرى الشركة بأعضاء لجان الوحدات الاساسية للاتحاد الاشتراكى واللجنة النقابية للعاملين بالشركة وكان الغرض من انعقاده مناقشة ما انجزته الشركة وهو منوط بها فى الخطة المقبلة — وبذلك كان الموضوع المطروح للبحث هو عمل الشركة ونتاجها وما قد يقتضيه ذلك من التعرض لمسئولية واختصاصات القائمين على ادارتها والمنفذين لأوجه نشاطها — وأنه ولئن كان لكل من المشتركين فى هذا الاجتماع ان يبدى رأيه بحرية وصراحة تامة وأن يتناول بالنقد ما يراه جديرا بذلك من أعمال الشركة أيا كان المسئول عنه — وان يقترح ما يراه كفيلا بعلاج ما فيها من عيوب ، الا انه ليس له أن يجاوز ذلك الى الطعن والتجريح والتطاول دون مقتض على الزملاء والرؤساء والا أصبح مثل هذا الاجتماع مجالا للنيل من الرؤساء والتشهير بهم والخط من كرامتهم الامر الذى لا يتفق مع المصلحة العامة وما تقتضيه من قيام الثقة والتعاون بين العاملين رؤساء ومروسين — بل ومن شأنه ان يفسد الغرض الذى من أجله عقد الاجتماع .

لذلك فان وقوع المخالفة المنسوبة الى المطعون ضده أثناء الاجتماع سالف الذكر ، وهو حسبما سبق البيان اجتماع وثيق الصلة بأعمال الشركة

وباختصاصات العاملين فيها ومسؤولياتهم ليس من شأن اعفاؤه من المسؤولية عما بدر منه من عبارات غير لائقة تنطوي على خروج على مقتضيات وظيفته على وجه يستوجب مؤاخذته تأديبيا « (٦) .

القاعدة الثامنة :

وجوب تنفيذ العامل لأوامر الإدارة أيا كان رايه فيها طالما وصلت اليه من القنوات التنظيمية للجهاز الإداري .

وتقول المحكمة :

« ان المبادئ المستقرة في علم الإدارة العلة أن الموظف أو العامل بالمعنى الحديث يخدم الدولة ويخضع للحكومة القائمة وينفذ تعليماتها حتى لو تعارضت مع المذهب السياسي الذي يدين به ان كان مغايرا للمذهب السياسي للحكومة القائمة .

وانطلاقا من هذا المفهوم يجب على العامل أن ينفذ أوامر الإدارة طالما وصلت اليه من القنوات الشرعية الصحيحة دون الاعتراض بعجزه عن الاداء أو عدم ملائمة المكان والظروف والملابسات فان ذلك متروك للتنظيم الإداري القائم والذي يعمل في نطاقه .

فالعامل يتلقى الاوامر من القنوات الشرعية للتنظيم ويقوم بما يطلب منه والا لاختل النظام الوظيفي وتعرضت المصلحة العامة للخطر « (٧) .

* يفهم من هذا الحكم ان امتناع العامل عن تنفيذ الاوامر يعرضه للمساءلة والعقاب .

تعليق :

ان المبدأ الذي يشير اليه الحكم هو أحد المبادئ التي أشار اليها عالم الإدارة الفرنسي « هنري فايول » والمعروف « بالاب الفعلي » للإدارة العلمية (١٨٤١ — ١٩٢٥) وذلك في عرض نظريته المعروفة باسم « نظرية هنري

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في خمسة عشر عاما — ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ج/٢ — ص ١٦٨٤ — ١٦٨٥ .
(٧) المحكمة الإدارية العليا في ١١ مايو ١٩٦٣ — المجموعة — ص ٢٨٠ .

فايول « والتي عرضها في كتابه الشهير والمعروف باسم « الإدارة الصناعية والعمامة » « Administration Industrielle et Générale »
— وقد عرض « فايول » المبدأ المشار اليه في الحكم بعنوان « الامتثال للنظام » « Discipline » ويرى « فايول » ان نجاح الامتثال للنظام واطاعة الاوامر يستلزم بالضرورة ان تكون الاوامر الصادرة للعاملين معقولة وملائمة ، ويرى ان الامتثال للنظام لا ينبغي ان يكون مقصورا فقط على المستويات الدنيا في التنظيم الادارى ، بل يجب ان يسود ايضا بين كبار الاداريين (١) .

(١) للتوسع في هذا الموضوع يرجع لمؤلفنا « القيادة الادارية » القاهرة سنة ١٩٧١ ص ١٩ وما بعدها .

الفصل الثالث

الاحكام المتعلقة بىطلان اسباب القرارات الادارية ، وانعدامها

القاعدة الاولى :

انه ولئن كان للادارة تقدير الجزاء التأديبى فى حدود النصاب القانونى الا ان مناط ذلك ان يكون التقدير على اساس قيام سببه بجميع اشطاره ، اما اذا كان القرار لا يقوم على كامل سببه فانه يكون جدير بالالغاء لاعادة التقدير .

وتقول المحكمة :

ومن حيث ان وقائع هذه الدعوى تتحصل فى انه بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٧ تقدم المدعى الى السيد رئيس مجلس ادارة المؤسسة بشكوى تضمنت انه نقل نقلا تعسفيا من فرع الدقى بسبب اعتراضه على عدد من التصرفات المالية التى صدرت عن بعض المسئولين بذلك الفرع وعد بالكشف عنها فى تحقيق واحيلت هذه الشكوى الى السيد رئيس قطاع التشغيل الذى امر فى ١٩٦٨/٤/١ باجراء تحقيق فيها فاجرى تحقيق بمعرفة الادارة المركزية للشئون القانونية اخذت فيه اقوال المدعى الذى اوما فى تلك التحقيقات الى عدد من المآخذ الفنية والادارية التى شابست العمل بالفرع المذكور وقدم اوراقا ومستندات يدعم بها احواله عن بعض تلك المآخذ .

وانتهت الادارة فى موضوع هذه الشكوى الى ما يأتى :

اولا : حفظ شكوى السيد (المدعى) رئيس قسم الرسم والمساحة بمراقبة وسط القاهرة لعدم الصحة .

ثانيا : مساءلة السيد / رئيس قسم الرسم والمساحة بمراقبة القاهرة من الفئة الخامسة لتقديم شكوى ثبت عدم صحتها فى مواضع كثيرة كما ثبت كيديتها فى مواضع اخرى .

ثالثا : مساءلة السيد المهندس / مندوب الشبكة بشمال القاهرة من الفئة السادسة لتعديه اختصاصاته باصدار امر مكتبى من اختصاص الجهات الرئاسية .

رابعا : توصى المسئولين بمراقبة الدقى الى :

١ - أن يقوم مكتب الرسم بمراقبة الدقى بتوقيع الرسومات بدفاتر الشبكة فى حينها .

٢ — أن تكون كشوف العمل اليومية المبلغة الى مكتب الرسم متضمنة بياناً تفصيلياً بنوع العمل .

توصى المسئولين بالادارة العامة لشبكة القاهرة الكبرى الى : —

١ — عدم وضع كوفريه (دخول — خروج) على حائط عقار لم يتقدم مالكة بطلب مقايضة أو اشتراك خشية اذ ذلك يهوى سرقة التيار واتخاذ اجراءات بالنسبة لما سبق وضعه من (دخول — خروج) حفظاً لاموال المؤسسة من الضياع وأنه بعرض الامر على السيد المهندس رئيس قطاع التشغيل ، اشر سيادته بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣ بالآتى . (أن الشكوى المقدمة من السيد /..... ثبتت عدم صحتها كما ثبتت كيديتها الامر الذى يتضح معه أن سلوكه وخلقه غير قويم لذلك : أوافق على خصم عشرة ايام من أجره نظير هذا السلوك المشين .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق ومن التحقيقات التى أجريت أن المآخذ الفنية والادارية التى كشف عنها المدعى قد ثبت صحة بعضها واتخذته المؤسسة أساساً لتنبية المسئولين بمراقبة الدقى وبالادارة العامة الى العمل على تلافي حدوثها وان البعض الآخر لم تكن الادلة عليه كافية لثبوتها او كانت كافية لكن أقوال بعض من أخذت أقوالهم من العاملين بالمؤسسة اتجهت الى التقليل من شأنها هذا ، ومع ذلك فقد جاء بمذكرة الادارة المركزية للشئون القانونية المؤرخة فى ١٩٦٨/١٠/٣٠ ذاتها فى شأن تحقيق تلك الوقائع ... أن شكوى المدعى قد تضمنت (١٧) سبعة عشرة بندا تبين من التحقيق عدم صحة بعض ما ورد بها وصحة جزئيات مما ورد ببعض البنود الاخرى .

ومن حيث أنه ثابت كذلك من كتاب السيد الامين العام لشئون العاملين بالمؤسسة رقم ١٨٣٧٤ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٤ أن مجازاة المدعى قد قامت على أساس أن المدعى قد تقدم بشكوى ثبتت عدم صحتها . وكيديتها ، وهذا يعنى أن قرار الجهة الادارية بمجازاة المدعى قد قام على سبعة عشرة سبباً : هى عدد المآخذ التى عددها المدعى فى التحقيقات التى أجريت معه ، وارتأت الجهة الادارية أن بعض هذه المآخذ كيدى وبعيد عن الصحة ويشكل سلوكاً من المدعى وصفته بأنه مشين .

ومن حيث أن من الواضح أن بعض هذه المآخذ التى كشف عنها المدعى فى التحقيقات قد ثبتت صحتها وخير دليل على ذلك ما جاء بكتاب السيد الامين العام رقم ١٨٣٧٤ آنف الذكر من التوصية باتباع بعض الاجراءات الادارية التى اثار المدعى لان فى اتباعها تحقيق للمصالح العام .

ومن حيث أنه يستفاد من ذلك أن البنود السبعة عشر التى عددها المدعى

في التحقيقات لم تكن جميعها كيدية وبعيدة عن الصحة حتى يسوغ القول بقيام
الجزاء على كامل سببه .

ومن حيث انه ولئن كان للادارة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب
القانوني الا ان مناط ذلك أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بجميع اشطاره
فاذا تبين انه قدر على أساس تهمة او عدة تهم لم تقم في حق الموظف سوى
بعضها دون البعض الآخر فان الجزاء والحالة هذه لا يقوم على كامل سببه ،
ويتعين الفاؤه لاعادة التقدير على أساس استبعاد ما لم يقم في حق الموظف
وبما يتناسب صدقا وعدلا مع ما قام في حقه ولو كانت جميع الافعال المنسوبة
للموظف مرتبطة بعضها البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة اذ ليس من شك في انه
اذا تبين ان بعض هذه الافعال لا تقوم في حق الموظف وكان ذلك ملحوظا عند
تقدير الجزاء لكان للادارة رأي آخر في هذا التقدير فلا يجوز ان يكون الموظف
ضحية الخطأ في تطبيق القانون (١) .

القاعدة الثانية :

القرار الاداري بتوقيع الجزاء التأديبي — وجوب قيامه كاصل عام على
كامل سببه — يستثنى من ذلك أن يكون الشطر من القرار الذي لم يثبت في حق
المتهم غير ذي أهمية وكان الجزاء الموقع عليه مناسبا ومتلائما في تقديره مع
التهم الباقية .

وتقول المحكمة :

ان مناط الفصل في النزاع هو فيما اذا كان القرار الاداري بتوقيع جزاء
عن أكثر من تهمة وبيان للمحكمة بعد ذلك ان رأت ان احدى هذه التهم غير
مستخلصة استخلاصا سائغا من الاوراق يتعين عليها في هذه الحالة ان تلغى
القرار لعدم قيامه على كامل سببه بعد انهيار شطر منه تاركة للجهة الادارية
الحق في اصدار الجزاء بالنسبة للاشطار الاخرى الثابتة .

ولا شك في ان القرار الاداري بتوقيع الجزاء يجب أن يقوم كأصل عام على
كامل سببه حتى يكون الجزاء متلائما مع التهم المسندة الى المتهم ، والا اختلفت
الموازين وأهدرت العدالة ، على أن ذلك الاصل يجب الا يطبق في كل الحالات
حتى لا تهدم جميع القرارات ويعاد النظر فيها من جديد في ضوء ظروف أخرى

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الاداري —
من أول أكتوبر ١٩٧٠ حتى آخر سبتمبر ١٩٧١ — في القضية رقم ٨٢٩ لسنة ٢٣ق
— جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧١ — قاعدة ٦٢ .

قد تؤثر على هذه القرارات الامر الذى قد يضطرب معه الجهاز الادارى وانما يتعين الا تطلق هذه القاعدة فلا يطبق في حالة ما اذا كان الشطر من القرار الذى لم يثبت في حق المتهم غير ذى اهمية وكان الجزاء الموقع عليه مناسباً ومتلائماً في تقديره مع التهم الباقية (٢) .

القاعدة الثالثة :

تحديد نطاق رقابة القضاء الادارى على صحة الوقائع التى يستند اليها القرار والتمييز بين قيام الدليل وبين اقتناع المحكمة به اذ ان رقابة القضاء الادارى تنصب على قيمة الدليل ذاته ولا تنصب على مدى امكانية الاقتناع به ، مع التركيز على اهمية السبب في القرار التأديبي .

تلخيص المبادئ القانونية والتعليق عليها :

نكتفى بتلخيص موضوع القضية والتعليق على المبادئ التى جاءت بها في ضوء احكام المحكمة الادارية العليا فنقول :

« ان مسار هذا الطعن اساساً يتعلق بحدود سلطة القاضي في رقابة صحة الوقائع التى يستند اليها القرار الصادر من الادارة ، وما اذا كانت المحكمة الادارية في حكمها المطعون فيه قد جاوزت حدود الرقابة القانونية واحلت نفسها محل السلطة التأديبية فيما هو متروك لفهمها ووزنها وتقديرها ، ام انها التزمت حدود هذه الرقابة في مراقبة صحة قيام الوقائع ، وصحة تكييفها القانونى دون ان تتعدى ذلك استئنافاً للقرار المطعون فيه للنظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى الادارة من دلائل وبيانات وقرائن في اثبات الوقائع التى قام عليها القرار .

ومن حيث ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد اطرده في احكام عديدة على بيان سلطة المحكمة في رقابة صحة الوقائع وصحة تكييفها ، ورسم حدود الرقابة على صحة قيام الوقائع . وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا « ان القرار التأديبي شأنه شأن اى قرار آخر — يجب ان يقوم على سبب يسوغ تدخل الادارة لاحداث اثر قانونى في حق الموظف هو توقيع الجزاء للفساد التى استهدفها القانون وهى الحرص على حسن سير العمل ولا يكون ثمة سبب للقرار ، الا اذا

(٢) المحكمة الادارية العليا — القضية رقم ١٤٨٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ — منشورة بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا في السنة الحادية عشرة من اول اكتوبر ١٩٦٥ الى آخر يونيو سنة ١٩٦٦ .

قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ التدخل ولل قضاء في حدود رقابته القانونية ان يراقب صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانوني ، وهذه الرقابة القانونية لا تعنى ان يحل القضاء الادارى نفسه محل السلطات التأديبية المختصة ، فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقوم لدى السلطات التأديبية المختصة من دلائل وبيانات وقرائن احوال ، اثباتا او نفيا في خصوص قيام او عدم قيام الحالة الواقعية او القانونية التى تكون ركن السبب ، بل ان هذه السلطات حرة في تقدير تلك الدلائل وقرائن الاحوال تتخذها دليلا اذا اقتنعت بها وتطرحها اذا تطرق للشك الى وجدانها ، وانما الرقابة التى للقضاء الادارى في ذلك ، تجد حدها الطبيعى كرقابة قانونية في التحقق مما اذا كانت النتيجة التى انتهى اليها القرار التأديبي في هذا الخصوص مستفادة من اصول موجودة ، او اثبتتها السلطات المذكورة وليس لها وجود ، وما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا او قانونا ، فاذا كانت منتزعة من غير اصول موجودة او كانت مستخلصة من اصول لا تنتجها او كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديا لا ينتج النتيجة التى يتطلبها القانون كان القرار فاقدا ركن من اركانه هو ركن السبب ، ووقع مخالفا للقانون ، اما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا او قانونا فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون .

(اراجع على سبيل المثال احكام المحكمة الادارية العليا الصادر في الطعون ارقام ١٦٥٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٦ ، ١٥٦٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٧ و ٨٩٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١٢/٦) .

فالسبب — حسبما ذهبت اليه المحكمة — هو ركن من اركان القرار ، وشرط من شروط مشروعيته ، فلا يقوم القرار بدون سببه ، ولذلك تلتزم الادارة بارساء قرارها على سبب صحيح ، وفي ذلك تقول المحكمة العليا في حكم آخر ((ان القرار الادارى يجب ان يقوم على سبب يبرره صدقا وحقا اى في الواقع والقانون ، وذلك كركن من اركان انعقاده باعتبار القرار تصرفا قانونيا ولا يقوم اى تصرف قانونى بغير سببه)) .

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤ ق بجلسته ١٩٥٨/٧/١٢) .

ومتى ألزمت الادارة بأن يكون لقرارها سبب صحيح فان سلطتها تغدو مقيدة في هذا الشأن ، وتخضع في ذلك لرقابة القضاء .

ومع ان هذا هو المبدأ المستخلص مما جاء بالشق الاول من الحكم المذكور ، الا ان حيثيات الحكم الاخرى لا تستطيع ان تتسق مع هذا المبدأ ، اذ يقول الحكم في شفه الثانى ((ان الرقابة القانونية لا تعنى ان يحل القضاء الادارى محل

(م — ٧ الحديث في الفتاوى)

السلطات التأديبية فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، فيستأنف بالموازنة فيما يقوم لدى هذه السلطات من دلائل في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية » .

ومفاد ذلك أن قيام أو عدم قيام الحالة هو أمر متروك لتقدير الإدارة . وترتبيا على ذلك فانها — وكما جاء بالحكم — « حرة في تقدير الدلائل والبيانات . . . تأخذها أو تطرحها حسب المبدأ الذى أشار اليه الحكم في شقه الاول ، لانه اذا كان قيام الحالة شرطا لمشروعية القرار تنقيد به سلطة الإدارة ، ويخضع بالتالى لرقابة القضاء ، وهو منطق الشق الاول ، فانه ما كان يجوز أن يترك للإدارة تقدير قيام هذه الحالة فتنقذ بقيامها أو عدم قيامها حسبما يطمئن اليه وجدانها ، دون أن تخضع في ذلك لرقابة القضاء وهو منطق الشق الثانى . فالإدارة اما أن تكون سلطتها مقيدة في خصوص قيام الحالة ، واما أن تخضع لرقابة القضاء الذى يتحقق من صحة قيام هذه الحالة ، واما أن تكون سلطتها تقديرية في هذا الشأن وبذلك يرجع الامر الى وزنها وتقديرها دون رقابة من القضاء ، ولكن لا يكون مفهوما أن تكون سلطة الإدارة مقيدة بالنسبة لقيام الحالة ثم يترك أمر ذلك لتقديرها ووزنها .

واذ كان الحكم قد تعرض حكمه في شقه الاول مع شقه الثانى ، فقد جاء الشق الاخير متعارضا مع شقه الثالث ، اذ يقول الحكم : « وانما الرقابة التى للقضاء الإدارى في ذلك تجد حدها الطبيعى كرقابة قانونية في التحقق مما اذا كانت النتيجة التى انتهى اليها القرار مستفاد من أصول موجودة ومما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من الاوراق » وهنا يحق لنا أن نتساءل عن الوسيلة التى يتحقق بها القضاء من أن النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من الاوراق ، ليست هذه الاستساعة تستخلص بداهة من الدلائل وقرائن الاحوال ، فاذا كانت هذه الدلائل والقرائن محظور على القضاء التعرض لها فكيف يعمل (القضاء الإدارى) رقابته على قيام تلك الاستساعة ؟ .

ومن ناحية أخرى ، ما هى طبيعة هذه الاستساعة ليست هى تقديرية ، فما تعتبره الإدارة مستساعة قد لا يعتبره القاضى كذلك ؟ وعند الاختلاف في التقدير ، أيهما يغلب على الآخر ؟ تقدير الإدارة أم تقدير القاضى ؟ ان منطق الحكم أن هذه الاستساعة خاضعة لرقابة القاضى ، أى أن استساعة القاضى تعلو على استساعة الإدارة . فاذا كان الامر كذلك ، فماذا يبقى من تلك الحرية التقديرية التى احتفظ بها الحكم للإدارة في تقدير الأدلة تستسيغها أو لا تستسيغها حسبما يميل اليه اقتناعها وهو منطق الثانى ؟

والواقع انه باستعراض الاحكام التى اورنت فيها المحكمة الادارية العليا مبدا عدم جواز اعادة النظر في ادلة الثبوت والنفي في خصوصية قيام الواقعة

التي استند اليها القرار ، نستطيع ان نقرر بصفة عامة ان هذا المبدأ لم تنقيد به المحكمة الادارية العليا ولو انها فعلت لكنت رقابتها على صحة الواقعة رقابة صورية غير منتجة والصحيح انها تباشر رقابتها في حدود التحقق من ان للواقعة اساسا معقولا يجد له سنداً يبرر هذا الفهم ويحمل على الاقتناع به ، وهو ما قصدت به المحكمة من ان تكون الواقعة مستخلصة استخلاصاً سائفاً من الاوراق ، الامر الذي كان يجرى عليه القضاء الادارى قبل انشاء المحكمة العليا .

ومن حيث انه لذلك ، فان تحديد نظام الرقابة القانونية على صحة الوقائع يستوجب التمييز بين قيام الدليل وبين الاقتناع به ، فالدليل ينبغي ان يكون له اصل ثابت في الاوراق ويستساغ عقلاً والا يكون في الاخذ به ما يتعارض مع سبل الاقتناع المتعارف عليها ، فان قام هذا الدليل فلا جناح على الادارة ان هي اعتمدت عليه وركنت اليه ، وعلى ذلك فان رقابة القضاء لا تنصب مباشرة على مدى امكانية الاقتناع بالدليل ، وانما هي تنصب على قيمة الدليل ذاته ، وهو سند الاقتناع واساسه . فان توافر هذا الدليل بعناصره وركنت اليه الادارة ، كانت النتيجة التي خلصت به اليها مستخلصة استخلاصاً سائفاً من الاوراق .

ومن حيث انه لذلك ، فان الحكم المطعون فيه — للأسباب التي اقام عليها قضاءه لا يكون قد جاوز حدود الرقابة القانونية بعدم اقتناعه بالادلة التي استند اليها القرار المطعون فيه استخلاصاً للنتيجة التي انتهى اليها ، وهو امر — كما سبق القول — لا تستقل جهة الادارة بتقديره ، وانما هي تخضع في ذلك لرقابة المحكمة في الحدود سالفة الذكر » (٣) .

القاعدة الرابعة :

سلطة المحافظ في توقيع العقوبات التأديبية على موظفي فروع الوزارات سواء تلك التي نقلت اختصاصها الى مجلس المحافظة او تلك التي لم ينقل القانون اختصاصها الى المجالس المحلية يحجب اختصاص رؤساء المصالح بالاجهزة المركزية ، وصدور القرار التأديبي من غير السلطة المختصة يعد قراراً منعماً (اي معدوماً) .

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الادارى من اول اكتوبر سنة ١٩٧١ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٢ — الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣ ق — جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٢ — بند ٤٧ . — ص ٣٧٨ — ٣٨١ .

وتقول المحكمة :

ومن حيث أنه يتبين بادية ذى بدء بحث مدى اختصاص مصدر القرار بإصداره على ضوء قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٥١ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية .

ومن حيث أن المادة السادسة من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه كما يتولى المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القانون اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتي : —

ومن حيث أنه يتعين بادية ذى بدء بحث مدى اختصاص مصدر القرار بإصداره على ضوء قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٥١ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية .

ومن حيث أن المادة السادسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه كما يتولى المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القانون اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتي .

(أ) تعيين من لا تعلو درجته

(ب) توقيع الجزاءات التأديبية على جميع فروع الوزارات المشار اليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير « .

تسرى الاحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفي الوزارات التي لم ينقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية بالنسبة لموظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى هذه المجالس من باب أولى .

ومن حيث أنه تنفيذاً للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٥١٣ لسنة ١٩٦٠ أصدرت اللجنة المركزية للادارة المحلية في ١٠/١٠/١٩٦٠ قراراً بنقل اختصاصات فروع وزارة الخزانة بالمحافظة الى هذه المحافظات وباعتبار موظفي هذه الفروع معارين الى تلك المحافظات المذكورة اعتباراً من ١/٧/١٩٦١ ومن ثم فإن تبعية هذه الفروع للوزارة تكون قد انقضت اعتباراً من ١/٧/١٩٦١ وتبعت بالتالي للمحافظات .

ومن حيث أنه لا تقدم يكون للمحافظ سلطة توقيع العقوبات التأديبية في حدود اختصاص الوزير على موظفي فروع الوزارات سواء تلك التي نقلت اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ، ومنها الجهة الادارية المدعى عليها او التي لم ينقل القانون اختصاصاتها الى المجالس المحلية وان هذا الاختصاص يحجب اختصاص رؤساء المصالح بالاجهزة المركزية .

ومن حيث أنه ترتباً على ما تقدم فان ولاية مصلحة الاموال المقررة ورؤسائها في مجازاة موظفي هذه الفروع تكون قد انقضت لاختصاص المحافظين دون غيرهم بهذه الولاية .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه قد صدر من مدير عام مصلحة الاموال المقررة فانه يكون قد صدر بالمخالفة للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية وجاء مشوباً بعيب اغتصاب السلطة اذ سلب سلطة المحافظ باعتباره الممثل القانوني للمحافظة ورئيسها الاعلى والمختص بتوقيع الجزاءات التأديبية على موظفي فروع تلك الوزارات وهذا العيب من العيوب التي ينحدر معها القرار الى حد الانعدام ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر منعماً لصدوره من غير مختص مما يجوز طلب الفائه في اى وقت دون مراعاة المواعيد المقررة للطعن بالالغاء ولا يفوت المحكمة ان تشير الى ان الامر في شأن ما نسب الى المدعى من مخالفات انما يعود الى الجهة الادارية المختصة لترى فيه رايها من جديد (٤) .

القاعدة الخامسة :

احالة العامل للمحاكمة التأديبية يقيد سلطة الادارة في توقيع الجزاء عليه ، واذا صدر هذا القرار فانه يعتبر قراراً معدوماً .

وتقول المحكمة :

« طالما كانت الدعوى التأديبية منظورة امام المحكمة ولم يصدر فيها حكم نهائى فانه يمتنع على الجهة الادارية ان توقع عقوبة على المتهمين الحاليين الى المحاكمة التأديبية عن نفس التهم ، فان هي فعلت كان قرارها معدوماً ولا يؤثر على حق المحكمة التأديبية في نظر النزاع » (٥) .

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الادارى — السنة الثانية للدوائر الاستئنافية ، والسنة الخامسة والعشرون للدوائر العادية — من اول أكتوبر ١٩٧٠ حتى آخر سبتمبر ١٩٧١ — قاعدة (٦١) — في القضية رقم ٧٧١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٧١ — ص ٢٥٠ — ٢٥٢ .

(٥) المحكمة الادارية العليا — مجموعة المبادئ القانونية في ١٥ سنة

(١٩٦٥ — ١٩٨٠) ج/٢ — ص ١٧٠٦ .

القاعدة السادسة :

توقيع جزاء على العامل لم يرد بالقانون يجعل قرار الجزاء مشوب بالانعدام

وتقول المحكمة :

حيث ان المدعى اقام هذه الدعوى مستهدفا الحكم بالغاء القرار الصادر من السيد وكيل المديرية التعليمية بمحافظة المنيا في ١٤/١/١٩٦٩ بخصم يوم من راتبه وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات وأتعاب المحاماة .

ومن حيث ان المدعى اورد في مذكرته المقدمة بجلسة ١١/١/١٩٧٠ انه كان بالدرجة الثالثة بالكادر العلى من ٣١/١٢/١٩٦٨ قبل صدور القرار المطعون فيه في التاريخ سالف الذكر وقد تأكد هذا من الاطلاع على ملف خدمته .

ومن حيث ان المادة ٦١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نصت على انه بالنسبة لشاغلي الدرجات من الثالثة فما فوقها لا توقع عليهم الا عقوبات اللوم او الاحالة الى المعاش او العزل من الوظيفة مع الحرمان من المعاش او المكافاة وذلك في حدود الربع كما نصت المادة ٦٣ من هذا القانون في الفقرة الاخيرة منها على ما مفاده انه « لا يجوز توقيع هذه العقوبات الا بقرار من المحكمة التأديبية .

ومن حيث انه لما كانت العقوبات الجائز توقيعها على شاغلي الدرجات من الثالثة فما فوقها ليست من الجزاءات التي رخص للرؤساء الاداريون في توقيعها طبقا للمادة ٦١ من القانون المذكور فان ذلك يستتبع القول بعدم اختصاص هؤلاء الرؤساء في توقيع الجزاءات على العاملين الشاغليين للدرجات الثالثة فما فوقها لاختصاص المحكمة التأديبية دونهم بمجازاة هذه الفئة من العاملين بالدولة . وهذا بدوره يستتبع القول انه اذا وقع اى من الرؤساء الاداريين احد هذه العقوبات او حتى سواها ما هو غير جائز قانونا فانه في ذلك يكون قد اغتصب لنفسه ولاية المحكمة التأديبية بمجازاة هؤلاء العاملين بما يترتب عليه انعدام قراره في هذا الشأن وصيرورته لا اكثر من عقبة مادية يجوز للموظف طلب ازالته في اى وقت ودون التقيد بمواعيد دعوى الالغاء وكان للجهة الادارية لو شاعت ان تحيل المدعى بمخالفاته الى المحكمة التأديبية المختصة للنظر في مساءلته اداريا ومجازاته اذا ثبتت مسئوليته .

ومن حيث انه بانزال هذا المفهوم على القرار المطعون فيه يبين انه رغم ان المدعى كان بالدرجة الثالثة من قبل صدور القرار المذكور فقد صدر هذا القرار من احد الرؤساء الاداريين للمدعى وهو السيد وكيل المديرية التعليمية

بمحافظة المنيا بمجازاته بجزاء لم يرد بالقانون الامر الذى يكون معه هذا القرار منعما يتعين الحكم باعتباره كذلك وبإلزام الجهة الادارية التى اصدرته وهى محافظة المنيا مصروفات الدعوى عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات (٦) .

القاعدة السابعة :

القرار المردود لا يتحصن بفوات مواعيد الطعن ولذا لا يقف عقبة في سبيل التقدم بالطلب المستعجل بعد فوات مواعيد الطعن .

وتقول المحكمة :

« أما اذا نزل القرار الى حد غصب السلطة وانحدر بذلك الى مجرد الفعل المادى المردود الاثر قانونا ، فلا تلحقه حصانة ولا يزيل عيبه فوات ميعاد الطعن فيه ، ولا يكون قابلا للتنفيذ بالطريق المباشر ، بل لا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال ذوى الشأن لمراكزهم القانونية المشروعة مما يبرر بذاته طلب المطعون عليه ازالة تلك العقبة بصفة مستعجلة حتى لا يستهدف له من نتائج يتعذر تداركها » (٧) .

(٦) محكمة القضاء الادارى — السنة الثانية ، والسنة الخامسة والعشرون للدوائر العادية والاستئنافية قضية رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٣ ق — قاعدة ٣٧ — ص ٢٠٠ — ٢٠١ .

(٧) حكم المحكمة الادارية العليا فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٦ — س ١ ص ٣٨٠ — مشار اليه بهرجع الدكتور / سليمان محمد الطماوى — القضاء الادارى « الكتاب الاول » — قضاء الالفاء — س ١٦٦٧ — ص ١٠٥٧ .

الفصل الرابع

الاحكام المتعلقة باختصاص النيابة الادارية بالتحقيق — وتفتيش المنازل ،
وحالات الاكتفاء بالتحقيق الجنائي والسلطة التعقيبية للجهاز المركزى للمحاسبات
في قضايا المخالفات المالية

القاعدة الاولى :

١ — تعتبر الهيئة العامة للبترول مؤسسة عامة بنص المادة الاولى من
القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بانشائها .

٢ — القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة
الادارية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات
والهيئات الخاصة — ينطوى على تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وكيفية
التصرف فيه وسلطة توقيع العقاب — الاحالة فيه الى قانون النيابة الادارية
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ورودها على سبيل الحصر — نص المادة ١٣ من قانون
النيابة الادارية بوجوب اخطار ديوان المحاسبات (الجهاز المركزى للمحاسبات)
بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية وتخويله الحق
في احالة الموظف المؤثم الى المحاكمات التأديبية — يخرج عن نطاق هذه الاحالة
ومن ثم لا يسرى في شأن موظفى هذه المؤسسات .

ونكتفى بعرض المبادئ التى قررتها المحكمة على النحو التالى :

١ — ان الهيئة العامة للبترول تعتبر مؤسسة عامة طبقا لنص المادة
الاولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ٥٨ بانشائها اذ تنص على أن تنشأ في
الجمهورية العربية المتحدة هيئة تسمى الهيئة العامة لشئون البترول وتكون
لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتعتبر من المؤسسات العامة .

٢ — ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ قد انتهى
الى وضع تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وكيفية التصرف فيه وسلطة
توقيع العقاب سواء أكانت الجهة الادارية أم المحكمة التأديبية بالنسبة الى موظفى
المؤسسات والهيئات والشركات ، وهو على هذا الوضع يعتبر نظاما قانونيا
قائما بذاته يعمل به من تاريخ نشره ، وآية ذلك ما تضمنته المادة الاولى من
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ من تحديد الجهة المختصة بالتحقيق والتصرف فيه ،
وأحال فيها المشرع على احكام معينة بذاتها وعلى سبيل الحصر من قانون النيابة
الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، فنصت على سريان احكام المواد من ٣ الى ١٠

من القانون الاخير المتضمنة للاحكام العامة والرقابة والفحص ومباشرة التحقيق ، ثم عرض المشرع في ذات المادة الى الاحكام الخاصة بالتصرف في التحقيق والمشار اليها في الفصل الخامس من الباب الاول من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، واكتفى من هذا الفصل بالنص على سريان احكام المواد ١١ ، ١٤ ، ١٧ دون غيرها ، وأسقط على هذا الوضع المواد الاخرى الواردة في هذا الفصل وأخصها المادة (١٣) التى أوجبت اخطار ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية ، وخول له الحق بمقتضاها في احالة الموظف المؤثم الى المحاكمة التأديبية ، كما اوردت المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها على التفصيل الوارد بها تعيينا للجهة الادارية المختصة بالتصرف في التحقيق وأداة هذا التعيين ، ثم تضمنت المادة (٣) من هذا القانون نصا مقتضاه سريان احكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مع مراعاة تنظيم معين بالنسبة لموظفى المؤسسات (**) والهيئات نصت عليه المادة ٤ متعلقا بتحديد المحكمة المختصة في ضوء الراتب الذى يتقاضاه المخالف ، وبيانا لتشكيل المحكمة التأديبية بالنسبة لموظفى الشركات تضمنته المادة (٥) ، واوضحت اخيرا المادة (٦) من هذا القانون العقوبات التأديبية التى يسوغ للمحاكم توقيعها وقد استبعدت هذه المادة بعض العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر — وعلى مقتضى ما سلف واذا جاء القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه متضمنا تنظيما شاملا ، فان التفسير السديد لهذا الوضع يستلزم أعمال نصوص هذا القانون وحدها في مجال التطبيق على موظفى المؤسسات والشركات ، ويترتب على ذلك بحكم اللزوم استبعاد تطبيق المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في هذا المجال . (١)

(١) المحكمة الادارية العليا : القضية رقم ١٤٧٢ لسنة ٨ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٨ — مشار اليها بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا في السنة الحادية عشر من أول أكتوبر ١٩٦٥ حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٦ . ص ١٦١ — ١٦٢ .

(*) أدت المؤسسات العامة والشركات التابعة لها دورا فعالا في الفترة الواقعة بين سنة ١٩٥٧ ، والتى تميزت بصدور القانون رقم ٣٢ في شأن قواعد المؤسسات العامة وكيفية ادارتها — حتى سنة ١٩٧٥ — حيث تقرر الغاؤها طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ — الذى أوجد نظام المجالس العليا للقطاعات ، مع الابقاء على شركات القطاع العام .

وقيل في اسباب الغاء المؤسسات العامة أنها لم تؤدي دورها الادارى والمالى والاقتصادى .

القاعدة الثانية :

(١) حق الموظف أو العامل في سماع اقواله وتحقيق دفاعه — لا يسوغ وقد اتيح له ذلك أن يمتنع عن الإجابة أو يتمسك بطلب إحالة التحقيق الى جهة أخرى — لجهة الادارة أن تجرى التحقيق بنفسها — لا تلتزم بإحالة الى النيابة الادارية ما دام القانون لا يلزمها بذلك .

(٢) ليس في القوانين المنظمة للنيابة الادارية ما يسلب الجهة الادارية حقها في فحص الشكاوى واجراء التحقيق — للجهة الادارية حق تقدير وتقرير الجهة أو الشخص الذى يقوم بالتحقيق والمسائل التى يجرى فيها .

(٣) النصوص الواردة في شأن تأديب العاملين المدنيين بالدولة — ليس فيها ما يوجب إحالة التحقيق الى النيابة الادارية — مباشرة الجهة الادارية التحقيق بذاتها أو بأجهزتها القانونية المتخصصة — ليس ثمة ما يوجب افراغ التحقيق في شكل معين أو وضع مرسوم — أحجام العامل المذنب عن تسجيل أوجه دفاعه مشروطا إحالة التحقيق معه الى النيابة الادارية — لا يخل بسلامة التحقيق الذى أجرته جهة الادارة أو ضماناته .

(٤) امتناع الموظف المنقول عن تسلم عمله الجديد في الجهة المنقول اليها — استمراره على ذلك مدة خمسة عشر يوما دون عذر مقبول — يكون ركن السبب في القرار الصادر بفصله من الخدمة .

(٥) الفصل من الوظيفة اذا اقترن بجزاء الحرمان من المعاش أو المكافاة لا يقع الحرمان الا في حدود الربع .

نتكفى بعرض المبادئ التى قررتها المحكمة فيما يلى :

(١) اذا كان من حق الموظف أو العامل أن تسمع اقواله ، وأن يحقق

= ويتمثل التنظيم الجديد في وجود « المجالس العليا للقطاعات » والاجهزة المعاونة لها مع وجود تشكيل جديد لمجلس ادارة الشركة المملوكة لشخص معنوى عام أو أكثر ، وتشكيل آخر للشركة التى يساهم فيها شخص عام برأس مال معين مع رأس مال خاص ، كما استحدث التنظيم الجديد انشاء جمعية عمومية للشركة .

وفي ظل النظام القائم للشركات تخضع المنازعات المتعلقة بالعاملين بها للقضاء العادى ، فيما عدا ما يتعلق بالمنازعات التأديبية ، فتخضع للمحاكم التأديبية التابعة لمجلس الدولة حسبما سبق بيانه .

(راجع في هذا الشأن مؤلفنا المؤسسات العامة الاقتصادية في الدول العربية « مكتبة عالم الكتب » ص ٢٤٤ وما بعدها) .

دفاعه ، الا انه وقد اتيح له ذلك كله ، فلا يسوغ له أن يمتنع عن الاجابة أو يتمسك بطلب احالة التحقيق الى جهة أخرى . ذلك أن من حق جهة الادارة — وفي الطعن الراهن « الهيئة الزراعية المصرية » أن تجرى التحقيق بنفسها ، وهى اذا كان ذلك من حقها ، فأنها لا تحمل على احالته الى النيابة الادارية ما دام أن القانون لا يلزمها بذلك . واذا شعر الموظف أو العامل بعدم الاستجابة الى ما أصر عليه — تعين في حقه أن يسارع الى ابداء أقواله — وتفنيد ما يوجه اليه من اتهامات أو مخالفات — ثم أن له الحق في نهاية الامر في أن يتظلم من القرار الادارى الصادر بناء على مثل هذا التحقيق الذى لا يرتاح اليه — أما أن يمتنع عن ابداء أقواله ، ويقف سلبيا ازاء ما هو منسوب اليه بل يصر على موقف التحدى من جهة الادارة دون أن يكون لذلك سبب قانونى أو منطقى سوى أن قسم قضايا الهيئة هو الذى أوصى بوقفه عن العمل فلا تثريب في ذلك عليها ، والموظف لا يلومن بعد ذلك الا نفسه ، فكل امرئ وعمله ، ومن أساء فعلى نفسه .

(٢) ان الذى يجدر التنبيه اليه وتردده هذه المحكمة العليا انه على الرغم من هذا الاتساع لاختصاصات النيابة الادارية ، من حيث مجالات تطبيق أحكام قوانينها السابقة والمعدلة لقانون ١١٧ فلقد ظلت للجهات الادارية ، وبمقتضى ذات أحكام تلك النيابة الحق في فحص الشكاوى وفي التحقيق ، بل ظل حتى اليوم للجهات الادارية ذلك الحق اطلاقا ، دون أن توضع له ضوابط محدودة وروابط معينة مما ترتب عليه أن أبقت الجهات الادارية على الاجهزة الخاصة بها للتحقيق ، واستبقت لذلك أقسام قضاياها لتتولى جهة الادارة بجهازها الخاص تحقيق ما لا ترى هى عرضه على النيابة الادارية ، ويكون التحقيق الذى قامت به جهة الادارة قد تولته جهة ، هى ولا ريب مختصة به قانونا ، اذ كلفها قانونها بذلك ولم يحرمها قانون النيابة الادارية منه . فالاحالة الى النيابة الادارية ليست اجبارية عليها ، وأن طلبها الموظف المتهم وأصر عليها ، بل وأن امتنع عن الادلاء بأقواله أمام أجهزتها الادارية فيما هو منسوب اليه من مخالفات .

(٣) يخلص من استقراء النصوص الواردة في شأن تأديب العاملين (مدينين بالدولة أنها ولئن كانت تهدف في جملتها من غير شك الى توفير ضمانة لسلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمال للجهة القائمة به ، بغية الوصول الى اظهار الحقيقة من جهة ، ولتمكين العامل المتهم من جهة أخرى من الوقوف على هذا التحقيق وأدلة الاتهام لبدء دفاعه فيما هو منسوب اليه ، ولم تتضمن هذه النصوص ما يوجب احالة التحقيق الى النيابة الادارية ، ولا ما يوجب افراغه في شكل معين أو وضع مرسوم اذا ما تولته الجهة

الادارية ذاتها أو بأجهزتها القانونية المتخصصة في ذلك ، كما لم ترتب جزاء البطلان على اغفال اجرائه على وجه خاص . وكل ما ينبغي هو ، على حد تعبير هذه المحكمة العليا ، أن يتم التحقيق في حدود الاصول العامة ، وبمراعاة الضمانات الاساسية التي تقوم عليها حكمته بأن تتوافر فيه ضمانات السلامة والحيدة والاستقصاء لصالح الحقيقة ، وأن تكفل به حماية حق الدفاع للموظف تحقيقا للعدالة .

(٤) متى ثبت أن الموظف لم ينفذ الامر الصادر بنقله — من القاهرة الى أسسيوط — ولم يتم بتسليم عمله الجديد في الجهة المنقول اليها ، واستمر على ذلك مدة خمسة عشر يوما ، ولم يقدم عذرا مقبولا فإن هذه الوقائع تكون ركن السبب في القرار الصادر بفصله من الخدمة مادام لها أصل ثابت بالأوراق .

(٥) وفق حكم المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمعاشات وهو ذات الحكم الذي رده القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة في مادته ٦١ و ٦٧ فإن الفصل من الوظيفة اذا اقترن بجزاء الحرمان من المعاش أو المكافأة فلا يتم ذلك الا في حدود الربع نزولا على حكم القانون . (٢)

القاعدة الثالثة :

تفتيش المنازل بمناسبة الجرائم التأديبية مقصور على أعضاء النيابة الادارية وحدهم ولو وقع من الاداريين يكون باطلا :

وتقول المحكمة :

« أنه عن الوجه الاول من أوجه الطعن والخاص ببطلان الاجراءات تأسيسا على أن الدكتور مدير القسم العلاجي بمديرية الشئون الصحية بقنا قام بتفتيش مسكن الطاعن دون الحصول على موافقة صريحة منه أو أن يكون مأذونا بذلك من السلطة المختصة قانونا ، فإن المادة (٤٤) من الدستور تنص على أن للمسلك حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها

(٢) المحكمة الادارية العليا : في القضية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٦٥ — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٧ — منشورة بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في السنة الحادية عشر — من أول أكتوبر ١٩٦٥ حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٦ ص ٦٨ — ٧٠ .

الا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون ، وقد نظم كل من قانون الاجراءات الجنائية وقانون النيابة الادارية الضوابط والاحكام الخاصة بتفتيش المنازل في المجال الذي يسرى فيه . فتضمنت المادة (٩) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ النص على أنه يجوز لمدير عام النيابة الادارية أو من يفوضه من الوكيلين في حالة التحقيق أن يأذن بتفتيش أشخاص ومنازل العاملين المنسوب اليهم المخالفة المالية أو الادارية اذا كان هناك مبررات قوية تدعو الى اتخاذ هذا الاجراء ، ويجب أن يكون الاذن كتابيا وأن يباشر التحقيق أحد الاعضاء الفنيين . كما نصت المادة (١٤) من اللائحة الداخلية للنيابة الادارية الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ على أن يباشر تفتيش المنازل أحد أعضاء النيابة الادارية . . ويبدو واضحا أن المشرع في الجرائم التأديبية قصر سلطة تفتيش منازل العاملين على أعضاء النيابة الادارية وحدهم بجروونه بالشروط والاوزاع التي نص عليها القانون ، ومن ثم يمتنع على الرؤساء الاداريين تفتيش منازل العاملين ومثل هذا التفتيش لو حدث يكون باطلا . وجدير بالذكر أن لفظ المنازل المنصوص عليه في قانون النيابة الادارية قد جاء عاما ومطلقا فيؤخذ على اطلاقه وينصرف الى المساكن الخاصة والى المساكن الحكومية على حد سواء حتى لو كانت ملحقه بمكان العمل طالما انها مخصصة فعلا للاقامة والسكن وفيها يستطيع الشخص أن يأكل ويستريح وينام مطمئنا الى أنه في مأوى من ازعاج الآخرين ، وغنى عن البيان أن الحاق سكن الطبيب بمبنى الوحدة الصحية الغرض منه توفير السكن القريب من مكان العمل والمناسب للطبيب الذي يعمل في الوحدات الصحية المنتشرة في الريف ، دون أن يكون من شأن ذلك افتقار هذا المكان صفة السكن .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الاوراق أن مدير القسم العلاجي بمديرية الشئون الصحية بقنا ، قد اقتحم مسكن المخالف وقام بضبط ما به من تذاكر طبية ، فان ذلك يكون قد تم بالمخالفة للقانون ، ويكون التفتيش باطلا ويترتب عليه بطلان الدليل المستمد من التذاكر الطبية التي تم ضبطها ، ولئن كان البطلان يقتصر على الدليل المستمد من التفتيش الباطل ، الا ان التحقيقات والاوراق قد خلت تماما من ثمة دليل آخر يفيد قيام المخالفة الثانية في حق الطاعن سيما وأنه لم تجرد عهده ولم يظهر ثمة عجز

بها ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك القضاء بالفائه ، والحكم ببراءة الطاعن . (٣)

تعليق :

نرى ان يكون الاذن بتفتيش منزل العامل مقصور على الحالات التي تثبت فيها جدية التحريات التي ترجع الى دلائل وقرائن قوية وفي حدود ضيقة ، والاصل في تفتيش المنازل « اجراء من اجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة في مستودع السر ولا يجوز اجراؤه الا بمعرفة سلطة التحقيق » (محكمة النقض في ١٩٦٤/١١/٩ ص ٣٤٦ بند ٢) .

القاعدة الرابعة :

(١) جمع الموظف بين وظيفته وبين عمل آخر في جهة اخرى — تحمله بذلك على مرتبين احدهما من الجهة الادارية دون ان يؤدي اليها عملا ما ، مقابلا له — يعد من قبيل المخالفات المالية .

(٢) الميعاد المقرر لديوان المحاسبات (الجهاز المركزي للمحاسبات) والمحدد في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بخمسة عشر يوما للاعتراض على الجزاء — لا يسرى الا حيث يكون هناك جزاء عن مخالفة مالية اوقعته الجهة الادارية — عدم سريان هذا الميعاد في حالة عدم توقيع الجزاء .

(٣) نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات بسقوط الخصومة — خاص بالادعوى المدنية دون الدعوى التأديبية .

نكتفي بعرض المبادئ التي قررتها المحكمة فيما يلي :

(١) ان المخالفة المنسوبة الى الطاعن وان كانت تعد من ناحية ذنبها اداريا لاخلال الطاعن بواجبات وظيفته حيث جمع الى وظيفته عملا آخر في جهة اخرى الا ان ما ارتآه يعتبر من ناحية اخرى مخالفة مالية جسيمة ، وتغلب على تكييف طبيعتها الناحية المالية ، وتدخل بهذه المثابة في عموم نص الفقرة خامسا من المادة ٨٢ مكررا اذا استحل الطاعن لنفسه ان يحصل في الفترة من اول ديسمبر سنة ١٩٥١ حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٥٢ على مرتبين احدهما من الجهة الادارية دون ان يؤدي اليها عملا يقابل هذا الاجر مما يعد اهمالا جسيما في أداء واجبات وظيفته مما يترتب عليه ضياع حق من

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا — س ١٢١ق — من اول اكتوبر ١٩٧٠ حتى آخر سبتمبر ١٩٧١ — الدعوى رقم ١٠٩١ لسنة ١٨٨ق ص ١٨٥ — ١٨٦ .

الحقوق المالية للدولة ويمس مصلحتها المالية وهى بهذه المثابة تندرج تحت حكم الفقرة خامسا من المادة ٨٢ مكررا .

(٢) بالنسبة للدفع بعدم القبول تأسيسا على أن ديوان المحاسبة (الجهاز المركزى للمحاسبات) لم يتصرف فى الدعوى فى بحر خمسة عشر يوما من تاريخ احالة الاوراق اليه أو على الاقل من تاريخ نفاذ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فان الميعاد المقرر لديوان المحاسبة والمحدد فى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بخمسة عشر يوما لا يكون الا حيث يكون هناك جزاء عن مخالفة مالية أنزلتها الجهة الادارية بالموظف ، وفى هذه الحالة يحق لرئيس ديوان المحاسبات أن يعترض عليه فى بحر خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ القرار اليه والا سقط حقه فى هذا الاعتراض ، ويعتبر فوات هذا الميعاد قرينة قاطعة على موافقته على هذا الجزاء استقرارا للاوضاع الوظيفية بصفة نهائية ، أما حيث لا يكون هناك قرار ادارى بتوقيع جزاء عن مخالفة مالية فان الميعاد المنصوص عليه فى المادة (١٣) من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لا يسرى فى حق ديوان المحاسبات وهو الامر الذى حدث فى الدعوى الحالية ، اذ أن الديوان بعد أن عرضت الاوراق عليه دون أن يوقع جزاء على الطاعن ، أعاد الاوراق ثانية الى الجهة الادارية لاتخاذ اجراءاتها فيها تنفيذاً لحكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ حيث قامت الجهة الادارية بدورها باحالة الطاعن الى المحكمة التأديبية فى ظل هذا القانون الاخير وطبقا لاجراءاته .

(٣) بالنسبة للوجه الثانى من اوجه الطعن « بعدم قبول » فان نص المادة (٣٠١) من قانون المرافعات (*) تتحدث عن القواعد الخاصة بالدعوى المدنية أثناء نظر الدعوى أمام محكمة معينة وهو جزاء عن اهمال المدعى فى مباشرة دعواه دون العمل على الفصل فيها فى حين أن دعوانا الحالية دعوى تأديبية وعن مدة لم تكن الاوراق المودعة فيها لدى ديوان المحاسبات عن خصومة معقودة أمام الديوان أو غيره الامر الذى يتعين معه رفض الدفع بعدم القبول بوجهيه . (٤)

(٤) المحكمة الادارية العليا : القضية رقم ١٤٩٥ - السنة الثامنة القضائية - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩ - منشورة بمجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى السنة الحادية عشر من أول أكتوبر ١٩٦٥ الى آخر يونيو سنة ١٩٦٦ م ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(*) يلاحظ أن المادة (٣٠١) من قانون المرافعات والمشار اليها بالحكم هى الواردة بقانون المرافعات القديم قبل صدور قانون المرافعات الجديد رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ ويرجع الى الباب السادس منه .

الفصل الخامس

الاحكام المتعلقة بحالات الغلو في تقدير الجزاء (حالات التشديد أو التخفيف)

القاعدة الاولى :

الحد الفاصل بين نطاق المشروعية ونطاق عدم المشروعية في الجزاءات التأديبية وعلى وجه الخصوص في حالة التعسف في السلطة والذي عبرت عنه المحكمة الادارية العليا (بالغلو في تقدير الجزاء) .

وتقول المحكمة الادارية العليا :

(انه ولئن كانت للسلطات التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية ، سلطة تقدير خطورة الذنب وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك ، الا ان مناط مشروعية هذه السلطة — شأنها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى — الا يشوب استعمالها (غلو) . ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره ، ففي هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملاءمة الظاهرة مع الهدف الذى تغياه القانون من التأديب . والهدف الذى توخاه القانون من التأديب هو بوجه عام تامين انتظام المرافق العامة ، ولا يتأتى هذا التامين اذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة ، فركوب متن الشطط في القسوة يؤدي الى احجام عمال المرافق العامة عن حمل المسئولية خشية التعرض لهذه القسوة الممعة في الشدة . والافراط المسرف في الشفقة يؤدي الى استهانتهم بأداء واجباتهم طمعا في هذه الصفة المفرقة في اللين ، فكل من طرفي النقيض لا يؤمن بانتظام سير المرافق العامة ، وبالتالي يتعارض مع الهدف الذى رعى اليه القانون من التأديب . وعلى هذا الاساس يعتبر استعمال سلطة تقدير الجزاء في هذه الصورة مشوبا (بالغلو) ، فيخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة ومعيار عدم المشروعية في هذه الصورة ليس معيارا شخصيا ، وانما هو معيار موضوعى قوامه ان درجة خطورة الذنب الادارى لا تتناسب البتة مع نوع

(م — ٨ الحديث في الفتاوى)

الجزاء ومقداره . وغنى عن البيان أن تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية ونطاق عدم المشروعية في الصورة المنكورة مما يخضع أيضا لرقابة هذه المحكمة « (١) .

القاعدة الثانية :

يراعى في تقدير الجزاء أن يكون متناسبا مع الجرم وألا أتسم بعدم المشروعية ، وبالفلو في تقدير الجزاء .

وتقول المحكمة الادارية العليا :

« وأما من حيث تقدير العقوبة على هذا الفعل ، فإن الجزاء يجب أن يكون متناسبا مع الجرم وألا أتسم بعدم المشروعية . والقانون اذ تدرج في قائمة الجزاءات الخاصة بالهيئة فجعلها تتراوح ما بين خفض المرتب والعزل من الوظيفة فانما يكون قد هدف من هذا التدرج في انزال العقاب الى وجود الملاءمة بينه وبين الجرم الذى يثبت فى حق الموظف . ولما كان العقاب الذى أنزلته المحكمة التأديبية بالمتهم هو أقصى العقوبات المقررة فى باب الجزاءات عن السرقة دون أن تحتوى الاوراق او ملابسات الدعوى ما يدعو الى هذه الشدة المتناهية ، الامر الذى يجعل المفارقة ظاهرة بين الجريمة والجزاء . وبالتالي مخالفة هذا الجزاء لروح القانون مما يتعين معه تعديله وانزاله الى الحد الملائم ومع الجرم الادارى الذى ثبت فى حق المتهم « (٢) .

القاعدة الثالثة :

ضرورة التناسب بين الجزاء ودرجة خطورة الذنب الادارى ، يخضع قرار الجزاء لرقابة القضاء الادارى — وللجهة الادارية ان تعيد النظر فى تقدير الجزاء العادل نوعا ومقدارا بما يحقق الملاءمة بين درجة خطورة الذنب الادارى والجزاء . وذلك اعمالا لقاعدة عدم الفلو فى تقدير الجزاء .

وتقول المحكمة :

« ... ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله للأسباب الآتية

-
- (١) قضاء مطرد للمحكمة الادارية العليا ، منه أحكامها الصادرة فى ١١/١١/١٩٦١ و ٨/١٢/١٩٦٢ و ١٥/٦/١٩٦٤ و ٢٢/٥/١٩٦٥ .
(٢) قضاء مطرد ، منه حكمها الصادر فى ٨/٦/١٩٦٣ ، وفى ٢٢/٦/١٩٦٣ ، و ١٦/١١/١٩٦٣ وفى ٣٠/١/١٩٦٥ .

(أولا) : لان الحكم بعد أن سلم بأن ما اتاه المدعى كاه لتأثيم مسلكه ذهب الى أن المدعى قدم شكواه في وقت أحاطت بمدير عام الغرفة التجارية شائعات تشير الى أنه يتهم رؤوسيه ويخرج عن الحدود المألوفة في معاملة الموظفين .

وقد فات الحكم أن المدعى كان مصدر الشائعات التي تقول بامتهان مدير عام الغرفة لرؤوسيه ، وقد ثبت من شهادة الشهود الذين استشهد بهم المدعى في تحقيق النيابة الادارية في القضية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ أنه كاذب في ادعاءاته ، لهذا انتهت النيابة الادارية الى حفظ ما نسب الى مدير عام الغرفة لعدم الصحة .

(ثانيا) أن الحكم المطعون فيه أخطأ فيما انتهى اليه من عدم ملائمة الجزاء الذي وقع على المدعى للفعل المسند اليه ، ذلك أن الجهة الادارية تملك وحدها تقدير درجة خطورة الذنب الاداري وما يناسبه من جزاء دون أن يكون للقضاء الاداري ان يستأنف النظر في هذا التقدير والا كان ذلك مجاوزة لحدود الرقابة القانونية التي للقضاء الاداري على القرارات الادارية .

(ثالثا) أن الثابت من التحقيقات والشكاوى التي قدمها المدعى أنه تطاول على مدير عام الغرفة بما يتنافى مع الاحترام الواجب للرؤساء ، وأنه نسب اليه أمورا لو ثبت صحتها لاعتبر المدير العام مرتكبا لجريمة القذف والسب المعاقب عليها جنائيا ، وقد ثبت من هذه التحقيقات عدم صحة ما نسبته المدعى الى المدير العام .

ولهذا ولما رأت الغرفة التجارية فيما اتاه المدعى ما يجعله مثلا سيئا لزملائه وأن بقاءه في العمل سيؤدي الى انصراف الموظفين عن الانتاج الى التطاول على الرؤساء وامتهانهم ، قررت تحقيقا للصالح العام اقضاه منظيفته وفصله من الخدمة ، وهذا ليس فيه مفارقة بين الذنب الذي ارتكبه المدعى والجزاء الذي وقع عليه .

(رابعا) أنه واضح من العبارات التي ضمنها المدعى شكواه أنها لا تدل على الخوف من بطش ، ولكنها تدل على محاولة الاساءة الى مدير عام الغرفة دون مبرر . .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على ان الاصل أن يقوم الجزاء على اساس التدرج تبعا لجسامة الذنب الاداري ، وعلى أنه وان كان للسلطات التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الاداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك ، الا أن مناط مشروعية هذه السلطة « الا يشوب

استعمالها غلو » . ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره . ففي هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملازمة الظاهرة مع الهدف الذى تغياه القانون من التأديب ، فيخرج التقدير عندئذ من نطاق المشروعية الى نطاق اللامشروعية ، ومن ثم يخضع هذا التقدير لرقابة القضاء الادارى التى يخضع لها ايضا تعيين الحد الفاصل بين النطاقين . ومناطق تقدير الجزاء التأديبى هو أن يكون الجزاء عادلا بأن يخلو من الاسراف فى الشدة أو الاغراق فى اللين ، لان كلا النقيضين ليس فيهما خير على حسن سير المرافق العامة ويجافيان المصلحة العامة التى تعتبر جهات الادارة قواما عليها . وليس فى فصل العامل اصلحه ، بل فيه الضرر المحقق له ، وقد يكون فيه ايضا الضرر على ذات المرفق بحرمانه من خدمات العامل وخبرته بعد ان يكون قد قضى فيه فترة من الزمن اكسبته خبرة لا تتوافر فى غيره من العمال الجدد . ولهذا فان جزاء الفصل لا يلجأ اليه الا اذا كانت المخالفة التى ارتكبها العامل خطيرة وجسيمة ، أو تكررت منه المخالفات بشكل ظاهر وكانت حالته لا ينتظر تحسنها وميئوس منها فيتعين عندئذ فصله ، ويكون الفصل — فى هذه الحالة — جزاء وفاقا حتى يتخلص المرفق من هذا النوع من العاملين به ليحل محله من هو اكثر فائدة له .

ومن حيث ان هذه المحكمة تتفق مع ما قالته المحكمة الادارية فى حكمها المطعون فيه من انه ولئن كان المطعون ضده قد تجاوز فى شكاواه بما ضمنها من عبارات ، مقتضيات الضرورة لشرح مظلمته ، وهو ما يكفى لتأثير مسلكه ، الا انه ينبغي ان يوضع فى الاعتبار ان المطعون ضده قدم هذه الشكاوى فى وقت احاطت بمدير عام الغرفة شائعات تشير الى انه يمتن مؤوسيه ويخرج عن الحدود المألوفة فى معاملة الموظفين ، وهى امور كلها كان ظلها واضحا وملاموسا فى الشكاوى المقدمة من بعض موظفى الغرفة والتى ضمت الى قضية النيابة الادارية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ وفى اقوال بعض الشهود الذين سمعت اقوالهم فى التحقيقات التى اجرتها النيابة الادارية سواء فى القضية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ او فى القضية رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث انه لما تقدم ، ولخلو الاوراق مما يفيد بأن المطعون ضده قد تكررت منه بشكل ظاهر امثال هذه المخالفة مع غير شخص السيد / مدير عام الغرفة الذى شاعت عنه فكرة التعسف مع مؤوسيه من موظفى الغرفة وامتهانهم وخروجه عن المألوف فى معاملتهم ، فان مجازاة المطعون ضده بعقوبة الفصل من الخدمة — عن المخالفة التى ارتكبها ، وفى الظروف والملابسات التى احاطت بها — يكون (جزاء مشوبا بالغلو) . ومن ثم يكون القرار الصادر بتوقيع هذا الجزاء على المطعون ضده قرارا معيبا بعيب عدم الملازمة الظاهرة

بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره ، مما يخرجـه من نطاق المشروعية الى نطاق اللامشروعية ، وبالتالي يتعين القضاء بالفائه لهذا السبب ، على ان هذا الالفاء لا يمنع جهة الادارة بما لها من سلطة تاديبية من أن تعيد النظر في تقدير الجزاء العادل نوعا ومقدارا والذي يخلق الملاءمة بينه وبين خطورة الذنب الذي ارتكبه المطعون ضده وما اقترن به من ظروف وملابسات ، وتوقيع الجزاء المناسب عليه على هذا الاساس .

ومن حيث أنه لذلك ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة ، وقضى بالفاء قرار فصل المطعون ضده من الخدمة ، فإنه يكون قد اصاب الحق في قضائه ، ويتعين لذلك تأييده ، ويكون الطعن فيه غير قائم على سند من القانون متعينا رفضه مع التزام الغرفة التجارية لمحافظة القاهرة المصرفيات .
فلهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وبرفضه موضوعا والزمّت الغرفة التجارية لمحافظة القاهرة بالمصرفيات (٣) .

القاعدة الرابعة :

حق المحكمة في تشديد العقوبة في حالة الطعن المقام من جهة الادارة في حالة عدم التناسب الظاهر بين فداحة الذنب الاداري وعدم تناسبه مع الجزاء بجعل القرار مشوبا يعيب « الغلو في تقدير الجزاء » لان « الغلو » ينصرف الى حالتي التشديد او التخفيف في تقدير الجزاء .

وتقول المحكمة :

« جرى قضاء هذه المحكمة على أن انعدام التناسب الظاهر بين الذنب الاداري والجزاء الموقع عنه يخرج الجزاء عن نطاق المشروعية مما يجعله مخالفا للقانون متعين الالفاء ، ولما كان الحكم المطعون فيه والذي لم يطعن فيه من السيد / قد انتهى الى ثبوت ما هو منسوب الى المذكور بقرار الاتهام من أن نيته انصرفت الى الاستيلاء على المبالغ موضوع الدعوى لنفسه وبسبب وظيفته دون وجه حق ، وأنه بذلك يكون قد خرج على مقتضى ما يجب

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الاداري — السنة الثانية الاستثنائية — والسنة الخامسة والعشرون للدوائر العسادية — من أول أكتوبر سنة ١٩٧٠ الى آخر سبتمبر ١٩٧١ — قاعدة رقم ٦ — ص ٣٠ — ٣٩ — في القضية رقم ١٢٧٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠ م .

أن يتحلى به العامل من أمانة وحسن سلوك ولم يحافظ على أموال الشركة التي يعمل بها واستولى دون وجه حق على أموالها ولم يوردها الى خزانة الشركة الا بعد اكتشاف أمره ، فما كان يجوز أن يقضى الحكم بعد ذلك بمجازاة المذكور بخمسة أشهر من مرتبه ، اذ ليس هناك أى تناسب بين الذنب الادارى الذى ثبت فى حقه وبين الجزاء الذى وقع عليه ، فلا جدال فى أن جرائم الاختلاس من الجرائم المخلة بالشرف والامانة والتي تفقد العامل الذى يرتكبها سمعته والثقة فيه وتؤدى عند الحكم فيها جنائيا الى فصله بقوة القانون ، ولا يمكن أن يؤدى قيام السيد / برد المبالغ التى اختلسها وبالتالي قيام النيابة العامة باحالة الموضوع الى الجهة الادارية لمجازاته عما ثبت فى حقه تأديبا الى تغيير طبيعة الذنب الذى ارتكبه فاذا ما أضيف الى ما تقدم أن للمذكور سجلا حافلا بالجزاءات على نحو ما هو ثابت بالاوراق فان الجزاء الحق لمثله هو الفصل من الخدمة » (٤) .

(٤) المحكمة الادارية العليا : (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ج/٢ - ص ١٧٠٤

الفصل السادس

الاحكام المتعلقة بالجزاءات التأديبية الصريحة ، والمقنعة وطلبات محو الجزاءات

القاعدة الاولى :

التزام الصراف بقيد قيمة النقود التي يحصلها في دفتر اليومية فور
تحصيلها يوما بيوم — اخلال الصراف بهذا الالتزام يشكل مخالفة تأديبية —
لا يحول دون قيام المخالفة انها لم تؤد الى ضياع حقوق مالية للدولة .
نكتفى بمضمون هذه القاعدة لوضوحها (١) .

تعليق :

نرى ان الحكم السابق لم يوفق فيما انتهى اليه من وصف المخالفة وتكييفها
بأنها مخالفة ادارية ، وكان عليه ان يكفها بأنها مخالفة مالية ، فلا عبرة بدفاع
الصراف بأنه قام بتوريد المتحصلات في تاريخ لاحق ، ولا عبرة كذلك بقيامه
بسداد العجز الذي اكتشف في خزينته ، لانه يكون قد استحل لنفسه ان يمد
يده الى مال وضع في عهده واصبح امينا عليه ، وبناء على ذلك يكون قد اخل
بواجبات وظيفته ومس حقا من الحقوق المالية للمرفق الذي يعمل به .

ويضاف الى ما تقدم ان المخالفة المالية ليست مقصورة على ضياع حق
من الحقوق المالية فحسب ، بل انها تنصرف الى ما كان من شأنه ان يؤدي الى
ذلك ، فالشروع في الاستيلاء على حق مالي من الحقوق المالية ، يعتبر في نظرنا
وفي نظر المشرع مخالفة مالية حتى لو اوقف الفعل او خاب اثره ، وكل ما هناك
اننا نرى ان القيام بسداد العجز المالي يعتبر ظرنا مخففا للعقاب .

ونستشهد على ان التكييف الصحيح للمخالفة هو « مخالفة مالية »
(وليست ادارية) بما جاء بالفقرة الخامسة من المادة (٨٢ مكررا) من قانون
الموظفين رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ حيث نصت هذه المادة على انه : « يعتبر
مخالفة مالية كل اهمال او تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية »

(١) محكمة القضاة الاداري — من اول اكتوبر ١٩٧١ حتى سبتمبر ١٩٧٢
— في الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٢ القضائية — جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٧٢ —
ص ٤٦٥ بند ٥٧ .

للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية ، أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك وقد كرر المشرع النص على ذلك بالفقرة الرابعة من المادة (٥٥) من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

القاعدة الثانية :

لا يلزم لصحة الجزاء صحة جميع الأسباب التي قام عليها ، يكفي ثبوت أحد الأسباب ما دام هذا السبب كافيا لحمل القرار على سببه .

وتقول المحكمة :

« أيا كان الرأي في مدى قيام المخالفتين الثالثة والرابعة قانونا فإن المخالفة الأولى تنطوي على إخلال المطعون ضده إخلالا جسيما بواجبات وظيفته ومقتضياتها والثقة الواجب توافرها فيه إذ لا شك أن مما يتنافى مع الثقة الواجبة في المطعون ضده كطبيب أن يتخلى عن أداء واجب من أهم واجبات وضـمـعها المجتمع أمانة بين يديه إذ من خلال مناظرة الطبيب لجثة المتوفى يتأكد من حدوث الوفاة ووقتها بما يترتب على ذلك من آثار قانونية بعيدة المدى وكذلك التثبت من انتفاء الشبهة الجنائية في الوفاة أو أنها بسبب مرض معد وقد أوضحت التعليمات المدونة بنظام الخدمة الصحية بالريف أهمية هذا الواجب وأن الإخلال به يؤدي إلى عدم دقة الإحصاءات الصحية التي تبنى عليها الدولة مشروعاتها ، ومن ثم فإن هذه المخالفة وحدها تكفي لإقامة القرار المطعون فيه على سببه الصحيح ويصبح الجزاء الموقع على المطعون ضده بخضم مرتب شهر مناسبا لما ثبت في حقه من إخلال بواجبات وظيفته على الوجه السالف بيانه ، وتكون دعوى المدعى بطلب إلغاء القرار المطعون فيه على غير أساس سليم من القانون » (٢) .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا — السنة التاسعة عشرة — من أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٤ — القضية رقم ٧٤٥ لسنة ١٥ القضائية — جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٤ بند ٤٨ — ص ١٠٢ .

القاعدة الثالثة :

فقد أوراق التحقيق لا يعنى مطلقا سقوط التنب الادارى الذى انبنى على تلك الاوراق ، متى قام الدليل اولا على وجودها ، ثم فقدتها واما محتوياتها فيستدل عليها بأوراق صادرة من اشخاص لهم صلة عمل وثيقة بها .

نكتفى بمضمون هذه القاعدة لوضوحها (٣) .

القاعدة الرابعة :

تحديد الجهة المختصة بتوقيع الجزاء عن المخالفة التأديبية في حالة نقل العامل من جهة ادارية الى جهة ادارية اخرى .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« من المسلم أن توقيع الجزاء التأديبي في النصاب المقرر للسلطة الرئاسية يكون من اختصاص الجهة الادارية التى وقعت فيها المخالفة والتى كان العامل يتبعها وقت ارتكابها ، وانه لا ينال من اختصاص الجهة المذكورة بتوقيع الجزاء نقل العامل الى جهة اخرى ، الا أن هذا النظر لا يصدق بطبيعة الحال الا اذا كانت الجهة التى يتبعها العامل وقت ارتكابه المخالفة منفصلة عن الجهة التى يتبعها وقت توقيع الجزاء ولم تحل احدهما قانونا محل الاخرى في القيام على المرفق الذى وقعت فيه المخالفة في شأنه أما اذا كانت الجهة التى يتبعها العامل وقت توقيع الجزاء قد حلت محل الجهة الاولى في القيام على شئون المرفق الذى وقعت المخالفة في شأنه فان الاختصاص بتوقيع الجزاء عن هذه المخالفة يصبح للجهة التى صار العامل تابعا لها أخيرا وذلك نتيجة لحولها محل الجهة الاولى في اختصاصها » (٤) .

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا — السنة التاسعة عشرة من أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٤ — القضية رقم ٣٣ لسنة ١٦ القضائية — جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٤ — بند ٥١ ص ١٠٥ .

(٤) المحكمة الادارية العليا — الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ١٤ ق عليا — بجلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ .

المساعدة الخامسة :

إذا لم تتوافر في الجريمة الجنائية توافر الذنب الإداري ، فيحق توقيع الجزاء الإداري لأنه لا يصح في مجال التأديب رد الفعل إلى نظام التجريم الجنائي والتصدي لتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة الجنائية : —

وتقول المحكمة :

« ان المخالفة المنسوبة الى المدعى هي انه لم يؤد عمله بأمانة .. ولم يحافظ على الجمعية التي يعمل بها بأن اختلس أسمدة وكيماويات من عهده وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى عدم ثبوت هذه المخالفة في حق المدعى على أساس أن ما انتهت اليه النيابة العامة من قيام جريمة الاختلاس لم يستخلص من التحقيقات وأن الامر لا يعدو عجزا في عهدة المدعى ولا يغنى تلقائيا توافر أركان هذه الجريمة . وهذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه غير سديد ، ذلك لأنه لا يصح في مجال التأديب رد الفعل الى نظام التجريم الجنائي والتصدي لتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة الجنائية ، أو معالجة المخالفة التأديبية من زاوية جنائية من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها ، اذ كل ذلك ينطوي على اهدار مبدأ استقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية ، وانما الصحيح هو النظر الى الوقائع المكونة للذنب نظرة مجردة لاستكشاف ما اذا كانت تلك الوقائع تنطوي خروجاً على واجبات الوظيفة ومقتضياتها فتقوم المخالفة التأديبية . فاذا كان الثابت من التحقيق ان المدعى بوصفه من أمناء المخازن تلاعب بعهده وتصرف فيها بالمخالفة للتعليمات . وآية ذلك انه اثبت في الكشوف صرف أسمدة لكل من

بمبلغ ٥٨٨٠٠ جنيه و بمبلغ ١٨٦٢٩٨ جنيه ، حين انه لم يسلمها اليهما وافر في التحقيق انه تصرف في هذه الاسمدة لغير المذكورين ، كما انه اقر بان المبيدات الحشرية التي وقع باستلامها المزارع قام بتسليمها لغيره وقام بدفع ثمنها ، وقد نفى المزارع توقيعه على ايصال استلام هذه المبيدات المبالغ قيمتها ١٠٨٠٠ جنيهات وكان الثابت كذلك ان جسر عهدة المدعى في الاسمدة والكيماويات قد اظهر عجزا فيها بلغ ٩٣٠٧٢ جنيها ، وقد احتفظ المدعى بهذا المبلغ ولم يرده الا بعد اجراء الجرد واحالته الى النيابة العامة ومن ثم يقوم في حقه الاختلاس بمفهومه الإداري الذي من بين صورته العجز بالعهد نتيجة تلاعب الموظف الامين عليها » (٥) .

(٥) المحكمة الادارية العليا (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ج ٤ ص ١٦٨٩ - ١٦٩٠

القاعدة السادسة :

ان قرار مجازاة العامل بخفض المرتب مع خفض درجته وانذاره بالفصل من الخدمة لثبوت ارتكابه جريمة من الجرائم المخلة بالشرف والامانة ، فان هذا القرار لا ينطوى على تعدد في الجزاءات مما يشوبه بعيب وذلك على سند من ان عقوبة خفض المرتب والدرجة هي عقوبة واحدة بحكم القانون ، واما عبارة انذار العامل بالفصل من الخدمة مع عقوبة خفض المرتب والدرجة لا يقصد به الجزاء ولا يأخذ حكمه لان عقوبة الانذار هي اخف الجزاءات وتجلبها العقوبة الاشد ولا يقصد بالانذار سوى المعنى اللغوي وهي التحذير من مغبة العودة الى الفصل الذي ارتكبه العامل .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث انه لا مقلع فيما قال به المدعى من أن القرار المطعون فيه وقد صدر بمجازاته بخفض مرتبه ثلاثة جنيهاً مع خفض درجته من الفئة الثامنة الى الفئة التاسعة وانذاره بالفصل من الخدمة ، قد انطوى على مخالفة للقانون بتوقيع أكثر من جزاء تأديبي على المخالفة التي نسبت اليه ، لا مقلع في ذلك لان الغرفة التجارية المدعى عليها ، وقد تحققت من أن جريمة الرشوة المسندة الى المدعى ثبتت في حقه وأنها من الجرائم المخلة بالشرف والامانة التي يحق معها توقيع عقوبة الفصل من الخدمة ، فانها اذ رأت بسلطتها التقديرية للاعتبارات التي ارتأت النيابة العامة من حداثة عهد المدعى بالخدمة وشهادة رئيسه المباشر بحسن السير والسلوك ، النزول بهذه العقوبة الى العقوبة الأدنى منها المنصوص عليها في الفقرة ٧ من المادة ٤٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وهي عقوبة خفض المرتب والدرجة معا . فانها بهذه المثابة لا تكون بتوقيع هذه العقوبة على المدعى قد وقعت عقوبتين لان هذه العقوبة بحكم القانون عقوبة واحدة . اما عن انذار المدعى بالفصل ، فان نكر هذه العبارة بعد عقوبة خفض المرتب والوظيفة معا ، لم يقصد به الجزاء ، وبالتالي لا يأخذ حكمه ، اذ لا يستساغ أن يكون قد قصد بهذه العبارة توقيع عقوبة الانذار وهي اخف الجزاءات على المدعى بعد أن وقع عليه عقوبة خفض المرتب والوظيفة معا ، وهي من أشد العقوبات بعد عقوبة الفصل من الخدمة ، والمقصود بهذه العبارة هي مجرد معناها اللغوي وهو التحذير من مغبة العودة لمثل هذه الجريمة مستقبلاً ، وبناء عليه لا يكون ثمة تعدد في الجزاءات يشوب القرار المطعون فيه .

ومن حيث انه لا كان الامر كما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض دعوى المدعى « (٦) .

(٦) المحكمة الادارية العليا : (١٩٦٥ - ١٩٨٠) - ج/٢ - ص ١٧٠١ .

القاعدة السابعة :

انه وان كان من اللازم اجراء تحقيق ادارى قبل توقيع الجزاء الادارى المناسب ، الا أنه يمكن الاكتفاء في هذا الصدد بالتحقيق الجنائى الذى تجبريه النيابة العامة فيما هو منسوب الى العامل من اتهام ، اذا ما كان هذا التحقيق قد اثبت مسئولية العامل وحقق دفاعه بشأنها .

وتقول المحكمة :

ومن حيث أن التحقيق الجنائى الذى تجبريه النيابة العامة فيما هو منسوب الى العامل من اتهام يقع تحت طائلة قانون العقوبات ، يصلح أساسا لجهة العمل التى يتبعها العامل فى استخلاص المخالفات التأديبية قبله وتوقيع الجزاء الادارى المناسب عنها ، ويغنى بذلك عن اجراء تحقيق ادارى خاص بالنسبة الى تلك المخالفات . . طالما أنه قد تناول بالتحقيق الوقائع التى تشكل الذنب الادارى فى حق العامل وسمعت اقوال العامل وحقق دفاعه بشأنها . والقول بأن المادة ٤٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تستلزم اجراء تحقيق ادارى خاص فى مثل هذه الحالات يعد تكرارا للتحقيق دون مقتضى . ولما كان الثابت أن النيابة العامة قد انتهت بالنسبة الى المدعى ، وهو بائع بقسم الاقطان الى أنه اختلس البضائع المسلمة عهدة اليه للبيع منها فى هذا القسم ، ويعسد أن استمعت الى اقواله وحقت دفاعه عن ذلك ، وكان هذا الاتهام ينطوى فى ذاته على الاخلال بواجبات الوظيفة اخلايا يتمثل فى عدم المحافظة على أموال الشركة وممتلكاتها المسلمة عهدة اليه ، فان النعى على قرار الجزاء بأنه وقع دون أن يسبقه تحقيق مكتوب ، يكون نعيًا فى غير محله ويكون الحكم المطعون فيه اذ استند الى تحقيق النيابة العامة سالف الذكر فى استخلاص صحة نسبة المخالفة الى المدعى قد جاء صحيحا ولا مطعن عليه (٧) .

القاعدة الثامنة :

الجزاء التأديبى المقنع يعتبر مخالفا للقانون .

وفى ذلك تقول المحكمة :

« لكى يعتبر القرار الادارى بمثابة الجزاء التأديبى المقنع يكفى أن تتبين المحكمة من ظروف الاحوال وملابساتها أن نية الإدارة قد اتجهت الى عقاب العامل ، كان يصدر القرار بسبب تصرف معين ينطوى على اخلال العامل

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥

سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الثانى - بند ٣٠ - ص ١٦٨٠ - ١٦٨١ .

بواجبات وظيفته ، ومن ثم فانه اذا كان قرار نقل العامل قد افصح عن سبب اصداره وهو تاخيره في تجهيز الحسابات الختامية فان هذا القرار يكون قرارا تأديبيا صدر مخالفا للقانون جديرا بالالغاء اذ فضلا عن انه صدر دون اتباع الاجراءات والاوزاع المقررة للتأديب فانه اوقع عقوبة لم ترد ضمن العقوبات التأديبية التي عددها القانون حصرا « (٨) .

القاعدة التاسعة :

صدور قرار من مدير الجامعة بتنحية رئيس القسم بناء على اتهام وجه اليه — ينطوى على اجراء تأديبي مقنع وقع بغير اتباع اجراءات التأديب المقررة قانونا — اغفال اخذ رأى عميد الكلية قبل تنحية رئيس القسم — يصم القرار بالبطلان .

وتقول المحكمة :

ان السيد مدير الجامعة اصدر القرار المطعون فيه بتنحية المدعى من رئاسة قسم الاشعة بكلية الطب بمناسبة الاتهام الذى وجه اليه بعض اطباء امتياز التدريب دفعة سنة ١٩٦٥ بأنه منحهم فى دورة التدريب قسم الاشعة درجات غير عادلة على أسس غير سليمة مستهدفا مصلحة كريمته وبعض اطباء امتياز التدريب الآخرين الذين ادوا تدريبهم فى قسم الاشعة وذلك ليتسنى تعيينهم دون وجه حق فى وظائف اطباء مقيمين ، وقد استند القرار فى ديباجته الى التحقيق الذى أجرى فى هذا الشأن ، باعتبار أن ما أسند الى المدعى يعتبر عائقا يعوقه من الاستمرار فى منصبه المذكور . وتنحية المدعى من رئاسة هذا القسم لهذا السبب يحمل فى طياته ادانته فى الاتهام المنسوب اليه ، ودمغه بعدم النزاهة فى التزام مقتضيات العدالة فى تقدير درجات أطباء امتياز التدريب بدافع من الهوى والغرض ، وهو الامر الذى يزرى ولا ريب بشرف عضو هيئة التدريس ويمس نزاهته ، وجزاء مثل هذا الاتهام — اذا ما قام الدليل عليه — هو العزل تطبيقا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة (٨١) من قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر . ولما كان الامر كذلك فان القرار المطعون فيه يكون قد انطوى فى الواقع على جزاء تأديبي مقنع انزل بالمدعى دون اتباع اجراءات تأديب أعضاء هيئة التدريس المقررة قانونا .

ان القرار المطعون فيه بتنحية المدعى عن رئاسة قسم الاشعة

(٨) المحكمة الادارية العليا — فى الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ١٧ ق عليا —
بجلسة ١٩٧٦/٥/٢٩ .

بالكلية فضلا عن أنه قد قصد به على ما سلف بيانه توقيع عقوبة تأديبية مقنعة دون اتخاذ إجراءات التأديب المقررة قانونا ، فانه قد صدر أيضا دون اتباع الاوضاع التى تقضى بأخذ رأى عميد الكلية ، وبهذه المثابة يصبح القرار مخالفا للقانون خليقا بالالغاء . (٩)

القاعدة العاشرة :

إذا كان القرار المطعون فيه قد سجل على العامل ارتكاب مخالفات محددة ودمغ ساوكة بأنه معيب يناقى القيم الاخلاقية ، واكد ما وصمه به بايداع القرار والاوراق المتعلقة به ملف خدمته فمن شأن ذلك أن يؤثر على مركزه القانونى فى مجال الوظيفة العامة ، فان القرار المذكور يكون والحال كذلك قد خرج عن الهدف الحقيقى لالافات النظر باعتباره مجرد اجراء مصاحى لتذكير العامل بواجبات وظيفته .

والقرار على هذا النحو ينطوى على جزاء تأديبى مقنع جدير بالالغاء باعتباره قرارا تأديبيا ورفع مع الاوراق المتعلقة به من ملف خدمة المدعى .

وتقول المحكمة :

ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ينص فى المادة العاشرة ،نه على بيان الدعاوى والطلبات والمنازعات التى تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فيها ، ثم يحدد فى المواد ١٣ وما بعدها قواعد ترتيب الاختصاص بين هذه المحاكم على أساس من نوع المنازعة والمستوى الوظيفى للعامل ، وفى هذا المقام يقضى بأن تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، والطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام لذلك يتعين على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى أن تتبين بادىء الامر ما اذا كانت المنازعة المطروحة تدخل فى اختصاصها الذى حدده القانون فتفصل فى موضوعها ، أم أنها من اختصاص محكمة أخرى فتقضى بعدم الاختصاص واحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ومن حيث أنه من المسلمات أن تكيف الدعوى وتبين حقيقة وضعها انما يخضع لرقابة القضاء باعتباره تفسيرا لما يقصده المدعى ، ولما كان قنساء مجلس الدولة قد جرى على تكيف القرارات الادارية الصادرة فى شأن

(٩) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - ج/١ - بند ٥٢ - ص ٨٧٨ - ٨٧٩ .

الموظفين العموميين على أساس من حقيقة القرار وما اتجهت ارادة جهة العمل الادارية الى احداثه من آثار قانونية بصرف النظر عن العبارات المستعملة في صياغته ومن ثم فقد اطرده مضاؤه على الاختصاص بالطعون في بعض القرارات التي كانت خارجة عن اختصاصه في القوانين السابقة مثل قرارات نقل أو نذب الموظف العام اذا تبينت المحكمة أن القرار ينطوي في حقيقته على قرار آخر من القرارات الداخلة في الاختصاص مثل التأديب أو التعيين ولما كان ذلك وكان المدعى ينعى على القرار المطعون فيه أنه قرار ينطوي على جزاء تأديبي مقنع وأن أفرغته جهة الادارة في عبارات ألفلت النظر ، فإنه يكون متعيناً على المحكمة التأديبية أن تتحقق عما اذا كان القرار في حقيقته قراراً تأديبياً فتختص بالفصل في المنازعة ، أم أنه ليس كذلك فتقضى بعدم اختصاصها وباحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق أن رئيس مكتب الامن بالمؤسسة العامة للهندسة الاداعية قدم تقريراً الى رئيس مجلس الادارة في ٦ من يولية سنة ١٩٧٠ نسب فيه الى المدعى ارتكاب مخالفات حصلها أنه وزع على بعض العاملين بالمؤسسة نسخة من شكوى مقدمة منه الى هيئة مفوضي الدولة بمجلس الدولة ضد المؤسسة بما يؤدي الى الدعوى للخروج على النظام والتشهير بقرارات المؤسسة ، وأنه أقسم بشرفه كذباً على عدم قيامه بذلك العمل ، وقد أجرت الادارة القانونية بالمؤسسة تحقيقاً فيما ورد بهذا التقرير بناء على تكليف من رئيس مجلس الادارة ، خلصت منه الى مسائلة المدعى عما ورد بتقرير مكتب الامن ووصفته في مذكرتها بنتيجة التحقيق بأنه سلك مسلكاً لا يتفق وكرامة الوظيفة مما يفقده شرطاً جوهرياً من شروط التأهيل الوظيفي ، واقترحت مجازاته عن تلك المخالفات بخصم خمسة أيام من مرتبه ، وقد أيد السيد المستشار القانوني للمؤسسة في مذكرته المؤرخة ١٧ من يناير سنة ١٩٧١ ثبوت المخالفات التي أسفر عنها التحقيق واقترح خفض الجزاء الى الانذار الا أن رئيس مجلس الادارة رأى أن يكفي بالغات نظر المدعى ومن ثم وجه اليه الغات النظر مسبياً ومؤسساً على ثبوت ارتكابه المخالفتين سالفتي الذكر اللتين أسفر عنهما التحقيق ووصفه بأنه كان يستهدف التشهير بالمؤسسة واثارة العاملين بها للخروج على النظام وبأنه سلك مسلكاً معيباً يتنافى مع القيم الاخلاقية المفروض توفرها فيمن يشغل مستوى فئته الوظيفية .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على تقرير مكتب الامن والتحقيق الاداري ومذكرة استخلاص نتيجته أن المدعى تقدم الى هيئة مفوضي الدولة بطلسب اعفاء من رسوم دعوى يزعم رفعها ضد المؤسسة للطعن في تقدير كفايته

عن سنة ١٩٦٩ بدرجة متوسط وما ترتب على ذلك من حرمانه من نصف العلاوة الدورية المستحقة في سنة ١٩٧٠ ، وقد تضمن هذا الطلب بياناً لمطاعن المدعى على التقدير المذكور والبواعث التي يرى أنها دفعت الإدارة الى خفض تقدير كفايته في السنة المذكورة بعد أن حصل في السنوات السابقة على تقدير بدرجة ممتاز ، ولم تتبين المحكمة أن المدعى قد خرج عن العبارات المألوفة في مثل هذه الطلبات أو أنه جاوز حدود الدفاع المشروع الى التطاول أو التشهير . وقد أقر المدعى في صحيفة دعواه مسار الطعن المائل وفي مذكرات دفاعه فيها بأنه سلم بعض نسخ من طلب الاعفاء المشار اليه الى بعض رؤساء الاقسام بإدارة شئون العاملين باعتبار أنها الإدارة التي ستتولى الرد على الطلب عند اعلانه الى المؤسسة وقد شهد هؤلاء في التحقيق الإداري بهذه الواقعة وبأنهم لم يلقوا بالا الى ما ورد بالطلب المذكور كما قرر المدعى في التحقيق أن ما تضمنه طلب الاعفاء لا يعتبر سراً ، وأنه رده من قبل في صحف دعاوى سابقة رفعها ضد المؤسسة وأن المنازعات القضائية أساسها العلانية ومن ثم فليس في الأمر ما يوصف بالترويح . كما تبينت المحكمة أن التحقيق لم يتناول واقعة القسم الكاذب المنسوبة الى المدعى ، والتي وردت في معرض سرد الوقائع التي تضمنها تقرير رئيس مكتب الأمن ضمن غيرها من الأقوال المرسلة التي حواها هذا التقرير والتي لم تقم عليها أي دليل من الأوراق ، إلا أن مذكرة الإدارة القانونية جعلت من واقعة القسم المذكورة ومن غيرها من تلك الأقوال المرسلة أساساً لاتهام المدعى وادانته واقتراح مجازاته ، ثم اطردت الأوراق على اسناد هذه الاتهامات اليه حتى انتهت بتسجيلها عليه في ورقة الفات النظر .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن القرار المطعون فيه وقد سجل على المدعى ارتكابه مخالفات محددة ، ووصفه بالتشهير برئاسته وبإثارة العاملين للخروج على النظام ، كما دفع سلوكه بأنه معيب يناق القيم الاخلاقية ، وأكد ما وصفه به بايذاء القرار والأوراق المتعلقة به ملف خدمته ، ومن شأن ذلك أن يؤثر على مركزه القانوني في مجال الوظيفة العامة ، فإن القرار المذكور يكون والحال كذلك قد خرج على الهدف الحقيقي لالفاة النظر باعتباره مجرد اجراء مصلحي لتذكير العامل بواجبات وظيفته العامة وانطوى على جزاء تأديبي مقنع واذ كان الامر كذلك وكانت الاسباب التي استند اليها القرار المذكور قد استخلصت استخلاصاً غير سائغ من الأوراق ولا تصلح للمساءلة التأديبية ، لذلك يتعين الغاؤه ، ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة يقضي في المادة ٦٧ منه بأنه يترتب على محو الجزاء التأديبي اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل » وترفع أوراق العقوبة وكل اشارة اليها وما يتعلق بها من ملف

خدمة العامل » ، فان هذا الاثر يكون واجب التطبيق من باب أولى في حالة الحكم بإلغاء القرار التأديبي المطعون فيه .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما انتهى اليه قضاؤه بإلغاء القرار المطعون فيه باعتباره قراراً تأديبياً ، ورفعته مع الاوراق المتعلقة به من ملف خدمة المدعى ومن ثم يكون الطعن فيه غير قائم على سنده خليقاً بالرفض ، مع الزام الجهة الطاعنة المصروفات . (١٠)

القاعدة الحادية عشر :

ان نقل العامل استناداً الى نتيجة التحقيق دون افصاح عن الوظيفة المنقول اليها او تحرى مدى احتياجات العمل المنقول اليه او التناسب في الدرجة بين الوظيفة المنقول منها والوظيفة المنقول اليها لا يعتبر نقلاً مكانياً وانما يصبح في واقع الامر جزاء تأديبياً مقتعاً .

وتقول المحكمة :

» ومن حيث أن الثابت من واقعات الدعوى أن نتيجة التحقيقات التي أجريت مع المدعى وآخرين بالمؤسسة وعرضت على رئيس مجلس الإدارة برأى محدد بمجازاة بعض العاملين بعقوبات تأديبية معينة من بينها مجازاة المدعى بخصم شهر من مرتبه — قد وقع عليها رئيس مجلس الإدارة بالموافقة مضيفاً بأن ينقل المدعى للعمل « بمنطقة اسنا » — ولا ريب أن صدور القرار المتضمن نقل المدعى الى « اسنا » قرين الجزاء التأديبي ومن جهة الاختصاص بتوقيعه واستناداً الى نتيجة التحقيق التي صدر من أجلها مدونا على ذات المذكرة التي حملت تلك النتيجة ، دون افصاح عن الوظيفة المنقول اليها ، او تحرى مدى احتياجات العمل « بأسنا » او التناسب في الدرجة بين الوظيفة المنقول منها والوظيفة المنقول اليها ، لا يدع مجالاً للشك في أن مصدر القرار ما قصد به الا توقيع جزاء على المدعى مكمل لجزاء الخصم من المرتب ، على وجه يفدو معه القرار الطعين — في هذا الشق — وأن كان في ظاهره نقلاً مكانياً الا انه يستر في الواقع جزاء تأديبياً ليس من بين الجزاءات المنصوص عليها على سبيل الحصر .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب يكون القرار المطعون فيه صحيحاً

(١٠) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا س ٢١ق — من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ حتى سبتمبر ١٩٧٦ — في الدعوى رقم ٨٥٣ لسنة ١٩ق ص ٦٤ — ٦٦ .

(م — ٩ الحديث في الفتاوى)

في الواقع والقانون فيما قضى به من عقوبة الخصم من المرتب ، متعين الالغاء فيما يفصى به من نقل المدعى الى « اسنا » ، ويتعين من ثم تعديل الحكم المطعون فيه بالغاء القرار الطعين في شقه المتعلق بالنقل ورفض الدعوى بالنسبة الى طلب الغاء عقوبة الخصم من المرتب » . (١١)

تعليق :

نرى أن قرار نقل المدعى الى « منطقة اسنا » يعتبر في حقيقته جزءا تأديبي مقنعا لأنه يبين أنه وإن كان يبدو في ظاهره « نقلا مكثيا » إلا أن البين من الحكم أنه جزء مكمل للجزاء الموقع على العامل ، ولم يكن هناك سبب يبرره لعدم تحرى حاجة العمل لمنطقة اسنا تدعو الى نقل هذا العامل اليها ، وكذلك عدم تحرى مدى التناسب بين الدرجة التي يشغلها المدعى ودرجة الوظيفة المنقول اليها ، ونضيف الى ذلك أن العبرة هي بما اتجهت نية الادارة الى احداثه من آثار قانونية بصرف النظر عن العبارات التي تلجأ اليها الادارة لتستر بها تصرفاتها غير المشروعة ، فاذا تبينت المحكمة أن القرار ينطوي على جزء تأديبي مقنع فيحق لها الغائه باعتباره قرارا تأديبيا غير مشروع .

القاعدة الثانية عشر :

وقف العامل عن العمل في غير الحالات المبينة بالقانون تعتبر عقوبة مقنعة . (*)

تلخص احكام المحكمة الادارية العليا في هذا الشأن فيما يلي :

انه وفقا للتنظيم الذي وضعه المشرع بالنسبة الى الوقف عن العمل لا يجوز أن يوقع على الموظف عقوبة تأديبية الا بموجب حكم من المحكمة

(١١) المحكمة الادارية العليا : (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ج/٢ - ص ١٧٠١ - ١٧٠٢ .

(*) جدير بالاحاطة أن المادة السادسة عشر من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ما يلي :

« يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص المشار اليهم في المادة الخامسة عشر من ذات القانون عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونا » .

التأديبية المختصة ، ولا يجوز الوقف احتياطيا الا اذا كان ثمة تحقيق
يجرى مع الموظف قبل احواله الى المحكمة التأديبية اذا اقتضت مصلحة
التحقيق ذلك ، ولا يوجد في نصوص القانون ما يسوغ لجهة الادارة اتخاذ
هذا الاجراء الاخير لغرض آخر كمجرد الشك في أن الموظف فقد شرط اللياقة
الطبية أو لاجباره على الاذعان للقرار الذي أصدرته جهة الادارة كما
لو احوالت موظفا الى الكشف الطبى وامتنع عن تمكين الجهة الطبية المختصة
من فحصه ، وانما يجب أن تلتزم جهة الادارة الوسيلة التى نص عليها
القانون والغرض الذى شرعت من اجله (١٢) .

القاعدة الثالثة عشر :

**قرار لجنة شئون العاملين بصدد طلبات محو الجزاءات يعتبر قرار نهائى
يندرج فى عموم الطلبات التى يختص بها مجلس الدولة .**

وتقول المحكمة :

ان المدعى يهدف بدعواه الى الغاء قرار لجنة شئون الموظفين
الصادر فى ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٧ برفض طلبه محو الجزاءات السابق
توقيعها عليه استنادا الى ما تقضى به المادة ٧١ من القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن الثابت بالاوراق أنه بتاريخ ١٩٦٦/٩/٢٤ تقدم المدعى
بطلب الى السيد المذكور مدير مستشفى المنيرة العام يطلب محو الجزاءات
الموقعة عليه والثابتة بملف خدمته طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة . وهذه الجزاءات هى تلك المبينة بكتاب
ادارة قضايا الحكومة الذى أجابت به على الدعوى .

ومن حيث أنه وان كان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى
محددا بما ورد بنصوص المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى
شأن تنظيم مجلس الدولة الا ان ذلك لا يحول دون امتداد ذلك الاختصاص
الى ما عساه أن يؤثر فى حالة الموظف الوظيفية وما قد ينشأ له من مراكز
قانونية وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا اعمالا لذلك النظر على
أن التقرير المقدم عن الموظف هو قرار ادارى نهائى يؤثر مالا فى الترقية
وفى منح العلاوة بل وفى صلاحيته للبقاء فى وظيفته ، وغنى عن البيان

(١٢) أحكام المحكمة الادارية العليا فى الدعاوى ٢٧٣ لسنة ١٩٢ ،
١٥٠ لسنة ٩١ ، ٨٠٨ لسنة ١١١ .

ألا تثريب على لجنة شئون الموظفين ان هي أدخلت في اعتبارها عند تقدير درجة الكفاية الجزاءات السابقة حتى يكون تحت نظرها عند تقدير درجة الموظف بياناً شاملاً بحالته وحتى تكتمل أمامها صورة واضحة لنواحي نشاطه ومسلكه ونهياً لها جميع العناصر التي تستطيع بموجبها تقدير درجة كفايته تقديراً مبرراً من القصور ذلك انه وان كان الاصل هو الاعتداد بالافعال التي يأتيها الموظف خلال السنة التي يوضع عنها التقرير اخذاً بمبدأ سنوية التقرير الا أن في تعاقب الجزاءات واتصال ماضى الموظف في السنوات السابقة بحاضره في السنة التي وضع فيها التقرير ثم بمسلكه في السنة التالية لها ما يدل على صفة الموظف ومجال هذا كله يختلف عن مجال التأديب اذ الامر هنا لا يتعلق بعقاب الموظف وانما يتصل بتقدير كفايته في ضوء عمله ومسلكه بعد تقصى نواحي عمله ومتابعة مسلكه في الماضى والحاضر استكمالاً للعناصر التي يقوم عليها تقدير كفايته .

ومن حيث أنه - فضلاً عن ذلك - فان بقاء الجزاءات التأديبية الموقعة على الموظف مودعة بملف خدمته وثابته بصحيفة خدمته ، يلقي بغير شك ظلالاً قد تكون قائمة على قابليته للترقية فقد يؤدي ثبوت تلك الجزاءات الى تركه في الترقية التي حل دوره لها وتفضيل التالى له في الاقدمية عليه ما دامت قد تشابهت بينهما كافة الظروف الوظيفية الملائمة للترقية بمعنى أن بقاء هذه الجزاءات قد يؤثر بصورة أو بأخرى في مستقبل العامل الوظيفي .

لقد استحدث القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١م بنظام موظفى الدولة ونظام محو الجزاءات التأديبية ثم سار على منواله القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى قضى في المادة ٧١ منه على محو العقوبات التأديبية التي توقع على العامل اذا ما انقطعت فترات معينة محددة بها .

ومن حيث أنه على هذا النحو فان القرار الصادر من لجنة شئون الموظفين بصدد طلبات محو الجزاء أياً كان عليها صورة هذا القرار رفضاً ، أو سكوتاً يؤثر تأثيراً مباشراً على المركز الوظيفي للموظف من ناحية الترقية بالاختيار للكفاية ، أو من ناحية اعادة تعيين من فصل من الخدمة بقرار تأديبي فضلاً عن احتمال تأثر الجهة الادارية في تصرفاتها بالنسبة للموظف بهتل هذا القرار ، وبالتالي فلن موقف الجهة الادارية في طلب الموظف محو جزاءاته انما يشكل من جانبها انفصاحاً عن ارادتها الملزمة باحسداث

أثر قانونى فى مركزه الوظيفى بما لها من سلطة طبقا للقانون ابتغاء تحقيق الصالح العام ومن ثم فان قرارها فى هذا الشأن انما هو قرار ادارى نهائى يندرج فى عموم الطلبات التى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر طلب الغائها وبالتالي يحق للمدعى الحكم بالغاء قرار لجنة شئون العاملين الصادر فى ١٩٦٧/٥/٣٠ بعدم الموافقة على محو الجزاءات السابق توقيعها عليه .

ومن حيث انه لا يوجد بالاوراق ما يبرر قرار لجنة شئون الموظفين برفض طلب محو الجزاءات المقدم اليها من المدعى مما يجعله مشوباً بسوء استعمال السلطة ولا يجد ما يبرره من واقع التقارير والاوراق المودعة بملف خدمته خصوصاً وان اللجنة ذاتها سبق ان قدرت درجة كفايته عن عام ١٩٦٧ بدرجة ممتاز . (١٣)

(١٣) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى السنة الخامسة والعشرون للدوائر العادية — من أول أكتوبر ١٩٧٠ حتى آخر سبتمبر ١٩٧١ — فى القضية رقم ١٥٥٥ لسنة ٢٢ق — جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ قاعدة رقم ٣٦ .

الفصل السابع

الاحكام المتعلقة بالفصل من الخدمة وانهايتها

القاعدة الاولى :

التفرقة بين الفصل التأديبي والفصل بغير الطريق التأديبي — الفصل التأديبي قوامه وقائع معينة محددة ، والفصل بغير الطريق التأديبي يكفى فيه وجود اسباب لدى الادارة ، تبرره ويقع صحيحا حتى ولو انتهت بعض الوقائع ما دامت الوقائع الاخرى تحمله ويمكن ان يستخلص منها عدم الصلاحية للبقاء في الوظيفة .

وتقول المحكمة :

الثابت من الاوراق ان المدعى كان يشغل وظيفة مدير اعمال في الدرجة الرابعة بمديرية الاسكان والمرافق بأسوان ثم صدر القرار الجمهورى المطعون فيه رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٧١ قضى فى مادته الاولى فصل المدعى مع حفظ حقه فى المعاش او المكافاة .

وقد جاء بالذاكرة الايضاحية لمشروع القرار المذكور أن المدعى يشغل وظيفة من الدرجة الرابعة التخصصية بوزارة الاسكان والمرافق ويعمل مدير عمال ورئيس قسم المباني والانشاءات بمديرية الاسكان والمرافق بمحافظة أسوان .

وقد تقدمت شكوى ضده قلمت ادارة البحث الجنائى بمحافظة أسوان بفحصها حيث انتهت الى أنه أعزب وميسور الحال وقد عرف عنه لدى كثير من زملائه ومن اوساط عمله على جميع المستويات أنه مصاب بشذوذ جنسى ويغرى الشبان العذاب وخاصة ممن يعملون معه على مرافقته الى منزله ليمارسوا معه العملية الجنسية ، ويتفق عليهم ببذخ ويرافقه البعض الى القاهرة والاسكندرية فى مأمورياته او اجازاته على حسابه الخاص ، كما تشير التحريات الى أن المهندس المذكور على علاقة وطيدة فى مجال عمله بالمقاول ويتردد أن هناك شواهد تجعل هذه العلاقة فى صورة مريبة خاصة وأن المقاول أثرى بصورة ملحوظة .

ولما كانت جهة الادارة قد قررت أن سبب اصدارها للقرار المطعون فيه هو ما جاء بالذاكرة الايضاحية المرفقة للقرار الجمهورى المطعون فيه

ومن ثم وقد أفصحت جهة الادارة عن سبب القرار فإنه يتعين خضوعه لرقابة هذه المحكمة .

والفصل التأديبي قوامه وقائع معينة محددة وهو ما لا يتطلبه الفصل
بغير الطريق التأديبي الذي يكفي فيه وجود اسباب لدى الادارة تبرره ، ولا يلزم
لشروعية هذا القرار ثبوت كل الوقائع التي يستند اليها اذ يقع صحيحا
حتى ولو انتفت بعض هذه الوقائع ما دامت الوقائع الاخرى تحمله ، ويمكن
ان يستخلص منها عدم الصلاحية للبقاء في الوظيفة استخلاصا سائفا .

واذا كان القرار المطعون فيه وقد استند الى ما عرف عن المدعى في امور
تمس الشرف والنزاهة والاعتبار تفقده شرط الصلاحية للبقاء في الوظيفة
ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد بني على وقائع صحيحة مستمدة من
اصول لها وجود ثابت في الاوراق ويمكن ان يستخلص منها عدم الصلاحية
للبقاء في الوظيفة بانتفاء حسن سير وسلوك المدعى منه استخلاصا
سائفا . (١)

القاعدة الثانية :

مدى جواز فصل العامل الموضوع تحت الاختبار :

تقول المحكمة :

ولئن كان لا الزام على جهة الادارة ان تتربص انتهاء فترة الاختبار قبل
البت في صلاحية العامل اذ تملك تقدير ذلك في أى وقت خلال تلك المدة متى
توافرت لها عناصر هذا التقدير الا انه اذا لم تستطع ذلك فيصبح لها اتخاذ
القرار حتى نهاية فترة الاختبار ويكفى لصحة القرار ان تثبت عدم
الصلاحية في أى وقت خلال تلك الفترة لا بعدها . . وبالتالي فإنه لا يعيب
القرار الصادر بفصل العامل تراخى جهة الادارة في اصداره لبعض الوقت
بعد انتهاء فترة الاختبار اذ ليس في نصوص القانون ما يوجب صدور قرار
الفصل ذاته قبل انتهاء فترة الاختبار طالما ان عدم الصلاحية تقرررت فعلا
خلال تلك الفترة . (٢)

-
- (١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الادارى —
السنة السابعة والعشرون — من اول أكتوبر سنة ١٩٧٢ الى آخر سبتمبر
سنة ١٩٧٣ — في القضية رقم ٩١١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٢١ من فبراير سنة
١٩٧٣ — بند ٧٦ .
(٢) المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ٢٩ لسنة ١٦ ق . عليا .
بجلسة ١٥/١٢/١٩٧٣ .

القاعدة الثالثة :

مدى جواز سحب قرار فصل الموظف سواء كان صحيحا ام باطلا .

وتقول المحكمة الادارية العليا :

ان قرار فصل الموظف سواء كان صحيحا ام باطلا يجوز سحبه واعادته الى عمله في اى وقت ، بشرط عدم الاضرار بالحقوق المكتسبة للغير . . ذلك لانه اذا اعتبر مخالفا للقانون فلا جدال في جواز سحبه اذ السحب يكون مقصودا به مفاداة الالفاء القضائى واذا اعتبر مطابقا للقانون فالسحب هنا جائز استثناء اذ ولو ان الاصل ان السحب لا يتم اعمالا لسلطة تقديرية ، الا انه من الجائز اعادة النظر في قرارات الفصل وسحبها لاعتبارات تتعلق بالعدالة ، لان المفروض ان تنقطع صلة الموظف بمجرد فصله وانه يجب لاعادته الى الخدمة صدور قرار جديد بالتعيين ، ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل ان تتغير شروط الصلاحية للتعيين وقد يغدو امر التعيين مستحيلا ، ومن جهة اخرى قد تكون الجهة التى تختص بالتعيين غير تلك التى فصلت الموظف وقد لا يكون لديها الاستعداد لاصلاح الاذى الذى اصاب الموظف بفصله او غير ذلك من اعتبارات العدالة التى توجب علاج هذه النتائج الضارة . (٣)

القاعدة الرابعة :

الاستقالة مظهر من مظاهر ارادة الموظف في اعتزال الخدمة ويجب ان تصدر برضاء صحيح يفسده ما يفسد الرضاء من عيوب ومنها الاكراه — توافر عناصر الاكراه في حالة تقديم الموظف الطلب تحت سلطان رهبة بنتها الادارة في نفسه دون حق وكانت قائمة على اساس — للمحكمة ان تستمد اقتناعها من وقوع الاكراه بظروف الحال — توافر هذا العيب يبطل طلب الاستقالة ويبطل تبعا لذلك قبول الاستقالة المبني عليه — مثال ذلك اعتقال عضو مجلس الدولة مع توقيت مطالبته بالاستقالة والعملية التى لا يست قبولها وابلاغها الى سلطات التحقيق تفسر بجلاء انها كانت مطلوبة اساسا بفرض التحال من الضمانات التى احاط بها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الطاعن باعتباره من اعضاء مجلس الدولة غير القابلين للعزل حتى يمكن احالته الى المحاكمة الجنائية دون اتباع ما يقضى به القانون لمن هم في مركزه القانونى .

(٣) المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ٥٨٧ لسنة ٤٤ ق عليا

بجلسة ١٩٥٩/٥/٢٣ .

وتقول المحكمة :

ان طلب الاستقالة يكون قد صدر عن غير ارادة حرة تحت تأثير الاكراه المفسد للرضا والاختيار ويعتبر باطلا ويبطل تبعاً لذلك قرار قبول الاستقالة المبني عليه - القرار الصادر في هذا الشأن بمثابة فصل عادي لا يختص به رئيس الوزراء .

ان طلب الاستقالة باعتباره مظهراً من مظاهر ارادة الموظف في اعتزال الخدمة يجب أن يصدر برضاء صحيح ، فيفسده ما يفسد الرضاء من عيوب ، ومنها الاكراه اذا توافرت عناصره ، بأن يقدم الموظف الطلب تحت سلطان رهبة ينتها الادارة في نفسه دون حق وكانت قائمة على أساس بأن كانت ظروف الحال تصور له خطراً جسيماً محدقاً يهدده ، هو أو غيره في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال ، ويراعى في تقدير الاكراه جنس من وقع عليه الاكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته .

ومن حيث أن الاوراق وان كانت خلوا من الدليل الذي يؤيد الطاعن فيما أثاره من أن المباحث العسكرية قد مارست معه صنوف التعذيب التي أشار اليها لدفعه مكرها الى التقدم بطلب الاستقالة وكانت المحكمة وقد ارتأت أن تحقيق وقائع هذا التعذيب عن طريق سماع الشهود الذين استشهد بهم الطاعن أو حالته الى الطب الشرعى للكشف عما به من آثار هذا التعذيب ، لن يكون منتجا بعد أن انقضى ما يقرب من ثماني سنوات على تاريخ القبض على الطاعن وبالتالي يتعذر اثبات أن ما قد يكون علقا به من آثار التعذيب قد تم قبيل طلب الاستقالة أو كان بمناسبتها ، والامر وان كان كذلك الا ان المحكمة ترى من الظروف والملابسات التي احاطت بتقديم طلب الاستقالة وقبولها ما يقطع في أن الطاعن لم يتقدم بهذه الاستقالة عن رغبة صحيحة ورضاء طليق من الاكراه ، وتستمد المحكمة اقتناعها هذا من أن الطاعن تقدم بطلب استقالته وهو مودع بالسجن الحربى تحت أمرة القائمين عليه وخاضع لسلطتهم . وقد اتسمت التصرفات التي اتخذت حياله منذ الوهلة الاولى بمخالفة القانون وخرق احكامه . فقد تولت المباحث العامة بناء على طلب مفتش المباحث العامة فرع القاهرة القبض على الطاعن وتفتيش منزله في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٥ وظل مقبوضا عليه قرابة الاربعة الاشهر دون تحقيق يجرى معه اللهم الا المذكرة التي حررها بخطة في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ وذلك دون ثمة مبرر ظاهر . كما أهملت كل الجهات المعنية ما قضى به قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ من ضمانات خاصة بأعضائه فنفتها المادة (٦٤) من

القانون المذكور حين نصت على « ويكون النواب غير قابلين للعزل متى أمضوا ثلاث سنوات متصلة في وظيفتهم .. ويسرى بالنسبة الى هؤلاء سائر الضمانات التي يتمتع بها القضاة وتكون لجنة التأديب والتظلمات هي الجهة المختصة في كل ما يتصل بهذا الشأن ، وأفصحت المذكرة الايضاحية لقانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٥٥ الذي نقلت عنه المادة المذكورة على أن النص الخاص بسائر الضمانات التي يتمتع بها القضاة يشمل الضمانات المتعلقة بالقبض عليهم واستمرار حبسهم وتحديد المحكمة المختصة وكل ما يتصل بهذا الشأن . وقد أوردت المادة (١٠٦) من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٥ والذي عمل به اعتبارا من تاريخ نشره في ٢٢ من يولية سنة ١٩٦٥ قبل تاريخ القبض على الطاعن ، الضمانات المقررة للقضاء والتي يتمتع بها أعضاء مجلس الدولة غير القابلين للعزل بالتطبيق لحكم المادة (٦٤) سالفه الذكر ومنهم للطاعن الذي عين نائبا بالمجلس اعتبارا من ٧ من اغسطس سنة ١٩٦٢ وكان قد أمضى بذلك أكثر من ثلاث سنوات متصلة في وظيفته عند القبض عليه في ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٦٥ . وكان من مقتضى ذلك أن يتمتع بالضمانات التي أسبغها القانون على أعضاء مجلس الدولة غير القابلين للعزل ومنها عدم جواز القبض عليه أو حبسه احتياطيا الا بعد الحصول على إذن من لجنة التأديب والتظلمات كما كان يتعين عند القبض عليه في حالة التلبس أن يرفع الأمر الى هذه اللجنة في مدة الأربع والعشرين ساعة التالية لتقرر أما استمرار حبسه أو الافراج عنه بكفالة أو بغير كفالة مع تحديد مدة الحبس في القرار الذي يصدر بالحبس أو باستمراره ومراعاة هذه الاجراءات كلما رأى استمرار الحبس الاحتياطي بعد المدة التي قررتها اللجنة ، وعدم جواز اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق معه أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جناية أو جنحة الا باذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام ، كما كان يتعين حبسه وتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية بالنسبة له في أماكن مستقلة عن الأماكن المخصصة لحبس السجناء الآخرين . ورغما عن كل هذه الضمانات القانونية فقد أهملت كل الجهات المعنية أعمال هذه الاحكام جملة وتفصيلا وانفردت بالقبض على الطاعن وحبسه احتياطيا دون عرض الأمر على لجنة التأديب والتظلمات لتمارس اختصاصاتها بالنسبة له مهذرة بذلك أهم الضمانات المقررة قانونا لرجل القضاء . كما أن مجلس الدولة رغم علمه بالقبض على الطاعن وحبسه منذ البداية لم يتحرك للتعرف على ما نسب الى أحد أعضائه ليحقق له الضمانات القانونية سالفه الذكر ، ولا ريب أن من شأن هذه التصرفات ما يزعزع ثقة الطاعن في أن السيادة كانت للقانون ولاحكامه ، وبالتالي فإن ما وقر في نفسه من أن الغلبة كانت لمنطق القوة دون منطق القانون وضمائنه ، كان له ما يبرره ومن ثم فإن ما آثره الطاعن من أن الاسستقلة التي تقدم بها كان مبعثها الاكراه المفسد للرضا يقوم على أساس

سليم من الواقع والقانون اذ لم يكن أمله من سبيل الا الازعان
لطلب الاستقالة وهو حبيس في السجن الحربى مقيد الحرية منتقص الضمانات
القانونية .

ومن حيث أنه مما يؤكد هذا النظر أن المحكمة لم تستشف من الاوراق
ثمة مصلحة للطاعن تبرر التقدم بطلب الاستقالة في ٧ من فبراير سنة ١٩٦٦
بعد أن أمضى حوالى ستة أشهر على تاريخ القبض عليه دون أن يفكر فيها
وكان التحقيق معه قد انتهى أو كاد منذ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ .
والواقع من الامر أن الرغبة كانت قد اتجهت الى تقديم الطاعن الى محكمة
أمن الدولة لمحاكمته جنائيا مع المتهمين الآخرين وكان الامر يتطلب استئذان
لجنة التأديب والتظلمات في رفع الدعوى الجنائية ضده على ما تقضى به
الضمانات المقررة قانونا لاعضاء مجلس الدولة سالفه البيان ، الا أن
الاتجاه السائد كان يسير منذ البداية على عدم الالتزام بأى ضمانات مقررة
للطاعن والاعراض عن الالتجاء الى لجنة التأديب والتظلمات فيما قضى به
القانون ، ومن هنا كانت هناك مصلحة واضحة للضغط على الطاعن ليتقدم
باستقالته حتى تصبح النيابة العامة في حل من اتخاذ اجراءات استئذان
لجنة التأديب في رفع الدعوى الجنائية ضده . وهذا الهدف واضح
الدلالة من ظروف التقدم بالاستقالة وما تلى ذلك من اجراءات فقد
بعثت ادارة السجن الحربى بالطاعن الى مجلس قيادة الثورة في ٧ من
فبراير سنة ١٩٦٦ ليتقدم بطلب الاستقالة الى السيد رئيس نيابة أمن
الدولة العليا وأمين عام مجلس الدولة بينما كان الوضع الطبيعى أن يتقدم
بها الى ادارة السجن أو الى المحقق ، وكان ذلك لسبب غير معقول الا أن
يكون للايحاء بأن الطاعن تقدم باستقالته عن طواعية واختيار . ثم عرضت
الاستقالة على السيد رئيس الوزراء حيث أصدر قراره بقبولها في ١٣ من
فبراير سنة ١٩٦٦ وفي لهفة بادية ابلغت الواقعة الى مجلس الدولة فقام
الامين العام به ببلاغها شفاهة الى السيد رئيس نيابة أمن الدولة الذى
ابلاغها بدوره الى السيد وكيل النيابة المحقق أثناء وجوده في السجن
الحربى وتم ذلك في ذات اليوم وهو يوم ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٦ الذى فتح
فيه السيد وكيل النيابة المحقق محضره الساعة الرابعة وأربعين دقيقة مساء
بالسجن الحربى ووجه الاتهام فيه الى الطاعن لأول مرة ثم أحيل مع باقى
المتهمين الى المحكمة في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٦ . وتوقيت المطالبة بهذه
الاستقالة والعجلة التى لا يست قبولها وإبلاغها الى سلطات التحقيق
تفسر بجلاء أنها كانت مطلوبة أساسا بغرض التحلل من الضمانات التى أخذ
بها القانون الطاعن باعتباره من أعضاء مجلس الدولة غير القابلين للعزل
حتى يمكن إحالته الى المحاكم الجنائية دون اتباع ما يقضى به القانون

لمن هم في مركزه القانوني من وجوب عرض الموضوع وأدلتة وملابساته على لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة قبل رفع الدعوى الجنائية ضده لتأذن أو لا تأذن برفع الدعوى . وقد تحقق ذلك بإحالة الطاعن الى المحاكمة بعد يومين فقط من تاريخ قبول الاستقالة . ولا تتصور المحكمة أن يسعى الطاعن . وهو من رجال القانون الذين يدركون ما لهم من حقوق و ضمانات . الى التقدم بطلب استقالة مختاراً وفي هذا الوقت بالذات ما لم يكن ذلك نتيجة رهبة حقيقية عاناها ولم يقو على تحملها أو مقاومتها .

ومن حيث أن طلب الاستقالة وقد صدر على ما سلف بيانه من غير ارادة حرة تحت تأثير الاكراه المفسد للرضا والاختيار . فانه يعتبر باطلاً ويبطل تبعاً لذلك قرار قبول الاستقالة المبني عليه . وبناء عليه يكون القرار المطعون فيه الصادر بقبول استقالة الطاعن في الواقع من الامر اقالة غير مشروعة أو هو بمثابة الفصل العادي وهو ما لا يختص به السيد رئيس الوزراء الذي قبل الاستقالة . (٤)

القاعدة الخامسة :

نقل العامل من شركة بالقطاع العام الى شركة أخرى لا يندرج ضمن حالات انتهاء الخدمة ، فلا يعتبر النقل انهاء للخدمة بالشركة المنقول منها العامل أو تعييناً جديداً له بالشركة المنقول اليها .

وتقول المحكمة :

وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالوجه الثاني من السبب الرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول ان الحكم أسس قضاءه بسقوط الدعوى بالتقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدنى على أن نقل المطعون ضده الاول الى الشركة المطعون ضدها الثانية من شأنه انهاء علاقة عمله لدى الشركة الطاعنة — المنقول منها — وطالما انها لم ترفع الدعوى خلال سنة من تاريخ هذا الانهاء فان الدعوى تكون قد سقطت بالتقادم ، في حين أنه لما كانت نظم العاملين بالقطاع العام تجيز نقل العامل من شركة الى شركة أخرى دون أن يعد ذلك انهاء لعلاقة العمل بالشركة المنقول منها وكان نقل المطعون ضده الاول الى الشركة المطعون

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥

سنة ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ج/١ — بند ٢ — ص ٦١٤ — ٦١٧ .

ضدها الثانية يعتبر استمرارا لعلاقة العمل التي كانت تربطه بالطاعنة ولا يؤدي الى انتهاء هذه العلاقة فان الحكم المطعون فيه اذ طبق على الدعوى نص المادة ٦٩٨ من القانون المدني يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه .

وحيث ان هذا النعى صحيح ذلك انه لما كانت مدة التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني تبدأ في الاصل من وقت انتهاء عقد العمل باستثناء ما تعاق بالعمالة والمشاركة في الارباح وانسب المثوية في جملة الايراد التي تبدأ فيها مدة هذا التقادم من الوقت الذى يسلم فيه صاحب العمل العامل بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد وكانت حالات انتهاء خدمة العاملين بالقطاع العام — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد وردت على سبيل الحصر في نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ المنطبق على واقعة الدعوى فلا يجوز اضافة حالات او اسباب اخرى اليها وكان نقل العامل من شركة القطاع العام الى شركة اخرى مما تجيزه المادة ٣٣ من هذا النظام لمجلس ادارة المؤسسة ولرئيس مجلس ادارة الشركة لا يندرج ضمن حالات انتهاء الخدمة الواردة في المادة ٧٥ من النظام المشار اليه ، فانه لا تعتبر انتهاء للخدمة بالشركة المنقول منها العامل او تعيينا جديدا نه بالشركة المنقول اليها ولا يعدو كونه نقلا تحكمه القواعد المقررة في القانون لنقل العاملين وتترتب عليه آثاره ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط دعوى الطاعنة بالتقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني تأسيسا على أن نقل المطعون ضده الاول من الشركة الطاعنة الى الشركة المطعون ضدها الثانية في ١٦/٧/١٩٧٠ من شأنه انتهاء علاقة العمل التي كانت تربطه بالطاعنة وانها لم ترفع الدعوى خلال سنة من تاريخ هذا الانهاء يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا الوجه دون ما حاجة لبحث باقى اسباب الطعن . (٥)

تعليق :

نرى انه يمكن الاهتداء بالمبادئ القانونية التي اوردها هذا الحكم ، امام القضاء الادارى اذا ما تمثلت المنازعة في قضية تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة ، كما اوكانت المنازعة مثلا تتمثل في نقل عامل من مؤسسة عامة الى اخرى او من هيئة عامة الى اخرى اى مما يدخل في اختصاص المجلس .

(٥) الطعن بالنقض رقم ٦١١ لسنة ٤٩ق — جلسة ١٤/٥/١٩٨٤ .

القاعدة السادسة :

(١) موظف . « انتهاء الخدمة » « أسبابها » . « الاستقالة » . اعتبار انقطاع الموظف عن العمل دون بيان الاسباب الموجبة لذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية في حكم الاستقالة ، اقتران الانقطاع بتقديم طلب في اليوم التالي للحالة الى القومسيون الطبي لتقرير عدم اللياقة للخدمة بسبب مرضى يحول دون الاستمرار في العمل — انتهاء القرينة التي رتبها القانون على هذا الانقطاع — لا وجه لافتراض ان علة الانقطاع هي الاستقالة .

(٢) موظف . « انتهاء الخدمة . أسبابها » . انتهاء الخدمة بسبب انقطاع الموظف عن عمله بدون اذن ، للمدة التي يعتبر انقضاؤها بمثابة استقالة — عدم صحته — لا ينال منه الاستناد الى سبب آخر ، كعدم اللياقة الطبية اذا كان ذلك لم يتم بقرار من الجهة المختصة بتقرير ذلك — اختلاف المركز القانوني المترتب على انتهاء الخدمة في كل من الحالتين عنه في الاخرى .

(٣) الحق في تقاضى المرتب عن مدة فصل الموظف في حالة الحكم بالفائها ، لا يترتب تلقائيا كآثر من آثار الغاء قرار الفصل ، ولصاحب الشأن اذا ما حيل بينه وبين أداء العمل ان يرجع بدعوى تعويض عن قرار الفصل غير المشروع متى توافرت عناصرها ومقوماتها .
ونكتفى بذكر القواعد التي قررت المحكمة لوضوحها . (٦)

القاعدة السابعة :

انهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة وفقا لحكم الفقرة السادسة من المادة (٦٤) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (المعدل) لا يعد من قبيل الفصل التأديبي :
وتقول المحكمة :

ان العاملين في شركات القطاع العام يخضعون — كأصل عام —

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التي قررت المحكمة الادارية العليا السنة الحادية عشرة من اول أكتوبر سنة ١٩٦٥ الى آخر سنة ١٩٦٦ في القضية رقم ١٣٠١ لسنة ٧ القضائية — جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٦ ص ٥١٩ .

في كل ما يثور بشأنهم من منازعات لاختصاص المحاكم المدنية دون محاكم مجلس الدولة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن قانون العمل ، وما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الاولى من قانون اصدار نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، واستثناء من هذا الاصل العام ناط المشرع بالمحكمة التأديبية المختصة تأديب العاملين في شركات القطاع العام والاختصاص بالفصل في الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة عليهم والفصل في طلبات وقفهم عن العمل أو مد وقفهم أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف بالتطبيق لأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر والفقرة الثانية عشرة من المادة العاشرة والمادتين ١٥ ، ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢م بشأن مجلس الدولة ، كما ناط المشرع بمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل في الطلبات التي يقدمها هؤلاء العاملون بالطعن في قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بفصلهم بغير الطريق التأديبي اعمالا لحكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ في شأن الفصل بغير الطريق التأديبي .

ومن حيث أن انتهاء خدمة العامل من شركات القطاع العام بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة وفقاً لحكم الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يعد من قبيل الفصل التأديبي ، يستوى في ذلك أن يكون إنهاء الخدمة وجوبياً إذا كانت العقوبة الجنائية المحكوم بها واجبة النفاذ أو كان إنهاء الخدمة جوازياً إذا كانت العقوبة الجنائية موقوفة تنفيذها . ذلك أن المشرع خول إنهاء الخدمة وفقاً لحكم الفقرة المذكورة لرئيس مجلس ادارة الشركة بسلطته الادارية ولو شاء غير ذلك لعهد بانتهاء الخدمة في حكم هذه الفقرة الى السلطة التأديبية متمثلة في السلطة الرئاسية أو المحكمة التأديبية حسب الاحوال ، كما أن إنهاء الخدمة منوط بالحكم على العامل بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها بالفقرة المذكورة دون تطلب توافر اركان الجريمة التأديبية أو تطلب قيام السبب المبرر للتأديب ، بما مؤداه اختلاف طبيعة انتهاء العامل للحكم عليه بعقوبة جنائية عن التأديب . وقد أكدت المادة ٦٤ المشار اليها هذا الفهم اذ عدت حالات إنهاء الخدمة وأوردت في الفقرة الثالثة منها حالة الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي ونصت الفقرة السادسة على حالة الحكم بعقوبة جنائية ، ولو كانت الحالة التي أوردتها الفقرة السابقة المذكورة مما يندرج في هذا الفصل التأديبي لما أفرد لها المشرع فقرة مستقلة اكتفاء بالنص الوارد في الفقرة الثالثة .

ومن حيث أن الاحتجاج بأن ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة ٦٤ المشار إليها من أنه يكون الفصل جوازيًا لرئيس مجلس الإدارة إذا كان الحكم مع وقف التنفيذ ، مفاده أن يكون الفصل في هذه الحالة عقوبة تأديبية وليس إنهاء للخدمة ، فإنه قول داحض ، ذلك أن إنهاء الخدمة لصدر حكم جنائي ضد العامل ليس بطبيعته على ما سلف بيانه إنهاء تأديبيًا يعتبر معه عقوبة تأديبية ولكنه في الواقع من الأمر إنهاء إداري ، ولم يعبر المشرع بكلمة الفصل في الفقرة المذكورة إلا على أنها مرادف لإنهاء الخدمة ، ولقد تكرر من المشرع ذلك فنص في المادة ٦٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المنكور ، على الفصل لعدم اللياقة للخدمة صحيحًا بدلًا من إنهاء الخدمة ولا ريب في أن عدم اللياقة الصحية لا يمكن أن تكون مخالفة تأديبية تستوجب توقيع الجزاء التأديبي كما أنه لا غناء في القول بأن إنهاء الخدمة تطبيقًا لحكم الفقرة السادسة المشار إليها في حالة الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة يصدر بسلطة تقديرية تعتبر معها قرار إنهاء الخدمة جزءًا مقنعًا إذا أساء مصدر القرار استعمال سلطته وانحرف بها ، ولا غناء في ذلك لأن عيب أساء استعمال السلطة والانحراف بها من العيوب التي تعيب القرار ويختص أمر بحثها ورقابتها لسلطة المحكمة المختصة . وتوافر الدليل على قيام هذا العيب وإن كان من شأنه أن يصم قرار إنهاء الخدمة بعدم الشرعية إلا أنه ليس من شأنه أن يغير من طبيعته وإنهاء الخدمة بعدم الشرعية إلا أنه ليس من شأنه أن يغير من طبيعته ويحيله إلى جزاء تأديبي ، وإذا كان القضاء الإداري قد جرى على تكيف بعض القرارات الخاصة بالموظفين العموميين بأنها جزاء مقنع ، فإنه يستهدف من ذلك بسط الرقابة القضائية على القرارات الإدارية التي تختص فيها جهة الإدارة بأحد القرارات التي يخرج أمر الفصل فيها عن دائرة اختصاص القضاء عمومًا للأفلات من الرقابة القضائية ، في الوقت الذي تنطوي فيه هذه القرارات في جوهرها على جزاء تأديبي مقنع ومن ثم فإنه لا يسوغ الاستناد إلى هذا القضاء لانتزاع اختصاص مخول صراحة للقضاء المدني بهدف إخضاعه لسلطان محاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب وبحث دوافع إصدار قرار إنهاء خدمة المدعى وبواعثه والظروف التي عاصرت إصداره وقضى باختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا القرار ، وتأسيسًا على أنه في حقيقته قرار تأديبي استهدفت الشركة به مجازاة المدعى بالفصل ، فإنه يكون — خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن بحث مشروعية قرار إنهاء الخدمة في ضوء دوافعه ومبرراته من الأمور المتروكة للقضاء المختص

(م — ١٠ الحديث في الفتاوى)

ولقد كان من شأن هذا الخطأ الذي وقعت فيه المحكمة ان وقعت في خطأ آخر حين قصت بانعدام القرار المطعون فيه بمقولة عدوانه على اختصاص المحكمة التأديبية التي تملك وحدها فصل المدعى باعتباره احد أعضاء المنشكيات النقابية ، ذلك ان مؤدى هذا القضاء ان يصبح انتهاء خدمة المدعى من الخدمة بسبب الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والامانة من اختصاص المحكمة التأديبية وهو امر يخالف صريح حكم الفقرة السادسة سالفه الذكر ، وينطوي على سلب لاختصاص السلطة الرئاسية في انتهاء خدمة من يتحقق فيه شروط الفقرة المذكورة وهو اختصاص تخضع فيه لرقابة القضاء المدني .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم ، وكان قرار انتهاء خدمة المدعى ايس جزاء تأديبيا كما انه ليس من القرارات غير التأديبية التي يختص القضاء الاداري بالفصل فيها طبقا لحكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ، فان محاكم مجلس الدولة تكون غير مختصة ولائيا بالفصل فيه ، ويتعين احالة الدعوى في هذا الشأن الى المحكمة العمالية المختصة للفصل فيها اعمالا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات . (٧)

تعليق :

جدير بالاحاطة ان الحكم سالف البيان يعتبر من أهم الاحكام الرائدة في موضوعه ، ولذلك أشرت اليه مجموعات المحكمة الادارية العليا ، ومجموعات قضاء العمل حسبما استقرت عليه أحكام محكمة النقض .

فبالرغم من انه صدر في ظل قوانين عدلت بقوانين لاحقة حسبما يبين من مطالعة الحكم المذكور ، الا أننا نرى ان المبادئ الجوهرية التي جاء بها هذا الحكم ما زالت صالحة للتطبيق مع مراعاة الملاءمة بين الحكم وما جاء بالقوانين الجديدة من تعديلات ، فجدير الاحاطة بما يلي :

(أولا) : المادة (٦٤) من القانون رقم (٦١ لسنة ١٩٧١) حلت محلها المادة (٩٦) من قانون العاملين بالقطاع العام (رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨) واصبحت الفقرة السابعة من المادة (٩٦) تنص على ما يلي :

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا سرا، اق من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٦ — في القضية رقم ٣٦٠ لسنة ٢١ ق ص ٩٩ — ١٠٢ .
ومشار الى هذا الحكم أيضا بموسوعة قضاء العمل للمستشارين حسن البسيوني وسمير السلاوي ص ٧٧٢ — ٧٧٣ .

« الحكم عليه بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ .

ومع ذلك فإذا كان قد حكم عليه لأول مرة فلا يؤدي الى انتهاء الخدمة إلا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاءه في الخدمة يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل » .

(ثانيا) : المادة (٦٩) من القانون رقم (٦١ لسنة ١٩٧١) حلت محلها المادة (٩٨) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وتنص على ما يلي :

« تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من الجهة الطبية المختصة ولا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ما لم يطلب هو نفسه إنهاء خدمته دون انتظار انتهاء اجازاته » .

* وبهذه المناسبة فقد أصدرت محكمة النقض بجلسته ١٩٨٤/٤/٢٢ في الطعن رقم (٤٠٠) لسنة ٥٣ قضائية ، حكما رائدا في شأن فصل العامل بمناسبة حالته الصحية وتناول الحكم ثلاثة مبادئ هامة وهي :

المبدأ الاول :

« جعل المشرع عدم اللياقة للخدمة صحيا من أسباب إنهاء خدمة العامل باحدى شركات القطاع العام ، وافصح عن أن ثبوت حالته يكون بقرار من الجهة الطبية المختصة » .

المبدأ الثاني :

« منع المشرع جهة العمل من فصل العامل في هذه الحالة قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ، ولكنه أجاز للعامل طلب إنهاء خدمته قبل نفاذ هذه الاجازات » .

المبدأ الثالث :

« أن أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يسرى فقط على العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ، وتنحصر أحكامه عن العاملين بشركات القطاع العام » .

* ولاهمية هذا الحكم نشر الى ما جاء بحديثاته وما انتهى اليه فيما يلي :

الحكم :

« وحيث أن مما تنعاه الطاعنة بأسباب الطعن الثلاثة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وبيانا لذلك نقول أنها أصدرت قرارها بانتهاء خدمة المطعون ضده لما ثبت من قرار اللجنة الطبية بعدم لياقته صحيا لصابته بمرض عقلي مزمن وبعد استنفاده الاجازات الاعتيادية والمرضية وطبقت بشأنه أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ باعتبار ان علاقة العمل بينها وبين المطعون ضده علاقة تعاقدية ، الا أن الحكم المطعون فيه قضى ببطالان قرار انهاء الخدمة تأسيسا على أن اقرار المطعون ضده باستنفاد اجازاته لا يعتبر دليلا ضده ، بغير التحقق من صحة ذلك والمخالفة لما ثبت بتقريرى الخبير من أن المذكور في حالة عجز كامل مستديم كما أقام الحكم قضاءه على أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ حال أن هذا القانون لا يطبق الا على موظفى وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة دون العاملين بالقطاع العام .

وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك لانه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الطاعنة تعتبر في واقع الامر شركة من شركات القطاع العام في ظل العمل بأحكام القانونين رقمى ١١١ ، ١١٦ لسنة ١٩٧٥ بما يجعل العلاقة بينها وبين العاملين لديها خلال هذه الفترة علاقة تعاقدية ، لا تنظيمية ، وكان قرار انهاء خدمة المطعون ضده موضوع النزاع صدر بتاريخ ١٩٧٨/١١/٤ بما يخضعه لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام . والذي يسرى من أول يولية سنة ١٩٧٨ . ولما كانت المواد من ٦٤ الى ٦٨ منه قد نظمت الاجازات الاعتيادية والمرضية ، ثم نصت المادة ٦٩ على أن « تسرى على العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الامراض المزمنة » . ونصت المادة ٩٦ على أن : « تنتهى خدمة العامل لاحد الاسباب الآتية (١) (٢) عدم اللياقة للخدمة صحيا ، ونصت المادة ٩٨ على أن : « تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من الجهة الطبية المختصة ولا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ما لم يطلب هو نفسه انتهاء خدمته دون انتظار انتهاء اجازاته » وهو ما مؤداه أن المشرع جعل عدم اللياقة للخدمة صحيا من أسباب انتهاء خدمة العامل باحدى شركات القطاع العام ، وأفصح عن أن ثبوت حالته يكون بقرار من الجهة الطبية المختصة ومنع جهة العمل من فصل العامل فى هذه الحالة قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ، لكنه أجاز للعامل طلب انتهاء خدمته قبل نفاذ هذه الاجازات ، وأن أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن

إضافة حكم جديد الى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
 لرعاية العمال المرضى بالدرن والجزام والأمراض العقلية والأمراض المزمنة ،
 هي الواجبة التطبيق على واقعة النزاع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون
 فيه أقام قضاءه على أن الثابت من التقريرين المقررين من الخبرة المنتدبة أنها
 لم تقم باحتساب الاجازات الاعتيادية والمرضية للمستأنف - المطعون ضده -
 من واقع ملف خدمته واكتفت بقولها أن المستأنف - المطعون ضده - أقر
 باستنفاد اجازاته المشار اليها وقد لا يدري هذا الاخير بماهية هذه الاجازات
 ومقدارها وما اذا كان قد استنفذها جميعها من عدمه ، هذا في الوقت الذي
 نصت فيه المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه لا يجوز
 فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ..
 وعدم الجواز هنا أنه اذا ما صدر قرار إنهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية
 قبل نفاذ هذه الاجازات فإنه يضحى قرارا باطلا ويتعين أنه يظهر بوضوح
 أمام المحكمة نفاذ هذه الاجازات حتى يتبين ما اذا كان القرار المشار اليه
 والمطعون عليه قد صدر صحيحا وفقا للقانون من عدمه بالإضافة الى
 ما تقدم فقد نص القانون ١١٢ سنة ١٩٦٣ على أنه استثناء من أحكام
 الاجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها
 يمنح الموظف أو العامل المريض بأحد الأمراض التي يصدر بتحديد لها قرار
 من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة للقومسيونات الطبية
 اجازة مرضية استثنائية بمرتبة كاملة الى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية
 استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة أعمال وظيفته ويجرى الكشف
 الطبى عليه بمعرفة القومسيون الطبى كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما رأى
 داعيا لذلك . وأن الثابت أيضا من تشخيص حالة المستأنف - المطعون
 ضده - الصحية هي اضطراب عقلى مزمع مستديم ، ثم صدر قرار الشركة
 المستأنف عليها - الطاعنة - بإنهاء خدمة المستأنف - المطعون ضده - دون
 ما انتظر لما اذا كانت حالته قد يرجى شفاؤها من عدمه وما اذا كانت حالته
 قد استقرت من عدمه مما يعيب قرارها بالبطلان ويضحى
 القرار المطعون فيه على غير أساس سليم ويكون قد صدر باطلا
 بما يتعين معه القضاء بالنقض وعدم الاعتداد به ويضحى للمستأنف -
 المطعون ضده - الحق في صرف راتبه من تاريخ انتهاء خدمته « ، بما مفاده
 أن الحكم وإن طبق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، المشار اليه على واقعة
 النزاع مما كان يوجب تطبيق أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ سالف البيان
 نزولا على حكم المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المنوه عنه ، إلا أن

الحكم أعمل أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والذي يطبق على موظفي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ، وتنحصر أحكامه عن العاملين لدى الطاعنة بكونها إحدى شركات القطاع العام ، كما أن الحكم استند في إثبات عدم استنفاد المطعون ضده لاجازاته المرضية والاعتيادية على نفى ما ورد بتقريرى الخبرة في هذا الشأن نفيا مجردا بغير أن يفصح في أسبابه عن الوقائع التى استند اليها والادلة التى اقتنع بثبوتها مكتفيا بالقول ان عدم دراية المطعون ضده بما قرره باستنفاد الاجازات المذكورة لا يفيد صحة ذلك ، دون أن يعنى الحكم المطعون فيه بالتثبت من صحة أو عدم صحة نفاذ هذه الاجازات قبل أن تصدر الطاعنة قرارها بفصل المطعون ضده لعدم اللياقة للخدمة صحيا ، وعلى الرغم مما جاء بتقريرى الخبرة المذكورين من أن حالة هذا الاخير طبقا لقرار اللجنة الطبية العامة بالهيئة العامة للتأمين الصحى عجز كامل مزمّن مستديم ، لما كان ما تقدم فان الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه بغير ما حاجة لبحث باقى وجوه الطعن » . (٨)

القاعدة الثامنة :

قرار فصل العامل (مدرسة) لسوء السلوك دون اجراء تحقيق يعد اغفالا لاجراء جوهرى يعيب القرار ويصمه بعيب عدم المشروعية ومخالفة الاصول الطبيعية فى التدابير .

وتقول المحكمة :

الثالث من وقائع الدعوى هو أن التقارير المقدمة من زميلات المدعية أحاطت سلوكها وسمعتها بظلال كثيفة من الشك ، فكان لزاما على الدار أن تسعى للتحقق من مدى صحة ما ورد بهذه التقارير وما تنأثر من شائعات ، فأحالتها الى الاختصاصيتين الاجتماعيتين بالدار لتحرى أسباب دوافع هذا السلوك ، فأنتهيتا الى انذارها مرتين للعدول عن هذا السلوك ، ثم قرر مجلس ادارة الدار فصلها لمدة اسبوع وتركها للعيادة النفسانية اسبوعا آخر فى ١٩٧١/٤/٤ ، ثم أحالت الامر الى مديرية الامن للتحرى عما ثار حول سلوك المدعية من أقاويل فورد تقرير مكتب الامن بالوزارة مؤيدا لذلك

(٨) الاستاذ / عصمت الهوارى : « قضاء النقض فى منازعات العمل والتأمينات الاجتماعية » — المبادئ التى قررتها محكمة النقض من اكتوبر ١٩٨٣ حتى يونية ١٩٨٥ — الجزء السادس — الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٣ قضائية — جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢ — القاعدة ٢٤٩ ص ٤١٨ — ٤٢١ .

مصدر مجلس إدارة الدار قراره المطعون فيه ، كل هذه الاجراءات والخطوات أمر تحتمه أهداف دور المعلمين والمعلمات . ومن ضمنها تهيئتهم ليكونوا مواطنين صالحين في مجتمعنا الاشتراكي قادرين على الريادة الاجتماعية والاسهام في خدمة المجتمع المدرسي والبيئة الموجودة فيها (مادة ١ - من القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر) ، وكذلك ما تحتمه أصول التربية وحماية الطالبات بدور المعلمات من شوائب سوء السلوك والبعد بينهن وبين المنحرفات خلقيا .

ويقابل هذا الحق الاصيل لجهة الادارة حق أصيل للطلاب أو الطالبة يستند من قاعدة مستقرة في الضمير والوجدان تملئها العدالة المثلث ولا تحتاج لنص يقررها ، وهو عدم أخذ الافراد قسرا وغيلة ، فيجب أن يوفر لهم الضمان والاطمئنان باجراء تحقيق قانوني صحيح له كل ضماناته وكفالاته من ناحية وحوب استدعاء الفرد وسؤاله ومواجهته بما هو منسوب اليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه واتاحة الفرصة لمناقشة شهود الاثبات واستحضار شهود نفي وغير ذلك من مقتضيات الدفاع التي تكفل تحقيق العدالة . وغنى عن البيان أنه ليس لهذا التحقيق شكل خاص وكل ما يلزم هو توافر العناصر التي تكفل حق الدفاع وتحقيق العدالة .

كما ان الثابت من وقائع الدعوى أنه لم يجر تحقيق مع المدعية فيما هو منسوب اليها ، بل اقتصر الامر على احالة الموضوع الى الاختصاصيين الاجتماعيين لاجراء بحث اجتماعي للتعرف على اسباب هذا المساك من جانبها واذ انكرت ما هو منسوب اليها لم تتم مواجهتها بزميلاتها مقدمات هذه التقارير بل احيل الامر الى مجلس ادارة الدار ، فقرر فصلها مؤقتا لمدة اسبوع في ١٩٧١/٤/٤ مع احالتها الى العيادة النفسية لمدة اسبوع آخر ، ولما ورد تقرير مكتب الامن احيل الامر الى مجلس ادارة الدار فقرر فصلها نهائيا دون اجراء تحقيق مما اهدر حق الدفاع بشأن ما هو منسوب اليها .

وهو لا شك امر خطير يترتب عليه تحقيرها وبمفها بسوء السلوك في المجتمع . وهي تهمة ولا شك تقتضى التحرز والتروى قبل نسبتها الى احدى الانسات في مجتمعنا الشرقي المتحفظ ، وبالإضافة الى ذلك فان هذه الاجراءات جميعها كانت سابقة على صدور قرار مجلس ادارة الدار بفصلها لمدة اسبوع ، فيكون فصلها مرة اخرى استنادا الى ذات الاجراءات امر غير جائز قانونا اذ كان يتحتم مواجهتها بما استجد من وقائع (تقرير مكتب الامن) وتحقيق دفاعها ، فيكون اغفال هذا الاجراء الجوهري مما يعيب القرار المطعون فيه ، ويصمه بعيب عدم المشروعية ومخالفة الاصول الطبيعية في التأديب .

ويترتب على ذلك أن يكون القرار المطعون فيه مخالفا للقانون جديرا
بالإلغاء . (٩)

القاعدة التاسعة :

انتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف — عقوبة
تأديبية — محاكمة العامل تأديبيا عن الفعل الذي أدين عنه جنائيا ومعاقبته
بجزاء الخصم من مرتبه — يحول دون انتهاء خدمته بسبب الجريمة التي عوقب
عليها جنائيا وإداريا — أساس ذلك — أن انتهاء خدمته في هذه الحالة
يتضمن تكرارا محظورا للعقاب التأديبي كما ينطوى على تعقيب من جهة
الإدارة على حكم المحكمة التأديبية الصادر بجزاء الخصم من المرتب .

وتقول المحكمة :

وكان في وسع الإدارة أن تصدر قرارها بإنهاء خدمة المدعى بسبب
الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة طبقا لحكم المادة ٧/٧٧ من
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، إلا أنها أثرت أن تحيل المدعى إلى المحكمة
التأديبية لتنزل المحكمة حكم القانون في حقه وبجلسة ١٩٦٩/٢/١١ أصدرت
المحكمة التأديبية لوزارة المواصلات حكما في القضية التأديبية رقم ١٢٤
لسنة « ا . ق » بمجازاة المدعى بخصم خمسة عشر يوما ، وتنفيذا لذلك الحكم
أصدرت الإدارة القرار رقم ٧١٩ في ١٩٦٩/٣/١٣ بمجازاة المدعى بخصم خمسة
عشر يوما من راتبه . ولما كان إنهاء خدمة الموظف بسبب الحكم عليه في جريمة
مخلة بالشرف أو الأمانة هو جزاء تأديبي على خروج الموظف على مقتضى الواجب
في أداء وظيفته وإخلاله بكرامتها ، الذي يكون في الوقت عينه جريمة جنائية
يعاقب عليها قانون العقوبات ، فإن صدور الحكم التأديبي على المدعى من
المحكمة التأديبية بمجازاته بخصم خمسة عشر يوما من راتبه بجلسة ١٩٦٩/٢/١١
عن الوقائع التي تكون الجريمة الجنائية التي أدين فيها بالغرامة عشرين جنيتها
من شأنه أن يحول قانونا دون أن تمارس الإدارة ولايتها في إنهاء
خدمته عن الوقائع التي أدين جنائيا وإداريا عنها ، بعد أن تنازلت عنها

(٩) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري —
السنة السابعة والعشرون — من أول أكتوبر ١٩٧٢ إلى آخر سبتمبر ١٩٧٣ —
في القضية رقم ١٦٦٧ لسنة ٢٥ق — جلسة ٢١/ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ —
بند ١٣ ص ٢٩ — ٣١ .

للمحكمة التأديبية المختصة ، وعلى ذلك يكون القرار رقم ٤ الصادر في ١٠/٣/١٩٦٩ ، والمصحح بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ١/٦/١٩٦٩ بإنهاء خدمة المدعى تكررًا للعقاب التأديبي بأباه القانون عن الوقائع عينها التي سبق ادانة المدعى جنائيا وتأديبيا عنها فضلا عما ينطوى عليه من تعقيب على حكم المحكمة التأديبية بلا سند من القانون . ومقتضى ما تقدم انه متى كانت المحكمة التأديبية قد قضت بجللسة ١١/٢/١٩٦٩ بمجازاة المدعى بخصم خمسة عشر يوما — عن الوقائع عينها التي ادين فيها جنائيا بتفريمه عشرين جنيتها بجللسة ١٣/١٢/١٩٦٧ ، فانه يمتنع على الادارة ممارسة ولايتها بإنهاء خدمة المدعى طبقا لحكم المادة ٧/٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والا كان مؤدى قرارها تكرر العقاب التأديبي عن الذنب الاداري الواحد ، والتعقيب غير المشروع على الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بغير جزاء إنهاء الخدمة » (١) .

(١) المرجع السابق .

الفصل الثامن

الاحكام المتعلقة بالطلب المستعجل المتعلق باستمرار صرف الراتب

القاعدة الاولى :

ان طلب استمرار صرف المرتب يقوم على ركنين وهما :

الاول قيام حالة الاستعجال بالآ يكون للطالب مورد رزق سوى راتبه الموقوف صرفه ، والثاني : ان يكون ادعاؤه قائما بحسب الظاهر من الاوراق على اسباب جدية مشروعة ، ونتيجة انك اذا ثبت ان المدعى يعمل خلال مدة وقفه فتنتفى حالة الاستعجال وينتفى الركن المتعلق بها .

وتقول المحكمة :

« ان المدعى اقام هذه الدعوى طالبا في الشق المستعجل فيها الحكم باستمرار صرف راتبه مع الزام الجهة الادارية المدعى عليها بالمصروفات .

ومن حيث ان طلب استمرار صرف المرتب يجب ان يقوم على ركنين اولهما : قيام حالة الاستعجال بالآ يكون للطالب مورد رزق سوى راتبه الموقوف صرفه اليه ، وثانيهما : ان يكون ادعاؤه قائما بحسب الظاهر من الاوراق على اسباب جدية مشروعة .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان انهاء خدمة المدعى بالقرار المطعون فيه انما حدث بسبب تعاقدته مع احدى شركات التصدير والاستيراد بأسبانيا للعمل معها لمدة اربع سنوات ، ورفضه العودة الى العمل بالوزارة اصرارا منه على ان توافق الوزارة على اعارته الى هذه الشركة الامر الذي يفيد انه يتقاضى راتباً عن عمله بالخارج ، ومن ثم فان ركن الاستعجال المشار اليه انما يكون منتفيا في شأن هذا الطلب ، وبالتالي فلا جدوى من بحث مدى توافر الركن الثاني ، ويتعين والحالة ، هذه الحكم برفض طلب المدعى باستمرار صرف راتبه والزامه وقد خسرته » . (١)

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الاداري السنة ٢٦ ق - من اول اكتوبر ١٩٧١ حتى آخر سبتمبر ١٩٧٢ ص ١٢٥ - المكتب الفني .

القاعدة الثانية :

ان طلب استمرار صرف الراتب يعد طلبا مستعجلا ركناء انهاء الخدمة بحيث يترتب على تنفيذه نتائج يتعذر تداركها مع ضرورة توافر تحقيق شرط الاستعجال والجدية والمشروعية أى يجب توافر الشروط المتعلقة بالشق الخاص بطلب الايقاف الذى يطلب مع طلب الالفاء فى نفس العريضة .

وفى ذاك تقول المحكمة :

« أنه عن الشق المستعجل الخاص بطلب استمرار صرف الراتب مؤقتا لحين الفصل فى موضوع الدعوى فان المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بأنه لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ يتعذر تداركها .

وبالنسبة للقرارات التى لا تقبل الغائها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل أو بالوقف فاذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالفاء فى الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

ومن حيث أن القضاء الادارى قد استقر على أن الطلب المستعجل بصرف الراتب يجب أن يقوم على ركنين الاول قيام حالة الاستعجال وما يترتب على تنفيذ القرار من نتائج يتعذر تداركها ، والثانى متصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب فى هذا الشأن قائما بحسب الظاهر - على أسباب جدية .

ومن حيث أنه عن الركن الاول قيام حالة الاستعجال فان الثابت أن قرار انهاء خدمة المدعى المطعون فيه وقد تسبب عنه انقطاع مورد رزق المدعى وهو راتبه الذى كان يتقاضاه ومن ثم فأنه اذ يبين من الاوراق أن المدعى ليس له مورد رزق آخر غير مرتبه اذ أن الجهة الادارية لم تقدم الدليل على أن المدعى يعمل « بصيدلية شكرى » كما أن المدعى قد نفى فى مذكرته ذلك الادعاء ومن ثم فان شرط الاستعجال يكون متحققا .

ومن حيث أنه لا وجه للقول أن القرار المطعون فيه انما قرر انتهاء خدمة المدعى لعدم الصلاحية خلال فترة الاختبار ومن ثم فان المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها لا تنطبق اذ أنها نصت على حالة

الفصل والوقف دون انتهاء الخدمة ، لا وجه لذلك اذ أنه من الواضح أن الحكمة في الحالتين واحدة فالفصل يتساوى مع انتهاء الخدمة لعدم الصلاحية أثناء فترة الاختبار في أنها يترتب على تنفيذها نتائج يتعذر تداركها وينقطع بسببها مورد رزق العامل الذي يقيم أوده .

ومن حيث أنه عن الشرط الثانى وهو قيام الدعوى — بحسب الظاهر — على أسباب جديدة فإن عناصر الموضوع تخلص في أنه بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥ صدر القرار رقم ١٩٦٩/٥٦٢ بتعيين المدعى في وظيفة صيدلى تحت الاختبار لمدة ستة أشهر بإدارة الشؤون الادارية — الشؤون الصحية بمرتبة أساسى سنوى ٣٢٤ جنيها اعتبارا من ١٩٦٩/١٠/٣٠ وبتاريخ ١٩٧١/٣/١٠ صدر قرار عضو مجلس الادارة المنتدب رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالاستغناء عن خدمة المدعى بصفته صيدلى تحت الاختبار لعدم صلاحيته للعمل في فترة الاختبار وذلك اعتبارا من ١٩٧١/٣/١٠ م .

ومن حيث أن المادة التاسعة من لائحة موظفى هيئة قناة السويس الصادرة سنة ١٩٥٦ تنص في فقرتها الاولى على أن التعيين لأول مرة فى الوظائف يكون تحت الاختبار لمدة ستة أشهر على الاقل وثلاث سنوات على الاكثر ويجوز للهيئة فى أى وقت خلال مدة الاختبار فصل الموظف اذا لم يحز رضاها .

ومن حيث أن المبدأ المستقر عليه أن الموظف المعين تحت الاختبار هو فى موقف وظيفى معلق أثناء فترة الاختبار لا يستقر وضعه القانونى فى الوظيفة الا بعد قضاء فترة التعليق واتمام الموقف بقرار من الجهة الادارية من حيث الصلاحية فيها أو عزمها ومن ثم فان قضاء هذه الفترة على ما يرام هو شرط الصلاحية للبقاء فى الوظيفة وهو شرط مقرر للمصلحة العامة ويجرى اعماله طوال فترة الاختبار ومن ثم فان مصير الموظف رهين بتحقيق هذا الشرط فاذا اتضح عدم لياقته قبل انقضاء هذه الفترة كان للادارة ان تنهى خدمته لتحقيق شرط عدم الصلاحية وذلك بعد أن تزن الامور بميزانها الصحيح دون أى انحراف أو اساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن الجهة الادارية قد أفصحت فى مذكرة دفاعها عن السبب الذى من أجله قررت عدم صلاحيته للعمل أثناء فترة الاختبار ومن ثم الاستغناء عن خدمته اعتبارا من ١٩٧١/٣/١٠ م وهو ارتكابه خلال الفترة من ١٩٦٩/١٢/٢١ الى ١٩٧٠/٨/٨ أى أثناء فترة الاختبار اختلاس اموال مملوكة للهيئة من صيدليتها بمدينة نصر وهى عبارة عن أدوية قيمتها ٦٤٦٦٥ ر.جنيها حالة كون هذه الادوية

مسلمة اليه بسبب وظيفته كصيدلى فى الهيئة ومجازاته عنها بخصم عشرة ايام من راتبه وتحمله جزء من ثمن الادوية المختلصة قدره ٨٥٠٠ ر. جنيه بمقتضى القرار الصادر بتاريخ ١٠/٣/١٩٧١ وهو ما ثبت من ملف الخدمة .

ومن حيث أن ما اتاه المدعى على النحو المتقدم يعتبر خروجاً على مقتضيات الوظيفة العامة ومن ثم فإن اقتناع الجهة الادارية بهذا السبب وتكوين رأيها بشأنه وتقرير عدم صلاحية المدعى للعمل من أجل ذلك — تكون قد أصدرت قرارها فى هذا الشأن مستخلصاً استخلاصاً سائغاً من أصول ثابتة بالاوراق تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها وجاء متفقاً وحكم القانون بلا معقب عليها فى ذلك ما دام أن قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة او الانحراف بها وهو ما لم يتحقق فى هذا الخصوص .

ومن حيث أنه لا وجه لما يقرره المدعى من أنه بمجرد انتهاء مدة الاختبار يصبح موظفاً دائماً وأنه لا يستلزم لذلك أن تصدر الجهة الادارية قراراً لصلاحيته اثناء فترة الاختبار وثبته اذ أن المبدأ المستقر هو أن الموظف المعين تحت الاختبار هو فى موقف وظيفى معلق ولا يستقر وضعه القانونى الا بعد قضاء هذه الفترة وانحسام الموقف بقرار من الجهة الادارية من حيث الصلاحية فى الوظيفة من عدمه ومن ثم فإن وضع الموظف المعين تحت الاختبار لا يستقر بمجرد انتهاء فترة الاختبار بل يستلزم لذلك صدور قرار من الجهة الادارية بقرار صلاحيته للعمل اثناء هذه الفترة ومن ثم استمراره فى الخدمة أو عدم صلاحيته وبالتالي الاستغناء عن خدماته .

ومن حيث أنه لا حجة كذلك فيما ذهب اليه المدعى من أن قرار الجزاء بخصم عشرة ايام من راتبه قد جاء معدوماً لصدوره بعد انتهاء خدمته بمقتضى القرار المطعون فيه فضلاً عن كونه باطلاً لابتناؤه على تحقيق غير مستوف لاركانه القانونية ، لا وجه لذلك لان الاستغناء لعدم الصلاحية للعمل اثناء فترة الاختبار لا يعد من قبيل الفصل التأديبى أو أسباب انتهاء الخدمة وبالتالي لا يستلزم أن يكون الموظف قد ارتكب ذنباً تأديبياً بالفعل بل يكفى فى شأنه أن تكون جهة الادارة قد استندت الى وقائع قد اطأنت الى صدقها وهو ما تم فى الحالة المعروضة .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم جميعه أن القرار المطعون فيه قد صدر متفقاً وحكم القانون ولا محل للطعن عليه بالالغاء ومن ثم فإن الشرط الثانى اللازم توافره فى الطلب المستعجل وهو مبدأ المشروعية يكون غير متوافر وبالتالي يتعين رفضه (٢) .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى —
س ٢٦ ق — من اكتوبر ٧١ حتى سبتمبر ١٩٧٢ — ص ١٦٢ — ١٦٥ .

القاعدة الثالثة :

اختصاص المحكمة التأديبية في تقرير صرف أو عدم صرف نصف المرتب
الأوقوف صرفه يتحدد بحسب ظروف الحالة المعروضة وملابساتها :

وتقول المحكمة :

ان الثابت من الاوراق ان السيد / مدير مكتب رئيس الجهاز المركزي
للمحاسبات قدم مذكرة مؤرخة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧٢ الى السيد المهندس
رئيس الجهاز عنونها بعبارة « تصرفات أتاها السيد وكيل الجهاز ورئيس الادارة
المركزية للرقابة المالية على الهيئات والمؤسسات تثير المسؤولية وتفرض فحص
مدى بعدها عن الشرعية » وقد استهل هذه المذكرة بما حاضله أن السيد /
وكيل الجهاز اسند اليه الاشراف على الادارة المركزية للرقابة المالية على
الهيئات والمؤسسات ووحدات القطاع العام ، وان تتبع مجريات العمل وما يتم
عرضه من تقارير دورية وسنوية قد أثار الخواطر واستدعى الامر ضرورة فحص
شرعية بعض التصرفات وأحاطت السلطات العليا بالجهاز بخطورتها لتحديد
المسؤولية بشأنها ، وقد كشف الفحص أن كل التصرفات المشبوهة التي أثارها
السيد وكيل الجهاز مردها ما يتمتع به من سلطة مطلقة أخذت تنمو مع الزمن
أدت به الى أن يستعمل السلطات التي أتاحها له القانون والسلطة المسئولة عن
القيادة الادارية والفنية بالجهاز في تنفيذ أعمال وتطلعات بعيدة عن المصلحة
العامّة — وسرد مقدم المذكرة بعض تلك التصرفات منها التمرد والاستهانة
بتوجيهات السلطات العليا وعدم تنفيذه أوامر الرئيس السابق للجهاز ، واصداره
تعليمات وقرارات دون الرجوع الى السلطات العليا وفي ذات الوقت كان يرفض
تنفيذ بعض قرارات الجهاز ، ومضى مقدم المذكرة موضحا أن السيد وكيل
الجهاز بوصفه أمينا لوحدة الاتحاد الاشتراكي بالجهاز أصدر منشورا من شأنه
أن يثير الفتنة والشغب بالجهاز وأن يضر بمصلحة العمل ، يعتبر سلوكا وظيفيا
تسائنا ويتطلب مساءلته تأديبيا واحالته الى التحقيق . وقد أشر السيد المهندس
رئيس الجهاز على هذه المذكرة بوقف السيد / عن العمل واحالته
الى التحقيق وتشكيل لجنة للتحقيق يكون لها حق سؤال من تراه ، وصدر بذلك
قرار رئيس الجهاز رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٢ في ٨ من يولييه سنة ١٩٧٢ ، كما
صدر القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٢ في ٣١ من يولييه سنة ١٩٧٢ بتشكيل لجنة
التحقيق .

ومن حيث أن اختصاص المحكمة التأديبية في تقرير صرف أو عدم صرف

نصف المرتب الموقوف صرفه مرده — حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — الى حكم القانون الذى لم يقيد اختصاصها فى هذا الشأن بصحة أو بطلان القرار الصادر من الجهة الادارية بالموقف بداءة ، اذ ان هذا الامر هو بذاته المعروض على المحكمة التأديبية لتصدر قرارها فيه فيحدد مركز العامل الموقوف عن العمل بصدد ما أوقف صرفه من مرتبه ، والمحكمة التأديبية فى هذا الصدد ، تصدر قرارها بحسب ظروف الحالة المعروضة وملابساتها ، فتقرر صرف أو عدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه ، ولئن كانت سلطة المحكمة التأديبية فى هذا الشأن سلطة تقديرية الا ان هذه السلطة — شأنها شأن أى سلطة تقديرية أخرى — تخضع لضوابط تتصل بالصالح العام كظروف العامل المالية ومركزه الوظيفى ومدى جدية أو خطورة الاتهام الذى ينسب اليه .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق — على ما سلف الايضاح — ان الإدارة تحركت الى اصدار قرار وقف الطاعن عن العمل بناء على المذكرة التى قدمها مدير مكتب السيد المهندس رئيس الجهاز ، وهى مذكرة تضمنت وقائع لم تكن استخلاصا لتقارير قدمت أو شكايات وردت للجهاز وتم فحصها ، فضلا عن ان هذه الوقائع التى ساقها مقدم المذكرة ليس فيها ما يمس الذمة أو الامانة أو يفقد الطاعن الصلاحية للوظيفة العامة ، واذا كان ذلك ما تقدم ، وكان الثابت من الاوراق انه ليس للطاعن مورد سوى مرتبه الذى يعتمد عليه فى اعالة أسرته والحفاظ على وضعه الاجتماعى المتصل بالوظيفة التى يشغلها ، فان وقف صرف نصف مرتب الطاعن وهو يشغل وظيفة قيادية فى الجهاز — فى ضوء الظروف والملابسات المشار اليها — امر لا يقتضيه دواعى الصالح العام ، واذا ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب يكون خالف القانون ، ويتعين لذلك القضاء بالغاءه والحكم بصرف ما أوقف صرفه من مرتبه — الطاعن — مدة وقفه احتياطيا عن العمل (٣) .

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا — س ٢١ ق — من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٦ — فى القضية رقم ١٣٦٨ لسنة ١٨ ق .

الفصل التاسع

الاحكام المتعلقة ببعض النواحي الاجرائية امام المحاكم التأديبية وتتناول القواعد المختارة التالية :

١ - اتباع المحاكم التأديبية للقواعد والمواعيد في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

٢ - طريق اتصال الدعوى التأديبية بالمحكمة عن طريق النيابة الادارية .

٣ - شرط اعلان العامل بموعد المحاكمة التأديبية وبقرار الاحالة وبتاريخ الجلسة - شرط جوهرى يترتب على مخالفته وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

٤ - جواز الفصل فى الدعوى اذا احيط العامل بها ولم يحضر لابداء دفاعه .

٥ - سلطة المحكمة التأديبية فى تعديل الاوصاف الواردة بقرار الاحالة ، وسلطتها فى تقدير مدى مشروعية الجزاء .

القاعدة الاولى :

اتباع المحاكم التأديبية للقواعد والمواعيد المعمول بها فى ظل قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ :

وتقول المحكمة فى ذلك :

« ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والمعمول به اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ قد تضمن على ما يبين من استقراء احكامه - اعادة تنظيم المحاكم التأديبية تنظيما كاملا استوعب تشكيلها واختصاصاتها وحالات الطعن فى احكامها امام المحكمة الادارية العليا دون ثمة تفرقة فى هذا الشأن بين العاملين فى الدولة والعاملين بالقطاع العلم ، وذلك على نحو يتعارض مع الاسس التى قامت عليها التشريعات السابقة ومن بينها تلك التى انطوى عليها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العلم ورغما عن ان مقتضى اعادة تنظيم المحاكم التأديبية على الوجه السالف واعتبارها من محاكم مجلس الدولة ان تخضع دعاوى العاملين بالقطاع العلم التى ترفع لهذه المحاكم

(م - ١١ الحديث فى الفتاوى)

وكذلك الطعن في الاحكام الصادرة منها أمام المحكمة الادارية العليا للاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أسوة بدعوى وطعون سائر العاملين ، واعتبار ما تضمنته المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه بشأن إجراءات ومواعيد الالتجاء الى المحكم التأديبية والطعن في أحكامها أمام المحكمة الادارية العليا ملغاة ضمنا بصدر قانون مجلس الدولة ، فان المشرع حرص على ان يضمن المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة ، ان يعمل عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث أولا من الباب الاول من القانون عدا الاحكام المتعلقة بهيئة مفوضى الدولة ، وافصح المشرع بذلك عن وجوب التزام المحكمة التأديبية عند نظر الطعون المشار اليها بمواعيد رفع الدعوى المنصوص عليها في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة التى تقضى بان ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلب الالفاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به ، وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم منه الى الهيئة التى أصدرت القرار او الهيئات الرئاسية . . . ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ، ولقد تفيا المشرع من الحرص على تأكيد اخضاع العاملين بالقطاع العام لذات الاجراءات التى تسرى فى شأن من عداهم من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بالفصل فى منازعاتهم توحيد الاجراءات بالنسبة الى هؤلاء العاملين على السواء تحقيقا لمبدأ المساواة وكفالة الفرص المتكافئة ، طالما لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة فى هذا الشأن ، واتساقا مع هذا الفهم فان ما نص عليه فى صدر المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة سالفه الذكر من مراعاة ما هو منصوص عليه فى قانون نظام العاملين بالقطاع العام لا يعنى سوى مراعاة القواعد الاخرى التى تخرج عن نطاق الاجراءات المشار اليها فى المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة وما بعدها التى اشتمل عليها الفصل الثالث أولا - من الباب الاول من قانون مجلس الدولة فيما عدا الاحكام المتعلقة بهيئة مفوضى الدولة التى ارتأى المشرع بصريح النص استثناءها من احكام الفصل المذكور دون ما سواها ، ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ العمل بقانون مجلس الدولة فى ٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ تصبح القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى الفصل الثالث - أولا - من الباب الاول منه عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة هى الواجبة الاتباع عند

نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام أمام المحاكم التأديبية دون تلك التي تضمنتها المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر والتي نسخت بقانون مجلس الدولة على ما تقدم .

ومن حيث أن المدعى — على ما يذهب في دعواه بغير منازعة من الجهة الادارية — أخطر بالقرار المطعون عليه في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ فتظلم منه بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، ثم أقام دعواه طعنا عليه في ٢٠ من ديسمبر ١٩٧٢ ومن ثم تكون الدعوى مقدمة في الميعاد مقبولة من حيث الشكل . (٤)

القاعدة الثانية :

نص المادة ٢٣ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على أن تتولى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الاوراق — هذا الاجراء يهدف الى توفير الضمانات الاساسية للمتهم بتمكينه من الدفاع عن نفسه ، وعن درء الاتهام عنه مقتضى ذلك ان اغفال اعلان المتهم اعلانا سليما قانونا والسير في اجراءات المحاكمة دون مراعاة ذلك الاجراء الجوهري يترتب عنه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم الذي يصدر لابتنائه على هذه الاجراءات الباطلة :

وتقول المحكمة :

ان الثابت من الاوراق انه عقب ايداع النيابة الادارية اوراق الدعوى التأديبية وتقرير الاتهام حدد السيد رئيس المحكمة جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٧٢ لنظر الدعوى ، وقامت سكرتارية المحكمة باخطار المخالف المذكور بالكتاب رقم ٢٨٧٩ المؤرخ اول ابريل سنة ١٩٧٢ بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية وانه تحدد لنظر الدعوى جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٧٢ حين أن الجلسة المحددة لذلك هي جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٧٢ على ما سلف البيان ، وبالجلسة المذكورة لم يحضر المخالف وقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى الى جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٧٢ لاعلان المخالف عن طريق النيابة العامة على آخر محل معلوم له . ومن ثم قامت سكرتارية المحكمة بتنفيذ القرار المشار اليه واعلن المخالف يوم ٢٧ من ابريل سنة ١٩٧٢ في مواجهة السيد وكيل نيابة الدقى ، وفي الجلسة المذكورة لم يحضر المخالف او أحد عنه وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة ٢٧ من مايو ١٩٧٢ وفيها صدر الحكم المطعون فيه .

(٤) المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ج٢

ومن حيث أن المادة ٢٣ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص في الفقرتين الاخيرتين منها على أن « تتولى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ ايداع الاوراق — ويكون الاعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول » . وهذا الاجراء يهدف الى توفير الضمانات الاساسية للمتهم بتمكينه من الدفاع عن نفسه ومن درء الاتهام عنه ، وذلك باعلانه بقرار الاحالة المتضمن بياناً بالمخالفات المسندة اليه ، وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه ليبدى دفاعه وليتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها ، ومن ثم فإن اغفال اعلان المتهم اعلاناً سليماً قانونياً والسير في اجراءات المحاكمة دون مراعاة ذلك الاجراء الجوهرى ، يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم الذى يصدر لابتنائه على هذه الاجراءات الباطلة .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم ، وكان اخطار المخالف بقرار الاحالة بالكتاب رقم « ٢٨٧٩ » المؤرخ أول ابريل سنة ١٩٧٢ قد ذكر به تاريخ جلسة المحاكمة غير التاريخ المحدد لها على ما سلف الايضاح فإن هذا الاخطار لا ينتج اثره ولا يعتد به ، كما أن اعلان المخالف في مواجهة النيابة العامة لا يجوز اللجوء اليه طالما أن للمخالف عنواناً معلوماً بالاوراق ، ولم يثبت تعذر اعلانه فيه على النحو الذى نصت عليه المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ولما كان الاخطار بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ضرورياً وشرطاً لصحة المحاكمة فإن وقوعه غير صحيح يترتب عليه بطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه ، ويتعين لذلك القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة لتجرى شئونها فيها . (٥)

القاعدة الثالثة :

إذا كان الثابت أن العامل المحال للمحكمة التأديبية قد أحيط علماً بالدعوى التأديبية المقامة ضده وأعلن بتاريخ الجلسة التى عينت لنظرها وكانت السبل ميسرة امامه للحضور بنفسه أو بوكيل عنه لدفع ما أسند اليه ومع ذلك لم يسع الى متابعة سير اجراءات هذه الدعوى ولم ينشط لابداء

(٥) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا — س١٢١ق — من أول اكتوبر ١٩٧٥ حتى سبتمبر ١٩٧٦ فى الدعوى ١١٤١ لسنة ١٩٨٠ق .

أوجه دفاعه فإنه لا ضير على المحكمة التأديبية أن هي سارت في نظرس الدعوى وفصلت فيها في غيبته — أساس ذلك أن المستفاد من احكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أن حضور المتهم جلسات المحاكمة ليس شرطاً لازماً للفصل في الدعوى وإنما يجوز الفصل فيها في غيبته طالما كانت مهية لذلك وكان المتهم قد أعلن بقرار الاحالة وبتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون :

وتقول المحكمة :

أن الثابت في الاوراق أن الدعوى التأديبية في الخصوصية الماثلة قد اقيمت أول أمرها أمام المحكمة التأديبية لوزارتى النقل والمواصلات حيث قيدت في جدولها برقم ٨٥ لسنة ١٥ اق وقد عين لنظرها أمام هذه المحكمة جلسة ١٣ من يونية سنة ١٩٧٣ وفيها حضر المتهم (الطاعن) وقرر أنه يعمل بهيئة البريد بالزقازيق وطلب اجلا للاطلاع وتقديم مذكرة بدفاعه ، وفي نهاية الجلسة قرر السيد رئيس المحكمة احالة الدعوى بحالتها الى المحكمة التأديبية بمدينة المنصورة للاختصاص ونفاذا لهذا القرار احيلت الدعوى الى المحكمة التأديبية بالمنصورة حيث قيدت في جدولها برقم ٤٨ لسنة اق وعين لنظرها أمامها جلسة السابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ وأعلن المتهم بتاريخ هذه الجلسة في الكتاب رقم ٧٦٧ الصادر في الرابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، واذا تخلف المتهم عن حضور تلك الجلسة فقد أرجأت المحكمة نظر الدعوى الى جلسة ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ وكلفت النيابة الادارية اعادة اخطار المتهم وفي الحادى عشر من اكتوبر سنة ١٩٧٣ تلقت المحكمة التأديبية المتقدمة من المتهم كتاب ابان فيه أن الكتاب رقم ٧٦٧ المتضمن اخطاره بجلسته السابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ المشار اليه لم يصله الا في اليوم ذاته المعين لنظر الدعوى التأديبية المقامة ضده الامر الذى لم يستطع معه حضور هذه الجلسة ، واضاف أنه قد علم أن الدعوى قد حجزت للحكم لجلسة ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ دون أن يتمكن من الاطلاع وابداء دفاعه وانتهى المتهم الى طلب فتح باب المرافعة في الدعوى لجلسة بعيدة يتم اخطاره قبلها بوقت كاف حتى يمكنه الدفاع عن نفسه ويجلسه ٢١ اكتوبر سنة ١٩٧٣ حيث تخلف المتهم ثائية عن الحضور قررت المحكمة اصدار الحكم في الدعوى بجلسته ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ مع التصريح بالاطلاع وتقديم مذكرات خلال اسبوع ، وفي هذه الجلسة الاخيرة صدر الحكم الطعين في غيبة المتهم واذا كان البادى بجلاء من الاستعراض سالف البيان أن المتهم (الطاعن) قد أحيط علما بالدعوى التأديبية المقامة ضده كما أعلن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها سواء أمام المحكمة التأديبية لوزارتى

النقل والمواصلات أو أمام المحكمة التأديبية بالمنصورة التي أحيلت إليها للاختصاص وأن السبل كانت ميسرة أمامه للحضور أمام هذه المحكمة الأخيرة بنفسه أو بوكيل عنه لدفع ما أسند إليه ودرء المساءلة عنه بيد أنه لم يسع إلى متابعة سير إجراءات هذه الدعوى ولم ينشط لإبداء أوجه دفاعه فيها وتقديم الأدلة والبراهين التي تشهد على براءة ساحته مما نسب إليه - إذ كان الأمر ما تقدم - فمن ثم لا ضير على المحكمة التأديبية أن هي سارت في نظر الدعوى على الوجه بادی الذكر وفصلت فيها في غيبته إذ المستفاد من استقراء أحكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الواجب التطبيق في الخصوصية المطروحة أن حضور المتهم جلسات المحاكمة ليس شرطاً لازماً - للفصل في الدعوى وإنما يجوز الفصل فيها في غيبته طالما كانت مهياً لذلك وكان المتهم قد أعلن بقرار الإحالة بتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون ، ولا وجه لما أثاره المتهم (الطاعن) من أن المحكمة لم تخطره بالجلسة ومن ثم فوتت عليه فرص الدفاع عن نفسه ذلك أنه فضلاً عن أن واقع الحال لا يسانده إذ الثابت بقراره أنه قد أعلن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظر الدعوى وهو السابع من أكتوبر سنة ١٩٧٣ ولئن كان صحيحاً أن هذا الإعلان قد بلغه متأخراً في ذات يوم الجلسة فقد كان لزاماً عليه أن يتابع سواء بنفسه أو بوكيل عنه سير إجراءات الدعوى التأديبية المقامة ضده إلى أن يفصل فيها إذ ليس ثمة ما يلزم المحكمة بأن تخطره بكل جلسة حددتها لنظر هذه الدعوى بعد ذلك طالما سارت الدعوى سيرها المعتاد من جلسة إلى أخرى ، وإذا كان المتهم قد قصر فيها هو واجب عليه وكان ذلك متاحاً له فمن ثم لا يقبل منه الحجاج بعدم سماع دفاعه وبالتالي تكون محاكمته قد تمت صحيحة وفقاً للقانون - (٦)

القاعدة الرابعة :

إذا اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الفصل فيها - لا تملك جهة الإدارة اتخاذ أي قرار من شأنه سلب ولاية المحكمة في محاكمة المحال إليها - مثال - تنازل جهة الإدارة عن محاكمة الموظف المحال إلى المحكمة التأديبية :

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا - من ٢١ ق - من أول أكتوبر ١٩٧٥ حتى آخر سبتمبر ١٩٧٦ - في الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٢٠ ق ص ٥ - ٦ .

وتقول المحكمة :

أنه من الأمور المسلمة أنه متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الاستمرار في نظرها والفصل فيها ، ولا تملك جهة الإدارة أثناء نظر الدعوى اتخاذ أى قرار في موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية في محاكمة المخالف المحال اليها ، فإذا تصرفت جهة الإدارة تصرفاً من هذا القبيل ، فإنه يمثل عدواناً على اختصاص المحكمة وغصباً لسلطتها يتعين على المحكمة ألا تعتد به وأن تسقط كل أثر له من حسابها . ومن هذا القبيل قيام جهة الإدارة بتوقييع العقوبة على المخالف عن التهم المقدم بها الى المحكمة التأديبية أو التنازل عن محاكمة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية لسبب أو لآخر ، فمثل هذه التصرفات لا يكون لها من أثر قانوني على الدعوى التأديبية ، التي تظل قائمة ومطروحة على المحكمة حتى تنتهى بحكم تصدره المحكمة في موضوعها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب وقضى بانقضاء الدعوى التأديبية تأسيساً على أن جهة الإدارة رأت عدم الاستمرار في المحاكمة ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين لذلك الحكم بالغاءه . (٧)

القاعدة الخامسة :

إذا كان الثابت أن المحكمة المدنية قد قضت بعدم الاختصاص الولائي في دعوى رفعت أمامها طعناً في قرار صادر بإنهاء خدمة أحد العاملين بالقطاع العام بسبب انقطاعه عن العمل وأحيلت الدعوى بحالتها الى المحكمة التأديبية عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات فإنه أياً كان الرأى في سلامة الأسباب التي قام عليها هذا الحكم فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تفصل في موضوع الدعوى في حدود طلبات المدعى - المحكمة التأديبية ما كان يجوز لها قانوناً وهي تنظر الدعوى في هذا النطاق أن تجنح الى التصدى لمحاكمة المدعى تأديبياً - أساس ذلك أن المشرع حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية المبتدأة بالمحكمة التأديبية وناط بالنيابة الإدارية الاختصاص باقامة الدعوى التأديبية أمامها كما أن المشرع لم يخول المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها وهي بصدد الفصل في طعن مقام من أحد العاملين في قرار صدر في شأنه من السلطة الرئاسية أن تحرك الدعوى

(٧) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا

في ١٥ سبتمبر ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الأول - ٩٦٣ و ٩٧٤ - ١٥

(١٩٧٣/١/٢٧) ٥١/٣٠/١٨

التأديبية ضده وتفصل فيها – مجاوزة المحكمة التأديبية حدود ولايتها في هذا الشأن يترتب عليه ان حكمها يكون مخالفا للقانون متعين الالفاء .

وتقول المحكمة :

ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يقضى في المادة ٤٩ / رابعاً منه بأن الاحكام التى تصدر من المحاكم التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلى الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه ، يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ، واذ كان المستفاد من الاوراق ان المدعى كان يشغل وظيفة من الفئة الرابعة وهى من وظائف المستوى الاول طبقاً لحكم المادة ٧٩ من النظام سالف الذكر ، لذلك يكون من الجائز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة عليه ، والذي صدر اثناء العمل بالمادة ٤٩ المذكورة .

ومن حيث ان المدعى أقام دعواه طعناً فى القرار الصادر من الشركة المدعى عليها بانتهاء خدمته وقضت المحكمة المدنية فيها بعدم الاختصاص الولائى وباحالتها بحالتها الى المحكمة التأديبية عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فانه اياً كان الراى فى سلامة الاسباب التى قام عليها هذا الحكم ، فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية ان تفصل فى موضوع الدعوى فى حدود طلبات المدعى ، وما كان يجوز لها قانوناً وهى تنظر الدعوى فى هذا النطاق ان تجنح الى التصدى لمحاكمته تأديبياً ، ذلك ان المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية المبتدأة بالمحكمة التأديبية ، وناط بالنيابة الادارية الاختصاص باقامة الدعوى التأديبية أمامها ، ولم يخول المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها ، وهى بصدد الفصل فى طعن مقام من أحد العاملين فى قرار صدر فى شأنه من السلطة الرئاسية ، ان تحرك الدعوى التأديبية ضده وتفصل فيها . ولذلك فان المحكمة التأديبية اذا ما تجاوزت حدود ولايتها فى هذا الشأن فان حكمها يكون مخالفاً للقانون متعين الالفاء .

ومن حيث انه كان يتعين على المحكمة التأديبية ان تلتزم بالحكم الصادر من المحكمة المدنية بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وباحالتها بحالتها اليها للفصل فيها عملاً بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، ومن مقتضى ذلك ان تنظر الدعوى حسب التكييف القانونى الصحيح لوقائعها ولو تبين لها من ذلك ان موضوع المنازعة مما يخرج عن اختصاصها المحدد فى القانون .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق المودعة حافظة مستندات الشركة المدعى عليها والمقدمة أمام المحكمة التأديبية (رقم ٢ دوسيه) أن المدعى حبس حبسا احتياطيا مطلقا اعتبارا من ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ على ذمة التحقيق في الجناية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٠ كلى (١٠٢ سنة ٧٠ أموال عامة عليا) ثم أفرج عنه في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠م ولم يعد الى عمله بعد الافراج عنه فوجهت اليه الشركة كتابا مؤرخا ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ نبهته فيه الى أنه منقطع عن العمل منذ تاريخ الافراج المشار اليه ، مما يقتضى انذاره بانتهاء خدمته طبقا لحكم المادة ٧/٧٥ من لائحة العاملين بالقطاع العام . واذ لم يستجب المدعى الى هذا التنبيه ولم يعد الى عمله دون ابداء عذر لانقطاعه فقد أصدر رئيس مجلس ادارة الشركة القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٠ في ٥ من ديسمبر ١٩٧٠ بانتهاء خدمة المدعى لانقطاعه عن العمل أكثر من عشرة أيام متصلة اعتبارا من ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٠ دون سبب مشروع .

ومن حيث أن لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمعدلة بالقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ — وهى اللائحة السارية وقت صدور القرار المطعون فيه — تحدد فى المادة ٧٥ منها أسباب انتهاء خدمة العامل ومن ذلك ما تنص عليه الفقرة السابعة منها وهو « الانقطاع عن العمل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة ، أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابى يوجه للعامل بعد غيابيه عشرة أيام فى الحالة الاولى ، وانقطاعه خمسة أيام فى الحالة الثانية ، وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت انقطاعه كان بعذر قهرى » . ولما كان الثابت فيما تقدم أن الشركة المدعى عليها قد أصدرت قرارها المطعون فيه بانتهاء خدمة المدعى طبقا لحكم المادة ٧/٧٥ وبعد اتباع الاجراءات التى نصت عليها ، لذلك يكون القرار المذكور قد صدر صحيحا قانونيا وليس عليه مطعن يبرر طلب الحكم بالفائه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بالفائه ورفض الدعوى . (٨)

(٨) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا — س١٢١ق — من اكتوبر ١٩٧٥ حتى سبتمبر ١٩٧٦ — فى الدعوى رقم ١٣٥٢ لسنة ١٨ق ص٩٥ — ٩٧ .

القاعدة السادسة :

اعلان العامل المقدم للمحكمة التأديبية بقرار الاحالة وخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ، اجراء جوهري — اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون من شأنه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه — مقتضى ذلك بطلان اعلان العامل بقرار الاحالة في مواجهة النيابة العامة طبقا لحكم الفقرة العاشرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية مادام الثابت انه لم يتم التقصى عن موطن العامل المذكور او محل عمله لاعلانه فيها قبل اعلانه للنيابة العامة :

وتقول المحكمة :

المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل اقامة المعلن اليه او في عمله وحكمة هذا النص واضحة ، وهى توفر الضمانات الاساسية للعامل المقدم الى المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية المتضمنة بيانا بالمخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من المثول امام المحكمة بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعلن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها . وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهريه لذى الشأن — واذا كان اعلان العامل المقدم الى المحاكمة التأديبية وخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا ، فان اغفال هذا الاجراء او اجراءه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق معه الغاية منه ، من شأنه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه .

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية وان كان قد اجاز في الفقرة العاشرة من المادة ١٣ منه اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم ، اذ ان ذلك ورد استثناء من الاصل العام الذى رددته المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة سلفة الذكر وهى ان يسكون اعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل اقامتهم او في محل عملهم ، ومن ثم فان الاعلان في مواجهة النيابة والامر كذلك — لا يصح اللجوء اليه الا بعد القيام بتحريات كافية دقيقة للتقصى عن محل اقامة ذوى الشأن او

محل عملهم وعدم الاهتداء اليها . ويترتب على مخالفة هذا الاجراء وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث أن الثابت — على ما سلف بيانه — أن الطاعن لم يعلن اعلانا قانونيا للحضور امام المحكمة التأديبية بجلستها المنعقدتين فى ٢٢ من أكتوبر و ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ واثبتت المحكمة ذلك صراحة بمحضرى الجلستين المذكورتين .

وبما أن الطاعن قد أعلن بقرار الاحالة وبالحضور لجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ فى مواجهة النيابة العامة بناء على ما قرره السيد رئيس النيابة الادارية بمحضر جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ من أنه لم يستدل على المتهم . واذا كان ما قرره السيد رئيس النيابة لا يعنى بذاته أنه قد تم البحث والتقصى عن موطن العامل المذكور أو محل عمله لاعلانه فيها قبل اعلانه للنيابة العامة ، فضلا عن أن الواقع ينفى به مراعاة أن محل عمل هذا العامل معروف وموضح بالاوراق وبقرار الاتهام وكان من الجائز قانونا اعلانه فيه ، كما أن التحرى عن الجهة الادارية التى كان يعمل بها كان من شأنه ولا ريب الكشف عن محل اقامته الصحيح ، وهو ما لم يقم عليه دليل من الاوراق ، فإن اعلان العامل بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته فى النيابة العامة يكون والامر كذلك قد وقع باطلا ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شاب عيب فى الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق هذا العامل فى ابداء ذلك فى الاتهام الموجه اليه ، على وجه يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث أنه لما كان الامر كما تقدم ، وكان الطاعن — على ما سلف بيانه — لم يعلن بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية ولم يخطر بالجلسات المحددة لمحاكمته ، ومن ثم لم تتح له فرصة الدفاع عن نفسه ، وكانت الدعوى بذلك لم تنهيا امام المحكمة التأديبية للفصل فيها ، فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبالغاء الحكم المطعون فيه ، واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لاعادة محاكمته والفصل فيما نسب اليه مجددا من هيئة أخرى (٩) .

القاعدة السابعة :

عدم اعلان العامل بموعد المحاكمة التأديبية وبقرار الاحالة وباخطاره بتاريخ الجلسة يبطل اجراءات المحاكمة .

(٩) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا — س ٢١ ق — من أول أكتوبر ١٩٧٥ حتى سبتمبر ١٩٧٦ — فى الدعوى رقم ٢٨٢ لسنة ١٩ ق ص ١٣ — ١٤ .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« اعلان العامل المقدم الى المحكمة التأديبية بقرار الاحالة واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته هو اجراء جوهري وان اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من شأنه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحكمة يؤثر في الحكم يؤدي الى بطلانه ... وترتبيا على ذلك فان اعلان العامل بقرار الاحالة في مواجهة النيابة العامة طبقا لحكم الفقرة العاشرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية يبطل هذا الاعلان ما دام الثابت انه لم يتم التقصى عن موطن العامل المذكور او محل عمله لاعلانه فيها قبل اعلانه عن طريق النيابة العامة » (١٠) .

القاعدة الثامنة :

اذا احيط العامل بالدعوى التأديبية وبتاريخ الجلسة ولم يحضر لبدء دفاعه يحق للمحكمة ان تفصل في الدعوى في غيبته .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« اذا كان الثابت ان العامل المحال الى المحكمة التأديبية قد احيط علما بالدعوى التأديبية المقامة ضده واعلن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها وكانت السبل ميسرة امامه للحضور بنفسه او بوكيل عنه لدفع ما اسند اليه ومع ذلك لم يسع الى متابعة سير اجراءات هذه الدعوى ، ولم ينشط لبدء اوجه دفاعه فانه لا يصح على المحكمة التأديبية ان هي سارت في نظر الدعوى وفصلت فيها في غيبته .. ذلك ان المستفاد من احكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ان حضور المتهم جلسات المحاكمة ليس شرطا لازما للفصل في الدعوى ، وانما يجوز الفصل فيها في غيبته طالما كانت مهية لذلك وكان المتهم قد اعلن بقرار الاحالة وبتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون » (١١) .

(١٠) المحكمة الادارية العليا - في الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٩ ق عليا -
بجلسة ١٩٧٥/١٢/٢٧ م .
(١١) المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ٨٤ لسنة ٢٠ ق عليا -
بجلسة ١٩٧٥/١١/١٥ م .

القاعدة التاسعة :

جواز تأييم المحكمة لواقعه ثابتة بالاوراق .

ونقول المحكمة :

من حيث أن المحكمة التأديبية قد ركزت الكثير من الاهتمام على الورقة التي حررها المتهم بخطه بترشيح السيدة الشاكية للترقية ، وأن إجابات الشهود الدين سئلوا ونوقشوا في شأنها كشفت عن خروج المتهم فيها عن اختصاصه ، وعلى ما يجب أن تكون عليه العلاقات الوظيفية بين الرئيس والمرعوس وان المحكمة قد واجهت المتهم في صراحة بهذه الواقعة ، وبصرته بها ، وقد أبدى دفاعه فيها ، وشرح ظروف تحريره اياها ، كما ان النيابة الادارية قد أجملت واقعة تحرير هذه الورقة في ضمن ما صممت على طلب مؤاخذته من أجله تأديبيا ، واذا كان تقرير الاتهام قد حدد واقعة ذات تاريخ معين ووصف معلوم ، فانه يؤخذ منه ومن مذكرة النيابة الادارية المرفقة به والتي تضمنت تفصيلا مسهبا للوقائع التي يقوم عليها السلوك موضوع الاتهام ، ان الواقعة المذكورة لم تكن سوى خاتمة لسلسلة من الوقائع متتابعة ومتراطة الحلقات انتهت بهذه الواقعة الاخيرة ، وقد رأت المحكمة استحقاق التأييم بالقدر المتيقن في واقعة تحرير ورقة الترقية وانكاره اياها ثم اعترافاته بها عندما اطلعه عليها المحقق ، على اعتبار ان هذه الواقعة هي احدي عناصر الاتهام المطروحة عليها جملة ، وانها واجهته بها ، وسمعت فيها دفاعه واقوال الشهود في حضوره ، وقد كونت عقيدتها واقتناعها بثبوتها قبله ، فأدانته من أجلها بالانذار بعد أن رأت في تصرفه هذا خروجاً على مقتضى ما يوجب عليه مركزه من السير الحسن ، والسلوك الحميد ، على نحو ما ورد بتقرير الاتهام . ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفته للقانون بتوقيع جزاء عليه عن تهمة لم يتضمنها تقرير الاتهام المعلن اليه ، ولم توجه اليه ، يكون في غير محله (١٢) .

تعليق :

تعمل المحكمة الادارية العليا ذات المبدأ في مجال المواجهة والاثبات حين توقع الادارة عقوبة تأديبية مما يدخل في اختصاصها ، فهي تقول في حكمها الصادر في ١٩٥٧/٤/٦ « اذا واجهت الادارة الموظف في التحقيق بوصف الفعل او الافعال المنسوبة اليه ، بالوصف المكون للذنب الاشد ، فلا تثريب عليها في ان تعدل هذا الوصف او تنزل بالعقوبة التأديبية الى الوصف او الجزاء الاخف ،

(١٢) المحكمة الادارية العليا في ١٠ سنوات ١٩٥٥ — ١٩٦٥ — حكمها

في ١٩٦٤/١/٢٥ .

متى قام لديها من الاعتبارات ما يبرر ذلك ، دون أن ينطوى هذا على اخلال بحق الدفاع ، أو يعد خروجاً على الاحكام ما دام الموظف يعلم من التحقيق الذى يجرى معه بالوقائع موضوع المؤاخذه فى جملتها ، ويبدى دفاعه فيها غير مجزا ، ولا سيما اذا كانت هذه الوقائع مرتبطة ببعضها ، أو تكون فى الوقت ذاته أكثر من نذب تأديبى واحد أو يكون كل منها ذنباً على حدة .

القاعدة العاشرة :

إذا قررت المحكمة التأديبية ، إيقاف الدعوى التأديبية الى أن يتم الفصل فى الاتهام الجنائى ، فإن مقتضى هذا الإيقاف أن يقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية مهما طالّت مدة الإيقاف .

وتقول المحكمة :

انه اذا قررت المحكمة التأديبية إيقاف الدعوى التأديبية الى أن يتم الفصل فى الاتهام الجنائى المسند الى المطعون ضدهم ، على أساس أن الاتهام الجنائى شق من المخالفات التأديبية المنسوبة اليهم ، فإن مقتضى هذا الإيقاف أن يقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية مهما طالّت مدة الإيقاف ، لأن من شأن هذا الإيقاف أن تشل يد النيابة الادارية عن تحريك الدعوى ، وأن يصبح اتخاذ اجراءات السير فيها مستحيلاً الى أن يتم الفصل فى الاتهام الجنائى الذى علقت عليه المحكمة التأديبية نظر الدعوى التأديبية ، وقررت المحكمة انه لا يجوز الاستناد الى حكم المادة (١٦) من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بالآ يوقف سريان المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية لاي سبب كان ، « لأن نظام المحاكمات التأديبية لا ينطوى على نص مماثل ، كما أن القضاء التأديبى لا يلتزم كأصل عام بأحكام قانون العقوبات أو قانون الاجراءات الجنائية ، وإنما يستهدى بها ، ويستعير منها ما يتلاءم وطبيعة المرافق العامة وحسن سيرها بانتظام واطراد » (١٣) .

تعليق :

تجدر الاحاطة بأنه طبقاً للمادة السابعة عشر من قانون الاجراءات الجنائية وفقاً للتعديلات التى أدخلت عليه من ابريل سنة ١٩٨٢ الواردة بالفصل الثالث المتعلق بانتضاء الدعوى الجنائية فإن المادة المذكورة تقول : « تنقطع المدة فى

(١٣) المحكمة الادارية العليا فى ١٩٧٥/٦/٢٨ — مجموعة المبادئ — ص ٤٠٥٠ — مشار اليه بمؤلف الدكتور / محمد سليمان الطماوى — قضاء التأديب — مرجع سابق — ص ٧٠٦ .

الدعوى بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك الامر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها بوجه رسمي فتسرى المدة من جديد ابتداء من الانقطاع . وإذا انعدمت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء » .

القاعدة الحادية عشر :

١ - المخالفات التأديبية التي يؤاخذ الموظف عنها قد تكون مالية أو إدارية - تكييفها على هذا النحو أو ذاك تبعاً لطبيعة الذنب الذي ارتكبه الموظف .

٢ - إجراءات المحاكمة التأديبية : - قرار النيابة الإدارية بإحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية - اختلاف ما ورد به من تحديد للمخالفات المنسوبة إلى الموظف ، وعمّا أسفر عنه التحقيق والفحص أثره على المحاكمة والحكم الصادر فيها .

٣ - إجراءات المحاكمة التأديبية أمام المحكمة التأديبية : - الأوصاف التي تسبفها النيابة الإدارية على الوقائع المسندة إلى الموظف وأحواله بسببها إلى المحاكمة التأديبية وسلطة المحكمة التأديبية في تعديلها .

٤ - إجراءات المحاكمة التأديبية أمام المحكمة التأديبية : - تعديل المحكمة التأديبية للمخالفات التأديبية المسندة إلى الموظف المحال إليها - حدوده - لا إخلال بحق الموظف في الدفاع ولا لزوم لتنبية الموظف إلى التعديل إذا كان في صالحه .

٥ - الجزاءات التأديبية التي توقع على الموظفين : - سلطات الجهات التأديبية في تقديرها بما يتناسب مع المخالفات وحدود رقابة المحكمة لها .

نكتفى بتلخيص المبادئ التي استقرت عليها المحكمة وهي :

١ - أن كون المخالفة مالية أو إدارية هو تكييف يقوم على أساس طبيعة الذنب الذي يقترفه الموظف طبقاً للتحديد الوارد في المادة (٨٢) مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي جرت محاكمة الطاعن وفقاً لأحكامه وقد تضمنت هذه المادة النص على أن يعتبر مخالفة مالية (كل إهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك) - وهذا الحكم يقابل حكم البند الرابع من المادة (٥٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - أنه وإن كان قرار النيابة الإدارية الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٦١ بإحالة الطاعن الى المحكمة التأديبية متفقا في أساسه مع القرار الذي صدر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بإحالته الى مجلس التأديب - إلا أنه قرار جديد مستقل عنه صدر بعد التحقيق الذي أجرته النيابة الإدارية والفحص الذي قامت به مراقبة التحقيقات وانتهت فيه الى ما تضمنته مذكرتها المؤرخة في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وإذا كان هذا القرار قد جاء في شأن تحديد المخالفات المنسوبة الى الطاعن ، ووصفها غير متفق مع ما أسفر عنه التحقيق والفحص ((المنكوران)) إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يشوب إجراءات المحكمة التأديبية بما يبطلها ويبطل الحكم الصادر فيها - أما ثبوت هذه المخالفات أو عدم ثبوتها وصحة أو عدم صحة وصفها فهي مسائل تتعلق بموضوع المحكمة التأديبية وتفصل فيها المحكمة حسبما يؤدي اليها اقتناعها .

٣ - أن الأصل أن المحكمة التأديبية لا تتقيد بالوصف الذي تسببه النيابة الإدارية على الوقائع المسندة الى الموظف لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد تلك الوقائع بعد تصحيحها الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم ، وذلك بشرط أن تكون الوقائع المبينة بامر الإحالة والتي كانت مطروحة أمام المحكمة هي بذاتها التي اتخذت أساسا للوصف الجديد .

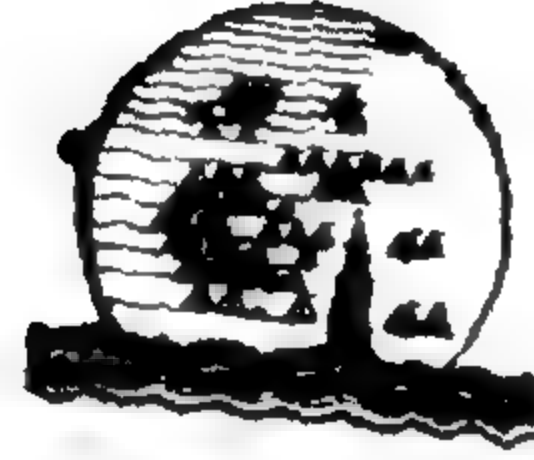
٤ - متى كان مرد التعديل الذي أجرته المحكمة التأديبية في وصف الوقائع المسندة الى الموظف هو عدم قيام ركن العمد ، دون أن يتضمن اسناد وقائع أخرى أو اضافة عناصر جديدة الى ما تضمنه قرار الإحالة - فإن الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق باعتبارها الطاعن مرتكبا مخالفة عدم مراعاة الدقة الكاملة ((لا مخالفة محاباة المولين)) - هذا الوصف ينطوي على تعديل يجافي التطبيق السليم للقانون وهو تعديل في صالح الطاعن وليس فيه اخلال بحقه في الدفاع إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبيهه ، أو تنبيه المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر التهمة التي أقيمت بها الدعوى التأديبية .

٥ - الأصل أن يقوم تقدير الجزاء على أساس التدرج تبعا لدرجة جسامة الذنب الإداري وعلى أنه إذا كان للسلطة التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك فإن مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها ((غلو)) ومن

صورة هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب ، وبين نسوع
الجزاء ومقداره ، ففي هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق
عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة (١٤) .

تعليق :

يلاحظ أن هذا الحكم وقد صدر في ظل أحكام قانون العاملين بالدولة رقم
٢١ لسنة ١٩٥١ — الا أن المبادئ والقواعد الهامة التي ورد بها كانت تصلح
للتطبيق في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن العاملين بالدولة كما انها
تصلح للتطبيق الآن في ظل أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين
المدنيين بالدولة كما تصلح للتطبيق في ظل أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨
بشأن نظام العاملين بالقطاع العام .



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
General Organization of the Alexandria Library

(١٤) المحكمة الادارية العليا — القضية رقم ١٧٤ لسنة ٨ ق — جلسة
١٩٦٦/٢/٢٦ — مشار للحكم بمجموعة الاحكام التي قررتها المحكمة الادارية
العليا — السنة الحادية عشرة من أول أكتوبر سنة ١٩٦٥ الى آخر يونية
سنة ١٩٦٦ م — ص ٤٥١ — ٤٥٣ .

(م — ١٢ الحديث في الفتاوى)

الفصل العاشر

الاحكام المتعلقة باختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية والدعاوى التعقيبية على الجزاءات الادارية

القاعدة الاولى :

اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية بالنسبة الى العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة ايا كان شكل هذه الوحدات — اساس ذلك — القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة : —

وتقول المحكمة :

تنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة على أن تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية التي تقع من « العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات ، وبالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الارباح ، وبذلك اوضحت المحاكم التأديبية مختصة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية التي تقع من العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة سواء اتخذت هذه الوحدات شكل شركات قطاع عام او جمعية تعاونية او منشأة او مشروع تحت التأسيس » (١) .

القاعدة الثانية :

قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها — اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهى من محاكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية ، من مقتضاه ان يجعل طلبات الغاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام تخضع في نطاق دعوى الالغاء وقواعدها واجراءاتها ومواعيدها لذات الاحكام التي تخضع لها طلبات الغاء القرارات

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة — ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — الجزء الاول — ١٤١٦ — ١٤ (١٩٧٣/٢/١٧) ٥٣/٣٢/١٨ .

النهائية الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعاق بطلبات الالغاء ستون يوما وان المتظلم الى الجهة التى اصدرت القرار المطعون فيه أو الى رئاستها يقطع هذا الميعاد .

وتقول المحكمة :

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تتحصل — على ما يبين من أوراق الطعن — فى أن السيد المحصل بقسم التقسيط بالشركة المصرية للمعدات الكهربائية ، كان قد أقام بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٣ — ضد الشركة المذكورة — الدعوى رقم ١٦٧ لسنة «٧» القضائية أمام المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التموين طالبا الغاء قرار الشركة رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٣ الصادر بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٣ بمجازاته بخفض وظيفته من كاتب أول بالمستوى الثانى (٧٨٠/٢٤٠) الى كاتب ثانى بالمستوى الثالث (٣٦٠/١٨٠) مع احتفاظه بمرتبه الذى بلغه وقدره ٢٣ جنيه و ٧٥٠ مليم ، والمصدق عليه من رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للسلع الهندسية بالكتاب رقم ٦٠٤ المؤرخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٣ .

وبجلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ أصدرت المحكمة التأديبية سالف الذكر حكما ويقضى ببطلان عريضة الدعوى وأقامت قضاءها على أن عريضة الدعوى غير موقعة من محام ، ولم يطعن فى هذا الحكم ، وقام المدعى سالف الذكر برفع دعوى ثانية بعريضة موقعة من محام أودعها فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ سكرتارية المحكمة التأديبية سالف الذكر ، وقيدت بجدولها برقم ٣٠ لسنة ٨ القضائية طالبا فيها الغاء قرار الجزاء المشار اليه مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال شرحا لدعواه أنه يعمل بأمانة وامتياز محصلا بالشركة المدعى عليها منذ سنة ١٩٥٣ غير أنه نظرا للقصور الذى انتاب نظام العمل مؤخرا من حيث كثرتة وقلة الايدى العاملة ، فقد أدى ذلك الى ارتباك أعمال التحصيل ، وعدم اتمامه فى المواعيد ، ونتج عن هذا الارتباك — الذى لا ارادة له فيه — عجز فى عهدته بلغ ٦٤٢ جنيه و ١٥٢ مليم قام بسداده الامر الذى يجعل توقيع الجزاء سالف الذكر عليه مجحفا بحقه ، وغير مصادف لاحكام القانون .

وبجلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٣ أصدرت المحكمة التأديبية حكما المطعون فيه ويقضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد . وأقامت المحكمة قضاءها على أن قرار الجزاء المطعون فيه صدر فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٣ ، وأنه وان كان المدعى قد طعن عليه بدعوى سابقة أقامها بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٣ ، الا أن هذه الدعوى صدر فيها حكم بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ يقضى ببطلان عريضتها بسبب عدم توقيعها

من محام بما من شأنه أن يجعل هذه الدعوى عديمة الاثر في قطع الميعاد المقرر قانونا لجواز الطعن خلاله في قرارات الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام ، فان اقامة هذه الدعوى الماثلة في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، طعننا في قرار الجزاء سالف الذكر تكون بعد الميعاد المقرر للطعن ، على أى وجه كان الرأى في مقدار هذا الميعاد ، أهو ثلاثون يوما أم ستون يوما .

ومن حيث أن المتبين أن قرار الجزاء المطعون فيه قد صدر من الشركة المدعى عليها وهى من شركات القطاع العام في ظل أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ واستنادا الى المادتين ٤٨ ، ٤٩ منه ، كما أن المتبين أنه صدر بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، بما من شأنه أن يجعل القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث (أولا) من الباب الاول من هذا القانون ، عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة ، هى الواجبة الاتباع عند الطعن فيه امام المحكمة التأديبية وذلك دون تلك القواعد التى تضمنتها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر .

ومن حيث أنه وان كانت قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم في فقه القانون الادارى لتخلف عنصر السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها بمرافق عامة الا ان اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهى من محاكم مجلس الدولة - وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية من مقتضاه ان يجعل طلبات الفاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام وهى المشار اليها في الفقرة (ثانى عشر) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تخضع في نطاق دعوى الالفاء وقواعدها واجراءاتها ومواعيدها ، لذات الاحكام التى تخضع لها طلبات الفاء القرارات النهائية الصادر من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين وهى الطلبات المشار اليها في الفقرة (تاسعا) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر ، الامر الذى من شأنه الا يكون ثمة اختلاف في ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة الى أى من هذين الطعنين بالالفاء .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٤ الواردة تحت (أولا) من الفصل الثالث من الباب الاول من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن ميعاد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق

بطلبات الالفاء ، ستون يوما ، كما تقضى بان التظلم الى الجهة التى اصدرت القرار المطعون فيه والى رئاستها يقطع هذا الميعاد .

ومن حيث انه ايا كان القول فى سلامة ما قضى به الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٦٧ لسنة (٧) القضائية بىطلان صحيفتها لعدم توقيعها من محام ، فانه اضحى حكما نهائيا حائزا قوة الامر المقضى وبالتالي خارجا عن نطاق هذا الطعن المائل ، الا ان هذا الحكم وان قضى بىطلان الدعوى باعتبارها الخصومة المعقودة بين طرفيها ، فان صحيفة الدعوى بما تضمنته من نعى المدعى على القرار المطعون فيه واتصالها - بهذا الذى تضمنه - بعلم الشركة المدعى عليها من واقع ما تبين من حضور ممثلها جميع جلسات الدعوى ، يتحقق منها - رغم الحكم بىطلانها كاجراء مفتتح للخصومة القضائية - معنى التظلم بما يحمله من نعى على القرار وعزم على مخاصمته الامر الذى من شأنه ان يكون من اثره قطع سريان ميعاد رفع دعوى الفاء قرار الجزاء المشار اليه ، وبحيث يسرى هذا الميعاد من جديد اعتبارا من تاريخ الحكم الصادر فيها ، شأنها فى ذلك شأن الاثر المترتب على اقامة الدعوى امام محكمة غير مختصة .

ومن حيث ان الحكم القاضى بىطلان عريضة الدعوى وقد صدر بتاريخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ واقام المدعى دعواه المائلة فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ خلال الستين يوما التالية لصدور هذا الحكم ، فان الدعوى تكون - والامر كذلك - مقبولة شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك ، مخالفا القانون ويتعين الحكم بالفائه ويقبل الدعوى .

ومن حيث انه لما كانت الدعوى مهية للفصل فيها ، فانه لا يكون ثمة محل لاعادتها للمحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا ويتعين التصدى للفصل فيها .

ومن حيث ان المتبين من التحقيق سواء الذى اجرته الشركة المدعى عليها مصحوبا بالجرد ، ام من التحقيق الذى اجرته النيابة العامة (المحضر رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق الازيكية) ان المدعى معترف بمسئوليته عن العجز الذى تكشف فى حصيلة الكمبيالات المعهود اليه تحصيلها والذى بلغ ٦٤٣ جنيه و ١٥٢ مليم ولهذا ونظرا لقيامه بسداد المبلغ بالكامل فقد رأت النيابة العامة الاكتفاء بمجازاته اداريا . ولم ينكر المدعى فى دعواه المائلة تحقق هذا العجز فى عهده ، وانما يحاول تبريره فى عبارات عامة مرسلة بكثرة المهام التى كانت منوطة به وقصور

العمل وعدم انتظامه ، وهو زعم غير سائق في أمثاله من مسئولياته عن هذا والذي يصمه على القدر المتيقن ، بالإهمال الجسيم في أداء واجبات وظيفته والحفاظ على مهنته مما يستتبع مساпته تأديبياً عنه .

ومن حيث أنه لما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه بخفض وظيفته المدعى يكون مستنداً الى أسباب مستخلصة استخلاصاً سائفاً من الأوراق ، وجاء في تقديره للجزاء مناسباً حقاً وعدلاً للذنب الإداري ، دون أن ينطوى على أى انحراف ، وبالتالي يكون قراراً سائفاً قانوناً لا مطمئن عليه ، ومن ثم يكون النemy عليه على غير أساس من القانون وتكون الدعوى لذلك متمينة الرفض .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى . (٢)

القاعدة الثالثة :

اختصاص سلطة المحكمة في تكليف طلبات المدعى وفقاً للقانون لتحديد ما إذا كان يدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري أو بهيئة قضاء تأديبي يستوجب من المحكمة أن تدخل في اعتبارها وهي بسبيل بحث الاختصاص الصفة التي روعيت في الشخص عند صدور القرار وهل بصفته عاملاً أو فرداً من الأفراد العائدين ، واختصاص المحكمة التأديبية بقرار وقف العامل وكف يده عن العمل .

وتقول المحكمة :

الاختصاص بنظر الدعوى ، مردء الى ما تنتهى اليه المحكمة من تاويل مسديد واستنتاج صحيح لحقيقة طلبات المدعى ، وذلك بما لها من هيمنة على تكليف هذه الطلبات وفقاً للقانون ، لاستظهار ما إذا كانت تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري أو بهيئة قضاء تأديبي .

ومن المقرر أيضاً ، في هذا الشأن أن تدخل المحكمة في اعتبارها وهي بسبيل بحث الاختصاص — الصفة التي روعيت في الشخص حين صدور القرار

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة — ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — الجزء الأول — ٧٢٠ — ٢٠ (١٩٨٠/٢/٢)
٥٢/٢٥ .

وما اذا كان قد صدر بوصفه هذا الشخص موظفا عاما او عاملا باحدى وحدات القطاع العام او فردا من الافراد كما يجب ان تعتد المحكمة بموضوع القرار لا بما قد يترتب عليه من اثر . ومن ثم غائه اذا صدر قرار تأديبي بفصل موظف او عامل او بوقفه عن العمل بغير ذلك من الجزاءات سواء كانت صريحة او ضمنية فان الاختصاص يتحدد على اساس موضوع هذا القرار بوصفه جزاء تأديبي ، وباعتباره صادرا في شأن موظف او عامل بصفته الوظيفية وليس بوصفه مجرد فرد من الافراد ، ولو ترقب على هذا القرار آثار في المحيط الشخصي لهذا العامل لعدم تمكنه من ممارسة أعمال المهنة المتعلقة بوظيفته .

وبتطبيق هذه القواعد المقررة ، على موضوع الدعوى الماثلة ، وبالنظر الى أن القرار المطعون فيه صادر من المؤسسة العامة المذكورة ، وفي خصوص المدعى بصفته أحد العاملين فيها وفي شأن متعلق بوظيفته . وهو ابتعاده عن أعمال هذه الوظيفة ، فان هذا القرار انما يختص بتظيره مجلس الدولة باعتبار المدعى موظفا عاما بالمؤسسة المذكورة وليس بوصفه مجرد فرد من الافراد ويتعين بعد ذلك تبين أي القضائين يدخل في ولايته هذا القرار اهو القضاء الاداري أم القضاء التأديبي .

ولما كان القرار المذكور وقد صدر بابتعاد المدعى عن ولاية وظيفته وبكف يده عنها ، وذلك بمنعه من العمل بل ومن دخول المطار كما قرر مجامع المؤسسة المذكورة امام هذه المحكمة بجلسة ١٨/١١/١٩٧٢ على النحو الثابت بمحضرها - فان ما اتخذته جهة الادارة ازاء المدعى بعد ان رفضت المحكمة التأديبية طلبها بوقف المدعى احتياطيا عن العمل لا يعدو ان يكون قرار بالوقف عن العمل يشكل في مبناه ومعناه جزاء تأديبي ، وبالتالي فان النزاع في شأنه - الفاء او تعويضات يخرج من اختصاص محاكم القضاء الاداري ويدخل في اختصاص المحاكم التأديبية بحكم ولايتها العامة بالفصل في مسائل تأديب العاملين في ذلك ان المشرع قد نظم في المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تأديب العاملين بالقطاع العام ونص في قانون مجلس الدولة على تبعية المحاكم التأديبية للقسم القضائي بمجلس الدولة وبين اختصاص هذه المحاكم . والواضح من نصوص هذين القانونين - وفقا لما قضت به المحكمة العليا بحكمها الصادر في ١١/٤/١٩٧٢ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ القضائية تنازع - ان المشرع قد اورد في هذه النصوص تنظيما وتفصيلا لما قرره المادة ١٧٢ من الدستور في صيغة عامة مطلقة تنص على ان « مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الادارية وهي الدعاوى التأديبية ... الخ » مما يدل على ان

المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين وبينهم العاملون بالقطاع العام ومن ثم فان ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة اى التى تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبى كما تتناول الطعن فى اى جزاء تأديبى على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة . واختصاص المحاكم التأديبية فى هذا الطعن لا يقتصر على طلب الغاء الجزاء المطعون عليه ، بل يشمل كذلك طلب التعويض عن الاضرار المترتبة عليه اذ يستند كلا الطرفين الى اساس واحد هو عدم مشروعية القرار المطعون فيه ، كما يشمل غير ذلك من الطلبات المرتبطة بالطعن . (٣)

القاعدة الرابعة :

توجيه طلب التعويض عن القرارات التأديبية التى تختص بطلب الغائها المحاكم التأديبية بمجلس الدولة الى الموظف العام بصفته الشخصية لا يخرج المنازعة من ولايتها واساس ذلك ان اختصاص المحاكم التأديبية بالحكم فى طلبات التعويض عن القرارات التأديبية التى تختص بطلب الغائها ، الا اذا منع ذلك نص صريح فى القانون وتوجيه طلب التعويض الى الموظف العام بصفته الوظيفية او بصفته الشخصية لا يحمل سوى معنى واحد هو ان القرار المطعون فيه مع مخالفته للقانون اصطبغ بخطا شخصى من مصدره فاذا حكم بالتعويض امكن تنفيذ ما قضى به من ماله الخاص :

وتقول المحكمة :

من حيث انه متى كان ذلك ما تقدم يكون القرار المطعون فيه من القرارات الادارية النهائية الصادرة من السلطات التأديبية الرئاسية على ما سلف البيان ، فان الاختصاص بنظر طلب الغائه او التعويض عنه يتعقد للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة دون سواها ، ولا ينال من ذلك ان لائحة العاملين بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة قد تضمنت النص على ان يختص تأديب العاملين بالجهاز مجلس تأديب مشكل على النحو الذى نصت عليه المادة (٦٧) ذلك لان مجلس التأديب المشار اليه ومن قبله المحكمة التأديبية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ يختص فقط بتوقيع

(٣) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى — السنة السابعة والعشرون — من اول اكتوبر سنة ١٩٧٢ الى آخر سبتمبر ١٩٧٣ — فى القضية رقم ٢١٠٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٣ — بند ٤٣ .

المعقوبات التأديبية على العاملين بالجهاز وفي مدد مدة الوقف عن العمل ، على سبيل الاستثناء من الاختصاص العام المقرر للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة على النحو الذى استظهره حكم المحكمة العليا آنف الذكر ، ومن المقرر أن الاستثناء لا يتوسع فى تفسيره . كذلك لا اعتداد لما ذهبت اليه الجهة الادارية من أن المدعى وقد أعيد الى عمله فان طلباته تتحدد فى صرف ما أوقف صرفه من مرتبه طوال مدة الوقف ذلك أن طلبات المدعى واضحة ومحددة وهى الغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من الآثار بعد أن عيب القرار بعيب الانحراف بالسلطة وسوء استعمالها وعدم المشروعية ، وما زالت له مصلحة فى طلب الغاء هذا القرار بالرغم من عودته الى العمل ، ومن ثم فلا وجه لتأويل طلبات المدعى على نحو يخالف طلباته الصريحة — كذلك ليس صحيحا ما ذهبت اليه الجهة الادارية من أن المدعى عدل طلب التعويض من قرش صاغ بصفة مؤقتة الى عشرين ألفا من الجنيهات أمام المحكمة الادارية العليا لأول مرة ، اذ الثابت من الاوراق أن المدعى قدم مذكرة فى المحكمة التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا بجلسة الاول من مارس سنة ١٩٧٥ عدل فيها طلباته على النحو السابق وقد اجلت المحكمة المذكورة نظر الدعوى الى جلسة تالية بناء على طلب الحاضر عن الحكومة للاطلاع على هذه المذكرة والرد عليها ، كذلك لا وجه لما طلبته الجهة الادارية فى مذكرتها من احوالة طلب التعويض الى المحكمة المدنية بزعم أن المدعى وجه هذا الطلب الى السيد المهندس ... وحده دون باقى اطراف النزاع ذلك لان الثابت من صحيفة افتتاح الدعوى رقم ٢٩٩٢ لسنة ٢٦ق أن المدعى وجه طلب التعويض الى المدعى عليهم جميعا على اساس عدم مشروعية القرار التأديبى المطعون فيه ، ومن المقرر أن المحاكم التأديبية تختص بالحكم فى طلب التعويض عن القرارات التأديبية التى تختص بطلب الغائها الا اذا منع ذلك بنص صريح فى القانون ، وكون المدعى وجه طلب التعويض الى السيد المهندس ... بصفته الشخصية بجانب باقى المدعى عليهم ، فان ذلك ليس من مقتضاه خروج المنازعة من ولاية المحكمة التأديبية اذ أن توجيه طلب التعويض الى الموظف العام بصفته الوظيفية وبصفته الشخصية — كما هو الحال فى النزاع المائل — لا يحمل سوى معنى واحد هو أن القرار المطعون فيه مع مخالفته للقانون ، اصطبغ بخطأ شخصى من مصدره فاذا حكم بالتعويض امكن تنفيذ ما قضى به فى ماله الخاص .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ لم يذهب هذا المذهب فانه يكون مخالفا للقانون ويتعين القضاء بالغائه وباختصاص المحكمة التأديبية للعاملين

من مستوى الإدارة العليا بنظر الدعوى ، وباعتها اليها للفصل في موضوعها . (٤)

القاعدة الخامسة :

اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في الطعن في أى جزاء تأديبي وفي طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة عليه وغير ذلك من الطلبات المرتبطة به طبقاً لقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

وتقول المحكمة :

بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة الذى عمل به من الخامس من أكتوبر سنة ١٩٧٢ أصبحت المحاكم التأديبية وهى مزج من القسم القضائى بمجلس الدولة وهى الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى تأسيساً على أن النصوص الواردة فى قانون مجلس الدولة والتى تناول اختصاص القسم القضائى بمسائل تأديب العاملين إنما وردت تنظيمياً وتفصيلاً لمآ قدرته المادة ١٧٢ من الدستور فى صيغة عامة مطلقة حيث نصت على أن مجلس الدولة يختص بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية بما يدل على أن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون فى القطاع العام ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية ابتداءً التى تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول الطعن فى أى جزاء تأديبي على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة وأن اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل فى هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالفناء الجزاء وهو الطعن المباشر بل يتناول طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء فهى طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به وكذلك أن كلا من الطعنين يستند إلى أساس قانونى واحد يربط بينهما وهو عدم مشروعية القرار المطعون فيه .

(يراجع حكم المحكمة العليا فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ ق بتاريخ ١١/٤/١٩٧٢ م) .

والبإدى مما تقدم أن القرار الصادر من المحكمة الإدارية العليا بأحالة هذه الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى « دائرة التعويضات » إنما صدر

(٤) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا فى ١٥ سنة — ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — الجزء الاول — ٢٤ — ٢٢ (١٩٧٩/٤/٢٨) ١٠٥/٢٤ .

عملا بالاحكام الانتقالية التى نص عليها قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولا يعتبر هذا القرار وهذا سنده من الاحكام التى نصت عليها المادة ١٩٠ من قانون المرافعات والتى توجب على المحكمة المحال اليها الدعوى الفصل فيها لا يتغير كذلك لانه انما صدر لاعادة توزيع العمل على محاكم القسم القضائى بمجلس الدولة عملا بنصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وهذا التوزيع انما يشمل فقط الدعوى المنظورة والمتداولة بجلسات محاكم القسم القضائى وغير الهيئة للحكم فيها .

ومادام ذلك كذلك فانه لا يمنع من بحثه واحالة الدعوى الى المحكمة صاحبة الاختصاص الاصلى سيما وقد استقر قضاء المحكمة العليا حسبما تقدم على اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل فى طلبات التعويض عن القرارات التأديبية . (٥)

القاعدة السادسة :

ولاية المحاكم التأديبية بالفصل فى الدعوى التأديبية المبتدأة ، وبالفصل فى الطعن فى أى جزاء تأديبى صادر من السلطات الرئاسية ، وطلبات التعويض المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة بالطلب الاصلى الخاص بالفاء الجزاء .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث أن الثابت من استقراء نصوص قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع استهدف اعادة تنظيم المحاكم التأديبية تنظيما شاملا يتعارض مع الاسس التى قامت عليها التشريعات السابقة الصادرة فى هذا الشأن ومن بينها تلك التى تضمنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (١) باصدار نظام العاملين بالقطاع العام اذ قضى قانون مجلس الدولة على اعتبار المحاكم المذكورة فرعا من القسم القضائى بمجلس الدولة

(٥) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى — السنة السابعة والعشرون — من أول اكتوبر سنة ١٩٧٢ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٣ — بند ٩٨ — فى القضية رقم ٣١٧ لسنة ٢٤ق — جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٣ .

(١) صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام ليحل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

وترتibia على ذلك جعل جميع أعضائها من رجال مجلس الدولة . منحها اختصاصات جديدة لم تكن لها من قبل فقد قضى بالنسبة للعاملين بالقطاع العام — على ما جرى به حكم المحكمة العليا في الطعن رقم ٩ لسنة «٢» القضائية (تنازع) الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ والذي تأخذ به هذه المحكمة بأن ولاية المحاكم التأديبية تتناول فضلا عن الدعوى التأديبية المبتدأة الاختصاص بالفصل في الطعن في أى جزاء تأديبي صادر من السلطات الرئاسية وكذلك طلبات التعويض المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة بالطلب الاصلى الخاص بالفناء الجزاء وذلك كنه بالمخالفة لما تقضى به المادة ٤٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ سالفه الذكر .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكان التقاضى وفقا لنص المادة ٦٨ من الدستور حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء ، وكان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم ينطو على ثمة حكم ينال من اعمال النظر السابق في النزاع المطروح فمن ثم يتعين القضاء بالفناء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية التى انعقد لها الاختصاص بالفصل في الدعوى التزاما بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية للفصل في موضوعها . . » (٦)

القاعدة السابعة :

إذا اتصلت الدعوى بالمحكمة التأديبية ، لا تملك جهة الادارة اتخاذ أى قرار في موضوعها .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« من الامور المسلمة انه متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الاستمرار في نظرها والفصل فيها ولا تملك جهة الادارة اثناء نظر الدعوى اتخاذ أى قرار في موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية في محاكمة المخالف المحال اليها فاذا تصرفت جهة الادارة تصرفا من هذا القبيل فانه يمثل عدوانا على اختصاص المحكمة وغصبا لسلطتها يتعين على المحكمة ان لا تعتد به وأن تسقط كل اثر له من حسابها ، ومن هذا القبيل قيام جهة الادارة بتوقييع

(٦) المحكمة الادارية العليا (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ج/٢ — ص ١٧٢٢

المقوية على المخالف عن التهم المقدم بها الى المحكمة التأديبية او التنازل
عن محاكمة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية لسبب او آخر » . (٧)

القاعدة الثامنة :

ان قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام تخضع للرقابة
القضائية من قبل المحاكم التأديبية :

وتقول المحكمة :

« من حيث ان المتبين ان قرار الجزاء المطعون فيه قد صدر من الشركة
المدعى عليها وهى من شركات القطاع العام ، فى ظل احكام نظام العاملين
بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ واستنادا الى المادتين
٤٨ ، ٤٩ منه . كما ان المتبين انه صدر بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، مما من شأنه ان يجعل القواعد والاجراءات
والمواعيد المنصوص عليها فى الفصل الثالث (اولا) من الباب الاول من
هذا القانون عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة وهى الواجبة
الاتباع عند الطعن فيه امام المحكمة التأديبية ، وذلك دون تلك القواعد
التي تضمنتها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر .

ومن حيث انه وان كانت قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع
العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم
فى فقه القانون الادارى لتخلف عنصر السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها
بمرافق عامة ، الا ان اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية
وهى من محاكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد
المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية ،
من مقتضاه ان يجعل طلبات الفاء هذه الاجراءات الموقعة على
العاملين بالقطاع العام وهى المشار اليها فى الفقرة (ثانى عشر) من المادة ١٠
من قانون مجلس الدولة تخضع فى نطاق دعوى الالفاء وقواعدها واجراءاتها ،
ومواعيدها ، لذات الاحكام التى تخضع لها طلبات الفاء القرارات
النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين
العموميين وهى الطلبات المشار اليها فى الفقرة (تاسعا) من المادة ١٠ من
قانون مجلس الدولة سالف الذكر ، الامر الذى من شأنه الا يكون ثمة
اختلاف فى ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة الى اى من هذين الطعنين بالالفاء .

(٧) المحكمة الادارية العليا فى القضيتين رقمى ٦٢ ، ٧٤ لسنة ١٩٥٥ اعلى

بجلسة ١٩٧٣/١/٢٧ م .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٤ الواردة تحت (أولا) بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة من الفصل الثالث من الباب الأول من قانون مجلس الدولة الصادر فيما يتعلق بطلبات الالفاء ، ستون يوما ، كما تقضى بأن التظلم إلى الجهة التي أصدرت القرار المطعون فيه وإلى رئاستها يقطع هذا الميعاد .

ومن حيث أنه أيا كان القول في سلامة ما قضى به الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٦٧ لسنة ١٧ القضائية ببطلان صحيفتها لعدم توقيعها من بحام . فإنه أضحي حكما نهائيا حائزا قوة الامر المقضى وبالتالي خارجا عن نطاق هذا الطعن المائل ، الا ان هذا الحكم وان قضى ببطلان الدعوى باعتبارها الخصومة القضائية المعقودة بين طرفيهما ، فإن صحيفة هذه الدعوى بما تضمنته من نعى المدعى على القرار المطعون فيه واتصالها بهذا الذى تضمنته ، بعلم الشركة المدعى عليها من واقع ما تبين من حضور ممثلها جميع جلسات الدعوى ، يتحقق منها - رغم الحكم بطلانها كاجراء مفتتح للخصومة القضائية - معنى التظلم بما يحمله من نعى على القرار وعزم على مخاصمته الامر الذى من شأنه ان يكون من اثرها قطع سريان ميعاد رفع دعوى الغاء قرار الجزاء المشار اليه ، وبحيث بسرى هذا الميعاد من جديد اعتبارا من تاريخ الحكم الصادر فيها ، شأنها في ذلك شأن الاثر المترتب على اقامة الدعوى أمام محكمة غير مختصة .

ومن حيث ان الحكم القاضى ببطلان عريضة الدعوى وقد صدر بتاريخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ واقام المدعى دعواه المائلة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ خلال الستين يوما التالية لصدور هذا الحكم ، فإن الدعوى تكون - والامر كذلك - مقبولة شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك ، مخالفا للقانون ، ويتعين الحكم بالغاءه ، وبقبول الدعوى .

ومن حيث أنه لما كانت الدعوى مهيئة للفصل فيها ، فإنه لا يكون ثمة محل لاعادتها للمحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا ويتعين التصديق للفصل فيها .

ومن حيث ان المتبين من التحقيق سواء الذى أجرته الشركة المدعى عليها مصحوبا بالجرد ، أم من التحقيق الذى أجرته النيابة العامة (المحضر رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق الازيكية) ان المدعى معترف بمسئوليته عن العجز الذى تكشف في حصيلة الكمبيالات المعهود اليه تحصيلها

مليم جنیه

والذى بلغ ٦٤٣١٠٠ ولهذا ونظرا لقيامه بسداد المبلغ بالكامل فقد رأت النيابة العامة الاكتفاء بمجازاته اداريا . ولم يتكرر المدعى فى دعواه الماثلة تحقق هذا العجز فى عهده ، وانما يحاول تبريره فى عبارات عامة مرسلة بكثرة المهام التى كانت منوطة به ، وقصور العمل وعدم انتظامه وهو زعم غير سائع فى اعفائه من مسئوليته عن هذا والذى يصمه على القدر المتيقن ، بالاهمال الجسيم فى أداء واجبات وظيفته والحفاظ على عهده مما يستتبع مساءلته تأديبيا عنه .

ومن حيث أنه لما تقدم ، فان القرار المطعون فيه بخفض وظيفة المدعى يكون مستندا الى اسباب مستخلصة استخلاصا سائفا من الاوراق ، وجاء فى تقديره للجزاء مناسبا حقا وعدلا للذنب الادارى ، دون أن ينطوى على اى انحراف . وبالتالي يكون قرارا سليما قانونا لا مطعن عليه ، ومن ثم يكون النعى عليه على غير أساس من القانون ، وتكون الدعوى على ذلك متعينة الرفض .

فلهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى « (٨) .

القاعدة التاسعة :

اختصاص المحاكم العادية بكل ما يثور بشأن منازعات العاملين بشركات القطاع العام فى المنازعات غير التأديبية :

وتقول المحكمة :

ان المدعى — وهو من العاملين باحدى شركات القطاع انعام لا يندرج فى عداد الموظفين العموميين ، وبهذه المثابة فى كل ما يثور بشأنه من منازعات غير تأديبية لاختصاص المحاكم العادية دون الادارية وذلك بالتطبيق لاحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٦ واعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين فى القطاع العام التى تقضى بان تسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون .

(٨) المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة ١٩٦٥ — ١٩٨٠ (ج ٢)

ص ١٧٢٠ — ١٧٢٢ .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وان اخطأ في تطبيق فصل المدعى من الخدمة بان اعتبره فصلاً تأديبياً الا انه صائب الصواب فيما انتهى اليه من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وكان متعيناً وقد قضى بعدم الاختصاص ان يأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة تطبيقاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، الامر الذي ترى معه هذه المحكمة تعديل الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة شئون العمال الجزئية بمحرم بك بالاسكندرية مع إلزام الشركة المطعون ضدها بمصروفات الطعن . (٩)

تعليق :

صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام ليحل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقد أوردت المادة الاولى منه نفس النص الوارد بالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حيث جاء بها ما يلي :

« تسرى احكام هذا القانون على العاملين في شركات القطاع العام وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا القانون » - وبناء على ما تقدم فان ما جاء بهذا الحكم يصلح للتطبيق في ظل احكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

وبهذه المناسبة فان المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على ما يلي :

« على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلق ببلولاية ويجوز لها عندئذ ان تحكم بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات » .

القاعدة العاشرة :

انه ولئن كان قرار الفصل المطعون فيه قد صدر قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الذي انشأ نظام الطعن في جزاءات الفصل اهام المحاكم التأديبية فانه ليس ثمة ما يمنع المحكمة التأديبية من التصدى للفصل فيه :

(٩) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الاول - ٤٢٠ - ١٧ (١٩٧٥/١/١٨)
١٢٤/٤٤/٢٠ .
(م - ١٣ الحديث في الفتاوى)

وتقول المحكمة :

ان عناصر هذه المنزعة تخلص — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسبق اوراق الطعن في أنه بموجب عريضة اودعت قلم كتاب المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية بتاريخ ٦ من مارس ١٩٦٧ ، اقام السيد / الدعوى رقم ٣٤٥ لسنة ١٤ قضائية ، طلبا الحكم بإلغاء القرار الصادر من الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بفصله من عمله وما يترتب على ذلك من آثار ، وقل — في بيان دعواه أنه كان يعمل مساعد بقل بالجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية بأجر شهري قدره ١٢ جنيها ، وظل يباشر عمله حتى فوجيء بصدور قرار من الشركة بفصله بتاريخ ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦ بدون مبرر يستوجب هذا الفصل .

وبجلسة ٥ من يناير ١٩٧٠ حكمت المحكمة الادارية « بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للاختصاص » حيث قيدت الدعوى لديها برقم ٢٨٣٢ لسنة ١٩٧١ عمل جنوب القاهرة ، وبجلسة ٢٩ من مايو ١٩٧٢ قضت المحكمة الاخيرة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى ، وبإحالتها الى المحكمة التأديبية المختصة حيث قيدت بجدول المحكمة التأديبية لوزارة التكوين برقم ٥٦ لسنة ٦ قضائية ، وبجلسة ٥ من فبراير ١٩٧٣ حكمت المحكمة التأديبية بعدم اختصاصها بنظر الطعن .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بعدم الاختصاص على أن المحكمة العليا سبق وأن قضت في الدعوى رقم ٤ لسنة ١٩٧١ بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٣٩٠ لسنة ١٩٦٦ ، وأنه لما كان يبين من الاوراق ان قرار الفصل المطعون فيه صدر في ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦ أى قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام ، والذي أنشأ نظام الطعن في جزاءات الفصل أمام المحاكم التأديبية ، فان قرار الفصل هذا يعتبر قد ولد محصنا غير قابل للطعن فيه بإلغاء باعتباره صادرا قبل انشاء هذا النظام ، مثله في ذلك مثل القرارات الادارية الصادرة قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة ، وأنه لما كانت المحاكم العمالية لا تختص بنظر دعاوى الغاء القرارات التأديبية ومن ثم فإنه لا يجوز احالة الدعوى اليها في حالة الحكم بعدم الاختصاص .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة تنعى على الحكم المطعون فيه بمخالفته للقانون ، ذلك أنه ولئن كان القرار المطعون فيه قد صدر قبل العمل

بلقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الا انه ليس ثمة ما يمنع المحكمة التأديبية من التصدى للفصل فيه باعتبار أن القواعد المعدلة للاختصاص هي من قواعد الاجراءات التي تسرى بأثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من المنزعات .

ومن حيث أن هذا النعى في محله . ذلك أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين في القطاع العام يعتبر فيما نعى عليه من اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في الطعون في القرارات التأديبية التي توقعها السلطات الرئاسية على العاملين ، ومنها قرارات فصل العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث - شأن المدعى - يعتبر من القوانين المعدلة للاختصاص لا المستحثة له ، اذ كان هذا الاختصاص قبل العمل بهذا القانون معقودا للمحاكم العادية بموجب أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكان نص المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية يقضى بسريان القوانين المعدلة للاختصاص على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى قبل تاريخ العمل بها ، فإنه كان من المتعين على المحكمة التأديبية أن تقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وان تفصل في موضوعها .

ومن حيث أنه لا وجه للقياس على حلة عدم اختصاص القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية التي صدرت قبل العمل بلقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة ، ذلك أن هذا القانون إنما استحدث لأول مرة طلب إلغاء القرارات الإدارية أمام محكمة القضاء الإداري وكان مقتضى ذلك أن لا ينمط هذا الحق المستحدث على ما صدر من القرارات الإدارية النهائية قبل تاريخ العمل بهذا القانون في حين أن القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ أسند بعض الاختصاصات التي كانت منوطة بالمحاكم العادية الى المحاكم التأديبية ، وهو بهذه المثابة يعد من القوانين المعدلة للاختصاص ، ومن ثم يسرى حكمه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى امعالا لحكم المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

فلهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية لوزارة التموين بنظر الدعوى وبإعادتها اليها للفصل فيها . (١٠)

(١٠) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا من ١٢١ق - من أول أكتوبر ١٩٧٥ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٦ - في القضية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩ق من ٥٥ - ٥٨ .

القاعدة الحادية عشر :

ان نظام العاملين بالقطاع العام خول السلطات الرئاسية سلطة واسعة في توقيع جزاءات معينة على العاملين من شاغلي بعض المستويات الادارية ، وان ذلك لا يحول دون ان توقع المحكمة التأديبية جزاء أدنى .

وتقول المحكمة :

« ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظم العاملين بالقطاع العام الذي عمل به اعتبارا من الاول من اكتوبر سنة ١٩٧١ ، وان كان قد خول في المادتين ٤٩ ، ٥٢ منه السلطات الرئاسية سلطة واسعة في توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة لها تصل الى حد توقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث عدا اعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية واطباء مجلس الادارة المنتخبين ، وخفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على العاملين شاغلي وظائف المستويين الاول والثاني وتوقيع عقوبة الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين في السنة والوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تجاوز ستة اشهر والحرمان من العلاوة او تأجيل موعد استحقاقها لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر على العاملين شاغلي وظائف مستوى الادارة العليا . بينما نصت المادة ٤٩ المذكورة على ان يكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيع جزاءات خفض المرتب ، وخفض الوظيفة ، وخفض المرتب والوظيفة معا على العاملين شاغلي وظائف الادارة العليا وتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين من شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ، ان القانون المذكور وان كان قد خول السلطات الرئاسية هذه السلطة الواسعة في توقيع الجزاءات التأديبية الا انه لم ينطوي صراحة او ضمنا على ما يدل على اتجاه المشرع الى قصر سلطة المحكمة التأديبية وهي بصدد ممارسة اختصاصها في تأديب العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه واطباء مجالس ادارة التشكيلات النقابية واطباء مجالس الادارة المنتخبين ، على توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على وظائف الادارة العليا وجزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستويين الثاني وما يعلوه واطباء مجالس ادارة التشكيلات النقابية واطباء مجالس الادارة المنتخبين ، دون الجزاءات التأديبية الاخرى منها والتي قد تراها المحكمة التأديبية مناسبة في الحالة المطروحة عليها ، فكل ما استهدفه القانون هو بيان حدود السلطات الموسعة التي منحها للسلطات الرئاسية في توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين ، دون ثمة قيد على سلطة المحاكم التأديبية

في توقيع أحد الجزاءات الملائمة التي تضمنتها المادة ٨ من القانون ، إذا قام الدليل على ادانة المخالف المحال اليها أو الحكم ببراءته إذا ثبت لها غير ذلك « (١١) .

القاعدة الثانية عشر :

صدور قرار بنقل العامل من وظيفة الى أخرى والطعن على هذا القرار أمام المحكمة التأديبية — لا يجوز للمحكمة أن تقضي بعدم اختصاصها طالما انها تعرضت لموضوع القرار وأشارت بأسباب حكمها الى أن النقل في هذه الحالة يستهدف مصلحة العمل وليس عقاب العامل خاصة إذا كانت الوظيفة المنقول اليها العامل لا تقل عن الوظيفة المنقول منها .

يتعين على المحكمة في هذه الحالة تمشياً مع ما رددته في أسباب حكمها أن تقضي برفض طلب المدعى لا أن تحكم بعدم اختصاصها : —

وتقول المحكمة :

من حيث أنه فيما يتعلق بقرار نقل الطاعن من وظيفته كمدير إدارة الحركة بقسم أول البضائع والمهمات بجمرك القاهرة الى وظيفة وكيل إداري وما ينعاه الطاعن على هذا النقل من أنه يسئ الى سمعته ومستقبله وأنه قصد به إبعاده الى وظيفة أدنى ومن ثم يكون عقابه قد تعدد عن فعل واحد فإن من المسلم به أن لجهة الإدارة رعاية للصالح العام ووفقاً لمتطلبات سير المرفق العام أن تنقل العاملين بها من وظيفة الى أخرى قد ترى أنهم أقدر على ممارسة مسؤولياتها ، وأذ خلت الأوراق مما ثبت أن نقل المدعى من وظيفته الاولى الى وظيفة وكيل إداري يشوبه تنزيل لوظيفة المدعى أو إساءة الى سمعته فإنه والحال كذلك لا يعد هذا النقل جزاء ، كما أن اقتران هذا النقل بالجزاء الواقع على المدعى ليس في ذاته دليلاً على أن النقل ينطوي على جزاء مقنع تتعدد به العقوبة فمن فعل واحد وذلك طالما أن النقل قصد به مصلحة العمل بوضع المدعى في الوظيفة المناسبة على هدى ما تكشف عن التحقيق الذي أجرى معه ، وأنه ولئن كانت المحكمة التأديبية قد انتهت في حكمها المطعون فيه الى عدم اختصاصها بنظر هذا الشق من دعوى الطاعن امامها الا انها وقد أشارت في أسباب حكمها الى أن النقل في مثل هذه الحالة يستهدف رعاية مصلحة العمل وليس بعقاب العامل خاصة إذا كانت الوظيفة المنقول اليها لا تقل عن الوظيفة المنقول منها فإنه كان يتعين على المحكمة التأديبية تمشياً مع ما رددته في أسباب حكمها أن تقضي

(١١) المحكمة الإدارية العليا (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ج/٢ — ص ١٦٩٠ —

برفض طلب المدعى في هذا الشق لا ان تحكم بعدم اختصاصها ، ويتعين من ثم تصويب الحكم على هذا الاساس (١٢) .

القاعدة الثالثة عشر :

العامل الذى يترك الخدمة يصبح بعيدا عن متناول الجهة الادارية في توقيع اى جزاء عليه فالاختصاص في هذه الحالة ينمقد للمحكمة التأديبية وحدها ، ولذلك يعتبر القرار الصادر من الجهة الادارية بتوقيع الجزاء على العامل الذى يترك الخدمة قرارا منعما ، لانه يكون فاقدا احد اركانه الاساسية ، والاتفاق في الاحكام متواترا على انه سواء اعتبر الاختصاص في احد اركان القرار الادارى ام احد مقومات الارادة هي ركن من اركان القرار ، فان صدر القرار من جهة غير منوط بها اصداره قانونا يعيب عيب جسيم ينحدر به الى حد عدم طالما كان في ذلك افئات على سلطة جهة ادارية اخرى لها شخصيتها المستقلة .

وتقول المحكمة :

» ومن حيث ان القرار رقم ٨ الصادر من السيد / مدير الادارة العامة للثقافة الجماهيرية في ١٩٦٨/١/٨ بناء على احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة قد تضمن النص بلبند رابعا منه على مجازاة المدعى المحل الى المعاش بخمسة عشرة جنيها من معاشه لكونه قد تلاعب بالقيود في سجل يومية المكتب وتسبب في فقد السجل القديم الامر الذى ادى الى عدم الوقوف على اصل عهدة المكتبة وقت ان كان يعمل بقصر الثقافة بالاسكندرية .

ومن حيث انه وان كانت المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين المدنيين بالدولة قد اتاحت للجهات الادارية توقيع بعض الجزاءات على العاملين الموجودين بالخدمة في حدود ضيقة لا تجاوز عقوبة الانذار او الخصم من المرتب بقيود . الا ان هذه المادة ذاتها قد عادت الى الاصل حين نصت في وضوح على عدم جواز توقيع أية عقوبة اخرى من تلك العقوبات التى عدتها المادة ٦١ من ذلك القانون على العاملين غير الموجودين بالخدمة الا عن طريق المحكمة التأديبية المختصة . ومتى كان ذلك وكان هذا هو شأن من كان عاملا

(١٢) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الاول - ٣٧ - ٢٠ (١٩٧٩/١٢/١٦)
١٩/٢٥ .

بالخدمة وقت توقيع الجزاء فان من ترك الخدمة وانحسرت عنه صفة الوظيفة العامة يصبح بعيدا عن متناول الجهة الادارية في توقيع اى جزاء عليه . اذ لم يعد تابعا لها بعد ان انقضت الرابطة الوظيفية التى كانت تربطه بها ومن ثم فلا اختصاص في توقيع الجزاءات المنصوص عليها بالمادة ٦٧ من ذلك القانون على من ترك الخدمة الا للمحكمة التأديبية وحدها ويكون القرار المطعون فيه بذلك — وقد صدر من الجهة الادارية وليس من المحكمة التأديبية — قد فقد ركنا من اركانه الاساسية .

ومن حيث انه اذا فقد القرار الادارى احد اركانه الاساسية فانه يعتبر معيبا بخال جسيم ينزل به الى حد الانعدام . والاتفاق منعقد على انه سواء اعتبر الاختصاص احد اركان القرار الادارى ام احد مقومات الارادة التى هى ركن من اركانه فان صدور القرار الادارى من جهة غير منوط بها اصداره قانونا يعيبه بعيب جسيم ينحدر به الى حد العدم طالما كان في ذلك افتئات على جهة اخرى لها شخصيتها المستقلة » (١٣) .

الفاعدة الرابعة عشر :

انهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بدون سبب مشروع ليس جزاءا تأديبيا فيخرج عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية : —

وتقول المحكمة :

ان القرار المطعون عليه قلم وفقا للبند ٧ من المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ مستندا الى غياب الطاعن « المدعى » عن العمل مدة وصلت في مجموعها الى اثنين وثلاثين يوما منها عشرة ايام متصلة . وانه وان كان المشرع لم ينص صراحة في البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة المشار اليها على اعتبار حلة انتهاء الخدمة هذه من حالات الاستقالة الضمنية مثلما فعل في المادة ٨١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى تقضى باعتبار العامل مقدما استقالته اذا انقطع عن عمله بغير اذن خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب اجازة مرخص له بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بعذر مقبول ، الا ان عدم النص على اعتبار الانقطاع عن العمل على الوجه المبين بالبند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة بمثابة

(١٣) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة القضاء الادارى —
س ٢٦ ق من اول اكتوبر ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ — ص ١٠٥ .

استقلة ضمنية لا ينفي هذا الوصف عن تصرف العامل في هذه الحالة ، كما أنه لا يعنى أن يكون فصل العامل في هذه الحالة بمثابة جزاء تأديبي ذلك أن لائحة العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها حددت الواجبات التي يلتزم بها العامل ثم نصت المادة ٥٧ من تلك اللائحة على أن كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا النظام ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا ولما كانت الجرائم التأديبية لم توضع تحت حصر شامل اكتفاء ببيان الاوصاف العمامة للواجبات الوظيفية ، وذلك بسبب تنوعها وعدم امكان تحديدها على سبيل الحصر ، الا أن المادة ٥٩ من اللائحة المشار اليها حددت الجزاءات التأديبية وعددها على سبيل الحصر وجعلت على القمة منها جزاء الفصل من الخدمة ، ولم يورد بين انواعها التي احتوتها انتهاء الخدمة المنوه عنه بالبند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة ثم جاء نص المادة (٧٥) المشار اليه قاطعا في دلالة على أن انتهاء الخدمة ائورد بالبند ٧ منه ليس جزاء تأديبيا ، ليس فقط لانه لم يرد ضمن الجزاءات التي عددها المادة ٥٩ من تلك اللائحة على سبيل الحصر ، وانما كذلك لان تلك المادة (٧٥) في البند ٣ منها جعلت الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية سببا مستقلا متميزا من الاسباب التي تنتهي بها خدمة العامل لم تلبث أن اردفته في البند ٧ منها بسبب آخر يختلف عنه في نوعه وطبيعته ، الا وهو انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل ولو أن هذا الانتهاء للخدمة بسبب الانقطاع كان في نظر المشرع جزاء تأديبيا ، لما كان بحاجة الى افراد البند ٧ له ، وليس من شك في أن ايراد النص بالبندين ٣ ، ٧ من المادة (٧٥) على النحو المتقدم ينبىء في يقين بأن انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل يعتبر بمثابة الجزاء التأديبي ولا حاجة في ذلك لما يثيره الطاعن من اعتبار حكم البند ٧ من المادة (٧٥) المذكورة امتدادا وتنظيما تشريعا لحكم البند ب من المادة (٥٥) من اللائحة المشار اليها ذلك أنه لو كان ما ورد بالبند ٧ من المادة (٧٥) هو الجزاء التأديبي للذنب الإداري — المنصوص عليه بالبند ب من المادة (٥٥) لكان التنسيق التشريعي يوجب تضمين هذين الحكمين في مادة واحدة ولكن أهمية الانتظام في العمل ضمانا لحسن سير عجلة الانتاج بالقطاع العام هي التي حثت بالمشرع الى ايراد النص المطلق الذي تضمنه البند ب من المادة (٥٥) من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر ثم جاءت المادة ٧٥ بتخصيص لهذا الاطلاق اذ ارتأى المشرع أن الغياب الذي يستمر لمدة تجاوز عشرة ايام متصلة أو لمدة تجاوز العشرين يوما خلال السنة الواحدة أمر له خطره

وخطورته توجب وضع حكم يبين الاثر الحال والمباشر ، والمحدد الذى يترتب على هذا الانقطاع وتقديرا للآثار الخطيرة بالنسبة للعامل عند مجابهته الحل الحاسم الذى وضعه المشرع علاجا لحالة الانقطاع الزم باتذار العامل بعدد فترة من بدء الغياب وبهذا الحكم الواضح الصريح الذى جاء به المشرع فى البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة : حالة الغياب والانقطاع عن العمل بغير عذر اذا ما بلغ الحد الذى عينه تكون اللائحة بهذا النص قد أتت بحكم جديد لا يعتبر امتدادا او تنظيما لحكم البند ب من المادة ٥٥ فى المفهوم الذى اراده له الطاعن الذى ينتهى به الى اعتبار انتهاء الخدمة فى هذه الحالة الجزاء الرادع الذى تذهب به المادة (٥٥) المشار اليها ذلك أن الجزاءات التأديبية هى على ما سلف البيان ما وردت على سبيل الحصر بالمادة (٥٩) من اللائحة المشار اليها ويكون لجهة الادارة فى حالة الغياب والانقطاع عن العمل الذى لا يصل الى المدى المحدد بالمادة (٧٥) أن تتخذ من الاجراءات التأديبية ما تراه مناسبا وفقا لحكم المادة (٥٥) ، أما اذا استنطال الانقطاع وتحققت فيه شرائط انطباق البند ٧ من المادة (٧٥) فانه عندئذ يكون للجهة الرئاسية أن تعمل حكم هذه المادة ، وحاصل ذلك كله أن الحكم المطعون فيه أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى لما قام عليه من اسباب تأخذ بها هذه المحكمة وتقررها عليه فى خصوص ما انتهت اليه من أن مناط اختصاص المحكمة التأديبية هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي وأن قرار انتهاء خدمة الطاعن بسبب انقطاعه عن العمل لا يعتبر منظويا على جزاء تأديبي وتضيف المحكمة الى ما تقدم من اسباب أنه بعد أن قضت المحكمة العليا بعدم دستورية نص المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سألته الذكر فانه يتعين الالتفات عن بحث اختصاص المحكمة التأديبية فى ضوء أحكام هذه المادة ويكون متعيينا النظر الى اختصاص المحاكم التأديبية بخصوص هذه المنازعة موضوع هذا الطعن وفقا لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة باعتباره القانون الواجب التطبيق وقت اصدار الحكم المطعون فيه ، وقد كان اختصاص تلك المحاكم منظوما كذلك وفقا لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بقيام جريمة تأديبية تقتضى مساءلة العامل تأديبيا ، واذ يخرج الامر لما تقدم من اسباب عن نطاق المساءلة التأديبية فلا يكون ثمة اختصاص لتلك المحاكم بنظر النزاع ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر متفقا وصحيح احكام القانون المذكور .

ومن حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام قد أتى بنظام جديد عمل به ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ وقد نصت المادة ٤٤ بند ٢ ، من ذلك النظام على إلزام العامل باحترام مواعيد العمل وعدم التغيب عنه إلا بإذن كتابي من الرئيس المسئول ، ويعتبر تغيب العامل دون إذن أو تأخره أخلافاً بواجباته يستوجب توقيع جزاء رادع وقد نص البند « ٧ » من المادة ٦٤ من ذات النظام على أن « الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مهربى . يعتبر من أسباب انتهاء خدمة العامل ، وقد كان من بين تلك الأسباب ما ورد بالبند ٣ من تلك المادة وهو (الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية) كما تضمنت المادة ٤٨ من النظام الجديد الواردة بالفصل الثانى المعنون « فى التحقيق مع العاملين وتأديبهم » النص على الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين وجعلت قمتها فى الشدة الفصل من الخدمة ، أى أن الأوضاع فى ظل هذا النظام الجديد لم تتضمن ما يختلف عن الأوضاع التى سبقته فى خصوص وضع إنهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل واعتباره سبباً لانتهاء الخدمة من نوع خاص لا يعتبر جزاء تأديبياً كما ألغى ذلك النظام الجديد اختصاص المحكمة التأديبية منوطاً بفكرة الجزاء التأديبى دون سواه من أسباب انتهاء الخدمة (١٤) .

تعليق :

نرى أن المبادئ والأحكام التى أوردها هذا الحكم صالحة للتطبيق فى ظل أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مع الأخذ فى الاعتبار التعديلات الواردة بالمادة (١٠٠) منه والتى تنص على ما يلى :

يعتبر العامل مستقيلاً فى الحالات الآتية : —

١ — إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ، وفى هذه الحالة يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه أن يقرر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الإجازات يسمح بذلك والا وجب

(١٤) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا فى ١٥ سنة — ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — الجزء الأول — ٩٥٢ — ١٤ (١٩٧٢/٢/١٩)
٢١٣/٣٥/١٧ . (بند ١٦٩ ص ٢٤٥ — ٢٤٨) .

حرمانه من أجره عن هذه المدة . فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع او قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لإكمال هذه المدة .

وفي الحالتين الواردين في البندين (١ ، ٢) يتعين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة سبعة أيام في الحالة الأولى وخمسة عشر يوما في الحالة الثانية .

٣ -

القاعدة الخامسة عشر :

المحكمة التأديبية لا تملك القضاء بإنهاء خدمة العامل لعدم لياقته للخدمة صحيا أو لغير ذلك من الأسباب - ولاية المحكمة التأديبية تتحدد في توقييع الجزاء القانوني المناسب في حالة الإدانة أو القضاء بالبراءة عند عدم ثبوت الاتهام - يترتب على ذلك أنه إذا ما ثبت أن انقطاع العامل عن العمل بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تكليف المهندسين إنما يرجع إلى عذر يبرره هو المرض الذي يحول دون قيامه بما تفرضه الوظيفة من واجبات فإنه يتعين الحكم ببراءته مما أسند إليه : -

وتقول المحكمة :

أن الثابت بالأوراق أن المطعون ضده من خريجي المعهد العالى الصناعى فى سنة ١٩٦٩ م وأنه الحق بخدمة وزارة التربية والتعليم فى وظيفة مهندس بالفئة السابعة ثم جند بالقوات البحرية فى المدة من ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ الى ٢١ من يناير سنة ١٩٧١ ، وقد عاد الى عمله المدنى ثم انقطع عنه على الوجه المبين بتقرير الاتهام والذي لم ينكره المطعون ضده وأن علل انقطاعه بالمرض الذى كان سببا فى انهاء تجنيده قبل اتمام مدته ، وقدم دليلا على صحة قوله بشهادة مؤرخة ٣ من يونيه سنة ١٩٧٣ صادرة من القوات البحرية تثبت أن خدمته الوطنية كمجند قد انتهت فى ٢١ من يناير سنة ١٩٧١ لعدم لياقته طبيا للخدمة العسكرية لصابته بمرض الصرع بناء على قرار اللجنة الطبية الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ والذى قررت أنه مصاب بهذا المرض من قبل التحاقه بالخدمة .

ومن حيث أنه وان كان القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تكليف المهندسين خريجي الجامعات المصرية المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ الذى اخضع خريجي المعاهد العلمية الصناعية لأحكام التكليف يقضى بالزام المهندس المكلف أو المعين حتى الدرجة الثالثة بأن يستمر فى أداء عمله والا ينقطع عنه

والا تعرض للمساءلة الجنائية ، وان استقالته الصريحة او الضمنية تعتبر كأن لم تكن ، كما ان قانون نظام العاملين المتخيين بالدولة يلزم العامل بالآ ينقطع عن عمله الا بناء على اجازة مصرح بها ، لئن كان ذلك الا ان هذه المسئولية ترتفع عن كاهل العامل اذا اثبت ان انقطاعه عن العمل وعدم قدرته على الاستمرار في أدائه ترجع الى عذر مبرر او سبب لا يد له فيه .

ومن حيث ان الثابت من الشهادة الطبية سالفه الذكر ان المدعى مريض بداء الصرع وأن اصابته بهذا المرض التي سبقت تجنيده ظلت ملازمة له بحيث أدت الى انتهاء تجنيده قبل انتهاء مدته ، واذ كانت المحكمة مطمئن الى الدليل المستمد من هذه الشهادة على عدم قدرة المطعون ضده على الاستمرار في أداء أعمال وظيفته ، فلان انقطاعه عن العمل يكون له ما يبرره وهو المرض الذي يحول دون قيامه بما تفرضه الوظيفة من واجبات ، ومن ثم يكون بريئا من الاتهام الموجه اليه لعدم قيامه على أساس سليم .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون اذ لا تملك المحكمة القضاء بانتهاء خدمة العامل لعدم لياقته صحيا او لغير ذلك من الاسباب ، بل تتحدد ولايتها التأديبية في توقيع الجزاء القانوني المناسب في حالة الادانة ، او القضاء بالبراءة عند عدم ثبوت الاتهام ولما كان ذلك وكان الثابت فيما تقدم ان الاتهام الموجه الى المطعون ضده غير مستند الى أساس سليم ، لذلك يتعين الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وببراءة المهندس مما أسند اليه (١٥) .

(١٥) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا —
س ٢١ ق — من أول أكتوبر ١٩٧٥ حتى آخر سبتمبر ١٩٧٦ — في الدعوى
١٠٣٦ لسنة ١٩ ق ص ٥٨ — ٥٩ .

الفصل الحادى عشر

احكام متعلقة ببعض الاجراءات امام المحكمة الادارية العليا

وتتناول :

- ١ - اجراءات تقديم الطعن الى المحكمة الادارية العليا .
- ٢ - حالات الطعن امام المحكمة الادارية العليا ، وايضاح المقصود بنهائية الاحكام .
- ٣ - نظر الطعون فى القرارات التى تصدرها المحاكم التأديبية فى الاجراءات الخاصة بمد الوقف احتياطيا وبصرف الجزء الموقوف صرفه من المرتب .
- ٤ - احكام عدم جواز احالة الدعوى من محكمة الموضوع الى محكمة الطعن .

القاعدة الاولى :

تبدأ المنازعة امام المحكمة الادارية العليا بطعن يرفع اليها وتنتهى بحكم يصدر منها اما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الادارية العليا ، واما من احدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وفى اى من الحالين يعتبر حكما صادرا من المحكمة الادارية العليا .

اذا قررت دائرة فحص الطعون احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا فان المنازعة لا تنتهى بقرار الاحالة - اثر ذلك - اعتبار اجراءات نظر المنازعة فى مرحلتها متصلة ومتكاملة - اذا شاب اجراء من الاجراءات عيب امام دائرة فحص الطعون امكن الدائرة الاخرى تصحيحه .

وتقول المحكمة :

« يبين من جماع النصوص الواردة بقانون تنظيم مجلس الدولة فى المنازعة المطروحة امام المحكمة الادارية العليا تبدأ بطعن يقدم من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتابها ، وتنتهى بحكم يصدر من هذه المحكمة اما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الادارية العليا . واما من احدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وبشواء صدر الحكم من هذه

الدائرة ، أو من تلك فاته في كلا الحالتين يعتبر حكماً صادراً من المحكمة الإدارية العليا ، فإذا رأت دائرة فحص الطعون بإجماع الآراء أن الطعن غير مقبول شكلاً أو أنه باطل أو غير جدير بالعرض حكمت برفضه ، ويعتبر حكماً في هذه الحالة منهيًا للمنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا ، أما إذا رأت أن الطعن مرجح القبول أو أن الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره فإنها تصدر قراراً بإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا . وقرارها في هذه الحالة لا ينهى النزاع بل ينقله تلقائياً برمته — وبدون أى إجراء إيجابى من جانب الخصوم إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المشكلة من خمسة من مستشاريها لتواصل نظر المنازعة التى بدأت مرحلتها الأولى أمام دائرة فحص الطعون ثم انتقلت بعد ذلك إلى الدائرة الخامسة لتستمر فى نظرها إلى أن تنتهى بحكم يصدر فيها . وإذا كانت المنازعة لا تنتهى بالقرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالإحالة ، بل تستمر أمام الدائرة الأخرى التى أحيلت إليها فإن إجراءات نظر المنازعة فى مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة بحيث إذا شاب أى إجراء من الإجراءات التى تمت فيها عيب أمام دائرة فحص الطعون أمكن تصحيحه أمام الدائرة الأخرى بل أن هذه مهمتها ، فإذا ما زال هذا العيب استمرت المحكمة فى نظر الطعن إلى أن يتم الفحص فى المنازعة بحكم يصدر من المحكمة المذكورة (١) .

القاعدة الثانية :

أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا إذا جاز قيامه على طريق من طرق الطعن التى أوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية فإنه يقاس على طريق الطعن بالنقض .

وتقول المحكمة :

إذا جاز أن يقاس الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على طريق من طرق الطعن التى أوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية — فى هذا الشأن فاته يقاس على الطعن بطريق النقض ، إذ أن أوجه الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهى حالات مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله وبطلان الحكم وصدوره خلافاً لحكم حاز حجية الشئ المحكوم فيه ، هى بذاتها أوجه الطعن بالنقض (٢) .

(١) المحكمة الإدارية العليا فى ١٥ سنة من ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ج/٢ — ٣٤٨ — ٩ — (١٩٦٨/١١/٣) ٧/٢/١٤ . (بند ٣٢٦ ص ١٢٥٧ — ١٢٥٨) .
(٢) المحكمة الإدارية العليا فى ١٥ سنة — ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ج/٢ — ص ١٢٥٧ — ١٢/٦٣١ (١٩٧٠/٤/٤) ٢٥٧/٤٢/١٥ .

تعليق :

نرى أن أسباب الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ليست مقصورة على الاسباب الواردة بهذا الحكم ، لان طبيعة الطعن أمام المحكمة الادارية العليا تختلف الى حد ما عن طبيعة الطعن أمام محكمة النقض ، فلا وجه لافتراض قيام التطبيق التام بين نظام الطعن بطريق النقض المدنى ونظام الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ، سواء من حيث شكل الاجراءات ، أو كيفية سيرها ، أو فى مدى سلطة المحكمة الادارية العليا بالنسبة لموضوع الطعن ، أو كيفية الحكم فيه ، اذ لكل من النظامين قواعده الخاصة به ، فالمحكمة الادارية العليا تجمع بين ملامح الطعن بالنقض ولامح الاستئناف ، ولامح معارضة الخصم الثالث . ونبين ذلك على النحو التالى :

١ - لم تنقيد المحكمة الادارية العليا بالاسباب المحددة فى النصوص لالغاء الاحكام الادارية اذ ارتضت لنفسها سلطة كاملة فى فحص الطعون فى صورة شاملة ، كما لو كانت جهة استئنافية تنقل اليها الدعوى طبقا للقاعدة التى تقول : « الاستئناف ناقل للدعوى » .

ومن هذا المنطلق يمكنها التصدى لوزن الوقائع بميزان المشروعية .

٢ - لم تنقيد المحكمة بطلبات الطاعن ، سواء اكان احد الافراد أو هيئة المفوضيين ، سواء فيما يتعلق بموضوع النزاع أو بأسباب الالغاء بل يحق لها التكييف الصحيح للطلبات بما يتفق مع الواقع والقانون .

٣ - استقر قضاء المحكمة على الفصل فى موضوع النزاع اذا قضت بالغاء الحكم المطعون فيه ولم تستثنى من ذلك الا حالة واحدة وهى أن يكون الحكم الملغى قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الموضوع .

٤ - جرى قضاء المحكمة على قبول الطعن من الخارجين على الخصومة اذ الحق الحكم المطعون فيه بهم ضررا ، وذلك من تاريخ علمهم بالحكم .

(دكتور / سليمان محمد الطماوى : « القضاء الادارى » - قضاء التأديب - س ١٩٨٧ ص ٦٧٥ - ٦٧٦) .

القاعدة الثالثة :

اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون فى القرارات التى تصدرها المحاكم التأديبية فى الطلبات الخاصة بمد الوقف احتياطيا عن العمل وبصرف الجزء الموقوف من المرتب بسبب الوقف عن العمل .

وتقول المحكمة :

ان قضاء هذه المحكمة مستقر على اختصاصها ينظر الطعون في القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في الطلبات الخاصة بمد الوقف احتياطيا عن العمل وبصرف الجزء الموقوف من المرتب بسبب الوقف عن العمل وذلك لان هذه الطلبات اذ ترتبط بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل فان القرارات الصادرة فيها تكون قرارات قضائية لا ولائية وتستند المحكمة التأديبية اختصاص البت فيها من اختصاصها الاصيل بنظر الدعوى التأديبية ولا يغير من ذلك ان المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد أسندت اختصاص الفصل في تلك القرارات الى رئيس المحكمة منفردا وليس الى المحكمة بكامل هيئتها كما كان الحال في ظل قانون مجلس الدولة السابق ، اذ ان الامر لا يعدو ان يكون رغبة في التخفيف عن المحكم التأديبية تحقيقا للانجاز المطلوب للقضايا ومن ثم يظل القرار الصادر من رئيس المحكمة في هذه الخصوصية قرارا قضائيا يجوز الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا (٣) .

القاعدة الرابعة :

(١) الطعن في القرارات التأديبية يكون امام المحكمة الادارية العليا ويلاحظ ان المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية اراد الاستفراق والعموم الذي يتناول كل ما نصت القوانين على بقاءه من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية .

(ب) الاختصاص في الاحالة لا يكون الا بين محكمتين تنظر الموضوع لأول مرة — فلا يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل الدعوى الى محكمة الطعن .

وتقول المحكمة :

من حيث ان الجهة الادارية دفعت بعدم اختصاص هذه المحكمة تأسيسا على ان الاختصاص بالفصل في الطعن على القرارات النهائية الصادرة من مجالس التأديب ينعقد للمحكمة الادارية العليا ، وقد ايد تقرير مفوض الدولة هذا النظر ازاء ما سبق بيانه من ان قرار مجلس التأديب نهائى بحكم القانون ولا يحتاج الى اعتماد او تصديق من الوزير . ومن ثم فان هذا التزيد لا اثر له قانونا على نهائية قرار المجلس — اما الشق الثانى وهو « يكون الوقف خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٠ ، فالواضح انه امر او اجراء تنفيذى لما قضى به قرار مجلس التأديب في ١٩٧٠/٧/٢٨ من وقف المدعى شهرين عين

(٣) المحكمة الادارية العليا — الطعن رقم ١١١٧ لسنة ١٩ ق عليا —

جلسة ١٣/٤/١٩٧٤ م .

مزاولة المهنة ، وهو بهذه المثابة لا يرقى الى مرتبة القرار الإداري النهائي الذي من شأنه أحداث أثر أو مركز قانوني والذي يجوز من ثم الطعن فيه استقلالا ، ذلك أن هذا المركز قد نشأ من قبل وقت صدور القرار النهائي عين مجلس

.
.
.

ومن حيث أن ما قاله المدعى من أنه يلزم لاعتبار القرار الصادر من مجلس التأديب بمثابة الحكم الصادر من المحكمة التأديبية الذي يطعن فيه مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا ، عدة شروط من بينها أن تكون المحكمة أمام مجلس التأديب قد تمت عن أكثر من درجة واحدة ، والا كان القرار الصادر على خلاف ذلك قرارا إداريا لا قضائيا - ويطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري ابتداء ، ودلل المدعى على هذا القول بحكم أصدرته المحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٦٨/١/٦ - فإن هذا القول مردود عليه بأن الحكم المذكور (الصادر في الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ١١١١ مجموعة أحكام السنة ١٣٠٣ ٥٣ - ص ٣٩١) قد أشار حقا الى أن تعدد درجات الهيئات التأديبية هو من الأمور التي تؤكد الطبيعة القضائية لقراراتها اعتبارا بأن هذا التعدد يكون بمثابة الاستئناف بالنسبة للأحكام ، إلا أن هذه الإشارة جاءت استطرادا وفي مجال نقض المحكمة لدفع ذوى الشأن بأن القرار الصادر من هيئة التأديب في حق أحد الأفراد يخلف في طبيعته القانونية عن القرار الصادر منها في حق موظف ، فيعتبر قرارا إداريا في الحالة الأولى وقضائيا في الحالة الثانية ، وقد نفى الحكم هذه المغيرة وأوضح الأساس لها ، وأكد الطبيعة القضائية للقرار في الحالتين - ثم مضى الحكم مرددا ما أطرده عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا في تفسيرها لعبارة أحكام المحاكم التأديبية الواردة في المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بقوله أن هذه العبارة وردت عامة غير مخصصة ومطلقة غير مقيدة مما يقتضي أخذها بأوسع الدلالات وأعمها وأكثرها شمولاً ، لأن المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية أراد بها الاستغراق والعموم الذي يتناوله كل ما نصت القوانين على بقائه من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية باعتبارها كلها هيئات تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية تماما ويمكن تشبيهها بالمحاكم ، وليس مقبولا أن يبقى الشارع من النص على إبقائها اعتبارا لقراراتها في حكم القرارات الإدارية البحتة التي يطعن فيها أمام المحكمة الإدارية ، أو محكمة القضاء الإداري لما في ذلك القول من نسخ لتكييف هذه الهيئات .

(م - ١٤ الحديث في الفتاوى)

ومن حيث أنه لكل ما تقدم فإن التكييف الصحيح لطلبات المدعى هو وقف تنفيذ القرار النهائي الصادر من مجلس التأديب في ١٩٧٠/٧/٢٨ بوقفه عن مزاولة مهنته لمدة شهرين ، وفي الموضوع بإلغاء القرار المذكور .

ومن حيث أنه سبق البيان بأن التفسير السليم لحكم المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة والمادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية وحسبما اطرده عليه قضاء المحكمة الادارية العليا — هو أن الطعن في أحكام المحاكم التأديبية وفي القرارات النهائية للهيئات التأديبية يرفع مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا دون غيرها لذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى بشقيها العاجل والموضوعي .

ومن حيث أنه عن الاحالة طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فإن هذه الاحالة لا تكون جائزة الا بين محكمتين تنظران الموضوع لأول مرة ولو كانتا تابعتين لجهتين قضائيتين مختلفتين ، بمعنى أنه لا يسوغ لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى الى محكمة الطعن ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يفل بد المحكمة الادارية العليا عن أعمال سلطتها التي خولها القانون اياها في التعقيب على الاحكام ومن بينها الامر الصادر باحالة الدعوى اليها ذلك لان المادة ١١٠ من قانون المرافعات الجديد وأن ألزمت المحكمة المحالة اليها الدعوى بنظرها الا أنها لم تحرم الخصوم من الطعن في الحكم الصادر بالاحالة ، ولا ريب في أن التزام المحكمة الادارية العليا بحكم الاحالة يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الامر الذي يجافي طبيعة الاشياء ويخل بنظام التدرج القضائي في أصله وفي غايته ، ولا جدال في أن هذه الغاية هي وضع الحق في نصابه لمنع تضارب الاحكام وحسم المنازعات بحكم تكون الكلمة العليا فيه لأعلى درجة من درجات القضاء في نظام التقاضي (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٣١١ لسنة ١٥ ق بجلسة ١٤/٣/١٩٧٠) ومن ثم فإن المحكمة لا تأخذ بما أوصى به مفوض الدولة من اقتران حكم عدم الاختصاص باحالة الدعوى الى المحكمة الادارية العليا — والمدعى وشأنه في أن يقيم طعنه أمامها مباشرة بالاجراءات المقررة . (٤)

(٤) مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة القضاء الاداري السنة الخامسة والعشرون للدوائر العادية والاستثنائية — من أول أكتوبر ١٩٧٠ حتى آخر سبتمبر ١٩٧١ — القاعدة ٨٨ — ص ٣٢٧ — ٣٣٠ — في القضية رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٧١ .

القاعدة الخامسة :

نصت المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالقطاع العام ، كما حددت المادة ٨٤ من ذات النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون التظلم اليها من توقيع هذه الجزاءات وذلك في البنود من ١ - ٦ ، ونصت الفقرة الثالثة من البند الخامس من تلك المادة على انه في جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك احكام المحاكم التأديبية نهائية - المقصود بنهائية الحكم التأديبي في مفهوم الفقرة الثالثة المشار اليها هي قابلية الحكم للتنفيذ حتى ولو طعن فيه امام المحكمة الادارية العليا ما لم تامر دائرة فحص الطعون بغير ذلك النفع بعدم جواز نظر الطعن امام المحكمة الادارية العليا لنهائية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية نفع غير صحيح - اساس ذلك ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كقاعدة عامة وبصرح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ على جواز الطعن في احكام المحاكم التأديبية للاحوال المبينة فيها ولم تتجه ارادة المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الى الغاء طريق الطعن المذكور صراحة او ضمنا .

وتقول المحكمة :

ومن حيث انه عن الدفع بعدم جواز نظر الطعن بمقولة ان الحكم المطعون فيه نهائي ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بالتطبيق لحكم المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظل العمل بأحكامه فانه يبين من الرجوع الى المادة ٨٢ من هذا القانون انها اوردت في فقرتها الاولى الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين في شركات القطاع العام كما حددت في فقرتها الثانية الجزاءات التي يجوز توقيعها على من كان منهم شاعلا لاحدى الوظائف العليا ، ثم حددت المادة ٨٤ من ذلك النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون التظلم اليها من توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ - لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة في البند من ١ - ٨ من الفقرة الاولى من المادة ٨٢ .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس ادارة الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الادارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر في هذه التظلمات ويكون من بين أعضائها عضوا تختاره اللجنة النقابية .

٣ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ - ١١ من المادة ٨٢ ويكون التظلم من هذه الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا .

٤ - لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات للنقابية توقيع أى من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا القانون .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة توقيع احد جزاءى التنبيه أو اللوم وله توقيع أى من الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ على أعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية فيما عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية .

٦ - للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة وأعضاء مجلس التشكيلات النقابية توقيع جزاء الاحالة الى المعاش او الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كقاعدة عامة وبصريح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ منه على جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال التي يكون فيها الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ، وفي حالة وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وفي حالة صدور الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه — ويبين من استقراء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع لم تتجه ارادته الى الغاء طريق الطعن المذكور فلم ينص القانون ثمة نصاً ناسخاً صريحاً أو ضمناً بهذا الغاء . كما جاءت نصوص القانون وأعماله التحضيرية واضحة الدلالة في الإبقاء على هذا الوجه من الطعن ، فقد اقتضت المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في بنودها الستة على تحديد السلطة المختصة بنظر التظلم من الجزاءات الموقعة فنصت هذه المادة في البند الأول منها على أنه يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها شاعلوا الوظائف العليا الى رئيس مجلس الإدارة وقضت في البند الثاني منها بأن يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها رئيس مجلس الإدارة الى رئيس مجلس إدارة الشركة أو تعرض هذه التظلمات على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة للنظر فيها ، وأورد كل من البندين الثالث والسادس منها أن التظلم من الجزاءات التي توقعها المحكمة التأديبية يكون أمام المحكمة الإدارية العليا ، وأشار كل من البندين الرابع والخامس الى أن التظلم من الجزاءات التي يوقعها كل من مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العمومية للشركة يكون أمام المحكمة التأديبية المختصة . ومؤدى النصوص السابقة أن المشرع استهدف فحسب تنظيم مرحلة التظلم من الجزاء الموقع على العامل وترك أمر تنظيم مرحلة الطعن القضائي فيما تصدره السلطات الرئاسية سلفة الذكر من قرارات وما تصدره المحاكم التأديبية من أحكام طبقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

وليس أدل على اتجاه المشرع الى اجازة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية ما نصت عليه المادة ٩٢ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه من أن تعفى من الرسوم الطعون التي تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية اذ لو كان المشرع قد اتجه قصده الى حظر هذا والاكتفاء بمرحلة التظلم لما نص فيها على رسوم الطعون

.

ومن حيث أن ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الخامس — من المادة ٨٤ سلفة الذكر — من أنه « وفي جميع الحالات السابقة الواردة في

البنود من ١ - ٤ من هذه المسادة تكون القرارات الصادرة بلبت في
التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها الا أمام
المحكمة الادارية العليا) ذلك ان مجرد وصف الاحكام التأديبية بأنها
نهائية لا يعنى في مفهوم قانون مجلس الدولة الذى انشأ المحاكم التأديبية
ونظم طرق الطعن في أحكامها أسباب حصانة تعصم هذه الاحكام من الطعن
فيها أمام المحكمة الادارية العليا . فقد نص هذا القانون في المسادة ٢٢ منه
على أن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية » ومع ذلك أجاز القانون في هذه
المادة والمادة التالية لها . الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ، فنهائية
الاحكام في مفهوم قانون مجلس الدولة هي قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها
أمام المحكمة الادارية العليا . . الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك
على ما نصت الفقرة الاولى من المسادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة ، وهى بذلك
تختلف عن الاحكام الحائزة لقوة الشيء فيه
.

وانتهى الحكم الى ما يلى :

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون النعى بعدم جواز الطعن في
الحكم المطعون فيه على غير أساس من القانون ويتعين رفضه . (٥)

(٥) المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - ٢٣٢ - ٢٥
(١٩٧٩/١١/١٠) ٢/٢٥ - ص ١٧٣٠ - ١٧٣٦ .

الفصل الثانى عشر

الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا بشأن عدم شرعية بعض القرارات التأديبية

ونتناول :

- (١) عدم مساءلة العاملين عن نفس المخلفة التى انتهت النيابة العامة الى عدم ثبوتها .
- (٢) عدم شرعية تكرار الجزاء عن الفعل الواحد .
- (٣) بطلان تقارير الكفالية التى تمنعت العامل بسوء السمعة ما لم يثبت ذلك بحكم تأديبى .
- (٤) لا يجوز الحكم بتنزيل العامل الى كادر اقل من الذى يشغله .
- (٥) القرارات التأديبية الصادرة من السلطة الرئاسية تعتبر قرارات ادارية تسرى فى شأنها القواعد الصحيحة المتعلقة بالنظم ، والسحب ، والالغاء .
- (٦) القرار بترقية العامل بالمخالفة للقانون الذى يحظر الترقية خلال فترة معينة بسبب توقيع جزاء تأديبى معين مخالف للقانون ، غير أنه يمتنع على الادارة سحبه او الغائه بعد تحصينه بفوات مواعيد السحب او الالغاء .

* * *

القاعدة الاولى :

عدم جواز مساءلة العامل تأديبيا اذا كانت الواقعة التى تناولتها النيابة العامة بالتحقيق انتهت فى شأنها الى عدم ثبوتها هى نفسها الواقعة التى حقق فيها مع العامل تأديبيا .

وتقول المحكمة :

« القرار التأديبى شأنه شأن أى قرار ادارى آخر يجب ان يقوم على سبب يبرره ، ورقابة القضاء الادارى على هذه القرارات وهى رقابة قانونية غايتها التعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها

للقانون نصا وروحا . فاذا كان الثابت من الاوراق ان السبب الذي بنى عليه القرار المطعون فيه - وهو شروع المدعى في سرقة خرطوم مطافىء من ممتلكات الشركة - غير قائم في حق المدعى من واقع التحقيقات التي قامت بها الشركة الطاعنة والشرطة والنيابة العامة والتي خلّت تماما من ثمة دليل يعزز شروع المدعى في سرقة الخرطوم ، وقد انتهت النيابة العامة الى الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل ، فان القرار المطعون فيه يكون قد استخلص من غير اصول تنتج ماديا او قانونيا ، ويكون مخالفا للقانون جديرا بالالفاء ، طالما ان الواقعة التي اثم عنها المدعى تأديبيا هي بذاتها التي تناولتها النيابة العامة بالتحقيق والتي انتهت في شأنها بعدم ثبوتها قبله وطالما لم ينسب الى المدعى في القرار المطعون فيه ثمة وقائع اخرى غير تلك التي وردت في القرار المطعون فيه ، ويمكن ان تكون في نفس الوقت مخالفة تأديبية » . (١)

القاعدة الثانية :

عدم شرعية تكرار الجزاء عن المخالفة الواحدة .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« بين من مطالعة قرار نقل المطعون ضده الى وظيفة مفتش ادارى خارج ادارة الشئون القانونية ان السلطة المختصة قد اصدرت هذا القرار عقب اصدارها قرار مجازاته بخفض وظيفته الى الفئة الرابعة بايام معدودات ، كما ارتكبت في نقله الى قرار خفض الفئة ، ويخلص من ذلك ان قرار النقل كان يستهدف استكمال عقاب المطعون ضده بجزاء مبني على الجزاء الاول فجاء والحالة هذه مخالفا لقواعد واحكام الجزاءات التأديبية الواردة بنظام العاملين الذي حدد انواع هذه الجزاءات على سبيل الحصر مما يعنى ان الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق فيما انتهى اليه من الفاء قرار النقل باعتباره قرارا تأديبيا » . (٢)

-
- (١) المحكمة الادارية العليا : مجموعة المبادئ القانونية في ١٥ سنة (١٩٦٥ - ١٩٨٠) - ج/٢ - ص ١٧٠٨ .
(٢) المحكمة الادارية العليا - في الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩١ ق عليا جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩ م .

القاعدة الثالثة :

بطلان تآثر تقرير كفاية الموظف لنعته بسوء السمعة ، ما لم يثبت ذلك بحكم تآديبي .

وتقول المحكمة الادارية العليا :

« لو صح أن يكون سوء السمعة سببا للنيل من كفاية الموظف في العمل على مدار السنة التي يوضع عنها التقرير فإن الطريق السوي لاثباتها هو احالة الموظف الى المحكمة التأديبية لاثبات الوقائع التي قام عليها ، اتهامه بسوء السمعة كى يحاسب عليها لو صح ثبوتها . اما أن تنصب لجنة شئون الموظفين نفسها قاضيا تنزل به عقوبة غير واردة في القانون فهو أمر فيه انحراف اجراءات المحكمة التأديبية ومخالفة القانون واهدار للضمانات التي قررها قانون التوظيف من حيث وجوب الاستماع للموظف الموزور قبل اثبات الاتهام عليه » . (٣)

القاعدة الرابعة :

سوء السمعة باعتباره سببا للنيل من كفاية الموظف في مدار السنة التي يوضع فيها التقرير — الطريق السوي لاثباته أن تضع الادارة تحت نظر المحكمة عند الطعن على تقدير لجنة شئون الموظفين ما يكون قد استندت اليه في هذا الصدد أو تحيل الموظف الى المحكمة التأديبية لاثبات الوقائع التي قام عليها اتهامه بسوء السمعة .

ونكتفى بعرض المبدأ القانوني الذي قرره المحكمة وهو :

لو صح أن يكون سوء السمعة سببا للنيل من كفاية الموظف في مدار السنة التي يوضع فيها التقرير ، فإن الطريق السوي هو أن تضع جهة الادارة تحت نظر المحكمة عند الطعن على تقدير لجنة شئون الموظفين ما تكون قد استندت اليه في هذا الصدد لترن المحكمة الدليل بالقسط من عيون الاوراق ، أو أن تتخذ الجهة الادارية سبيلها في احالة الموظف الى المحكمة التأديبية لاثبات الوقائع التي قام عليها اتهام هذه السمعة كى يحاسب عليها لو صح ثبوتها ، أما أن تنصب لجنة شئون الموظفين نفسها قاضيا تنزل بالموظف عقوبة غير واردة بالقانون فأمر فيه انحراف باجراءات

(٣) المحكمة الادارية العليا في ٦ من مايو ١٩٦٣ — مجموعة السنة

السابعة — رقم ٨٤ — ص ٨٤٧ .

المحاكمة التأديبية ومخالفة للقانون واهدار للضمانات التي وفرها قانون
التوظيف من حيث وجوب الاستماع للموظف الموزور قبل اثبات الاتهام عليه . (٤)

القاعدة الخامسة :

لا يجوز الحكم بتنزيل الموظف من درجته التي يشغلها اذا ترتب على ذلك
تغيير الكادر الذي يشغله من الكادر الفني العالي الى الكادر المتوسط .

وفي ذلك تقول المحكمة :

« ان الموظف المحكوم عليه بخفض درجته كان في الدرجة الثالثة
وهي أدنى درجات هذا الكادر الفني العالي ، فان مجازاته الى خفض درجته الى
الدرجة السابقة عليها ينطوي على خفض الكادر التابع له ، ولما كانت عقوبة
خفض الكادر ليست من العقوبات التي ورد على سبيل الحصر النص على
جواز توقيعها على الموظفين في قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
(الملقى) فمن ثم يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه على توقيع احدى
العقوبات الواردة في المادة (٦١) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
..... » . (٥)

تعليق :

يلاحظ ان الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين الآن هي
الواردة بالمادة (٨٠) من قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وليس من
بينها ايضا عقوبة نقل الموظف من كادر الى كادر أدنى .

(٤) المحكمة الادارية العليا — القضية رقم ١٠٥٥ لسنة ٧ق — جلسة
١٩٦٤/٦/٢١ — منشورة بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة
الادارية العليا — السنة التاسعة — العدد الثالث : من اول يونية سنة ١٩٦٤
الى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٤ .

(٥) المحكمة الادارية العليا في ١٧ يونية سنة ١٩٦٧ — مس ١٣ق
ص ١٣٠٤ .

القاعدة السادسة :

قيام الجهة الادارية بسحب قرار الجزاء الذي صدر صحيحا ، ثم احالة العامل الى المحاكمة التأديبية عن ذات المخالفة يؤدي الى عدم جواز نظر الدعوى التأديبية ، وذلك نظرا لان القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية هي قرارات ادارية تسرى في شأنها القواعد الصحيحة المتعلقة بالتظلم والسحب والالغاء ، ومن المسلم به انه لا يجوز سحب القرارات الادارية الصحيحة ، فضلا عن ان السلطة التأديبية الرئاسية تكون قد استنفذت سلطتها التقديرية في تقدير الذنب الاداري والجزاء الملزم له .

وتقول المحكمة :

ومن حيث انه عن الوجه من اوجه الطعن ، وهو المتعلق بمدى جواز نظر الدعوى التأديبية بالنسبة الى المتهم الاول ، فان المتبين من اوراق الطعن ان هذا المتهم سبق التحقيق معه اداريا عن ذات الواقعة المقدم للمحاكمة من اجلها في الدعوى الماثلة وهي اهماله في اجراء عمل المجسبات اللازمة للبحث عن المعلم الاثرية بالمنطقة التابعة لمصلحة الآثار وهي الآثار بناحية « دير البرث » بحافظة النيا قبل تسليمها لمصلحة الاملاك بحيث ظهرت بها بعض الآثار بعد تسليمها لهذه المصلحة .

وقد ادين في هذا التحقيق الاداري عن هذه الواقعة وجوزى بخمسة ثلاثة ايام من راتبه بموجب قرار مدير عام مصلحة الآثار رقم ٦٦٤ الصادر في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

ومن حيث انه لما كانت القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية هي قرارات ادارية تسرى في شأنها القواعد المتعلقة بالتظلم والسحب والالغاء ، وكان من المسلم عدم جواز سحب القرارات الادارية الصحيحة .

ومن حيث انه لما كان لم يثبت ان قرار الجزاء سالف الذكر قد شابهته شائبة تنال من صحته ، فما كان يجوز والحالة هذه سحبه بعد صدوره وبعد ان استنفذت به السلطة التأديبية الرئاسية سلطتها التقديرية في تقدير الذنب الاداري والجزاء الملزم له .

ومن حيث انه لما كان قد صدر - رغما عما تقدم - قرار صاحب لقرار الجزاء المشار اليه ، فانه علاوة عن انه لم يثبت ان المتهم سالف الذكر قد علم بهذا القرار الساحب ، فانه حتى يفرض عليه به - ما كانت له مصلحة في الطعن عليه ، باعتبار ان الاثر المترتب على هذا القرار هو

مجرد سحب الجزاء الموقع عليه دون ان ينطوى على ثمة اساءة الى مركزه القانونى ، وان احالته الى التحقيق لا تتمخض قرارا اداريا يسوغ الطعن فيه . اما وقد احيل للمحاكمة بعد ذلك عن ذات الواقعة التى سبق ان جوزى عنها وذلك كآثر آخر بدا للقرار الساحب بمناسبة احالته لهذه المحاكمة . فانه يحق له ان يوجه طعنه عندئذ ضد القرار الساحب باعتباره قرارا غير مشروع بما رتبته من هذا الاثر الاخر وذلك عن طريق الدفع فى الدعوى التأديبية المقامة ضده عن ذات الواقعة بعدم جواز نظرها بالنسبة اليه ، ذلك انه من الاصول المسلمة ، ومن البدهيات التى تقتضيها العدالة الطبيعية انه لا تجوز المحاكمة التأديبية عن تهمة اخرى جوزى الموظف من اجلها اداريا ، او بعبارة اخرى عدم جواز المعاقبة عن الذنب الادارى الواحد مرتين .

وحيث ان المتهم الاول دفع فعلا بهذا الدفع المتقدم الذكر امام المحكمة التأديبية التى اصدرت الحكم المطعون فيه واخذت به هذه المحكمة ، ومن ثم انتهت فى حكمها الى عدم جواز نظر الدعوى التأديبية بالنسبة اليه ، فانه تكون بهذا القضاء قد اصاب وجه الحق والقانون ، ولذلك يكون الطعن على حكمها فى هذا الشق غير قائم على اساس سليم من القانون متعين الرفض « . (٦)

القاعدة السابعة :

القرار بترقية المدعى خلافا لنص القانون بحظر الترقية خلال فترة معينة بسبب المجازاة التأديبية يعتبر قرارا مخالف للقانون - امتناع سحبه او الفائه بعد فوات ميعاد الستين يوما .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث ان قصارى ما يمكن ان يوصف به القرار المطعون فيه انه صدر مخالفا لنص القانون الذى اوجب فوات عام على مجازاة المدعى للنظر فى ترقيته مما يجعله قابلا للالفاء او السحب حسب الاحوال فى الميعاد دون ان تسحبه الادارة فانه يصبح حصينا من امر الرجوع فيه من جانب مصدره واذا كان الثابت ان الجهة الادارية ورغم تحصن القرار الصادر فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٧ بترقية المدعى الى الدرجة السادسة الفنية المتوسطة بالاقدمية المطلقة بفوات مواعيد

(٦) المحكمة الادارية العليا : (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ج/٢ - ص ١٧٢٣

السحب قد أصدرت قراراً في ١٩/٣/١٩٥٨ بسحب قرار التعيين بعد مضي أكثر من أربعة شهور على صدوره فان السحب المذكور يقع والحالة هذه مخالفاً للقانون مستوجب الإلغاء ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من إلغاء القرار المطعون فيه مما يتعين معه رفض الطعن والزام الحكومة بالمصروفات « . (٧)

(٧) المحكمة الادارية العليا — القضية رقم ١٠٩٧ لسنة ٧ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢ — منشورة بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا — السنة الحادية عشرة — من أول أكتوبر ١٩٦٥ حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٦ م .

الفصل الثالث عشر

حجية احكام القضاء الادارى ، واثـر حجية الاحكام الجنائية امام المحاكم العادية وفي المنازعات التأديبية

تمهيد :

نعرض فى هذا الفصل القواعد المتعلقة بحجية الاحكام مسترشدين بالقواعد والمبادئ التى أرسـتها محكمة النقض والتى يمكن الأخذ بها أمام القضاء الادارى والتأديبى مع اعمال الملازمات اللازمة بين طبيعة القضاء العادى والادارى ، فضلا عن عرض هذه القواعد فى ظل احكام المحكمة الادارية العليا .

ثم نعرض اثـر حجية الاحكام الجنائية أمام المحاكم العادية ، والتأديبية طبقا للاصول التى اشرنا اليها بالكتاب الاول وفى ظل احكام القضاء التأديبى واحكام المحكمة الادارية العليا .

ونتناول :

(اولا) : اهم القواعد والمبادئ العامة المتعلقة بحجية الاحكام وهى :

- (١) نطاق حجية الاحكام .
- (٢) شروط حجية الاحكام .
- (٣) مناط حجية الاحكام .
- (٤) حجية الاحكام نسبية ومقتصورة على طرفى الخصومة .
- (٥) العبرة فى حجية الاحكام بمنطوق الحكم والاسباب المرتبطة به .
- (٦) لا تثبت الحجية للاحكام التى تورد قاعدة قانونية دون أن تفصل فى الموضوع .
- (٧) الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية .

(ثانيا) : حجية الاحكام فى الموضوع وفى الطلب المستعجل ، الذى يمكن أن ينظر أمام مجلس الدولة بهيئة « قضاء ادارى » او بهيئة « قضاء تأديبى » .

(ثالثا) : اثـر حجية الاحكام الجنائية أمام المحاكم العادية ، وفى المنازعات التأديبية .

(أولا) أهم القواعد والمبادئ العامة المتعلقة بحجية الاحكام :

القاعدة الاولى :

نطاق حجية الاحكام : ان الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولكن لا تكون لها هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون ان تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلا وسببا .

وتقول المحكمة :

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة - وعلى ما جرى به نص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاثبات ان الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لها هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا . (١)

القاعدة الثانية :

شروط حجية الاحكام .

المبدأ الاول : ان مناط الحجية للاحكام ، توافر شروط ثلاثة ، اتحاد الخصوم والموضوع والسبب .

المبدأ الثانى : يشترط القول بوحدة المسألة فى الدعويين ان تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة اساسية لا تتغير ، وبشرط ان يكون الطرفان قد تناقشا فيها واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرارا جامعا مانعا ، وان تكون هذه بذاتها الاساس فيما يدعيه فى الدعوى الثانية .

وتقول المحكمة :

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون ، ويقول فى بيان ذلك ان الحكم أهدر حجية الحكمين السابق صدورهما فى الدعويين رقمى ١١١٠ سنة ١٩٦١ عمال جزئى القاهرة و ١٩٦٨ سنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة وقد

(١) الطعن بالنقض رقم ١٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١ .

قضى فيها لصالحه قبل المطعون ضدهما اذ حكم فى الاولى بأحقية فى استحقاق المقابل النقدي لوجبة الغذاء ، وحكم فى الثانية بتسكينه على الفئة السابعة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ ، وكان يتعين على الحكم تسوية حالته التزاما بحجية هذين الحكمين وتسكينه على الفئة الرابعة الا أنه لم يعمل الحجة مما يعيبه بمخالفة القانون .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط الحجية للأحكام توافر شروط ثلاثة اتحاد الخصوم والموضوع والسبب ، ويشترط للقول بوحدة المسألة فى الدعويين أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تتغير وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرارا جامعا مانعا ، وأن تكون هذه بذاتها الأساس فيما يدعيه فى الدعوى الثانية ، وينبنى على ذلك أن مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل وتفصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية ، لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز قوة الامر المقضى ، لما كان ذلك وكان الثابت من الصورتين الرسميتين المقدمتين من الطاعن للحكمين النهائيين فى الدعويين رقمى ١١١٠ سنة ١٩٦١ عمال جزئى القاهرة و ١٩٦٨ سنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة أنها صدرا بين ذات الخصوم ، وكان أولهما والصادر بتاريخ ١٩٦٣/١/١ فيما تجادل فيه الطرفان عن أحقية الطاعن فى صرف بدل نقدي لوجبة الغذاء عن مدة السنتين اللتين توقفت الشركة فيها عن صرفها اليه وبواقع أربعة قروش يوميا ، وقضى فيها لصالحه بالزام المطعون ضدها أن تدفع له متجمد البديل النقدي وقدره ٢٨٨٠٠ جنيه وكان الحكم فى الدعوى الثانية قد صدر فى ١٩٧٣/١/١٩ بأحقية الطاعن بتسكينه على الفئة المالية السابعة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وبالزام المطعون ضدها أن تدفع له مبلغ ٥٣١٣٠٠ جنيه الفروق المالية المستحقة حتى ١٩٧٢/٩/٣٠ وما يستحق ابتداء من ١٩٧٢/١٠/١ بواقع ٧٣٠٠ جنيه شهريا حتى تاريخ الحكم لما كان ذلك وكان طلب الطاعن فى الدعوى المطعون فى حكمها هو ترقيته للفئة الرابعة ومساواته بزملائه اذ أن المطعون ضدها لم تقم بترقيته منذ استحقاقه للفئة السابعة ، وكان الحكمان فى الدعويين السابقتين لم يفصلا صراحة أو ضمنا فى أحقية الطاعن فى هذه الترقية فان الموضوع والسبب فى كل منهما وفى الدعوى المطعون فى حكمها يكونان

(م — ١٥ الحديث فى الفتاوى)

مختلفتين ، ومن ثم لا تتوافر شروط الحجية ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس . (٢)

القاعدة الثالثة :

مناط حجية الاحكام :

المبدأ الاول : المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها ، يشترط فيه أن تكون المسألة التي قضى فيها ، والتي طرحت على المحكمة بعد ذلك واحدة .

المبدأ الثانى : أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفصل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز لقوة الامر المقضى ، اذ أن مناط الحجية التي تثبت للاحكام أن تكون قد فصلت في حق من الحقوق كلياً أو جزئياً فصلاً جازماً غير معلق على احتمال ثبوت امر آخر .

وتقول المحكمة :

وحيث أنه مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق التائون ، وفي بيان ذلك يقولون أنه بالرغم من أن محكمة الاستئناف قضت بجلسة ١٩٧٢/١١/٣٠ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقيتهم للاجر عن ساعات العمل الاضافى وندبت خبيراً لتحديد فروق هذا الاجر الا أن هذا الحكم المطعون فيه لم يقضى لهم بهذه الفروق وانما قضى بانتهاء الخصومة .

وحيث أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة التي قضى فيها والتي طرحت على المحكمة بعد ذلك واحدة وينبنى على ذلك أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفصل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم حائز لقوة الامر المقضى ، اذ أن مناط الحجية التي تثبت للاحكام أن تكون قد فصلت في حق من الحقوق كلياً أو جزئياً فصلاً جازماً غير معلق على احتمال ثبوت امر آخر ، لما كان ذلك وكان حكم محكمة الاستئناف الصادر بجلسة ١٩٧٢/١١/٣٠ وإن قضى بإلغاء الحكم المستأنف — القاضي برفض دعوى الطاعنين وبأحقيتهم لاجر ساعات العمل الاضافى التي يثبت أنهم اشتغلوها الا أنه ندب خبيراً لتحقيق من ذلك فاته لا يكون قد تضمن قضاء قطعياً في هذا الخصوص ذلك أنه لم يقطع بأحقية الطاعنين لاجر ساعات العمل الاضافى بل علق ذلك على اثبات الخبير المنتدب أنهم اشتغلوها ومن ثم فاته لا يحوز

(٢) الطعن بالنقض رقم ١٩٨٠ لسنة ٤٩ق — جلسة ١٩٨٦/١/١٩ .

في هذا الشأن حجية الامر المقضى ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد ارتأى في الحكم المذكور حجية تنصرف الى استحقاق الطاعنين لذلك الامر وتحجبه عن نظر الدعوى ومن ثم قضى بانتهاء الخصومة فيها دون أن يفصل فيها بقضاء قطعى فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الآخر للطعن على أن يكون مع النقض الاحالة . (٣)

القاعدة الرابعة :

الاصل في حجية الاحكام انها نسبية ، ولا يضر ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين .

وتقول المحكمة :

الاصل في حجية الاحكام انها نسبية لا يضر ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم اذ قضى برفض دعوى المطعون عليه الثالث وأخوته وبعدم استحقاقهم في الوقف ، لان هذا القضاء يقتصر حجته على هؤلاء الخصوم وحدهم ، ولا يؤثر على حق الطاعن فيما يطلبه من استحقاق . (٤)

القاعدة الخامسة :

لا تثبت للحكم الحجية الا بالنسبة لطرفي الخصومة التي فصل فيها اعمالا لبدا نسبية الاحكام .

وتقول المحكمة :

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب حاصل السبب الثانى منها أن الحكم المطعون فيه فصل في النزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الامر المقضى صدر في ذات الموضوع بين الطاعنة وأحد العاملين بها في الاستئناف « رقم ١٧٤ سنة ٣٠ قضائية المنصورة » مما يكون معه الحكم المطعون فيه قد أهدر حجية ذلك الحكم .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك لانه لما كانت الفقرة الاولى من المادة

(٣) الطعن بالنقض رقم ١٤٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٩ م .

(٤) الطعن بالنقض رقم ١٢ سنة ٣٨ ق - احوال شخصية - جلسة

١٩٧٢/٤/١٩ - س ٢٣ ص ٧٣٠ ، والطعن رقم ٥ سنة ٣٩ ق - احوال

شخصية - جلسة ١٩٧٣/١/٣ س ٢٤ ص ١٨ .

١٠١ من قانون الاثبات تنص على أن « الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا » . مما مفاده أن الحكم لا تثبت له الحجية الا بالنسبة لطرفي الخصومة التي فصل فيها اعمالا لمبدأ نسبية الاحكام ، واذ كان الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر في الاستئناف « رقم ١٧٤ سنة ٣٠ قضائية المنصورة » المقدمة بحافظة الطاعنة ، أن المطعون ضده لم يكن طرفا في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم فإنه لا تكون له حجة عند نظر النزاع محل الطعن (٥) .

القاعدة السادسة :

لا حجة للحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الاسباب المتصلة به اتصالا وثيقا .

وتقول المحكمة :

لا حجة للحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الاسباب المتصلة به اتصالا وثيقا والتي لا يقوم المنطوق بدونها فاذا كان الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير صادر من مجلس نقابة المحاسبين قد اقتصر على تقدير اتعاب المطعون ضده (المحاسب) عن جميع الاعمال التي قام بها في سنوات النزاع وليس في اسبابه ما يشير الى أنه تناول تصفية الحساب بين الطرفين أو أنه خصم ما سبق أن اداه الطاعن للمطعون ضده من الاتعاب ولم تكن واقعة التخالص عنها محل مجادلة من أحد من الخصوم أو بحث من المحكمة في دعوى التظلم ، فإن هذا الحكم لا يحوز حجية في شأن التخالص المدعى به من الطاعن ولا يحول دون طلبه براءة ذمته من الاتعاب التي قدرها الحكم المذكور بدعوى يرفعها بعد صدوره (٦) .

(٥) الطعن بالنقض رقم ٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٨ .
(٦) الطعن بالنقض رقم ١٣٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤ —

س. ١٧ ص ٦٨٨ .

القاعدة السابعة :

الحجية فيما ثار بين الخصوم من نزاع :

المبدأ الاول : لا يكتسب القضاء النهائي قوة الامر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة او ضمنية حتمية .

المبدأ الثانى : اما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل ، فلا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى .

وتقول المحكمة :

وحيث ان الطعن اقيم على سبب واحد من وجهين ، تنعى الطاعنة — الوجه الاول منهما على الحكم المطعون فيه ، الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى « رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧١ عمل كلى الاسكندرية » واستئنافها « برقم ٣٣١ لسنة ٣٢ قضائية » الا ان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع استنادا الى اختلاف موضوع الدعويين بمقولة انه فى الدعوى الماثلة هو طلب الاحقية للفئة الرابعة ، بينما هو فى الدعوى السابقة طلب الاحقية للفئة الثالثة فى حين ان موضوع الدعويين واحد لم يتغير اذ ان طلب التسكين على الفئة الرابعة ، فيدرج ضمنا فى طلب التسكين على الفئة الثالثة مما كان يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الدعوى الماثلة لسبق الفصل فيها ، واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك ان القضاء النهائى لا يكتسب قوة الامر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة او ضمنية حتمية ، اما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل ، فلا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى — لما كان ذلك وكان المطعون ضده قد اقام دعواه السابقة « رقم ٤٩٣ لسنة ٣١ ق عمل كلى » بطلب احقيته للفئة الثالثة واذ قضت المحكمة الابتدائية برفض دعواه فقد استأنف حكمها « بالاستئناف رقم ٣٣١ لسنة ٣٢ ق » طالبا الحكم بأحقية للفئة الرابعة فقضت محكمة الاستئناف بعدم قبول هذا الطلب باعتباره طالبا جديدا لا يجوز ابداءه فى الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف لما كان ذلك فان محكمة الاستئناف تكون قد حجبت نفسها عن بحث مدى احقية المطعون ضده للفئة المالية الرابعة ولم تفصل فيه ، ومن ثم فان حكمها لا يكون قد قضى بشيء — لا صراحة ولا ضمنا — فى امر استحقاق المطعون ضده لهذه الفئة وبالتالي فانه لا يحوز قوة الامر المقضى بالنسبة لهذا الطلب ولا يمنع المطعون ضده من ان يرفع الدعوى الماثلة به ، ويكون الحكم الابتدائى

المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها قد التزم صحيح القانون (٧) .

القاعدة الثامنة :

العبرة بمنطوق الحكم والاسباب المرتبطة به .

وتقول المحكمة :

ان قوة الشيء المحكوم فيه وان كانت لا ترد الا على منطوق الحكم فان من المتفق عليه فقها وقضاء ، ان الاسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم له قائمة الا بها تكون معه وحدة لا تتجزأ وبذلك يرد عليها ما يرد عليه (٨) .

القاعدة التاسعة :

حجية ما يرد بالمنطوق والاسباب :

المبدأ الاول : لا حجية للحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة ، او ضمنية ، او حتمية ، سواء في المنطوق او في الاسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم المنطوق بدونها .

المبدأ الثانى : ان ما يرد باسباب الحكم زائدا عن حاجة الدعوى لا يجوز اية حجية ، ولا يجوز الطعن في الحكم للخطا فيه .

المبدأ الثالث : عدم قبول اى طلب او دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة .
وتقول المحكمة :

وحيث ان مبنى الدفع المبدى من النيابة ان الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعنة بشيء .

وحيث ان هذا الدفع سعيد ذلك لانه لما كان نص المادة ٢١١ من قانون المرافعات قد جرى على انه (لا يجوز الطعن في الاحكام الا من المحكوم عليه . .) وكان هذا الذى اوردته النص ما هو الا تطبيق للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة الثالثة من ذات القانون والتي تقضى بعدم قبول اى طلب او دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة مادية او ادبية يقرها القانون ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى بثبوت علاقة العمل فيما بين المطعون ضده الاول كعامل مقاولات باجر يومية مقداره جنيه واحد والمطعون ضده الثانى في

(٧) الطعن بالنقض رقم ٣٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠ .

(٨) الطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٣٧/٣/١٨ .

الفترة من ١٩٧٢/١١/٢١ الى ١٩٧٤/٧/٣١ ويرفض طلب المعاش لعدم بلوغ مدة اشتراك المطعون ضده الاول في التأمين مائة وثمانين شهرا لم يتعد الفصل في انعقاد عقد العمل بين المطعون ضدهما ومدة هذا العقد ومقدار الاجر المتفق عليه فيه ومدى توافر مدة الاشتراك في التأمين اللازمة لصرف المعاش للمطعون ضده وهو ما لا ينطوي على قضاء ضد الطاعنة بشيء كان مثار نزاع من جانبها لان الطاعنة لم تجادل في قيام علاقة العمل بين المطعون ضدهما أو في تاريخ بدء وانتهاء هذه العلاقة أو في مقدار الاجر المتفق عليه في عقد العمل ، ولا علاقة بين هذا الاجر وبين الاساس الذي يقوم عليه حسب المزايا التأمينية لعمال المقاولات ، لان هذه المزايا لا تحسب على اساس الاجر الفعلي للعامل وانما تقدر طبقا للفقرة الاخيرة من المادة الثانية عشرة من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقرارين الوزاريين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٦٧ ، ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ على اساس الاجر المحدد لحرفة العامل وفقا للجدول رقم (٨) المرافق للقرار الاخير فان الطعن يكون غير جائز ، ولا ينال من ذلك ان الحكم اشار في اسبابه الى تقرير الخبير الذي قدر تعويض الدفعة الواحدة على اساس الاجر الفعلي للمطعون ضده الاول ، لان الحكم لم يقض في تعويض الدفعة الواحدة ولم يكن تعرضه في مدوناته لتقدير هذا التعويض أو للأساس الذي يقوم عليه هذا التقدير لازما لفصل في النزاع الذي حسمه ، وانما كان تزييدا فاقد الاثر ساقط الحجة لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة انه لا حجة للحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الاسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم المنطوق بدونها ، وأن ما يرد بأسباب الحكم زائدا عن حاجة الدعوى لا يجوز أية حجة ولا يجوز الطعن في الحكم للخطأ فيه (٩) .

تعليق :

نرى امكان تطبيق المبادئ القانونية الواردة بهذا الحكم بالنسبة للمنازعات الادارية التي تثار امام مجلس الدولة ، مع اجراء الملاحظات اللازمة حسبما سبق بيانه .

وبهذه المناسبة نقول ان هناك بعض التحفظات بالنسبة للدفع التي تثار امام القضاء الاداري فهي تتميز ببعض الخصائص المعينة .

وبادىء ذي بدء نبين ان الدفع تنقسم الى ثلاثة اقسام رئيسية وهي : —

(أولا) : دفع شكلي : وهي الدفع التي يطعن بها في صحة الخصومة

أو في شكلها .

(٩) الطعن بالنقض رقم ١٠٣٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٢١ .

(ثانيا) : نفوع بعدم القبول : وهى التى ينازع بها فى حق رافع الدعوى فى رفعها أى فى قبولها .

(ثالثا) : نفوع فى الحق المدعى به فى الدعوى : أى فى موضوع الدعوى .
أما بالنسبة لبعض الخصائص التى تتميز بها النفوع أمام القضاء الإدارى ، فنذكر أهمها فيما يلى :

١ — بالنسبة للمنازعات الإدارية التى تثار أمام القضاء الإدارى يكون لمفوض الدولة اثاره النفوع المتعلقة بالنظام العام ، ولو لم تثار من أحد الخصوم ، كما تحكم بها المحكمة من تلقاء نفسها ، أما غير المتعلقة بالنظام العام فيجوز للطرفين اتفاقا — صراحة أو ضمنا أن يتجاوزا عنها فى الدعوى .

٢ — سبق أن بينا أن الاجراءات الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية تنطبق على المنازعات الإدارية مع اجراء الملاحظات التى تقتضيها طبيعة الدعوى الإدارية . وانطلاقا من هذا المفهوم ، فإنه بالنسبة للنفوع التى تثار أمام القضاء الإدارى ، فإن أغلبها يتعلق بالنظام العام لاستنادها الى القانون العام فى أغلب الاحوال .

ولذلك فإن النفوع الشكلية — كالدفع بعدم الاختصاص ، او بعدم الصفة ، او بعدم المصلحة — هى دائما نفوع من النظام العام فى القضاء الإدارى ، وليست كمثيلتها فى القضاء العادى متعلقة بصالح الخصوم ، وكذا النفوع الموضوعية كالدفع بالتقادم ، فهو أيضا دفع من النظام العام يجريه القاضى من تلقاء نفسه ، وعلى أية حالة تكون عليها الدعوى الإدارية .

وبناء على ما تقدم فالقضاء الإدارى يتميز عن القضاء العادى بأنه يتبنى الدعوى الإدارية ولا يتركها لمواقف الخصوم ، كما له أن يكييف الدعوى التكيف القانونى الصحيح .

٣ — جدير بالاحاطة ان المستفاد من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ان الدفع بعدم الدستورية ، انما يبدى من أحد الخصوم فى الدعوى ، ونظرا لان هيئة مفوضى الدولة لا تعتبر خصما فى المنازعة ، فاذا كان الثابت ان الطاعن لم يدفع فى أية مرحلة بعدم دستورية أى نص فى القانون ، فلا محل لان تتصدى المحكمة على ما قد يكون قد ورد بتقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن عدم دستورية أى مادة فى القانون بالنسبة للنزاع المعروض على المحكمة .

(راجع فى هذا الشأن مؤلفنا « قضاء مجلس الدولة » — المرجع السابق — ص ٢٣٨ — ٢٦٧) .

القاعدة العاشرة :

إذا اكتفى الحكم بإيراد قاعدة قانونية دون أن يتضمن فصلا في الموضوع أو في شق منه فإنه لا يمكن أن يكون محلا لقضاء يحوز الحجية ، لأنه يكون قد قرر قاعدة قانونية مجردة ، لم يجر تطبيقها على الواقعة المطروحة في الدعوى .

وتقول المحكمة :

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قد بنى قضاءه بالنسبة للمطعون ضدهم الاول والثالث والرابع وما حكم به للمطعون ضده الثانى في الاستئناف رقم ٧٥٧ سنة ٢٦ ق الاسكندرية — على أن القضاء الصادر من محكمة العمال الجزئية بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٢ في الدعاوى المرفوعة من المطعون ضدهم قد قطع في أساس النزاع وصار نهائيا بما يمنع من سريان نص المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٦٤ في حين أنه حكم تمهيدى إذ اكتفى باستعراض الحجج القانونية لطرفي النزاع وانتهى الى مجرد رأى بالنسبة لتلك المسائل القانونية ولا يعد ذلك قضاء في الموضوع بالاضافة الى أنه حتى ولو كان الحكم الصادر في ١٩٦٣/٥/٢٢ السالف الاشارة اليه قد قطع في شق من النزاع فإنه لا يحول دون سريان نص المادة الثانية من القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٤ إذ الاستفادة من المذكرة الايضاحية ان المقصود به انتهاء جميع الدعاوى المتعلقة باعانة غلاء المعيشة ما دامت لا زالت منظورة سواء أمام الخبير أو محكمة الاستئناف وكانت قد صدرت فيها أحكام في شق من الموضوع وأصبحت نهائية خاصة وأن هذا القانون تضمن قاعدة موضوعية آمرة لا يحتج معها بالحق المكتسب مؤداها أن أجور العمال البحريين تعتبر شاملة لاعانة الغلاء ولا تعتبر بالتالى أساسية .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان مناط حجية الحكم المانعة من اعادة طرح النزاع في ذات المسألة المقضى فيها أن يكون هذا الحكم قد قطع في مسألة أساسية بعد أن تناقش فيه الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقرارا يمنع من اعادة طرحها ومناقشتها والبت فيها بحكم ثان وأن هذه الحجية تلحق اسباب الحكم التى فصل فيها بصفة صريحة أو ضمنية متى ارتبطت هذه الاسباب بمنطوقه ارتباطا وثيقا . .

أما إذا اكتفى الحكم بإيراد قاعدة قانونية دون أن يتضمن فصلا في الموضوع أو في شق منه فإنه لا يمكن أن يكون محلا لقضاء يحوز الحجية لأنه يكون قد قرر قاعدة قانونية مجردة لم يجر تطبيقها على الواقعة المطروحة في الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة الحكم الصادر من محكمة العمال الجزئية في ١٩٦٣/٥/٢٢ في الدعاوى المرفوعة من المطعون ضدهم وآخرين — موضوع

النزاع — والقاضى بنذب خبر لتحديد الفروق المستحقة لهم أنه قد أورد فى شأن منازعة الشركة الطاعنة فى أحقيتهم لاضافة غلاء المعيشة لاجورهم قوله « أن المحكمة ترى أنه قد جاء بالفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القرار الوزارى رقم ١ لسنة ١٩٥٧ والتي حددت الحد الأدنى لاجور أفراد أطقم السفن البحرية التجارية عبارة « المرتب الاساسى » كما وردت هذه العبارة بالفقرة الثانية من المادة الثامنة من نفس القرار وأخيرا ذكرت هذه الفقرة بنهاية الجدولين رقمى ١ ، ٢ الخاصين بتحديد المرتبات لهذه الفئة من عمال السفن التجارية ، ولما كان ذلك فان المحكمة تستنتج من هذا من أجور هؤلاء العمال المحددة بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ الذى حل محله القرار الاخير تعتبر أجورا أساسية ويجب أن تحتسب للعمال عنها اعانة غلاء المعيشة المقرر بالامر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ولهذا يكون هذا الدفاع المبدى من الشركة المدعى عليها (الطاعنة) على غير أساس بنص القانون ، بما مفاده أن الحكم لم يقتصر على مجرد ايراد قاعدة قانونية دون أن يطبقها وانما قطع فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق فى مسألة أساسية هى عدم شمول أجورهم لاعانة غلاء المعيشة بعد أن تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما بما لا يجوز معه اعادة طرحها ، واذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم المنوه عنه الصادر فى ٢٢/٥/١٩٦٣ قد أصبح نهائيا بصدور حكم فى الاستئناف المرفوع عنه باعتباره كأن لم يكن ، وكان المشرع بالنسبة لافراد أطقم السفن التجارية المصرية قد رأى احترام الاحكام النهائية الصادرة من المحاكم فى خصوص اعانة غلاء المعيشة وعدم المساس بما قضت به حيث نص فى المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص باضافة مادة الى المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ فى شأن تنظيم شئون أفراد أطقم السفن التجارية المصرية على أنه « مع عدم الاخلال بالاحكام النهائية تعتبر الدعاوى المقامة امام المحاكم من أفراد أطقم السفن البحرية للمطالبة باعانة غلاء المعيشة بالاضافة الى مرتباتهم منتهية بمجرد صدور هذا القانون » فانه وقد التزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر وقضى برفض الدعاوى باعتبار دعاوى المطعون ضدهم منتهية لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس (١٠) .

القاعدة الحادية عشر :

الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا .

(١٠) الطعن بالنقض رقم ٢١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩ .

وتقول المحكمة :

وحيث أن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أنه لما كان الحكم الابتدائي — المؤيد بالحكم المطعون فيه — قد قضي باعتبار متوسط الاجر الاضافي للمطعون ضده جزءاً من أجره وبإلزام الطاعنة بأن تؤدي اليه ما يترتب على ذلك من فروق في المدة من ١٩٦٧/٦/١ حتى ١٩٧٩/١١/٣٠ تأسيساً على سبق القضاء له في الدعوى رقم ٤٩٩١ لسنة ١٩٧١ عمال كلى القاهرة في حين أن هذا الحكم لا حجية له على الطاعنة وأن الاجر الاضافي لا يدخل في نطاق الاجر الاصلى ، فإن الحكم يكون خطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث أن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كانت المادة (١٠١) من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تقضى بأن الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً وكانت الدعوى المطروحة تغاير الدعوى رقم ٤٩٩١ لسنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة اطرافاً وموضوعاً إذ انها مقامة على الشركة الطاعنة بطلب ضم متوسط الاجر الاضافي بواقع ٣٥٨ مليم يومياً لاجره اعتباراً من ١٩٦٧/٦/١ الى ١٩٧٩/١١/٣٠ بينما اقيمت الدعوى رقم ٤٩٩١ لسنة ١٩٧١ المذكورة على شركة الدلتا الصناعية للمطالبة بضم المتوسط اليومي لاجر المطعون ضده حتى ١٩٦٧/٥/٣١ فان الحكم الصادر في هذه الدعوى يكون لا حجية له في النزاع المائل ، وكان الاصل في استحقاق الاجر أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل اما ملحقات الاجر فبها ما لا يستحقه العامل الا اذا تحققت اسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستقرار والاجر الاضافي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انما يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه ، وهو بهذه المثابة يعد اجرا متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للانتاج بما قد تقتضيه من زيادة في ساعات العمل عن المواعيد المقررة فلا يستحق الا اذا تحقق سببه ويختلف عن مدلول الاجر الاصلى الذى عناه المشرع بنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضي للمطعون ضده بالاجر الاضافي الاصلى عن الفترة من ١٩٦٧/٦/١ الى ١٩٧٩/١١/٣٠ على أنه جزء من الاجر الاصلى تأسيساً على أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٩٩١ لسنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة حجة على الشركة الطاعنة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقى اسباب الطعن (١١) .

(١١) الطعن بالنقض رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥ .

تعليق :

أن القاعدة المشار إليها والتي تقضى بأن كل ما يرد في الحكم من قضاء قطعى يعتبر كذلك . بصرف النظر عن مكان وروده في المنطوق أو الأسباب تنطبق أمام القضاء الإدارى ، كالتطبيقا أمام القضاء العادى وذلك نظرا لأن القضاء الإدارى يأخذ بالمادة « ١٠١ » من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ والتي تنص على أن : « الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا ، وتقضى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها » .

ومفاد هذا النص أن ثمة شروط يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجة الأمر المقضى وهذه الشروط تنقسم الى قسمين :

١ — قسم يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكما قضائيا وأن يكون حكما قطعيا ، وأن يكون التمسك بالحجة فى منطوق الحكم لا فى أسبابه ، إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق ، بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب .

٢ — وفيما يتعلق بالقسم الثانى فهو المتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد فى الخصوم ، واتحاد فى المحل ، واتحاد فى السبب .

(راجع مؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة وإجراءات وصيغ الدعاوى الإدارية » ص ٢٥٧ — ٢٥٨) .

(ثانيا) حجة الأحكام الصادرة فى الموضوع وفى الطلب المستعجل أمام مجلس الدولة .

القواعد العامة فى ظل أحكام المحكمة الإدارية العليا :

أن الحجة إنما تكون لمنطوق الحكم لا لأسبابه ، ولكن ارتباط أسباب الحكم بمنطوقه ارتباطا وثيقا ، بحيث لا يقوم المنطوق بغيرها ، يكسب تلك الأسباب الحجة أيضا (١٢) ، ولكن الأسباب التى يستند إليها الحكم ، والتى تتعلق بمسائل لا أثر لها على الدعوى ، ولم تكن المحكمة بحاجة إلى بحثها وهى بصدد الفصل فيها ، لا تكتسب الحجة (١٣) .

(١٢) المحكمة الإدارية العليا فى ١٦/٤/١٩٦٧ .

(١٣) المحكمة الإدارية العليا فى ١١/٦/١٩٦٦ .

وجدير بالاحاطة أن حجية الاحكام منوطة بتوافر شروطها القانونية ، وهى أن يتحد الخصوم والمحل والسبب فى الدعوى التى صدر فيها الحكم والدعوى الجديدة (١٤) . والحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ ، هو حكم قطعى ، له مقومات الاحكام وخصائصها ، وينبنى على ذلك أنه يحوز حجية الاحكام فى خصوص موضوع الطلب ذاته ، ولو أنه مؤقت بطبيعته ، طالما لم تتغير الظروف ، « كما يحوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت فيه المحكمة من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب ، كالدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى أصلا بنظر الدعوى لسبب يتعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلا بنظرها حسب موضوعها ، أو بعدم قبولها أصلا لرفعها بعد الميعاد ، أو لان القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، اذ قضاء المحكمة فى هذا كله ليس قطعيًا فحسب ، بل هو نهائى وليس مؤقتًا فيقيدها عند نظر طلب الالغاء . ولا يجوز لمحكمة القضاء الادارى اذا ما فصلت فى دفع من هذا القبيل أن تعود عند نظر طلب الالغاء ، فتفصل فيه من جديد ، لان حكمها الاول قضاء نهائى ، حائز لحجية الاحكام ، ثم لقوة الشيء المحكوم به ، ويلاحظ أن حجية الامر المقضى تسمو على قواعد النظام العام ، فلا يصح اهدار تلك الحجية بمقولة أن الاختصاص المتعلق بالوظيفة من النظام العام (١٥) .

وجدير بالذكر أن المحكمة الادارية العليا قد طبقت ذات المبادئ على الحكم الصادر باستمرار صرف مرتب الموظف كله أو بعضه مؤقتًا (١٦) .

مثال فى شأن الحكم الذى يصدر فى طلب وقف التنفيذ :

القاعدة الثانية عشر :

الحكم الذى يصدر فى طلب وقف التنفيذ مؤقت بطبيعته ، ولا يحى اصل طلب الالغاء ، ويعتبر حكما قطعيًا ، له مقومات الاحكام فيحوز حجيتها فى موضوع الطلب طالما لم تتغير الظروف .

وتقول المحكمة :

« ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة قد بنت رأيها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على اتحاد الخصوم ، والمحل ، والسبب فى الدعويين فالمحل

(١٤) المحكمة الادارية العليا فى ٢٦/٤/١٩٧٥ .

(١٥) المحكمة الادارية العليا فى ٨/٣/١٩٦٩ .

(١٦) المحكمة الادارية العليا فى ٧/١/١٩٦٧ .

فيهما واحد هو طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بعدم منح جواز السفر والسبب واحد أيضا وهو وضع المدعى على قوائم الممنوعين من السفر ، أما الاسباب التى أبدأها المدعى فى الدعوى الراهنة فلا تعدو أن تكون أوجه دفاع جديدة لا تغير من وحدة السبب فى الدعويين .

ومن حيث أن الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق أو المراكز القانونية فيعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيما قضى به ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب ، والذي يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه وكذا الاسباب الجوهرية المكملة له والحكم فى طلب وقف تنفيذ القرار الادارى المطلوب الغاؤه ولئن كان مؤقتا بطبيعته الا ان هذا التاميت انما يعنى أن الحكم الذى يصدر فى موضوع طلب وقف التنفيذ سواء بوقف التنفيذ أو عدمه لا يمس أصل طلب الالغاء ولا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب ، ومع ذلك يظل الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ حكما قطعيا له مقومات الاحكام وخصائصها وينبنى على ذلك أنه يحوز حجية الاحكام فى خصوص موضوع الطلب ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف .

ومن حيث أن المدعى كان قد أسس طلب وقف تنفيذ القرار الصادر برفض اصدار جواز سفره فى الدعوى رقم ٢٨١ لسنة ٢٥ القضائية على أن ركن الاستعجال فيه يتمثل فى الحيلولة بينه وبين أداء العمرة فى شهر رمضان وبينه وبين سفره لاغراض تتعلق بأعمال مهنته : وان ركن الجدية يقوم على مخالفة القرار نلقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن جوازات السفر بأن رفضت الجهة الادارية اصدار جواز السفر على الرغم من توافر شروط الحصول عليه طبقا للمادة السابعة منه التى تقضى بمنح الجواز لكل مصرى وعلى اساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن الحكم الصادر فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٧١ برفض طلب وقف التنفيذ فى الدعوى المذكورة اقام قضاءه أساسا على أن عناصر الاستعجال التى ساقها المدعى لا يقوم فيها ركن الاستعجال فى طلب وقف التنفيذ وأثار الى أن الترخيص بالسفر الى خارج البلاد من الامور المتروكة لتقدير الجهة الادارية حسبما تراه متفقاً مع المصلحة العامة .

ومن حيث أنه لما كانت عناصر الاستعجال التى يعرضها المدعى فى الدعوى الراهنة على أنها تمثل تغيرا فى الظروف التى صدر فى ظلها الحكم السابق بما يقتضى العدول عنه ، وهى عزمه على أداء العمرة وحاجته الى انجاز بعض أعمال مهنته فى الخارج ، ليست فى الواقع من الامر الا ترديدا لعناصر الاستعجال التى سبق أن طرحها فى طلب وقف التنفيذ المقضى برفضه ، فانه لا يكون قد حدث

تغيير في الظروف ، ترتبت بسببه على التنفيذ اضرار لم تكن منظورة عند الفصل في طلب وقف التنفيذ المشار اليه ومن ثم فما زال الحكم السابق الصادر في ١٣ من ابريل ١٩٧١ برفض طلب وقف التنفيذ المذكور : حائزا لحجية الاحكام في خصوص طلب وقف التنفيذ ويتعين والحالة هذه الحكم بعدم جواز نظر طلب وقف التنفيذ لسابقة الفصل فيه » . (١٧)

(ثالثا) اثر حجية الاحكام الجنائية امام المحاكم العادية ، وفي المنازعات التأديبية :

يمكن اعمال هذا الاثر في التحقيقات والمحاكمات التأديبية طبقا للقواعد السابق الاشارة اليها بالكتاب الاول والتي استلهمت من احكام المحاكم التأديبية ، ومن احكام المحكمة الادارية العليا التي تقول في احد احكامها الهامة ما يلى : —

(سبق لهذه المحكمة ان قضت بأنه لا يجوز لمجلس التأديب ان يعود للمجادلة في اثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الامر المقضى به ، ونفى وقوعها ، واذا كان الحكم الجنائي في القضية ٧٢٧ لسنة ١٩٧٠ نفى عن المخالف المخالفين الموجهتين اليه ، وحكم ببراءته مما اسند اليه فيهما فلا يجوز للقرار التأديبي ان يعيد النظر فيما قام عليه الحكم الجنائي الذي قضى ببراءة المخالف من هاتين المخالفتين ، والا كان في ذلك مساس بقوة الشيء المقضى وهو ما لا يجوز » .

(المحكمة الادارية العليا : « الحكم الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٧٤ في القضية رقم ٨٤٥ س ١٦ ق) .

ونورد فيما يلى بعض الاحكام الجنائية التي يمكن الاستفادة باحكامها وهي :

الحكم الاول :

متى كان يبين من الحكم الصادر في استئناف قضية الجنحة أن النزاع فيه كان يدور حول القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى وهل هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أم القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو ما كان يتوقف عليه جواز الاستئناف أو عدم جوازه للخطأ في تطبيق القانون ، وفي صدد الفصل في هذه المسألة عرضت المحكمة الى القانون الواجب التطبيق على واقعة الجنحة — وهي الامتناع عن دفع المكافأة واعطاء شهادة خلو طرف — وانتهت في قضائها الى أنه هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا القانون رقم ٩١ لسنة

(١٧) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الادارى —

س ٢٦ ق من أول أكتوبر ١٩٧١ حتى آخر سبتمبر ١٩٧٢ — ص ١٠٢ — ١٠٣ .

١٩٥٩ — مستندة الى أن العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهما انتهت بالاستقالة في ١٩٥٨/٨/٤ وفي ظل القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وكان تعيين القاتون الواجب التطبيق يتوقف على تحقيق واقعة انتهاء علاقة العمل بين الطاعن والمطعون عليهما — وقد عرض لها الحكم وحققها بطريق اللزوم لمعرفة القانون الواجب التطبيق على الواقعة وتجريمها . فان قضاءه في هذا الخصوص يحوز قوة انشاء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية (١٨) .

الحكم الثاني :

ان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانقضاء القصد الجنائي أو لسبب آخر فانه طبقا لصريح نص المادة ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية لا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية وبالتالي فانه لا يمنع تلك المحاكم من البحث فيما اذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يصح ان يكون اساسا للتعويض أم لا (١٩) .

الحكم الثالث :

لئن كان الحكم الجنائي يقيد القضاء المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها الى المتهم الا أن هذه الحجية لا تثبت — على ما يستفاد من نص المادة ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٤٠٦ من القانون المدني — الا للاحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الاوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لان هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الادانة وانما تفصل في توافر أو عدم توافر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لاحالتها الى المحكمة للفصل في موضوعها ومن ثم فلا تكتسب تلك القرارات حجية أمام القاضي المدني ويكون له أن يقضى بتوفر الدليل على وقوع الجريمة أو على نسبتها الى المتهم على خلاف القرار الصادر من سلطة التحقيق (٢٠) .

الحكم الرابع :

تقدير الدليل — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يحوز قوة

-
- (١٨) الطعن بالنقض رقم ٤٠٢ سنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٤ —
س ١٦ ص ١١٤١ .
- (١٩) الطعن بالنقض رقم ١٠٢ سنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠ —
س ١٧ ص ٥٥٨ .
- (٢٠) الطعن بالنقض رقم ٢٨٠ سنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ —
س ١٧ ص ٩٤٨ .

الشيء المحكوم فيه ولا تثريب على المحكمة أن هي أخذت بشهادة شهود كانت المحكمة الجنائية قد تشككت في صحة شهادتهم (٢١) .

الحكم الخامس :

مؤدى نص المادة ٤٠٦ من القانون المدنى — قبل الغائها بقانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — ونص المادتين ٢٦٥ و ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، أنه لا يكون للحكم الجنائى قوة الامر المقضى امام المحاكم المدنية فيما لم تفصل فيه بعد ، الا فى الوقائع التى فصل فيها الحكم الجنائى وكان فصله فيها ضروريا ، ولا يكون للحكم الجنائى قوة الشيء المحكوم به — وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة — الا اذا كان باتا لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف او بالنقض ، اما لاستنفاد طرق الطعن فيه او لقوات مواعيده وتعد قاعدة التقيد بقوة الامر المقضى للاحكام الجنائية من النظام العام ، وعلى المحاكم المدنية أن تراعيها من تلقاء نفسها فيما لو أخذت بقوة الامر المقضى به جنائيا (٢٢) .

الحكم السادس :

مفاد المادة ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٠٦ من القانون المدنى أن الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية تكون له حجية فى الدعوى المدنية امام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فاذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الامور فانه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزم بها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له (٢٣) .

الحكم السابع :

الحكم الجنائى يقيد القضاء المدنى فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها الى المتهم ، الا أن هذه الحجية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تثبت الا للاحكام النهائية الفاصلة فى موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الاوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق ، لان هذه القرارات لا تفصل فى

(٢١) الطعن بالنقض رقم ٥٣ سنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٨ —

س ١٨ ص ٣٢٠ .

(٢٢) الطعن بالنقض رقم ٥٦ سنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢١ —

س ٢١ ص ٦٦٢ .

(٢٣) الطعن بالنقض رقم ٤٤ سنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ —

س ٢٣ ص ٢٥٥ .

(م — ١٦ الحديث فى الفتاوى)

موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة او الادانة ، وانما تفصل في توافر او عدم توفر الظروف التى تجعل الدعوى صالحة لاحالتها الى المحكمة للفصل فى موضوعها . ومن ثم فلا تكتسب تلك القرارات اية حجية امام القاضى المدنى ويكون له ان يقضى بتوفر الدليل على وقوع الجريمة او على نسبتها الى المتهم خلافا للقرار الصادر من سلطة التحقيق . (٢٤)

الحكم الثامن :

قضاء الاحالة — على ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة — ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وهو فيما يباشره من سلطات ليس الا سلطة تحقيق ، وقد عبر الشارع عما يصدره من قرارات بانها اوامر وليست احكاما واذا كان ذلك فان النعى على الحكم المطعون فيه بانه لم يلتزم حجية الامر الصادر من مستشار الاحالة يكون على غير اساس . (٢٥)

الحكم التاسع :

لا يمتنع على المحكمة المدنية البحث فيما اذا كان الفعل مع تجريده من صفة الجريمة يعتبر اهمالا جسيما ، اذ يجوز ان يكون هناك خطأ مدنى دون ان يوجد خطأ جنائى ، واذا كانت حجية الحكم الجنائى السابق فيما قضى به من براءة الطاعن — العامل — مقصورة على انه لم يثبت ارتكابه للجريمة ولا تنفى عنه الاهمال الجسيم الذى نسبته اليه الحكم المطعون فيه ، واعتبره اخلافا بالالتزامات الجوهرية المترتبة على عقد العمل فانه لا يكون قد خالف القانون . (٢٦)

الحكم العاشر :

جرى قضاء هذه المحكمة على ان الحكم الصادر فى المواد الجنائية لا تكون له حجية فى الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية الا اذا كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، واذا كان يبين من الحكم الجنائى الصادر بتاريخ فى الجنبه رقم ان النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية ضد مدير المؤسسة المطعون ضدها لانه فى يوم

(٢٤) الطعن بالنقض رقم ١٥ سنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣

س ٢٣ ص ١٥٠٧ .

(٢٥) الطعن بالنقض رقم ١٥ سنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠

س ٢٣ ص ١٥٠٧ .

(٢٦) الطعن بالنقض رقم ٢٧٧ سنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣

س ٢٤ ص ٩٦٢ .

فصل الطاعن قبل صدور حكم المحكمة التأديبية بذلك ورغم معارضة اللجنة الثلاثية لقرار الفصل ، وقضت المحكمة الجنائية بتفريم المتهم مائتي قرش استنادا الى انه ثبت ان العامل الذى فصله هو سكرتير اللجنة النقابية بالمؤسسة مما لا يجوز معه وقفه او فصله الابناء على حكم من المحكمة التأديبية ، وكان مؤدى ذلك ان الحكم الجنائى لم يفصل فيما اذا كان الطاعن قد فصل من عمله بسبب نشاطه النقابى ، فان الحكم المطعون فيه اذ جرى فى قضائه على أن فصل الطاعن لم يكن له شأن بالنشاط النقابى لا يكون قد خالف حجية الحكم الجنائى السالف الإشارة اليه (٢٧) .

(٢٧) الطعن بالنقض رقم ٤١٦ سنة ٣٩ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٥
س ٢٦ ص ٢١٢١ .

الفصل الرابع عشر

دعوى رد القضاء وتطبيقها في نطاق منازعات المحاكمات التأديبية

دعوى رد القضاء

سبق أن ذكرنا أن ضمانات المحاكمة تتطلب حيادة القاضي فإذا استشعر المتهم أن هناك أساءة جوهرية ومادية تقتضى رد قاضيه فعليه الاحتفاء بدعوى الرد .

طبيعة خصومة الرد واجرائتها :

تعتبر خصومة الرد خصومة حقيقية بين طالب الرد والقاضي وتستهدف عدم صلاحية القاضي بنظر القضية المعروضة وهي خصومة قضائية تستهدف صدور حكم يقرر حقا للمدعى طلب الرد في مواجهة القاضي ، وهو حكم يحوز الحجية وذلك شأنه شأن أى حكم فاصل في دعوى قضائية .

وتتم الخصومة بالمراحل التالية :

- (١) طلب الرد وأثره .
- (٢) تحضير القضية .
- (٣) نظر القضية والحكم فيها .
- (٤) المحكمة المختصة بطلب الرد .
- (٥) الطعن في الحكم في طلب الرد .

ونتناول هذه الموضوعات على النحو التالى :

(١) طلب الرد وأثره :

تبدأ خصومة الرد بطلب يقدم من أحد الخصوم في الدعوى التي يطلب فيها رد القاضي ، ويقدم هذا الطلب بتقرير يكتب بقلم كاتب المحكمة التي يتبعها القاضي الذي يطلب رده ، ويوقعه الطلب أو وكيله المفوض عنه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير ، ويجب أن يتضمن التقرير تحديد سبب الرد والادلة المثبتة لهذا السبب ويجب أن يكون السبب من الأسبلب التي نص عليها القانون ، كما يجب أن يشتمل التقرير على تعيين طلب الرد والقاضي المطلوب رده ويرفق بالتقرير عند كتابته الاوراق المؤيدة له ويجب على

الطالب أن يودع عند التقرير خمسة وعشرون جنيهًا على مسـبيل الكفالة . (١)

وجدير بالاحاطة أن طلب الرد يقدّم قبل الكلام في الموضوع أو ابداء أى دفع في الخصومة الاصلية التى يطلب فيها رد القاضى وبدون ذلك يسقط الحق فى الطلب . (٢)

ويترتب على تقديم طلب الرد وقف الخصومة بالنسبة للدعوى الاصلية المطلوب رد القاضى عند نظرها ، ويتم الوقف بقوة القانون دون حاجة لحكم فيه ويمتنع على القاضى والخصوم مباشرة أى اجراءات فى حالة الرد . وفى حالة الاستعجال يجوز للمحكمة نـدب قاضى بدلا من المطلوب رده . (٣)

(١) تراجع المادة (١٥٣) معدلة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) تنص المادة (١٥١) من قانون المرافعات على ما يلى :

« يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا يسقط الحق فيه .

فاذا كان الرد فى حق قاضٍ منتدب فيقدم الطلب خلال ثلاثة ايام من يوم نـدبه اذا كان قرار النـدب صادرا فى حضور طالب الرد ، فان كان صادرا فى غيبته تبدأ الايام الثلاثة من يوم اعلانه به . »

(٣) تنص المادة (١٦٢) من قانون المرافعات على ما يلى :

« يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الاصلية الى ان يحكم فيه نهائيا ، ومع ذلك يجوز للمحكمة فى حال الاستعجال وبناء على طلب الخصم الآخر نـدب قاضٍ بدلا من طلب رده .

كذلك يجوز طلب النـدب اذا صدر الحكم الابتدائى برفض طلب الرد وطعن فيه بالاستئناف . »

وتنص المادة (١٦٢ مكررا) المضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على ما يلى :

« اذا قضى برفض طلب الرد او سقوط الحق فيه او عدم قبوله او باثبات التنازل عنه ، لا يترتب على تقديم أى طلب رد آخر وقف الدعوى الاصلية ومع ذلك يجوز للمحكمة التى تنظر الطلب الرد ان تأمر بناء على طلب احد نوى الشأن بوقف السير فى الدعوى الاصلية ويسرى فى هذه الحالة حكم المادة السابقة . »

(٢) تحضير القضية :

يرفع كاتب المحكمة تقريره الى رئيسها خلال أربعة وعشرين ساعة فيقوم الرئيس فوراً باطلاع القاضى المطلوب رده على التقرير ، ويأمر بإرسال صورة منه الى النيابة العامة وعلى القاضى أن يجيب كتابه عن وقائع الرد وأسبابه المبينة فى التقرير خلال أربعة أيام من اطلاقه عليه .

وفى حالة اذا ما كان القاضى المطلوب رده منتدباً من محكمة أخرى فان رئيس المحكمة يأمر بإرسال تقرير الرد ومستنداته الى المحكمة التابع لها القاضى لتطلعه عليها وتتلقى اجابته عليها ثم اعادتها الى المحكمة الاولى . (٤)

وفى حالة اعتراف القاضى بصحة وقائع الرد وبأنها تصلح سبباً قانونياً لرده فان رئيس المحكمة يصدر أمراً بتنحيته ، أما اذا لم يعترف بصحتها فيرى الفقه أنه ليس على رئيس المحكمة أن يأمر بتنحيته اذ يلزم عندئذ حكم من المحكمة المختصة بطلب الرد (٥) ، أما اذا لم يقدم القاضى اجابته فى الميعاد القانونى اعتبر ذلك اعترافاً ضمناً منه بصحة أسباب الرد . (٦)

(٤) تنص المادة (١٥٨) من قانون المرافعات على ما يلى :

« اذا كان القاضى المطلوب رده منتدباً من محكمة أخرى أمر رئيس المحكمة بإرسال تقرير الرد ومستنداته الى المحكمة التابع هو لها لتطلعه عليها وتتلقى جوابه عنها ثم تعيدها الى المحكمة الاولى لتتبع فى شأنه الاحكام المقررة فى المواد السابقة » .

وتنص المادة (١٥٨ مكرراً) المضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالمرافعات ما يلى :

« على رئيس المحكمة فى حالة تقديم طلبات رد قبل اقفال باب المرافعة فى طلب رد سابق ، أن يحيل هذه الطلبات الى الدائرة ذاتها المنظور امامها ذلك الطلب لتقضى فيها جميعاً بحكم واحد ودون التقيد بأحكام المادتين (١٥٦) ، (١٥٨) .

(٥) دكتور / فتحى والى : « الوسيط فى قانون القضاء المدنى » - ط/٣ ص ٩٥٨ - ٩٦١ .

(٦) تنص المادة (١٥٥) من قانون المرافعات على ما يلى :

« يجب على كاتب المحكمة رفع تقرير الرد الى رئيسها خلال أربع وعشرين ساعة . وعلى الرئيس أن يطلع القاضى المطلوب رده على التقرير فوراً ، وأن يرسل صورة منه الى النيابة » .

(٣) نظر القضية والحكم فيها :

إذا لم يعترف القاضى صراحة أو ضمنا بأسباب رده قام رئيس المحكمة فى اليوم التالى لانقضاء الاربعة الايام سألقة الذكر بتحديد الدائرة التى تتولى نظر طلب الرد ويتم تحقيق القضية ونظرها فى غرفة المشورة حرصا على كرامة القاضى وهيبة القضاء .

وجدير بالاحاطة أنه يسوغ للقاضى أن يطلب الاذن له بالتنحى فى أى وقت ولو بعد انقضاء ميعاد الاربعة الايام ، وقد حكم بأن هذا التنحى لا يزيل التزام المحكمة بالفصل فى طلب الرد وذلك لتحديد الملتزم بالمصاريف .

كذلك فانه واستثناء من القواعد العامة لا يجوز استجواب القاضى أو توجيهه اليمين اليه سواء كانت حاسمة أو تكميلية ، وتسمع المحكمة طالب الرد ، والقاضى ، والنيابة العامة اذا تدخلت فى الدعوى ، وذلك دون الاستماع الى خصم طالب الرد فى الخصومة الاصلية ، وتصدر المحكمة حكمها فى جلسة علنية ، فاذا قضت المحكمة بعدم قبول طلب الرد أو بسقوط الحق فيه أو برفضه ألزمت الطالب بغرامة من عشرة الى مائة جنيه ، ومصادرة الكفالة ويجوز أن تصل الغرامة الى مائتى جنيه ، وتعدد الغرامة بتعدد القضاء المطلوب ردهم ، واذا تنازل طالب الرد عن طلبه اكتفى بمصادرة الكفالة . (٧)

= وتنص المادة (١٥٦) من قانون المرافعات على ما يلى :

« على القاضى المطلوب رده أن يجيب بالكتابة على وقائع الرد وأسبابه خلال اربعة الايام التالية لاطلاعه .
واذا كانت الاسباب تصلح قانونا للرد ولم يجب عليها القاضى المطلوب رده فى الميعاد المحدد ، أو اعترف بها فى اجابته ، أصدر رئيس المحكمة أمرا بتنحيه » .

(٧) تنص المادة (١٥٨) من قانون المرافعات على ما يلى :

« اذا كان القاضى المطلوب رده منتدبا من محكمة أخرى أمر رئيس المحكمة بارسال تقرير الرد ومستنداته الى المحكمة التابع هو لها لتطلعها عليها وتلقى جوابه عنها ثم تعيدها الى المحكمة الاولى لتتبع فى شأنه الاحكام المقررة فى المواد السابقة » .

وتنص المادة (١٤٨) من قانون المرافعات على ما يلى : يجوز رد القاضى

لاحد الاسباب الآتية :

(١) اذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التى ينظرها ، أو اذا جدت لاحدهما خصومة مع أحد الخصوم ، أو لزوجته بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضى ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه .

أما إذا قضت المحكمة بقبول طلب الرد فانها تلزم القاضى بالمصاريف وفقا للقواعد العامة .

ويذهب بعض الفقه الى أن القاضى لا يلزم بالمصاريف ويستند هذا الراى أساسا الى أن طلب الرد لا ينشئ خصومة ، فالقاضى لا يعتبر خصما ، غير أن الراى الراجح فى الفقه أن الامر يتعلق بخصومة حقيقية ، ولذلك فانه يقضى على القاضى بالمصاريف وفقا للقواعد العامة .

ويترتب على الحكم بالرد أن القاضى يصبح غير صالح لنظر الدعوى ، فاذا نظرها يصبح حكمه باطلا . (*)

(٤) المحكمة المختصة بطلب الرد :

تختص بالفصل فى طلب الرد دائرة من دوائر المحكمة التابع لها القاضى المطلوب رده ، فاذا طلب رد جميع قضاة المحكمة الابتدائية أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم ، رفع طلب الرد الى محكمة الاستئناف ، فان قضت بقبوله أحالت الدعوى للحكم فى موضوعها على أقرب محكمة ابتدائية . (٨)

فاذا طلب رد جميع مستشارى محكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لا يبقى

= (ب) اذا كان لمطلقة التى له منها ولد أو ل أحد أقربيه أو أصهاره ، على عامود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم فى الدعوى أو مع زوجته ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضى بقصد رده .

(ج) اذا كان أحد الخصوم خالما ، أو كان هو قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مساكنته ، أو كان تلقى منه هدية قبيل رفع الدعوى أو بعده .

(د) اذا كان بينه وبين أحد الخصوم ، عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعة الحكم بغير ميل .

(*) دكتور فتحي والى . الوسيط فى قانون القضاء المدنى : مرجع سابق هامش (١) ص ١٦٠ .

(٨) الدكتور / رمزى سيف « الوجيز فى قانون المرافعات المدنية والتجارية » الطبعة الاولى - س ١٩٥٧ - ص ٥٩ .

من عددهم ما يكفى للحكم ، رفع طلب الرد الى محكمة النقض ، فان قضت بقبوله حكمت في موضوع الدعوى الاصلية . (٩)

وتختص بالفصل في طلب رد مستشارى محكمة النقض من دائرة غير الدائرة التى يكون المستشار المطلوب رده عضوا فيها . ولا يقبل طلب رد جميع مستشارى محكمة النقض او بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم في طلب الرد او في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد .

(٥) الطعن في الحكم في طلب الرد :

يقبل الحكم في طلب الرد بطرق الطعن المختلفة طبقا للاصول القانونية الصحيحة .

ويلاحظ ان الطعن في الحكم بالاستئناف يختلف حكمه بالنسبة لطالب الرد عنه ، من ناحية ، عنه بالنسبة للقاضى المطلوب رده من ناحية اخرى . فبالنسبة للقاضى فقد اختلف الراى ، فعلى سبيل المثال يرى الدكتور / رمزى سيف أن : « الاستئناف يخضع للقاعدة العامة فيما يجوز استئنافه وما لا يجوز استئنافه من الاحكام ، بمعنى ان العبرة فيه بقيمة الدعوى المطلوب رد القاضى عن نظرها » (١٠) .

ويستفاد من ذلك انه يقر حق القاضى في الاستئناف طبقا للقواعد العامة .

(٩) تنص المادة (١٦٤) من قانون المرافعات على ما يلى :

« اذا طلب رد جميع قضاة المحكمة الابتدائية او بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم رفع طلب الرد واجابات القضاء عليه لمحكمة الاستئناف فان قضت بقبوله احوالت الدعوى للحكم في موضوعها على اقرب محكمة ابتدائية .

واذا طلب رد جميع مستشارى محكمة الاستئناف او بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم رفع طلب الرد الى محكمة النقض فان قضت بقبوله حكمت في موضوع الدعوى الاصلية .

واذا طلب رد أحد مستشارى محكمة النقض حكمت في هذا الطلب دائرة غير الدائرة التى يكون هذا المستشار عضوا فيها ، ولا يقبل طلب رد لجميع مستشارى محكمة النقض او بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم في طلب الرد او في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد » .

(١٠) دكتور / رمزى سيف : « الوجيز في قانون المرافعات المدنية

والتجارية » ط/١ - ص ٦٠ .

وهناك رأى آخر ينكر على القاضى حق الاستئناف بدعوى رغبة
المشرع فى عدم جعل القاضى يتمادى فى الخصومة بعرض القضية مرة أخرى
على محكمة الاستئناف .

ويؤيد الدكتور / فتحى والى هذا رأى (١١) ، ويستند فى اثبات رايه الى
القول :

« بأنه يبدو من نصوص القانون المصرى (المواد ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ / ٢ (١٢)
ان المشرع لم يجز الطعن بالاستئناف الا لطالب الرد . ومفاد هذا انه ليس
للقاضى اذا صدر حكم برده ان يطعن فى هذا الحكم بالاستئناف » (١٣) .

(١١) دكتور / رمزى سيف : مرجع سابق ص ٦٠

(١٢) دكتور / فتحى والى : « الوسيط فى قضاء القانون المدنى »
ط / ١٩٨١ - ص ٩٦١ .

(١٣) تنص المادة (١٦٠) من قانون المرافعات على ما يلى :

« يجوز لطالب الرد استئناف الحكم الصادر فى طلبه برد قاضى محكمة
المواد الجزئية او قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم
فيه نهائيا .

ويكون الاستئناف بتقرير يكتب بقلم كاتب المحكمة التى أصدرت الحكم
وذلك خلال خمسة الايام التالية ليوم صدوره .

ويرسل كاتب المحكمة من تلقاء نفسه تقرير الاستئناف وملف الرد الى
محكمة الاستئناف خلال ثلاثة الايام التالية لتقرير الاستئناف » .

وتنص المادة (١٦١) من قانون المرافعات على ما يلى :

« على قلم كاتب محكمة الاستئناف عرض الاوراق على رئيس المحكمة
لاحالتها على احدى دوائرها وتصدر حكمها فيها على الوجه المبين
بالمادة ١٥٧ .

وعلى قلم كاتب محكمة الاستئناف اعادة ملف القضية الى المحكمة
التي حكمت فى الرد ابتدائيا وفيه صورة من الحكم الاستئنافى وذلك خلال
اليومين التاليين ليوم النطق بهذا الحكم » .

وتنص المادة (١٦٢ مكررا) من قانون المرافعات والمضافة بالقانون

٩٥ لسنة ١٩٧٦ على ما يلى :

« اذا قضى برفض طلب الرد او سقوط الحق فيه او عدم قبوله او باثبات
التنازل عنه ، لا يترتب على تقديم أى طلب رد آخر وقف الدعوى الاصلية ،
وبمع ذلك يجوز للمحكمة التى تنظر طلب الرد أن تأمر بناء على طلب أحد
ذوى الشأن بوقف السير فى الدعوى الاصلية ويسرى فى هذه الحالة حكم
المادة السابقة » .

ومن جانبنا نميل الى تأييد هذا الراى ونستند فى ذلك الى نص المادة (١٦٠) من قانون المرافعات والتي تقول : « يجوز لطلب الرد استئناف الحكم الصادر فى طلبه » .

ونفسر هذا النص بان الحق فى الاستئناف جاء مقصورا على طلب الرد ، لان المشرع لو كان يجيز للقاضى استئناف الحكم بالرد لقرر ذلك صراحة بالقول : « بأنه يجوز لطلب الرد والقاضى » الامر الذى لم يفعله .

فالنص هنا واضح وصريح ولا يجوز تأويله ، وفى هذا تقول محكمة النقض :

« متى كان النص واضحا صريحا جليا قاطعا فى الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه او تأويله بدعوى الاستهداء بالمراسل التشريعية التى سبقته او بالحكمة التى املته وقصد المشرع منه ، لان محل هذا البحث انما يكون عند غموض النص او وجود لبس فيه » (١٤) .

وجدير بالاحاطة أنه اذا استأنف الحكم استمر وقف الخصومة التى طلب رد القاضى بشأنها حتى يفصل فى موضوع الاستئناف .

وبعد عرض تلك المبادئ العامة المتعلقة برد القضاء والواردة بقانون المرافعات فاننا نرى امكان تطبيقها أمام القضاء الادارى لانه مازال يأخذ بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية ، وفيما لم يرد بشأنه نص فى قانون مجلس الدولة .

وتعقبا على ذلك نقول أن رد القاضى لا يتعارض مع طبيعة الدعوى التأديبية بل نرى أنه نوع من ضمان حيده المحاكمات التأديبية .

وبالنسبة لقانون مجلس الدولة ولم ينص على موضوع الرد ، فلا مناص من الاستهداء بما ورد فى هذا الشأن بقانون المرافعات على النحو سالف البيان .

(١٤) الطعن بالنقض رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤١ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٦

س٢٧ — ص١٠٨٧ .

تطبيق قضائي في نطاق المنازعات التأديبية في موضوع رد القضاء

القاعدة الاولى :

قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أفرد نظاما خاصا لتأديب أعضاء هيئة التدريس لاعتبارات تتعلق بطبيعة الجامعات واستقلالها عن أجهزة الدولة — هذا النظام وان كان يتضمن قواعد خاصة بالتحقيق والمحاكمة الا ان المشرع حرص على أن يكفل له كافة الاصول والضمانات والمقومات الاساسية الواجب توافرها لتحقيق سلامة المحاكمة التأديبية وحيدة من يتولونها — اذا كان قانون مجلس الدولة قد نص في هذا المقام على حق صاحب الشأن في رد عضو المحكمة التأديبية طبقا للقواعد المقررة لرد القضاء الا انه ليس من مقتضى ذلك ان تطبق اجراءات رد القضاء امام مجلس تأديب هيئة التدريس بالجامعات — اساس ذلك أن تلك الاجراءات لا تتلاءم مع طبيعة هذه المجالس وتشكيلها فهذه المجالس وأن كانت قد اعتبرت بمثابة محاكم تأديبية الا انها في الواقع من الامر ليست كذلك كما ان اعضاؤها ليسوا قضاة — لا يخل ذلك بحق صاحب الشأن في ان يطلب تنحية رئيس المجلس او احد اعضائه اذا قامت لديه الاسباب الجدية المبررة لبدء مثل هذا الطلب تحقيقا لضمانات المحاكمة — اذا انتهى المجلس لاسباب صحيحة الى رفض هذا الطلب فان له ان يستمر في اجراء المحاكمة دون ان يحتج عليه بأنه لم يلتزم بقواعد واجراءات رد القضاء .

وتقول المحكمة :

ان قانون تنظيم الجامعات قد أفرد نظاما خاصا لتأديب أعضاء هيئات التدريس بها لاعتبارات تتعلق بطبيعة الجامعات واستقلالها عن أجهزة الدولة . وهذا النظام الذي ورد بالمواد من ١٠٥ الى ١١٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وان كان يتضمن قواعد خاصة بالتحقيق وبالمحاكمة الا أن المشرع حرص على أن يكفل له كافة الاصول والضمانات والمقومات الاساسية الواجب توافرها لتحقيق سلامة المحاكمة التأديبية وحيدة من يتولونها ، فنص في المادة (١٠٩) على أن تكون مساعلة جميع أعضاء هيئة التدريس امام مجلس تأديب يشكل برئاسة أحد نواب رئيس الجامعة بهيئة مجلس الجامعة سنويا وعضوية استاذ من كلية الحقوق ومستشار من مجلس الدولة يتدبان لهذا الغرض سنويا ، وعلى أنه في حالة غياب الرئيس أوقيام مانع لديه يحل محله النائب الآخر لرئيس الجامعة ثم أقدم العمداء ثم من يليه منهم . كما نص على أنه « مع مراعاة حكم المادة (١٠٥) في شأن التحقيق والاحالة الى مجلس التأديب تسرى بالنسبة الى المساعلة امام مجلس التأديب

القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة . ولما كانت هذه القواعد كما وردت بالمواد من ٣٤ الى ٤٣ من قانون مجلس الدولة — بعد استبعاد الاجراءات الخاصة باجراء التحقيق والاحالة الى المحاكمة المشار اليها في المادة (١٠٥) من قانون تنظيم الجامعات — تتضمن الاصول والمقومات الاساسية للمحاكمات التأديبية التي تكفل عدالة المحاكمة بغية اظهار الحقيقة من جهة وتمكين المحال من جهة أخرى من الوقوف على عناصر التحقيق وادلة الاتهام حتى يتمكن من ابداء دفاعه فيما هو منسوب اليه . ومن تلك الاصول أن يطمئن المحال الى المحاكمة من حيده قاضيه بألا يقوم به مانع من نظر الدعوى ، كأن يكون له رأى او عقيدة مسبقة في الموضوع الذى تجرى عنه المحاكمة . واذا كان قانون مجلس الدولة قد نص في هذا المقام على حق صاحب الشأن فى رد عضو المحكمة التأديبية طبقا للقواعد المقررة لرد القضاة المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية . الا أنه ليس من مقتضى ذلك أن تطبق اجراءات رد القضاة أمام مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، لان تلك الاجراءات لا تتلاءم مع طبيعة هذه المجالس وتشكيلها ، فهذه المجالس وان كانت قد اعتبرت بمثابة محاكم تأديبية الا أنها فى الواقع من الامر ليست كذلك كما أن أعضاءها ليسوا قضاة ، ومن ثم يمتنع الاخذ باجراءات رد القضاة أمام مجلس التأديب المذكور ولا يخل ذلك بحق صاحب الشأن فى أن يطلب تنحية رئيس المجلس أو أحد أعضائه اذا قامت لديه الاسباب الجدية المبررة لابداء مثل هذا الطلب ، تحقيقا لضمائم المحاكمة ، فاذا رفض المجلس طلبه على الرغم من توفر أسانيدده فإنه يترتب على ذلك بطلان المحاكمة واهدار كافة آثارها لتخلف أحد المقومات الاساسية الواجب تحقيقها ، فيها ، اما اذا انتهى المجلس لاسباب صحيحة الى رفض الطلب فإن له أن يستمر فى اجراء المحاكمة ، دون أن يحتج عليه بأنه لم يلتزم بقواعد واجراءات رد القضاة — وعلى ذلك فلا وجه لما ذهب اليه الطاعن من أن القرار المطعون فيه قد خالف القانون فيما تضمنه من عدم اتباع اجراءات رد القضاة أو فيما قرره من استمرار نظر الدعوى التأديبية . (١٥)

(١٥) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة ١٩٦٥ — ١٩٨٠ — ج/١ — بند ٤٨ — ص ٨٧٣ — ٨٧٤ .

الفصل الخامس عشر

الاحكام المتعلقة باعتراض الخارج عن الخصومة ، والمتعلقة
بالتماس اعادة النظر

(اولا) : اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها

القاعدة الاولى :

الاصل في هذا الوجه المتعلق باعتراض الخارج عن الخصومة ان يرفع
امام المحكمة التي اصدرت الحكم المعارض عليه من ذوى الشأن — وقد
قامت المحكمة الادارية العليا بتفسير عبارة ذوى الشأن .

الحكم :

يتلخص الحكم في ان المحكمة الادارية العليا فسرت « ذوى الشأن »
الذين يجوز لهم الطعن في الحكم امامها طبقا للمادة (٢٣) (١) من قانون مجلس

(١) تنص المادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢
على ما يلى :

« يجوز الطعن امام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من
محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية وذلك في الاحوال الآتية :

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون او خطأ
في تطبيقه او تاويله .

(٢) اذا وقع بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

(٣) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم

فيه سواء نفع بهذا النفع او لم يدفع .

ويكون لذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضى الدولة ان يطعن في تلك
الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الاحوال
التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم .

اما الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى في الطعون المقامة
امامها في احكام المحاكم الادارية فلا يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية
العليا الا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور
الحكم وذلك اذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة
الادارية العليا او اذا كان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدا قانونى
لم يسبق لهذه المحكمة تقريره » .

الدولة بأنه يشمل الغير الذى لم يكن طرفا فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها ، وأجازت له الاعتراض على الحكم الصادر ، ولكن ليس أمام المحكمة التى أصدرته ، بل أمام المحكمة الادارية العليا بطريق الطعن المعتاد ، بذلك تخطت الصعوبات . (٢)

تعليق :

نرى أنه من الاجحاف قصر الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى « بهيئة استئنافية » على رئيس مفوضى الدولة ، لان ذلك يخل بالتوازن بين حقوق المدعين وهيئة المفوضيين فى الطعن أمام المحكمة الادارية العليا .

(ثانيا) التماس اعادة النظر فى ظل احكام القضاء الادارى .

تمهيد :

تنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة على ما يلى :

« يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية او قانون الاجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة »

وجدير بالاحاطة أن التماس اعادة النظر يعتبر من طرق الطعن الاستثنائية وهو غير جائز أمام المحكمة الادارية العليا ، لان النص قصره على محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية .

غير أنه يلاحظ لنا صدور حكم من المحكمة الادارية العليا (مشار اليه بالقاعدة الثالثة ويفهم منه أنه يمكن تقديم التماس أمام دائرة فحص الطعون .

وتخضع أسباب التماس أمام القضاء الادارى للقواعد المقررة

(٢) المحكمة الادارية العليا — الطعن رقم ١٧٧ — س٧ق — السنة السابعة — مشار اليه بمؤلف الدكتور / مصطفى كمال وصنى — مرجع سابق — ص٥٢٣ .

في قانون المرافعات المدنية والتجارية حسبما سبقت الإشارة اليها بالكتاب الاول .

ومن الاحكام القضائية ان الالتماس لا يقبل اذا بنى على أوراق، كانت معلومة للمحكمة اثناء نظر الدعوى ، وان حصول الالتماس يعد الحكم على الفتوى الصادرة من ادارة الفتوى بالوزارة المدعى عليها في موضوع مماثل لموضوع الدعوى لا يعتبر حصولا على ورقة قاطعة في الدعوى يجيز الالتماس ، اذ ان المحكمة لا تتقيد بها ، بل هي تنزل حكم القانون على الوقائع المعروضة عليها . (٣)

وبالنسبة للقضاء بما لم يطلبه الخصوم، فمقتضى المحكمة الادارية العليا بان هذا الوجه من اوجه مخالفة القانون يؤدي الى الطعن في الحكم امام المحكمة الادارية العليا وليس بطريق الالتماس امام محكمة الموضوع . (٤)

ويلاحظ ان المحكمة التي اصدرت الحكم هي التي تنظر الالتماس . واخيرا فان المحكمة لا تعيد النظر الا في الطلبات التي تناولها الالتماس ولكن اذا كانت هذه الطلبات مرتبطة بغيرها ارتباطا لا يقبل التجزئة فان الالتماس يتناول الطلبات المرتبطة . (٥)

القاعدة الاولى :

حالة الغش من اهم الحالات التي يركز عليها التماس اعادة النظر غير ان عدم اطلاع المحكمة على بعض المذكرات المقدمة في الدعوى لا يكون في ذاته حالة الغش التي تجيز التماس اعادة النظر .

وتقول المحكمة :

انه عن الالتماس شكلا فقد نصت المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على انه يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري او من المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون اصول المحاكمات .

(٣) محكمة القضاء الاداري في ١١/١/١٩٥٧ - س ١١ق - رقم ٩١ .

(٤) المحكمة الادارية العليا في ١٦/٣/١٩٥٧ - س ٢ق - رقم ٧٥ .

(٥) دكتور / مصطفى كمال وصفي : « اصول اجراءات القضاء

الاداري » - ط ٢ - ص ٥٢١ .

(م - ١٧ الحديث في الفتاوى)

ومن حيث أن المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ نصت على أن « ميعاد الالتماس أربعون يوما ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الأربع الأولى من المادة السابقة » وتتعلق الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ بحالة إذا وقع غش من الخصم كان من شأنه التأثير في الحكم وهي الحالة التي يستند إليها الملتمس في الالتماس المعروض على ما سيأتي بيانه ، لابتداء الميعاد الا من اليوم الذي ظهر فيه الغش ... الخ .

ومن حيث أن الحكم الملتمس إعادة النظر فيه صدر من هذه المحكمة بجلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ قد أقام الملتمس التماسه هذا عنه في ١٣/٧/١٩٦٩ فمن ثم فإنه يكون مقدما في الميعاد القانوني ولأنه قدم بالاجراءات المعينة لذلك فهو مقبول شكلا .

ومن حيث أنه عن الموضوع ذاته يتعين ابتداء بحث ما اذا كان الالتماس قائما على إحدى الحالات التي أجاز قانون المرافعات المدنية والتجارية التماس إعادة النظر فيها .

ومن حيث أن المادة ٢٤١ من هذا القانون نصت على أنه « للخصوم أن يلتمسوا إعادة النظر في الاحكام الصادرة بصفة انتهائية في الاحوال الآتية :

١ - إذا وقع من الخصم غش من شأنه التأثير في الحكم .

٢ - الخ » .

ومن حيث أنه يستفاد من صحيفة الالتماس ومذكرة المدعى الشارحة أن هذه الحالة المضمنة في الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ سلفة الذكر هي التي يستند إليها المدعى في التماسه إعادة النظر في الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ في الدعوى رقم ٩٧٤ لسنة ٢١ ق .

ومن حيث أنه حتى تعتبر الحالة المشار إليها من حالات التماس إعادة النظر يجب أن تتوفر لذلك الشروط آتية البيان وهي :

أولا : أن يكون الغش صادرا من الخصم .

ثانيا : أن يظهر بعد صدور الحكم .

ثالثا : أن يكون من شأنه التأثير في الحكم .

ومن حيث أنه عن الشرط الاول فان الواقعة التي يستند إليها الملتمس للقول بوقوع الغش الذي قال به تخلص فيما أورده الملتمس من أن الحكم الملتمس منه صدر دون أن تطلع المحكمة على مذكرته التي تأثر عليها بسداد

الرسوم المطلوبة على مبلغ التعويض الذي كان قد طلبه ومطالبته العارضة الأخيرة كما أنها لم تطلع على المذكرة المقدمة منه وقت حجز الدعوى للحكم وإنما اكتفت في ذلك بتقرير هيئة مفوضي الدولة .

ومن حيث أنه إذا كان الحكم الملتبس منه قد قضى باستبعاد بعض طلبات المدعى من الجدول لعدم سداد رسوم عنها رغم قيامه بسداد هذه الرسوم ، ورغم وجود المذكرتين اللتين أشار إليهما المدعى بملف الدعوى ٩٧٤ لسنة ٢١ قضائية الصادر فيها الحكم الملتبس منه فمن ثم فإنه إذا فأت المحكمة الاطلاع على هاتين المذكرتين لاستبانة ما إذا كان الملتبس قد أدى هذه الرسوم من عدمه فإن هذا من شأنه أن يكون سببا للطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا دون أن يكون في حد ذاته حالة الغش التي تجيز التماس إعادة النظر إذ أنه ليس ثمة ما يفيد اخفاء هاتين المذكرتين عمدا عن المحكمة عند إصدار الحكم ولتقرير حدوث هذا الغش لا يكفي عدم إشارة المحكمة إليهما في حكمها إذ أن الموقف السلبي المتمثل في هذا لا يفيد الموقف الايجابي المستفاد من واقعة الغش الا اذا أفادت ذلك ظروف الحل بكيفية لا يثور حولها الشك .

ومن حيث أنه لو قيل بوقوع اخفاء عمدي للمستندات المقدمة في الدعوى فإن ذلك لا يتصور الا أن يكون بفعل أحد موظفي قلم كتاب المحكمة الا أنه لا ثبات ذلك يجب أن يقوم عليه الدليل المادي المقنع دون أن يكفي ذلك مجرد الاتهام العلوي عن الدليل .

ومن حيث أنه فضلا عن هذا فإن القول بوجود اخفاء عمدي للاوراق المشار إليها بفعل العاملين بقلم كتاب المحكمة يجب له حتى يكون حالة الغش التي تبيح التماس إعادة النظر أن يكون بايعاز أو تحريض من خصم الملتبس في الدعوى الاصلية وهو المؤسسة المدعى عليها وهذا بدوره لا دليل عليه من الاوراق بل أنه يأتي مناقضا لما هو مفترض من أن الجهة الإدارية بمعناها الواسع المشتغل على المؤسسات العامة إنما هي دائما خصم شريف في الدعوى الامر الذي لا يسوغ معه اتهامها بارتكاب الغش أو التحريض عليه أو الايعاز به الا أن يقوم دون ذلك الدليل المادي القوي وهذا هو ما خلت منه الاوراق بما لا منطاط معه من عدم التعويل على ما قاله الملتبس جزافا من اتهامات الى المؤسسة الملتبس ضدها . ويعزز من هذا أن المستندات المقول باخفائها غشا وعمدا هذه المستندات لم تكن تحت يد المؤسسة المدعى عليها ، بل أنها كانت منذ تقديمها في حوزة المحكمة دون أن يكون للمؤسسة سلطان عليها حتى يمكن أن ينسب إليها المساهمة في اخفائها .

ومن حيث أنه متى كان هذا فإن الحالة التي استند اليها المدعى في التماسه تكون لا وجود لها ومن ثم يكون التماس مقدما في غير ما شرع قانونا تقديمه من حالات وبالتالي فهو حقيق بالرفض .

ومن حيث أنه متى كان هذا فإنه لا محل لبحث الاساتيد التي ساقها المدعى على أحقيته في طلباته بالدعوى المشار اليها أو بحث ما طلب ضمه من مستندات يراها مؤيدة لهذه الطلبات .

ومن حيث أنه بالنسبة الى طلب المدعى تعويضه عن الاضرار المادية والادبية والنفسية التي أصابته من صدور الحكم للتمس منه على نحو ما صدر به فإنه وقد استبان عدم وقوع غش من جانب المؤسسة المدعى عليها فإنه من ثم ولا سند من القانون لهذا الطلب ويكون من ثم واجب الرفض هو الآخر . (٦)

القاعدة الثانية :

احكام المحكمة الادارية العليا لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر — الحكم بعدم جواز نظر التماس — لا وجه للحكم على التماس بالفراصة — الحكم بالفراصة لا يكون الا عند الحكم بعدم قبول التماس او رفضه .

وتقول المحكمة :

يبين من استعراض التطور التشريعي للنصوص التي تنظم المحكمة الادارية العليا وتبين اختصاصاتها — ان المشرع قد انشأ هذه المحكمة بالقانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٥٥ ليكون خاتمة المطاف فيما يعرض من افضية على القضاء الاداري وناط بها مهمة التعقيب النهائي على جميع الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الاداري ، واتساقا مع ذلك فقد نص في المادة (١٥) من ذلك القانون على أنه لا يقبل الطعن في احكام هذه المحكمة بطريق التماس اعادة النظر ، وقد سكت القانونان التاليان لمجلس الدولة رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ ورقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ الحالي عن ايراد نص مماثل لنص المادة (١٥) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وانما ورد فيها النص على أنه يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء

(٦) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الاداري السنة الثانية الاستثنائية — من اول اكتوبر ١٩٧٠ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧١ — قاعدة ١٨ — ص ٢٥٢ — ٢٥٤ — في القضية رقم ١٤٣٧ لسنة ٢٣ جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

الادارى او من المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك في الفقرة الاولى من المادة (١٩) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ والفقرة الاولى من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ المعمول به حاليا ، ومن ثم فانه لما كانت المحكمة الادارية العليا لم تقبل منزلتها في هذين القانونين عما كانت عليه في القانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه اذ ما برحت على راس القضاء الادارى ونهاية المطاف فيه ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة في ظل القانونين رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ ورقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ على ان احكام المحكمة الادارية العليا كانت وما زالت لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر وذلك بمفهوم المخالفة لنص الفقرة الاولى من المادة (١٩) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ والفقرة الاولى من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر التماس مع الزام التماس بالمصروفات طبقا للمادة (١٨٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ولا وجه للحكم على التماس بالفراغة لان الحكم بالفراغة لا يكون الا عند الحكم بعدم قبول التماس او برفضه طبقا للفقرة الثانية من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فلذا قضت المحكمة بعدم جواز التماس دون التصدى لمبحث موضوعه فلا يكون ثمة وجه للحكم بالفراغة . (٧)

القاعدة الثالثة :

يجوز التقدم لدائرة فحص الطعون بالتماس اعادة النظر في قرارها الصادر بالرفض .

وتقول المحكمة :

يبين مما تقدم ان دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الادارية العليا ، وتشكل على نحو يغير تشكيلها وتصدر احكامها على استقلال طبقا لقواعد نصوص عليها القانون . وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان قائم بذاته . ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه ، وقد اصدرت حكمها في الطعنين رقمي ١٣٥٩ لسنة ١٠ قضائية و ١٥٩٦ لسنة ١٠ قضائية التماس فيها هي المختصة بنظر التماس المرفوع عنها ، وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واخالتها الى دائرة فحص الطعون المختصة . (٨)

(٧) مجموعة المبادئ التقنوية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الثنى - بند ٤٠٧ - ص ١٣٧٦ - ١٣٧٧ .
(٨) للمحكمة الادارية العليا - س ١٣ - ص ٩٥ - مشيلر للحكم بمرجع الدكتور محمد سليمان الطماوى - قضاء التاديب .

ثالثا : التماس اعادة النظر في ظل احكام القضاء العادى .

القاعدة الاولى :

ان نطاق التماس اعادة النظر يتحدد بالاسباب التى يبنى عليها طبقا لنص المادة (٢٤١) مرافعات .

وتقول المحكمة :

وحيث ان الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ومخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وفى بيان ذلك تقول ان الثابت من أصل صحيفة الاستئناف رقم ٢٧٤ لسنة ٨٦ ق ، ومدونات الحكم الاستئنافى الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦ ان طلبات مورث المطعون ضدهم كانت بتعديل الحكم المستأنف واذ عجل المطعون ضدهم السير فى الاستئناف طلبوا الحكم بذات الطلبات الواردة بأصل صحيفة الاستئناف ولم يتضمن صحيفة الاستئناف ان أحد من المطعون ضدهم يستحق معاشا وطا كان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦ قد قضى لهم بمعاش شهرى فانه يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم وطبقا لنص الفقرة الخامسة من المادة (٢٤١) من قانون المرافعات وان رفض الحكم المطعون فيه التماس واستنادا الى ان الحكم الاستئنافى قضى للمطعون ضدهم بطلبات مورثهم فى حين ان المعاش لا يورث وان الاستحقاق فى المعاش استمراره وانتهائوه تحكمه النصوص الواردة فى قانون التأمينات الاجتماعية دون قواعد الارث فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشبهه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كان من المقرر — فى قضاء هذه المحكمة — ان نطاق التماس يتحدد بالاسباب التى يبنى عليها داخله فيما نص عليه القانون على سبيل الحصر فى المادة (٢٤١) من قانون المرافعات ، ومن هذه الاسباب اذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ، وكانت الطاعنة قد أقامت التماسها على ان الحكم الملتبس فيه قضى للمطعون ضدهم بشيء لم يطلبوه وكان الثابت من الحكم انه اقام قضائه برفض التماس تأسيسا على ان الحكم الاستئنافى فى الملتبس فيه اذ قضى بالزام الهيئـة الطاعنة بأن تدفع معاشا شهريا قدره ٣٧ جنيه و٩٦٥ مليم مضافا اليه ١٪ من قيمته عن كل يوم تأخير لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ، لان المطعون ضدهم حين عجلوا السير فى الاستئناف بعد وفاة مورثهم طلبوا

الحكم لهم بذات الطلبات التي كان المورث قد طلب الحكم له بها قبل وفاته ،
فاذا أجابته المحكمة الاستئنافية الى طلبهم فلا يكون قضاء منها بما لم
يطلبوه ويمتنع الطعن فيه بطريق التماس اعادة النظر ، وأن ما تثيره
الطاعنة يخرج عن نطاق أسباب الالتماس الواردة في القانون على سبيل
الحصر ، واذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الالتماس فإنه لا يكون قد
خالف القانون ويضحي النص عليه بهذا السبب في غير محله . (٩)

(٩) الطعن بالنقض رقم ١٩٥ لسنة ٥١ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٢ .

« بسم الله الرحمن الرحيم »
التعريف بالمؤلف وبإنتاجه العلمى

أولا : المؤهلات العلمية :

- ١ - درجة الدكتوراه فى الحقوق من جامعة القاهرة بتقدير « جيد جدا » ،
عام ١٩٧١ .
- ٢ - عضو منتخب بالمعهد الملكى للإدارة العامة بلندن .
- ٣ - دبلوم الدراسات العليا فى العلوم الادارية من جامعة القاهرة
عام ١٩٦٤ .
- ٤ - دبلوم الدراسات العليا فى القانون العام من جامعة القاهرة
عام ١٩٦٠ .

ثانيا : المؤلفات والبحوث العلمية :

(أ) المؤلفات :

- ١ - كتاب القيادة الادارية ، دراسة تمزج بين الادارة العامة والقانون
الادارى ، ، ١٩٧١ ، (نفذ وتحت الطبع) .
- ٢ - المؤسسات العامة الاقتصادية فى الدول العربية ، ١٩٧٨ ، بالمكتبات
الكبرى .
- ٣ - منكرات فى القانون الادارى لطلبة الليسانس والدكتوراه بحقوق
الجزائر ، ١٩٧٢ .
- ٤ - كتاب الادارة العامة والتنظيم الادارى بالجزائر ، ١٩٧٥ ، الناشر
مؤسسة الاسناد بالجزائر العاصمة .
- ٥ - كتاب السلوك الادارى ، ١٩٨١ ، بالمكتبات الكبرى بالقاهرة .
(نفذ وتحت الطبع) .
- ٦ - منكرات بالاستئسل فى الادارة الاسلامية والمعاصرة لطلبة قسم
الدكتوراه ، بكلية الشريعة والقانون بجامعة الازهر بالقاهرة ، ١٩٧١ .
- ٧ - كتاب قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعاوى الادارية طبعة
(١٩٨٧ - ١٩٨٨) واعيد طبعة عام (١٩٩٣) :
- ٨ - موسوعة المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة مع الصيغ القانونية
(١٩٨٨) .

٩ - موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته مع الأحكام والصيغ القانونية أمام القضاء العادى . (١٩٩١) .

١٠ - دعوى الالغاء ووقف تنفيذ القرار الادارى وقضاء التنفيذ وإشكالاته والصيغ القانونية أمام مجلس الدولة مع المبادئ العامة للقضاء المستعجل . (١٩٩٣) .

(ب) البحوث العلمية المنشورة بدوريات الدول العربية ومراكز البحوث (باللغتين العربية والانجليزية) :

١ - بحوث منشورة بدوريات المنظمة العربية للعلوم الادارية بالقاهرة :
★ القيادة الادارية ، ١٩٧٢ ، .

★ الادارة العامة فى الجزائر ، ١٩٧٥ ، .

٢ - بحوث منشورة بمجلة المركز القومى للاستشارات والتطوير الادارى ببغداد :

★ دراسة الاتجاهات وأهميتها فى تحقيق أهداف الادارة ، العدد ١٤ - ١٩٨٠ ، .

★ الادراك وعملية التشغيل المركزى للمعلومات ، العدد الثالث عشر - ١٩٨٠ ، .

٣ - بحوث منشورة بمجلة المدرسة العليا للشرطة بالجزائر :

عدة بحوث متعلقة بالضبط الادارى ، وجمع الاستدلالات ، والقرار الادارى فى المحيط الشرطى .

٤ - بحث منشور باللغة الانجليزية ، ومقدم لبرامج المعونة الفنية بالامم المتحدة من خلال مركز التنمية الصناعية التابع للجامعة العربية ، عام ١٩٧١ ، بعنوان :

« The organization and operation of industrial development »

وقد نال المؤلف جائزة تقديرية عن هذا البحث المبتكر .

مكتب المؤلف :

عمارة برج الحدائق - حدائق المعادى

٤ شارع ١٦٣ خلف مستشفى القوات المسلحة ت ٣٥١٩١١٧

الثلث ١٨ جنيه